



حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

التبديلات في شرح مورد الظاهر

لإبي محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي
الشهير بابن آجطاً

أفان التبديلات

دراسة وتحقيق:

الدكتور محمد أمين بن عبد الحفيظ بوروي

المجلد الثاني

التَّبَيَّاتُ

فِي شَحْ

مُورِدَاتِ الظَّانِ

لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الصَّنَهَايِ

الشَّهْرِيَّانِ أَجْطَا

(٢)

ع
233'6

أ-ب-ت

الطبعة الأولى

٢٠١٩-٥١٤٤٠هـ

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ©
طبع بموجب إذن طباعة من المجلس الوطني للإعلام بدولة الإمارات

رقم (MC-03-01-0170714) تاريخ (٢٠١٨ / ٠٣ / ١٤م)

ISBN: 978-9948-24-428-8

ما ورد في هذا الكتاب يعبر عن رأي صاحبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي الجائزة



٩٩... في مازل ناؤان - لاهور

٣٦١٦٢



ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٩٧١ ٤ ٢٦١٠٦٦٦ +

فاكس: ٩٧١ ٤ ٢٦١٠٠٨٨ +

الموقع على الإنترنت: www.quran.gov.ae

البريد الإلكتروني: research@quran.gov.ae

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وحدة البحوث والدراسات

سِلْسِلَةُ الدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

جَابِرَةُ دُرَيْدُ الدُّوَلِيَّةُ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

وَحَدَّةُ البُحُوثِ وَالدِّرَاسَاتِ

التِّيَابَاتُ

فِي شَرْحِ

مُؤَدِّ الظَّاهِرَاتِ

لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الصَّنَهَاجِيِّ
الشَّهْرِيبَانِ أَجْطَا

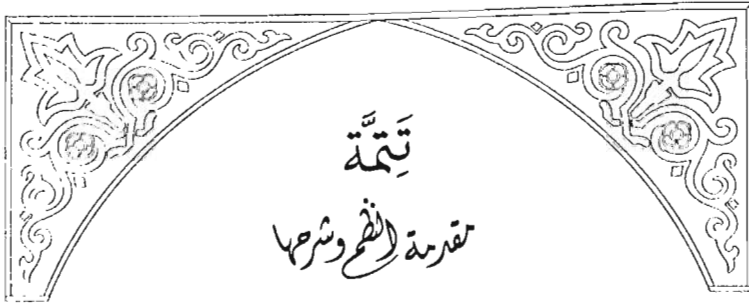
دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ:

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ لَمِينُ بْنُ عَبْدِ الحَفِيظِ بُوْرُوبَةِ

المَجْلَدُ الثَّانِي

جَابِرَةُ دُرَيْدُ الدُّوَلِيَّةُ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وقوله: «بأهدى سنن» أي: بأرشد، و«الهدى»: الإرشاد إلى الحق،
ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]؛ أي: لا تُرشد،
وقوله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ [الأعراف: ١٧٨].

ويقال: هداه الله هدى؛ أي: أرشده إلى الأخذ بما أمر به، وهديت
الطريق هداية، وهديت العروس إلى زوجها هداء؛ أي: رفعتها إليه.
قال زهير^(١):

فَإِنْ يَكُنِ النِّسَاءُ مُخْبَاتٍ فَحَقَّ لِكُلِّ مُخْصَنَةٍ هِدَاءٌ^(٢)
وأهديت الهدية؛ أي: أرسلتها، وأهديت الهدى إلى مكة: سقته^(٣).

(١) هو: زهير بن أبي سلمى، واسم أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، أحد أصحاب
المعلقات، كان ينظم القصيدة في شهر، وينقحها ويهدبها في سنة، فكانت
قصائده تسمى: (الحواليات)، مات قبل البعثة بقليل.

الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١/١٣٧)، طبقات فحول الشعراء لابن سلام
الجمحي: (١/٥١)، الأعلام للزركلي: (٣/٥٢).

(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى: (ص ١٣). وفيه: «فإن قالوا النساء» بدل: «فإن
يكن النساء».

(٣) راجع هذه المعاني كلها في: مقاييس اللغة لابن فارس «مادة هدي»: (٦/٤٢)،
نزهة الأعين التواظر لابن الجوزي «باب الهدى»: (ص ٦٢٦)، ولسان العرب =

وقد ترد ويكون المراد بها الدعوة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقوله: ﴿وَأَمَّا نُمُودٌ فَمَا هِيَ بِإِهْدِيهِمْ﴾ [فصلت: ١٧].
فالدعوة عامة، والإرشاد خاص؛ كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥].

والهادي: هو المرشد، وهو على الحقيقة الله تعالى.

وقد يأتي بمعنى: «الثبات»، ومنه: قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

ويأتي بمعنى: «البيان»: ﴿أَوَلَيْكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] و[لقمان: ٥].

وبمعنى: «الرسول»: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨]، و[طه: ١٢٣].

وبمعنى: «السنة»: ﴿فِيهِ هَدَيْنَاهُم مَّا قَتَلْتَهُمْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وبمعنى: «الإصلاح»: ﴿لَا يَهْدِي كَيْدَ الْغَائِبِينَ﴾ [يوسف: ٥٢].

وبمعنى: «الدعاء»: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧].

وبمعنى: «القرآن»: ﴿إِذَا جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ﴾ [الإسراء: ٩٤] و[الكهف: ٥٥].

وبمعنى: «الإيمان»: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣].

= لابن منظور «مادة هدي»: (٣٥٣ / ١٥)، وتاج العروس للزبيدي «مادة هدي»: (٢٨٢ / ٤٠).

وبمعنى: «الإلهام»: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠].

وبمعنى: «التوحيد»: ﴿إِن تَتَّبِعْ أَهْدَى﴾ [القصص: ٥٧].

وبمعنى: «التوراة»: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى﴾ [غافر: ٥٣].

وقوله: «سنن»: أي: طريق؛ أي: بعث الرسل بأرشدٍ طريق وأحسنيها، وأرشدُ طريق هو الإسلام، والإسلام محتوٍ على كل ما جاءت به [١/٥] الرسل - صلوات الله عليهم - من الدعاء إلى الله تعالى، والإقرار بالوحدانية، والشرائع التي كلفها الله الخلق.

وأصل «السنة»: الطريقة، ومنه: سنن الطريق الذي يمشي فيه، قال الله تعالى: ﴿وَيَهْدِيكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، وقال: ﴿سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾ [الإسراء: ٧٧].

قال رسول الله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عَضُّوا عليها بالنواجذ»^(١).

(١) يرويه العزرباض بن سارية رضي الله عنه. أخرجه أحمد في المسند: (٢٨ / ٣٦٧ رقم ١٧١٤٢)، وأبو داؤد في سننه: كتاب السنة: باب لزوم السنة (٤ / ٣٢٩ رقم: ٤٦٠٩)، والترمذي في سننه: أبواب العلم: باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتنب البدع (٥ / ٤٤ رقم: ٢٦٧٦)، وابن ماجه في سننه: في افتتاح الكتاب: باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (١ / ١٥ رقم ٤٢)، والحاكم في المستدرک: كتاب العلم (١ / ١٧٤ رقم: ٣٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب آداب القاضي: باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي (١٠ / ١١٤ رقم: ٢٠١٢٥)، وابن حبان في صحيحه: في المقدمة: باب الاعتصام بالسنة وما يتعلق بها نقلاً وأمرأ وزجرأ (١ / ١٧٨ رقم: ٥) والدارمي في سننه: في المقدمة: باب اتباع السنة (١ / ٥٧ رقم: ٩٥).

فـ «السَّنَن»: الطريق، يقال: «تَنَحَّ عن سنن الطريق» بفتح السين والنون، و«عن سنن الطريق» بضم السين والنون، و«عن سنن الطريق» بضم السين وفتح النون، و«عن سنة الطريق»، يراد بذلك: محجته وممره^(١). قاله ابنُ السَّيِّدِ البَطْلِيوسِي^(٢) [في «الاقتضاب»^(٣)] [٤]، ومثله عن ابن السُّكَيْتِ^(٥)

= وانظر: التلخيص الحبير لابن حجر: (٤ / ٤٦١)، ومشكاة المصابيح للتبريزي: (١ / ٥٨)، وتحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب لابن كثير: (١ / ٦٢)، وقال: رواه الترمذي وصححه، ورواه الحاكم في مستدركه وقال: على شرط الصحيحين، ولا أعلم له علة، وصحَّحه أيضاً الحافظ أبو نعيم الأصفهاني، والدغولي، وقال شيخ الإسلام الأنصاري: هو أجود حديث في أهل الشام، وأحسنه.

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة سنن»: (١٣ / ٢٢٠).

(٢) هو: عبدالله بن محمد بن السَّيِّدِ البَطْلِيوسِي أبو محمد، كان عالماً بالآداب واللغات، مستبحراً فيهما، مقدماً في معرفتهما وإتقانهما، روى عن أبي علي الغساني، له: كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، توفي سنة إحدى وعشرين وخمس مئة. الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٢ / ٤٤٣)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢ / ٥٥).

(٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي: (١ / ٦٧).

(٤) سقطت من «س».

(٥) هو: يعقوب بن إسحاق بن السكيت أبو يوسف، كان عالماً بالنحو وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، روى عن الأصمعي، وأبي عبيدة، والفراء، وغيرهم، له: إصلاح المنطق، وكتاب الألفاظ، توفي سنة أربع وأربعين ومئتين.

في «الألفاظ»^(١)، [ويروى: «مناهج»]^(٢).

ثم قال ﷺ:

[٢] لِيُبَلِّغُوا الدَّعْوَةَ لِلْعِبَادِ وَيُوضِحُوا مَهَائِجَ^(٣) الإِرْشَادِ

اللام في قوله: «ليبلغوا الدعوة» لامٌ «كي»، ويقال له: «لامُ العلة»؛ لأن التبليغ علةُ إرسال الرسل، فقوله: «ليبلغوا»؛ أي: ليوصلوا - الرسل صلوات الله وسلامه عليهم - الدعوة للخلق.

و«الدعوة» مصدر: «دعا يدعو دعوة»: إذا طالبه باتباع طريقه، وإجابته إلى ما سأل، ودعوة الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - أمرهم إلى الإيمان بالله ﷻ وتوحيده.

قال الله تعالى حاكياً عن نبيه نوح ﷺ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا﴾ [نوح: ٥]؛ أي: قال نوح لما بلغ رسالة ربه لقومه فعصوه: يا رب! إني دعوت قومي إلى توحيدك، وحذرتهم عقابك على كفرهم، فلم يزدتهم دعائي إلا فراراً عن قبول ما جئتهم به.

وقال - أيضاً - حاكياً عنه: ﴿وَإِنِّي كَلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِيَتَغَفَرُوا لَهُمْ﴾ [نوح: ٧]؛ أي: وإني كلما دعوتهم إلى طاعتك، والعمل بمرضاتك؛ لتغفر

= بغية الوعاة للسيوطي: (٢/ ٣٤٩)، ومعجم الأدياء لياقوت الحموي: (٦/ ٢٨٤٠).

(١) الألفاظ لابن السكيت: (ص ٣٤٢).

(٢) زيادة من الأصل.

(٣) جاء في بعض نسخ الناظم: «مَنَاهِج» بدلاً من «مَهَائِج» كما سببه عليها الشارح ﷺ.

لهم إذا فعلوا ذلك، أدخلوا أصابعهم في آذانهم لئلا يسمعوا دعائي .

وقال: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا﴾ [نوح: ٨] إلى آخر الآية^(١).

وقال حاكيا عنه وعن غيره من الأنبياء مع أممهم: ﴿الزَّيَّاتِ كُمْ نَبَوًّا
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمٌ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ
إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا
أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [إبراهيم: ٩].

وقال حاكياً عن نبيه محمد ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾
[الجن: ٢٠]؛ أي: قال محمد ﷺ لما تظاهرت على إنكار ما جاء به العرب:
إنما أدعو ربي وحده لا أشرك به^(٢).

إلى غير ذلك من دعوة الأنبياء إلى أممهم إلى الله ﷻ هو الإيمان بالله
وتوحيده، وترك عبادة غيره.

و«العباد» هم الخلق، وهم جمع «عبد»، وسمي العبد عبداً؛ من التذلل
وخشوعه، وسميت الطريق الجادة معبداً؛ لتذللها بالأقدام، ووطء الناس
لها بذلك^(٣).

قال أبو الحسن السخاوي^(٤): «والعباد: جمع «عبد»؛ و«عبد» يجمع

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (٢٣ / ٦٣١).

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨ / ٢٤٥).

(٣) انظر: الاشتقاق لابن دريد: (ص ١٠ - ١١)، ولسان العرب لابن منظور «مادة
عبد»: (٣ / ٢٧٣).

(٤) الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧ - ١٨).

على عشرة أمثلة^(١): «عباد» كفراخ، و«أعبدُ» كأفرخ، و«عبدان» كزدلان، و«عبدان» بضم العين كبطنان، و«عبيد» كما قالوا: كلب وكليب،

(١) بل هي أكثر من ذلك كما ذكر الزبيدي في تاج العروس (٨ / ٣٢٩ - ٣٣٠):

قال: «... وقد جمَعَ الشيخ ابنُ مالِكِ هذه الجموعَ مختَصِراً في قوله:

عِبَادٌ، عَيْدٌ، جَمَعَ عَبْدٌ، وَأَعْبَدُ أَعَابِدُ، مَعْبُودَةٌ، مَعْبُدَةٌ، عُبْدُ
كَذَلِكَ عُبْدَانٌ، وَعِبْدَانٌ أُبَيِّنُ كَذَاكَ الْعِبْدَى وَامْدُدْ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَمُدَّ
وَاسْتَدْرِكْ عَلَيْهِ الْجَلَالَ الشُّيُوطِي فِي أَوَّلِ شَرْحِهِ لِعُقُودِ الْجُمَانِ، فَقَالَ:

وَقَدْ زِيدَ أَعْبَادٌ، عُبُودٌ، عِبْدَةٌ وَخَفَّفَ بِفَتْحٍ، وَالْعِبْدَانُ إِنْ تَشُدُّ
وَأَعْبِدَةٌ، عَبْدُونَ تُمَّتَ بَعْدَهَا عَيْدُونَ، مَعْبُودَى، بِقَصْرِ فَعُذْ تَسُدُّ

وزاد الشيخ سيدي المهدي الفاسي شارح (الدلائل) قوله:

وَمَنْدَسًا وَازَى كَذَاكَ مَعَابِدٌ بِذَيْنِ تَفِي عَشْرِينَ وَأَنْتَيْنِ إِنْ تَعُدُّ
قَالَ شَيْخُنَا: وَأَجْمَعُ مَا رَأَيْتُ فِي ذَلِكَ لِبَعْضِ الْفَضَلَاءِ فِي آيَاتٍ:

جُمُوعُ عَبْدٍ، عُبُودٌ أَعْبَدُ، عُبْدٌ أَعَابِدُ، عَبْدٌ، عُبْدُونَ، عُبْدَانُ
عُبْدٌ، عِبْدَى، وَمَعْبُودًا، وَمُدُّهُمَا عِبْدَةٌ، عُبْدٌ، عُبَادٌ، عِبْدَانُ
عَيْدٌ أَعْبِدَةٌ عِبَادٌ، مَعْبِدَةٌ مَعَابِدٌ، وَعَيْدُونَ، الْعِبْدَانُ

قال شيخنا: وللنظر مجال في بغض الألفاظ: هل هي جموع لعبد؟ أو جموع لبعض جموعه، كأعابد، ومعابد؟! هـ.

و«عُبد» كسقف، وعليه أنشد الأخفش^(١):

أُنْسِبُ الْعَبْدَ إِلَى آبَائِهِ أَسْوَدَ الْجِلْدَةِ مِنْ قَوْمِ عُبْدٍ

و«عَبْدَان» بكسر العين والباء وتشديد الدال، و«عبدى» مقصور،
و«عبداء» ممدود، و«عبودا» كشيوخا^(٢).

وقوله: «ويوضحوا»؛ أي: يبينوا، والإيضاح هو: البيان والتبيين،
تقول: «أوضحت كذا»؛ إذا بينته، و«كلام واضح»؛ أي: بين.

وقوله: «مهايع الإرشاد» هكذا في الأصل. [ه/ب]

و«المهايع»: جمع «مهيح»، وهو صفة من صفات الطريق.

وقال يعقوب^(٣) في «الألفاظ»^(٤): «يقال: «طريق مهيع»: إذا كان

(١) هو: سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه،
وكان أسن منه، وكان أبرع أصحابه، روى عنه أبو حاتم السجستاني، من تصانيفه:
كتاب الأوسط، ومعاني القرآن، توفي سنة ٢٢١هـ، وقيل غير ذلك.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٧٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي:
(١٠/٢٠٦)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/٤٤٣).

(٢) هذه الصيغ كلها ذكرها ابن منظور في لسان العرب «مادة عبد»: (٣/٢٧٣).
وانظر: جميلة أرباب المراصد للجعبري (مخطوط): [٧/١-ب].

(٣) هو يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، وتقدمت ترجمته قريباً.

(٤) (ص ٣٤٢).

واضحاً بيناً، قال الشاعر^(١):

إِنَّ الصَّنِيعَةَ لَا تَكُونُ صَنِيعَةً حَتَّى تَكُونَ بِهَا الطَّرِيقُ المَهْيَعُ^(٢)

وفي رواية أخرى في هذا الرجز: «ويوضحوا مناهج الإرشاد».

و«المناهج»: جمع «مناهج»، وهو - أيضاً - من صفات الطريق، يقال:

طريق نهج، ومنهج، ومناهج؛ قاله يعقوب في «الألفاظ»^(٣).

(١) هو: عبدالله بن بَرِّي بن عبد الجبار بن بَرِّي بن أبي الوحش المقدسي ثم البصري اللغوي، رئيس النحاة بمصر في زمنه، قرأ الأدب على محمد بن عبد الملك الشتريني، روى عنه: عبد الغني المقدسي، له: الرد على الجوهري، توفي سنة ثنتين وثمانين وخمس مئة.

إنهاء الرواة للقفطي: (٢ / ١١٠)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢١ / ١٣٦)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢ / ٣٤).

(٢) وُرُوِي بـ «حتى يصاب بها طريق» بدل: «يكون بها الطريق».

هذا البيت نسبه ابن منظور والزبيدي إلى ابن بَرِّي. انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة هيع»: (٨ / ٣٧٨)، تاج العروس للزبيدي «مادة هيع»: (٢٢ / ٤٢٠)، ونسبه الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٨٢) إلى حسان بن ثابت، وأضاف إليه بيتاً آخر:

وَإِذَا صَنَعْتَ صَنِيعَةً فَأَقْصِدْ بِهَا اللهُ أَوْ فِي ذِي القَرَابَةِ أَوْ دَعِ

وُروى - أيضاً -: «حتى يصاب بها طريق المصنع»، وهذا هو المنسوب إلى حسان ابن ثابت. انظر: الازدهار في ما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار: (ص ١٦).

(٣) انظر: الألفاظ: (ص ٣٤٢).

وقوله: «الإرشاد» أصله من «الرشد»، وهو النظر في المصالح^(١)، فبينوا - صلوات الله وسلامه عليهم -، وأوضحوا طريق مصالح الخلق، ولا أعظم مصلحة، ولا أجل منفعة في العاجل والآجل من معرفة الطريق الموصلة إلى معرفة الرب ﷻ، فبلغوا عن ربهم، وبذلوا في نصح الخلق جهدهم - صلوات الله وسلامه عليهم -، فبشروا وأنذروا، وبلغوا عن ربهم وما قصرُوا، فانقطع العذر، ووقعت الحجة على الخلق.

قال الله: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ

الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

مبشرين بالثواب على الطاعة، ومنذرين بالعقاب على المعصية؛ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، فيقولون: ما أرسلت إلينا رسولاً فيعلمنا دينك، فبعث الله الرسل قطعاً لعذرهم، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى﴾ [طه: ١٣٤]^(٢).

وقال ﷺ: «لا أحدٌ أغيرَ من الله تعالى، ولذلك حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وما أحدٌ أحبُّ إليه المدحُ من الله تعالى، ولذلك مدح نفسه، وما أحدٌ أحبُّ إليه العذرُ من الله تعالى، ولذلك أرسل الرسل،

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة رشد»: (٣/ ١٧٥).

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٩/ ٤٠٧ - ٤٠٨)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٢/ ٤٧٥).

وأنزل الكتب»^(١).

ثم قال ﷺ:

[٣] وَخَتَمَ الدَّعْوَةَ وَالنَّبُوَّةَ بِخَيْرِ مُرْسَلٍ إِلَى الْبَرِيَّةِ

قوله: «وختم» هذا معطوف على قوله: «ومرسل الرسل»؛ لأن الفاعل متحدٌ بهما، وهو عائد على الله تعالى، وإن كان قوله: «ومرسل الرسل» اسماً، فإنه في معنى الفعل؛ لأن معناه: الحمد لله الذي أرسل وختم، على حد قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُونَ﴾ [الحديد: ١٨] معناه: إن الذين تصدقوا، وأقرضوا الله.

ولا يصح أن يكون قوله: «وختم» معطوفاً على قوله: «ليبلغوا الدعوة»؛ لأن الفاعل بقوله: «ليبلغوا» عائد على الرسل، «وختم» فاعله عائد على الله، والرسل ليسوا بمرسلين ولا خاتمين، فالله هو المرسل والخاتم بما شاء، فالمعنى يأتي عطفه على «ليبلغوا».

وقوله: «وختم»؛ و«الختم»: الطَّبْعُ، يقال: ختمت الكتاب ختماً؛ إذا طبعته، ومنه: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «إِكْرَامُ الْكِتَابِ خْتَمُهُ»^(٢).

(١) رواه البخاري: كتاب النكاح: باب الغيرة (٥/ ٢٠٠٢ رقم: ٤٩٢٢) وكتاب التفسير: باب تفسير سورة الأنعام (٦/ ٢٦٩٣ رقم: ٦٩٦٨)، ومسلم: كتاب التوبة: باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش (٣/ ٢١١٣ رقم: ٢٧٦٠) من حديث عبدالله بن مسعود.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/ ١٦٢ رقم: ٣٨٧٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما، والقضاعي في مسند الشهاب عن ابن عباس - أيضاً -: (١/ ٥٨ رقم: ٣٩). =

«وختمت العمل»؛ إذا فرغت منه، ومنه: قولهم: ختمت القرآن؛ إذا أتيت على آخره، وفرغت منه^(١).

ويحتمل أن يكون هو المراد هنا، فإن علمه في تفضيل الرسالة والنبوة قد فرغ منه.

قال: وقد يكون من الأول؛ لأن الختم على الكتاب كرامة له لئلا يطلع على ما فيه^(٢).

وقد قيل في قوله تعالى حاكياً عن بلقيس^(٣): ﴿إِنِّي أَلْقَيْتُ إِلَيْكَ كِتَابًا كَرِيمًا﴾

= والحديث موضوع؛ لأن فيه محمد بن مروان السدي الصغير، وهو متروك. المقاصد الحسنة للسخاوي: (١/ ٧٥٥).

وانظر: كشف الخفاء ومزيل الالتباس للعجلوني: (٢/ ١٢٨)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي: (٨/ ١٨٦)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: (٤/ ٦٩ رقم ١٥٦٧).

(١) انظر هذه المعاني في: تاج العروس للزبيدي «مادة خ ت م»: (٣٢/ ٤١)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ختم»: (١٢/ ١٦٣).

(٢) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (ص ٨٥).

(٣) هي: بلقيس بنت السيرح؛ وهو: الهدهاد، وقيل: شراحيل بن ذي جدن بن السيرح ابن الحارث بن قيس بن صيفي بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وكان أبوها من أكابر ملوك اليمن، ملكت بعده، واتخذت من أرض سبأ بمأرب قاعدة لها، قيل: إن نبي الله سليمان عليه السلام تزوجها، وأقامت معه سبع سنين وأشهرًا، وتوفيت، فدفنها بتدمر.

انظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير: (١/ ١٢٩)، وقصص الأنبياء لابن كثير: (٢/ ٢٩١)، والأعلام للزركلي: (٢/ ٧٣).

[النمل: ٢٩]؛ أي: مختوم مطبوع عليه، وكذلك قوله: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾^(١) [الواقعة: ٧٧]؛ أي: مختوم^(٢).

وأيضاً: ففتحُ الكتابُ زينةً وكرامةً له؛ كما جاء في الحديث: «مثلي ومثل الأنبياء قبلي كمثل رجل بنى داراً، فكملها وأحسنها، وترك منها موضع لبنة، فصار يقال: ما أحسنها لو تمَّتْ، فأنا اللبنة بها تم بناء الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -، وكمل بها جمالهم، وأنا سيد ولد آدم، وأنا أول الأنبياء فضلاً، وآخرهم بعثاً، قد ختم به حديثهم، فلا نبي بعدي، ولا رسول»^(٣).

(١) في جميع النسخ المخطوطة: «وانه لكتاب مختوم». وهذا خطأ بيِّن، وهذا وهم إما من الناسخ، أو الشارح - عفا الله عنهما -.

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٩ / ٤٥٢)، ومعالم التنزيل للبغوي: (٦ / ١٥٩)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٦ / ٣٥٣).

(٣) لم أجد هذا الحديث بلفظه هكذا، والذي ورد في كتب الحديث مجموعة أحاديث تشتمل على هذا المعنى؛ نذكر منها مثلاً:

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ: بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبْنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ، وَيَقُولُونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبْنَةُ؟ قَالَ: فَأَنَا اللَّبْنَةُ.

وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ ﷺ رواه البخاري: كتاب المناقب: باب خاتم النبيين ﷺ (٣ / ١٣٠٠ رقم: ٣٣٤٢)، ومسلم: كتاب الفضائل: باب ذكر كونه ﷺ خاتم

النبيين (٤ / ١٧٩٠ رقم: ٢٢٨٦).

قال الله ﷻ: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَرَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

قرئ [١/٦] بفتح التاء وبكسرهما^(١)، بفتحتها؛ أي: أنهم ختموا به، فهو الخاتم والطابع لهم، وبكسرهما بمعنى: أنه ختمهم؛ أي: جاء آخرهم^(٢).

قال بعض العلماء^(٣): «وإنما جعله آخر المرسلين؛ تشریفاً له؛ لتتعلق النفوس والخواطر بدينه، وبحال اهتداء الغائب كالشاهد، وكرامة له

= ومنها أيضاً: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأوّل من ينشق عنه القبر، وأوّل شافع، وأوّل مفسح» رواه مسلم: كتاب الفضائل: باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق (٤/ ١٧٨٢ رقم: ٢٢٧٨).

- عن أبي حازم قال: قاعدت أبا هريرة خمس سنين، فسمعتُهُ يُحدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ، خَلَفَهُ نَبِيٌّ وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي...» الحديث.

رواه البخاري: كتاب الأنبياء: باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣/ ١٣٧٣ رقم: ٣٢٦٨)، ومسلم: كتاب الإمارة: باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول (٣/ ١٤٧١ رقم: ١٨٤٢).

(١) بالفتح قراءة عاصم، وبالكسر قراءة الباقيين.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٢٢)، والتيسير للداني: (ص ١٧٩)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٣٤٨).

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي: (٢/ ١٩٩)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٥٧٨).

(٣) لم أعرف قائله.

ولأمته؛ لثلا يطول به وبهم البقاء في الأرض، وتزكية لمقامه، ورفعة لشأنه، إذ هو شاهد بصحة ما تقدمه من الكتب والأديان، تصديقاً لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، والشهادة لا تصح إلا بعد المشهود به عليه، وكذلك لا تصح إلا مع التأخير.

و«الدعوة» تقدم ذكرها في قوله: «ليبلغوا الدعوة للعباد»، وقال هنا: «وختم الدعوة» يريد: الدعوة التي تقدم ذكرها.

و«النبوة»^(١) فعولة، مأخوذة إما من «النبيا»: وهو الخبر، أو من «العلو»: وهو الرفعة^(٢).

فمن الأول: «أنباء بكذا»؛ إذا أخبره به، ومنه: قوله تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ﴾ [هود: ٤٩]، ﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ﴾ [هود: ١٢٠]، وقوله تعالى: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ [يوسف: ٣٦].

ومن الثاني: «النبوة من الأرض»؛ أي: المرتفعة، و«نبا من كذا»؛ إذا ارتفع عنه، ومنه: قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥١ و٥٤]؛ أي: رفيحاً عظيماً، وكلا الوصفين في النبي ﷺ صادق؛ لإخباره عما بُعث به، وعلو مرتبته، وشرف مكانته.

(١) سقطت من «ت».

(٢) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت: (ص ١٥٨)، وكتاب الأفعال لابن القطاع:

(٣/ ٢٨٢).

و«النبىء» يقال بالهمز وبغير همز على ما تقدم من الاختلاف في اشتقاقه^(١).

و«النبىء» في اصطلاح المتكلمين هو المخبر عن الله تعالى، المؤيد بالمعجزة الدالة على صدقه، فكل نبى مخبر، وليس كل مخبر نبياً؛ إذ لا يجوز استعمال هذا الاسم في غير الأنبياء، وإن كان صادقا من جهة اللغة. واختلف في «النبىء» و«الرسول» هل هما اسمان لمسمى واحد، أو هما اسمان لمسميين؟^(٢)

وجه الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢].

فأثبت الإرسال لهما معاً، ولأن أصله من «الإنباء»: وهو الإعلام. ووجه الثاني: من نفس الآية المذكورة، وهو أنه فرق فيها بين الاسمين، وعطف أحدهما على الآخر، والعطف يؤذن بالمغايرة. ثم اختلف أرباب هذا المذهب في الفرق بينهما على أربعة أقوال^(٣):

(١) انظر: تاج العروس للزبيدي «مادة نبو»: (٤٠ / ١١)، ولسان العرب لابن منظور «مادة نبا»: (١٥ / ٣٠١).

(٢) انظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: (ص ٢٦٨).

(٣) انظر الفرق بينهما في: النكت والعيون للماوردي: (٤ / ٣٤)، وروح المعاني للآلوسي: (٩ / ٧٩)، وكتاب النبوات لابن تيمية: (٢ / ٧١٧)، وأضواء البيان للشنقيطي: (٥ / ٢٩٠).

أحدها: أن الرسول: من أتاه جبريل بالوحي عن الله تعالى، والنبى: من كان يأتيه الوحي في النوم.

والثاني: أن الرسول: من أتى بشرع بدا، أو نسخ بعض الأحكام من شريعة متقدمة عليه.

والثالث: أن الرسول: من أرسله الله، والنبى هو الذي يخبر بالغيب.

والرابع: أنهما اجتمعا في النبوة التي هي الاطلاع على الغيب، واختص الرسول بالإعلام والأمر، وبالإنذار.

وقوله: «بخير مرسل»؛ أي: خير مبعوث، والبعث: الإرسال، والإرسال: إرسال البعث، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾ [النحل: ٣٦]، وقال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقال: ﴿مَّمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾ [الاعراف: ١٠٣].

و«البريئة»: الخلق، قال الله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧] في المؤمنين العاملين الأعمال الصالحات، وقال في الكافرين من أهل الكتاب والمشركين من العرب: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦] أي: شر الخلق.

ويقال: «البريئة» مهموز، وقد قرئ بهما معاً في السبع^(١)، فمن المهموز يقال: برأ الله الخلق يبرؤهم برءاً أو بروءاً؛ أي: خلقهم وأنشأهم،

(١) «البريئة»: بياء ساكنة مخففة بعدها همزة مفتوحة: قراءة نافع وابن ذكوان، والباقون بياء مشددة بغير همز.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٩٣)، والتيسير للداني: (ص ٢٢٤)، والنشر لابن الجزري: (١ / ٤٠٣).

وأشأهم، فهي بريئة؛ أي: فعيلة بمعنى: مفعولة؛ أي: مخلوقة، ودخلت الهاء للمبالغة؛ أي: أنها شديدة الافتقار إلى تعلق القدرة بها.

وأما «البرية» بغير همز، فيحتمل أن تكون سُهِّلت الهمزة، وتكون مشتقة مما تقدم؛ كما تقدّم في النبوة، ويحتمل أن تكون مشتقة من: «بريتُ القلم»، أو من «البرى» الذي هو التراب^(١).

قال ابن دريد^(٢):

هُمُّ الْأَلَىٰ إِنْ فَاخَرُوا قَالَ الْعُلَىٰ [٦/ب]

بِفِي أَمْرِيءٍ فَاخَرَكُمُ عَفَرَ الْبَرَىٰ^(٣)

ونسبة الخلق إلى «التراب» بالنظر إلى الأصل الذي هو آدم عليه السلام؛ لأنه مخلوق من التراب، ونسبتهم إلى «بري القلم» بالنظر إلى أن الذي براه وسواه وأبرزه في صورة لم يكن عليها [قبل ذلك، فإنه كان قصبية، ثم صار

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي: (٢/ ٣٨٥)، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص ٣٧٤).

(٢) هو: محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي أبو بكر، إمام عصره في اللغة والأدب والأشعار الفائقة، روى عنه أبو حاتم السجستاني، وروى عنه أبو سعيد السيرافي، له: كتاب الجمهرة في اللغة، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ١٨٣)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/ ٧٦)، وطبقات المفسرين للأدنه وي: (ص ٦١).

(٣) البيت رقم (٦٦) من مقصورة ابن دريد. شرح مقصورة ابن دريد للجواليقي: (ص ١٣٣).

قلماً على هيئة غير التي كان عليها^(١).

ولكن لا تكون «البريئة» هنا في النظم إلا مهموزة، لثلا تختلف القافية فيه؛ لأن الشطر الأول «النبوءة».

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله]:

[٤] مُحَمَّدٌ ذِي الشَّرَفِ الْأَيْلِ صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مِنْ رَسُولِ
«محمد» بدلٌ من قوله: «بخير مرسل»، و«محمد» اسمٌ عربي،
وهو مُفَعَّلٌ من الحمد؛ لأن الشدة في اللغة تقتضي التضعيف، لأن الله
سبحانه ضعف فيه المحامد تضعيفاً أربى على كل تضعيف، وهو الحكمة في
كونه ﷺ خاتم النبيين، وفي كون خاتم النبوة بين كتفيه؛ لأنه لما ملئ
قلبه حكمة وإيماناً و يقيناً، ختم عليه كما يختم على الوعاء المملوء مسكاً
وعنبراً^(٢).

وأما عن وضع الخاتم عند كتفيه، فلأنه الموضع الذي يوسوس منه
الشیطان لابن آدم، فهو ﷺ معصوم من وسوسة الشيطان^(٣).

وقوله: «ذي الشرف»؛ أي: صاحب الشرف، والشرف: الرفعة، ومنه:

(١) سقطت من الأصل.

(٢) كما في حادثة شق صدره ﷺ ليلة الإسراء والمعراج. فتح الباري لابن حجر:
(٧/٢٠٦)، ودلائل النبوة للأصبهاني: (١/٣٢)، دلائل النبوة للبيهقي:
(١/١٣٥)، ودلائل النبوة لأبي نعيم: (١/١٦١).

(٣) انظر: الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (٢/١٠٨ - ١٠٩)، وسبل الهدى
والرشاد في سيرة خير العباد: (٢/٦٩).

«شرفت عليه، أو على كذا»؛ إذا علوت عليه وارتفعت، ومنه: شَرَفُ الأرض؛ وهو ما ارتفع منها^(١).

ومن ذلك: قولُ الإمام أبي محمد^(٢) في باب الحج: «ولا يزال يلبي دُبْرَ الصلوات، وعند كل شَرَفٍ»^(٣)؛ أي: عند كل مرتفع من الأرض.

ومن ذلك: «له شرف في الناس»؛ أي: رفعة، وشريف: رفيع.

و«الأثيل»: المجتمع، وقيل: «الأثيل»: الأصيل؛ أي: المؤصَّل، وكلا

التفسيرين في قول الإمام أبي القاسم^(٤) ﷺ في «حز الأمانى»^(٥):

وَقَالُونَ عِيسَى نُمَّ عَثْمَانُ وَرَشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا

(١) انظر: تاج العروس للزبيدي «مادة شرف»: (٢٣/٤٩٢، ٤٩٩)، ولسان العرب لابن منظور «مادة شرف»: (٩/١٦٩).

(٢) هو: عبدالله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي القيرواني المالكي أبو محمد، ويلقب بمالك الصغير، أخذ عن ابن اللباد، وأخذ عنه: أبو سعيد البرادعي، له: النوادر والزيادات على المدونة، وكتاب الرسالة، توفي سنة ست وثمانين وثلاث مئة.

سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٧/١٠)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص٢٢٢)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١/٩٦).

(٣) متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني: (ص٨٥)، والفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لابن مهنا النفراوي: (١/٥٤٤ - ٥٤٥).

(٤) هو: القاسم بن فيره الشاطبي، وسيذكر الشارح ﷺ ترجمته عند البيت رقم: ٢٣.

(٥) (ص٣).

أي: تأصلاً وتجمّعا، من قولهم: «تأثّل المال»؛ إذا جمعه واتخذه لنفسه أثلة، أي: أصلاً.

وفي الحديث: «إِنَّه لَأَوَّلُ مَا لِي تَأَثَّلْتُه فِي الْإِسْلَامِ»^(١).

وفيه: «غير متأثّل مالا»^(٢)، وفي رواية: «غير متمولٍ مالا»^(٣)؛ قال

صاحب «الغريب»^(٤): «والأول أصح»،

(١) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أخرجه البخاري: كتاب البيوع: باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع، ومن طلب حقاً فليطلبه في عفاف (٢/ ٧٤١ رقم: ١٩٩٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير: باب استحقات القتال سلب القتيل (٣/ ١٣٧٠ رقم: ١٧٥١).

وانظر: فتح الباري لابن حجر: (٤/ ٣٢٢)، وشرح النووي على مسلم: (١٢/ ٦١)، والاستذكار لابن عبد البر: (١٤/ ١٣٣)، وعون المعبود في شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي: (٧/ ٢٧٦).

(٢) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما في الأرض التي أصابها عمر رضي الله عنه يوم خيبر.

رواه البخاري: كتاب الشروط: باب الشروط في الوقف (٢/ ٩٨٢ رقم: ٢٥٨٦)، ومسلم: كتاب الوصية: باب الوقف (٣/ ١٢٥٥ رقم: ١٦٣٢).

(٣) أيضاً من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أخرجه البخاري: كتاب الوصايا: باب نفقة القيم للوقف (٧/ ١٨٢ رقم: ٢٦٢٥).

(٤) هو: ناصر - وقيل: ناصر الدين - بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح، النحوي الأديب المشهور بالمطرزي من أهل خوارزم، كان معتزلياً داعية، قرأ على الزمخشري، والموفق خطيب خوارزم، له: شرح المقامات، والمعرب في لغة الفقه، والمعرب في ترتيب المعرب، توفي سنة عشر وست مئة =

قال امرؤ القيس^(١) ما نصه :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَمَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَثْمَالِي^(٢)

ويريد الناظم رحمه الله : أن شرف النبي صلى الله عليه وسلم ومجده ليس بطارىء ولا حادث ؛ بل هو أصلي قديم ، توسّل به آدم في طيّ العدم ، من أجله خلق الله الكائنات ، لم يزل نوره ينتقل في الأصلاب الطاهرة إلى أن بعثه الله من أشرف بيت في العرب ، وأرساها في الحسب ، وأرفعها في النسب ، وهذا هو غاية المجد والشرف .

ولم يزل الشعراء يمدحون المجد والشرف بتأصله وقدمه ، ويفتخرون به ، فمن ذلك : قولُ هَمَّامِ بْنِ غَالِبٍ الْفَرَزْدَقِيِّ^(٣) :

= إنباه الرواة للقفطي : (٣ / ٣٣٩) ، وبغية الوعاة للسيوطي : (٢ / ٣١١) .

وانظر : المغرب في ترتيب المعرب : (١ / ٢٧) ، تاج العروس للزبيدي «مادة أ ث ل» : (٢٧ / ٤٢٨) ، لسان العرب لابن منظور «مادة أثل» : (١١ / ٩) .

(١) هو : امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي ، شاعر جاهلي ، من أشهر شعراء العرب ، كان أبوه ملك أسد وغطفان ، وأمه أخت المهلهل الشاعر ، وهو صاحب إحدى المعلقات المشهورة .

الشعر والشعراء لابن قتيبة : (١ / ١٠٥) ، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني : (٩ / ٩٣) ، والأعلام للزركلي : (٢ / ١١) .

(٢) ديوان امرئ القيس : (ص ١٢٩) .

(٣) هو : همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي البصري أبو فراس ، لقب بالفردق لجهامة وجهه وغلظه ، وهو جرير والأخطل من أشعر طبقات =

وَمَا زَالَ بَانِي الْمَجْدِ فِينَا وَبَيْتُهُ
 وَفِي النَّاسِ بَانِي بَيْتِ مَجْدٍ وَهَادِمُهُ
 وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ
 طَوِيلٍ سَوَارِيهِ شَدِيدٍ دَعَائِمُهُ^(١)
 وهذا كلام في شرف النبي ﷺ:

ذكر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «أن الله تعالى حين [شاء]^(٢) تقدير
 الخلائق، وذراء البرية، وإبداع المبدعات، نصب الخلق في صور كالهباء
 قبل دحي الأرض ورفع السماء، وهو في انفراد ملكوته وتوحيد جبروته،
 [١ / ٧] فلاح نور من نوره، فلمع قبس من ضيائه فسطع، ثم اجتمع النور في
 وسط تلك الصور الخفية، فوافق ذلك صورة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، فقال الله
 تعالى: «أنت المختار المنتخب، وعندك مستودع نوري، وكنوز هدايتي،
 من أجلك أسطح البطحاء، وأموج الماء، وأرفع السماء، وأجعل الثواب
 والحساب والعقاب، والجنة والنار، وأنصب أهل بيتك الهداية، وأوتيتهم
 من كل مكنون علمي ما لا يُشكل عليهم دقيقه، ولا يغييهم خفيته، وأجعلهم

= الإسلاميين، يروي عن أبي هريرة وطائفة، وروى عنه الكميت، وكان يقال:
 «لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار
 الناس»، توفي سنة عشر ومئة.

الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١ / ٤٧١)، الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني:
 (٩ / ٣٦٧).

(١) ديوان الفرزدق: (ص ٥٣٦).

(٢) في «ت»: «أراد».

حجتي على بريتي، والمنبهين على قدرتي ووحدانيتي»^(١)، ثم أخذ الله الشهادة على الخلق بالربوبية، والإخلاص بالوحدانية، فبعد أخذ ما أخذ من ذلك، شاف بصائر الخلق انتخاب محمد ﷺ وآله، وأراهم أن الهداية معه، والنور له، والأمانة في آله، تقديمًا لسنة العدل، وليكون الإعذار مقدمًا، ثم أخفى الله تعالى الخليفة في غيبه، وغيبها في مكنون علمه، ثم نصب العوالم، وبسط الزمان، وأمزج الماء، وأثر الزبد، وأهاج الدخان، فطفأ عرشه على الماء، فسطح الأرض على ظهر الماء، ورفع السماء، ثم استجابهما إلى الطاعة، فأذعنتا بالاستجابة، ثم أنشأ الله الملائكة من أنوار ابتدعها، وأرواح اخترعها، وقرن بتوحيده نبوة محمد ﷺ، فشهدت في السماء قبل بعثه في الأرض»^(٢)، هذا هو الشرف الذي لا يماثله شرف.

وقوله: «صلى عليه الله من رسول»، قال أبو محمد بن السيد البطليوسي: «الصلاة من الله تعالى الرحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الناس الدعاء والعمل جميعًا»^(٣).

(١) ذكره المسعودي من حديث نسبه للإمام جعفر الصادق عن الإمام علي عليه السلام، وهذا في الأغلب غير صحيح؛ لأن مثل هذه الروايات وأشباهاها مدسوسة على جعفر الصادق.

(٢) لم أجد لهذا النص أصلاً ينسب إليه؛ لا في كتب الأحاديث والآثار، ولا في كتب التاريخ والأخبار، ولا غير ذلك، والظاهر من ألفاظ الحديث وعباراته أنه مما لَقَّه الغلاة لتصرة مذهبهم وآرائهم الباطلة.

(٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي: (١ / ٣٤).

وعن ابن عباس رضي الله عنه: «أن الصلاة من الله رحمة لعباده، ومن الملائكة استغفار»^(١).

[وزاد غيره]^(٢): «ومن الناس دعاء»^(٣).

وأنكر الشهاب^(٤) أن تكون الصلاة من الله تعالى بمعنى: «الرحمة»، وقال: «عادة جماعة من الناس يقولون: الصلاة من الله تعالى بمعنى: الرحمة؛ لاستحالة الدعاء في حق الله تعالى، مع أن الرحمة - أيضاً - تستحيل في حقه؛ لأنها رِقَّة في الطبع، فيفسرون المستحيل بالمستحيل. قال: والأولى أنها في حقه بمعنى: الإحسان»^(٥).

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٢٣٢ / ١٤)، ومعالم التنزيل للبغوي: (٣٧٢ / ٦)، وفتح الباري لابن حجر: (١١ / ١٥٦).

(٢) سقطت من «ت».

(٣) انظر: المستطرف في كل فن مستظرف للأبشيهي (١ / ١٨).

(٤) هو: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن شهاب الدين الصنهاجي القرافي أبو العباس، فقيه مالكي، مصري المولد والمنشأ والوفاة، انتهت إليه رئاسة الفقه علي مذهب مالك، أخذ أكثر علومه عن عز الدين بن عبد السلام الشافعي، له: الذخيرة في الفقه، والتفريح في أصول الفقه، توفي سنة أربع وثمانين وست مئة.

الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ١٢٨)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١ / ١٨٨).

(٥) انظر: كتاب الفروق للقرافي: (٣ / ٧٧٧ - ٧٧٨)، والذخيرة للقرافي: (٢ / ٢١٧).

وما قاله الشهاب من وجه الردّ على الجماعة غير لازم؛ لورود الإذن في إطلاق لفظ «الرحمة» في حقه تعالى دون لفظ «الدعاء».

وقال أبو الفضل عياض^(١): «قيل: الصلاة لغير النبي رحمة، وللنبي تشريف وزيادة تكرامة»^(٢).

وقوله: «صلى عليه» لفظه لفظ الخبر، ومعناه: الدعاء، مثل قوله: «صلى الله على محمد».

فإذا قال القائل: «صلى الله على محمد»، و«صلوات الله على محمد»، فمعناه: اللهم زد محمداً بركة ورحمة؛ قاله ثعلب^(٣).

(١) هو: عياض بن موسى بن عياض البحصبي السبتي أبو الفضل، عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته، روى عن القاضي أبي علي بن سكرة الصدفي، وحدث عنه: عبدالله بن محمد الأشيري، وخلف بن بشكوال، له: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وترتيب المدارك، وغير ذلك، توفي بمراكش مسموماً سنة أربع وأربعين وخمس مئة.

الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٢٧٠)، شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١٤٠ / ١).

(٢) الشفا بتعريف المصطفى للقاضي عياض: (٢ / ٦٠)، وإكمال المعلم للقاضي عياض: (٢ / ٣٠١).

وانظر: القصد النافع للخراز: (ص ٣٩)، وتنبية العطشان للرجاجي: (ص ٩٣).

(٣) انظر: مجالس ثعلب: (١ / ٢٣١).

=

وقال أهل اللغة: وأصل الصلاة: الدعاء، ومنه: قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]؛ أي: ادعُ لهم، ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]؛ أي: دعواتك.

وقوله ﷺ: «إذا دُعِيَ أحدكم إلى وليمة؛ فليجِبْ، فإن كان مفطراً فليأكل، وإن كان صائماً فليصَلِّ لهم»^(١)؛ أي: فليدعُ لهم بالبركة. ومنه: الصلاة على الميت؛ لأنها لا ركوع فيها ولا سجود، وليس إلا

= وتعلب هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني البغدادي أبو العباس، إمام الكوفيين في اللغة والنحو، وله معرفة بالقراءات، لازم ابن الأعرابي، وسمع من محمد بن سلام الجمحي، روى عنه: نفظويه، والأحفش الصغير، له: كتاب في القراءات، والمصون في النحو، والفصيح، توفي سنة إحدى وتسعين ومئتين. طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ١٤١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/ ١٣٥)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/ ٣٩٦).

(١) رواه بنحو هذا اللفظ الإمام مسلم في صحيحه: كتاب النكاح: باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة الطعام (٢/ ١٠٥٤ رقم: ١٤٣١) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

وانظر: سنن أبي داود: كتاب الصيام: باب في الصائم يدعى إلى وليمة (١/ ٧٤٧ رقم: ٢٤٦٠)، سنن الترمذي: أبواب الصوم: باب ما جاء في إجابة الصائم الدعوة (٣/ ١٥٠ رقم: ٧٨٠)، والمسند للإمام أحمد: (٢/ ٢٧٩ رقم: ٧٧٣٥)، والسنن الكبرى لليهقي: (٧/ ٢٦٣ رقم: ١٤٣٠٩)، وفتح الباري لابن حجر: (٩/ ٢٤٠)، وعون المعبود للعظيم أبادي: (٧/ ٩٥).

الدعاء، ومن ذلك: قول الأعشى^(١):

تقول بنتي وقد يَمَمْتُ مُرْتَحِلاً
يَا رَبَّ جُنْبِ أَبِي الْأَوْصَابِ وَالْوَجَعَا
عَلَيْكَ مِثْلَ الَّذِي صَلَّيْتُ فَاعْتَمِضِي
نَوْمًا فَإِنَّ لِحَنْبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا^(٢)

ويروى: «وقد قَرَّبْتُ مُرْتَحِلاً»^(٣).

وقال يصف الخمر والخمار^(٤):

وقَابَلَهَا الرَّيْحُ فِي دَنِّهَا
وَصَلَّى عَلَى دَنِّهَا وَارْتَسَمَ^(٥)

[يروى: بالسين والشين معاً في «ارتشم». ذكره البطليوسي في

(١) هو: ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له: أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ولم يسلم، ولقب بالأعشى؛ لضعف في بصره، وكان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، غزير الشعر، ويسلك كل مسلك.

الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١/ ٢٥٧)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٩/ ١٢٧)، والأعلام للزركلي: (٧/ ٣٤١).

(٢) ديوان الأعشى الكبير: (ص ١٠١).

(٣) وبهذه الرواية يستشهد أغلب المؤلفين دون الأولى.

انظر: غريب الحديث لابن سلام: (١/ ١٧٩)، ومقاييس اللغة لابن فارس: (٣/ ٣٠٠)، ومعاني القرآن للنحاس: (١/ ٨٤)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١/ ١٦٨)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (١/ ١٦٩)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنوري: (١/ ٥١).

(٤) ديوان الأعشى الكبير: (ص ٣٥).

(٥) «التن» هو: وعاء ضخم للخمر ونحوها. انظر: المعجم الوسيط: (١/ ٢٩٩). =

في «الاقْتَضَاب»^(١)[٢]. [٧/ب]

وذكر بعض الناس^(٣): «أن أصل الصلاة: الانحناء والانعطاف، مأخوذاً من «الصَّلَوِين»؛ وهما: عرقان في الظهر إلى [الفخذين]^(٤)، وأصلهما في المحسوسات، ثم عبر بهما عن هذا المعنى على وجه المبالغة والتأكيد؛ [قال^(٥): (٦)]

= ارتسم؛ أي: كَبَّرَ وتَوَعَّد ودعا. انظر: المعجم الوسيط: (١/٣٤٥)، والمحيط في اللغة للطالقاني: (٨/٣١٧).

(١) الاقْتَضَاب في شرح أدب الكتاب للبطلبوسي: (١/٣٥).

(٢) سقطت من «ت».

(٣) هو: عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي السهلي المالقي أبو القاسم، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، روى عن ابن العربي، وأبي طاهر، وعنه الرندي، له: الروض الأنف في شرح السيرة، توفي سنة إحدى وثمانين وخمس مئة. بغية الوعاة للسيوطي: (٢/٨١)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص٢٤٦)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/٣٣٥).

(٤) في «ت»: «العجزين».

(٥) معن بن أوس المزني، شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أدرك الإسلام فأسلم، ورحل إلى الشام والبصرة، وكف بصره في أواخر أيامه، وله مدائح في جماعة من أصحاب النبي ﷺ، عاش إلى فتنة عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٩/٤٢٦)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني:

(١٢/٦٩)، والأعلام للزركلي: (٧/٢٧٣).

(٦) سقطت من الأصل و«س».

فما زِلْتُ في لِينِي له وَتَعَطَّفِي عَلَيْهِ كَمَا تَحْنُو عَلَى الْوَالِدِ الْأُمِّ^(١)
 ومنه: «صليت على الميت»؛ أي: دعوت له دعاء مَنْ يحنو عليه
 ويتعطف، فقولنا: «صل على محمد» أبلغ من قولنا: «اللهم ارحم»؛ أي:
 انحنى عليه رحمةً وتعطفًا.

ثم سماوا «الرحمة»: «صلاة» إذا أرادوا المبالغة فيها، بقولنا: «اللهم
 ارحم محمدًا»^(٢).

قال^(٣): «وكذلك لا تكون الصلاة بمعنى «الدعاء» على الإطلاق كما
 زعم أهل اللغة أنهما بمعنى واحد، ولم يفرقوا بين حال وحال، فلا يصح
 كقولك: «صليت على العدو» إذا دعوت عليه، وإنما تقول: «صليت عليه»
 في موضع الخير والرحمة والعطف؛ لأنها في الأصل انعطاف كما بيناه،
 ولذلك عدت بـ «على»، فتقول: «صليت عليه»؛ إذا حنوت عليه، ولا تقول
 في الدعاء إلا: «دعوت له» باللام، إلا أن تريد به الشر، والدعاء على
 العدو، متعدى به بـ «على».

(١) ديوان معن بن أوس: (ص ٩)، وانظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (١٢ / ٧٧)،
 وزهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق الحصري القيرواني: (٢ / ٢٠٩).

(٢) الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (٣ / ٧).

وانظر ما نقله الإمام ابن القيم رحمه الله في بدائع الفوائد: (١ / ٣٠) عن أبي القاسم
 السهيلي في اشتقاق الصلاة.

(٣) أي: أبو القاسم السهيلي. انظر: الروض الأنف له: (٣ / ٦ - ٧).

فهذا فرق بين الصلاة والدعاء، وما بين الصلاة [والرحمة]^(١)، فتأمله؛ فإن أكثر الناس لا يفرقون بينهما.

وإنما قال الناظم ﷺ: «صلى عليه الله من رسول» بلفظ الماضي دون لفظ الطلب، وإن كان النظم لا يتزن له إلا كذلك، ولعله لو أراد أن يقول بلفظ الطلب لاحتمال لذلك؛ لأن التعبير بالخبر على الطلب أكد باقتضاء وقوع المطلوب حتى كأنه واقع؛ لأن الخبر يستلزم ثبوت مخبره ووقوعه، وكذلك ينبغي في سائر الدعاء على جهة التفاؤل، فقولنا: غفر الله لزيد أولى من قولنا: اللهم اغفر.

وقوله: «صلى عليه الله من رسول» يحتمل أن تكون «من» في البيت، أعني قوله: «من رسول» زائدة على مذهب من يرى زيادتها من غير شرط، وهو الأخفش^(٢)، ومن قال بقوله^(٣)؛ أي: «صلى عليه الله رسولاً»، وينصب «رسولاً» على الحال من الضمير في قوله: «عليه».

[ويحتمل أن تكون «من» للبيان؛ لما في قوله: «عليه» من الإيهام. ويحتمل أن تكون للتبويض؛ أي: «صلى عليه من بين سائر الرسل»،

(١) سقطت من «ت».

(٢) هو: سعيد مسعدة، سبق التعريف به. وانظر: معني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٤ / ١٧٤).

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك للمرادي: (٢ / ٧٥٠).

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] الآية^(١).

قال بعض الناس^(٢): [٣] «وكونها للبيان أظهر منه للتبعيض».

ثم قال ﷺ:

[٥] وَاللَّهُ وَصَّحْبِهِ الْأَعْلَامَ مَا انْصَدَعَ الْفَجْرُ عَنِ الْإِظْلَامِ
آلِ النَّبِيِّ ﷺ: أولاد علي، والعباس، وعقيل، وحزمة^(٤)، وهم أهل

(١) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٩٧).

(٢) لم أجد قائله.

(٣) سقطت من «ت».

(٤) قال ابن القيم ﷺ: «اختلف في آل النبي ﷺ على أربعة أقوال:

ف قيل: هم الذين حرمت عليهم الصدقة، وفيهم ثلاثة أقوال للعلماء:

أحدها: أنهم بنو هاشم وبنو المطلب... والثاني: أنهم بنو هاشم خاصة...
والثالث: أنهم بنو هاشم ومن فوقهم إلى غالب... وهذا القول في الآل - أعني:
أنهم الذين تحرم عليهم الصدقة - هو منصوص الشافعي وأحمد والأكثرين، وهو
اختيار جمهور أصحاب أحمد والشافعي...

والقول الثاني: أن آل النبي هم ذريته وأزواجه خاصة؛ حكاه ابن عبد البر في
التمهيد...

والقول الثالث: أن آلهم أتباعه إلى يوم القيامة؛ حكاه ابن عبد البر عن بعض أهل
العلم...

والقول الرابع: أن آلهم هم الأتقياء من أمته؛ حكاه القاضي حسين والراغب
وجماعة...

ثم قال - أي: ابن القيم -: والصحيح هو القول الأول، ويليه القول الثاني، وأما
الثالث والرابع فضعيفان. جلاء الأفهام باختصار: (ص ١٦٤ - ١٧٣).

ورائته لولا المنع منها، وهم آله الذين تحرّم عليهم الصدقة^(١)، ومن فسر آله في باب الصلاة والإحرام [بغير هذا]^(٢) فقد غلط^(٣).

وأصل «آل»: «أهل»^(٤)، ثم أبدلوا من الهاء همزة، فقالوا: «آل»، والعرب تبدل من [الهمزة هاء، ومن]^(٥) الهاء همزة؛ لأن مخرجهما واحد، وهو أقصى الحلق، ويقولون: «أيها وهيهات»، و«إياك وهياك»، و«أبرية وهبرية»؛ وهي القشور التي تكون في الرأس، و«أشاش وهشاش»؛ وهي شعرة، و«أدود وهدود»؛ أي: قاطعة، ويقال: «هرقت الماء» و«أرقت الماء»، و«أنك» و«هناك»^(٦).

(١) كما جاء في الصحيحين عن عائشة وغيرها مرفوعاً: «لَا نُورِثُ مَا تَرَكَتَاهُ صَدَقَةٌ».

انظر: صحيح البخاري: كتاب الفرائض: باب قول النبي ﷺ: «لَا نُورِثُ مَا تَرَكَتَاهُ صَدَقَةٌ» (٦/ ٢٤٧٤ رقم: ٦٣٤٦)، صحيح مسلم: كتاب الجهاد والسير: باب قول النبي ﷺ: «لَا نُورِثُ مَا تَرَكَتَاهُ فَهُوَ صَدَقَةٌ» (٣/ ١٣٧٩ رقم: ١٧٥٨)، فتح الباري لابن حجر: (٦/ ١٩٧ و ٧/ ١٢)، والاستذكار لابن عبد البر: (٢٧/ ٣٨٤).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٩٠).

(٤) هذا على مذهب سيويه وأتباعه.

انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني: (١/ ١٠٠) وحاشية الصبان على الأشموني للصبان: (١/ ١٩).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: الكتاب لسيويه: (٤/ ٢٣٨)، والمنصف لابن جني: (٢/ ١٤٥)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢/ ٣٤٤)، وأدب الكاتب لابن =

قال الشاعر:

ألا يا سناً بَرِّقَ على قُلُوبِ الحِمَى لَهْنَكُ من بَرِّقِ عليَّ كَرِيمٍ^(١)
أراد: «لأنك».

فلما أبدلوا من الهاء همزة، فاجتمعت همزتان في محل واحد، فأبدلوا من الساكنة ألفاً؛ كراهة اجتماع همزتين، ودل على أنهم أبدلوا من الهاء همزة: قولهم في تصغيره: «أهيل»، فردوه إلى أصله^(٢).

وحكى الكسائي^(٣) في تصغيره:

= قتيبة: (ص ٦٠٧).

(١) هو بلا نسبة في أكثر كتب الأدب، ونُسب لمحمد بن سلمة، ولأبي العباس المبرد، ولرجل من بني نمير.

انظر: الخصائص لابن جني: (١ / ٣١٥)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١ / ٣٧١)، ولسان العرب لابن منظور: (١٥ / ١٧٢)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة لإميل يعقوب: (٧ / ٢٤١).

(٢) انظر: المفتاح في الصرف للجرجاني: (ص ٩٥ - ٩٦)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١ / ١٠٠ - ١٠٥)، والاختصاب في شرح أدب الكتاب للبطلوسي: (١ / ٣٩)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (١ / ٣٥).

(٣) هو: علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان الكسائي أبو الحسن، إمام الكوفيين في النحو واللغة، أحد القراء السبعة المشهورين، وسمي الكسائي؛ لأنه أحرم في كساء، قرأ على حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة، له: معاني القرآن، وكتاب في القراءات. توفي سنة ١٨٣ هـ.

«أويل»^(١)؛ هذا يوجب أن تكون ألف «أل» بدلاً من واو؛ [١/٨] كالألف في: «باب» و«دار»^(٢).

وقوله: «وآله» فأضافه إلى الضمير.

«واختلف النحويون في إضافته هكذا إلى الضمير»^(٣)، فالأكثر على جواز إضافته إلى الظاهر والمضمر، ومنع بعضهم إضافته إلى المضمر، وإليه ذهب [أبو جعفر النحاس]^(٤)؛ فلم يجز أن يقال: «صلى الله على محمد وآله»، قال: «وإنما الصواب: «وأهله»»^(٥).

= معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/ ١٢٠)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/ ٤٧٤)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢/ ١٦٢).

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (١/ ٩٣)، وحاشية الصبان على الأشموني للصبان: (١/ ٢٠)، ولسان العرب لابن منظور «مادة أول»: (١١/ ٣٢).

(٢) انظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلبوسي: (١/ ٣٦).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١/ ٣٨٣)، والبحر المحيط لأبي حيان: (١/ ٣٤٤)، وحاشية الصبان على الأشموني للصبان: (١/ ١٩).

(٤) في الأصل: «أبو حفص النسخ»، وهو تحريف، والمثبت من «ت»، و«س».

وأبو جعفر النحاس هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، يعرف بابن النحاس النحوي، أخذ عن المبرد، والزجاج، روى عنه: أبو بكر الأذفوي، له: معاني القرآن، والناسخ والمنسوخ، توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاث مائة.

إنباه الرواة للقفطي: (١/ ١٠٢)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/ ٣٦٢)، طبقات المفسرين للأذنه وي: (١/ ٧٢).

(٥) انظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلبوسي: (١/ ٣٥).

وذكر مثل ذلك أبو بكر الزبيدي^(١) في كتابه الموضوع في «الحن العامة»^(٢)، وهذا مذهب الكسائي، وهو أول من قاله؛ فأتباعه على رأيه .

قال أبو محمد بن السيد البطليوسي: «وليس بصحيح؛ لأنه لا قياس له يعضده، ولا سماع يؤيده، وقد رواه أبو علي البغدادي^(٣) عن أبي جعفر ابن قتيبة^(٤).....»

(١) هو: محمد بن الحسن الزبيدي النحوي الإشبيلي أبو بكر، عالم بالنحو واللغة والأخبار، أخذ عن أبي علي القالي، وروى عنه إبراهيم الإفليحي، له: كتاب الأبنية، وكتاب ما تلحن فيه العامة، وطبقات النحويين واللغويين، توفي سنة تسع وسبعين وثلاث مئة.

تاريخ العلماء بالأندلس لابن الفرضي: (٢ / ٩٢)، وإنباه الرواة للقفطي: (٣ / ١٠٨)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١ / ٨٤).

(٢) انظر: لحن العوام: (ص ١٤).

(٣) هو: إسماعيل بن القاسم بن هارون البغدادي القالي أبو علي، أخذ عن ابن دريد، وأبي بكر بن الأنباري، وأخذ عنه: أبو بكر الزبيدي، له: كتاب الأمالي، والمقصود والممدود، توفي سنة ست وخمسين وثلاث مئة.

بغية الوعاة للسيوطي: (١ / ٤٥٣)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي: (٢ / ٧٢٩).

(٤) هو: أحمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو جعفر، حدّث عن أبيه بكتبه كلها من حفظه، وحدّث عنه: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاث مئة.

الدباج المذهب لابن فرحون: (ص ٩٣)، وإنباه الرواة للقفطي: (١ / ٨٠).

عن أبيه^(١) هكذا، فلم ينكره^(٢).

وروى أبو العباس المبرد^(٣) في «الكامل»: «أن رجلاً من أهل الكتاب ورد على معاوية^(٤) وذكر حكاية تركتها لطولها - إلى أن قال في آخرها في عبد الملك بن مروان^(٥) - ثم تكون فتنة تشعب بأقوام حتى يفضي بهم الأمر إلى رجل من آلک، وليس منك^(٦)».

(١) سبق التعريف به.

(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلوسي: (١ / ٣٥).

(٣) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري المبرد أبو العباس، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني، وأبي حاتم السجستاني، وعنه: أبو بكر الخرائطي وأبو سهل القطان، له: الكامل، والاشتقاق، توفي سنة ست وثمانين ومئتين.

طبقات النحويين واللغويين للزيدي: (ص ١٠١)، وإنباه الرواة للقفطي: (٣ / ٢٤١)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١ / ٢٦٩)، وطبقات المفسرين للادنهوي: (١ / ٤١).

(٤) أي: معاوية بن أبي سفيان.

(٥) هو: عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القرشي أبو الوليد، من أعظم الخلفاء ودهاتهم، سمع من عثمان، وأبي هريرة، وحَدَّث عنه: عروة، والزهرى، في أيامه حولت الدواوين إلى العربية، وصُكَّتِ النقود بالعربية، توفي سنة ست وثمانين.

تهذيب التهذيب لابن حجر: (٣٧٣)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٤ / ٢٤٦).

(٦) الكامل في اللغة والأدب للمبرد: (٣ / ١١٥٧).

هكذا روى أبو العباس وغيره في هذا الخبر: «من ألك» بإضافة «آل» إلى الكاف، وأبو العباس من أئمة اللغة المشهورين بالحفظ والضبط^(١).
قال أبو علي الدينوري^(٢).

في كتابه الذي وضعه في «إصلاح المنطق»^(٣): «تقول: فلان من آل فلان، وآل أبي فلان، ولا تقل: من آل الكوفة»^(٤)، ولكن من أهل الكوفة، فإذا كتبت، قلت: هو من أهله، ولا تقل: من آله، إلا في قلة من الكلام؛ فهذا نص بأنها لغة.

وقد وجدنا مع ذلك في الشعر مضافاً إلى المضمرة. قال عبد المطلب

(١) انظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلوسي: (١ / ٣٧).

(٢) هو: أحمد بن جعفر الدينوري أبو علي، ختن ثعلب، أحد المبرزين، أخذ عن المازني كتاب سيبويه بالبصرة، وعن المبرد، له: المهذب في النحو وكتاب ضمائر القرآن، توفي سنة تسع وثمانين ومئتين.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٢١٥)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١ / ٣٠١).

(٣) لم أشر عليه؛ وذكره له ياقوت الحموي في معجم الأدباء: (١ / ٢٠٦)، ورضا كحالة في معجم المؤلفين: (١ / ١١٤).

(٤) «الكوفة»: مدينة بالعراق، أسسها سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه سنة ١٧ للهجرة.

الروض المعطار للحميري: (ص ٥٠١)، معجم البلدان لياقوت الحموي: (٤ / ٤٩٠).

حين جاء أبرهة الأشرم^(١) لهدم الكعبة:

لَا هُمْ إِنْ الْعَبْدَ يَمْنَنَ — عُرْخَلُهُ فَمَا مَنَعَ حِلَالَكَ^(٢)
لَا يَغْلِبَنَّ صَالِيَهُمْ — وَمِحَالُهُمْ غَدَاً مِحَالَكَ^(٣)
وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلِيهِ — بِ وَعَابِئِدِيهِ الْيَوْمَ أَلَّكَ^(٤)

(١) هو: أَبُو رَهَةَ بْنِ الصَّبَاحِ الْحَبَشِيُّ الْحِمَيْرِيُّ الْأَشْرَمُ، صاحب الفيل الذي أراد هدم الكعبة، ملك اليمن بعد أن استرضى ملك الحبشة وأرضاه، وأَبْرَهَةَ بِالْحَبَشَةِ هُوَ: الْأَبْيَضُ الْوَجْهِ، ولقب بالأشرم؛ لأن الحربة وقعت على جبهته، فشرمت حاجبه وأنفه وعينه وشفته.

انظر: الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (١ / ١١٩ - ١٢٠)، والسيرة النبوية لابن كثير: (١ / ٢٧)، وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للمصالحى: (١ / ٢٤٨).

(٢) «لَا هُمْ»: أصله: «اللَّهُمَّ»؛ فإن العرب تحذف الألف واللام، وتكتفي بما يبقى. لسان العرب لابن منظور «مادة أله»: (١٣ / ٤٦٧).

«الْحِلَالَ» - بكسر الحاء - : جَمْعُ «حِلَّةٍ»، وهم القوم المقيمون المتجاورون، ويريد بهم: سُكَّانُ الْحَرَمِ. لسان العرب لابن منظور «مادة حلل»: (١١ / ١٦٣).

(٣) «الْمِحَالُ»: القوة والشدة والكيده. لسان العرب لابن منظور «مادة محل»: (١١ / ٦١٦).

و«الْغَدُوُّ»: من الغد، وهو اليوم الذي يأتي بعد يومك، فحُدِثَتْ لَامُهُ، ولم يُرد عبدُ المطلب الغد بعينه، وإنما أراد: القريب من الزمان. لسان العرب لابن منظور «مادة غدا»: (١٥ / ١١٦).

(٤) انظر: الأبيات في السيرة النبوية لابن هشام: (١ / ٥١)، والروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (١ / ١٥٠ - ١٥٢).

يعني: قريشًا؛ لأن العرب كانوا يسمونهم: «آل الله»؛ لكونهم أهل البيت^(١).

وقال الكميت^(٢):

فَأَبْلُغْ بِنِي هِنْدِ بْنِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ وَآلَ مَنْاةِ وَالْأَقَارِبِ آلَهَا^(٣)

وقال خُفاف بن [ندبة]^(٤) السلمي^(٥):

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام: (٥٧ / ١)، وثمار القلوب للثعالبي: (١ / ٥٧)، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: (٢٥ / ٧).

(٢) هو: الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي أبو المستهل، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، وكان عالمًا بأداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، روى عن الفرزدق، وعنه: أبان بن تغلب، مات سنة ست وعشرين ومئة.

الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١ / ٥٨١)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٣ / ١٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٥ / ٣٨٨).

(٣) ديوان الكميت: (ص ٢٨٣).

(٤) في «ت»: «يزيد» وهو تحريف.

(٥) هو: خفاف بن عمير بن الحارث بن الشريد السلمي، وأمه ندبة سوداء، وإليها ينسب، يكنى: أبا خراشة، وهو أحد فرسان قيس وشعرائها، أدرك الإسلام فأسلم، شهد فتح مكة، وكان معه لواء بني سليم، بقي إلى زمن عمر رضي الله عنه.

الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١ / ٣٤١)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (١٨ / ٨١).

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةً وَالِدِي وَآلِي كَمَا تَحْمِي حَقِيقَةَ الْكَا^(١)

واختلف الناس في قول الأعشى:

كَانَتْ بَقِيَّةَ أَرْبَعٍ فَأَعْتَمَتْهَا لَمَّا رَضِيَتْ مَعَ النَّجَابَةِ آلَهَا^(٢)

فقال قوم: «أراد بـ «آلها»: شخصها»، وقال آخرون: «أراد: رهطها».

وكذلك قول مَقَّاسِ الْعَانِذِيِّ^(٣):

إِذَا وَضَعَ الْهَزَاهِزُ آلَ قَوْمٍ فَزَادَ اللَّهُ الْكُفْمُ ارْتِفَاعًا^(٤)

قيل: «أراد بالآل: الأشخاص»، وقيل: «أراد: الأهل».

وقد قال أبو الطيب المتنبي^(٥): «وإن لم يكن حجة في اللغة:

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/ ٣٨٣)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي: (٥/ ٤٤٠).

(٢) ديوان الأعشى الكبير: (ص ٢٩).

(٣) هو: مسهر بن النعمان بن عمرو بن ربيعة بن تيم بن الحارث العانذي أبو جلدة، الملقب بمقاس، شاعر من بني خزيمة بن لؤي، عرف بمقاس (بتشديد القاف) لقول رجل فيه: «يمقس الشعر كيف شاء»؛ أي: يقوله.

المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي: (ص ٩٨)، والأعلام للزركلي: (٧/ ٢٢٥).

(٤) انظر: المفضليات للمفضل الضبي: (ص ٣٠٥).

(٥) هو: أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي الكوفي الكندي أبو الطيب، الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي، قيل له: المتنبي؛ لأنه ادَّعى النبوة في =

والله يُسْعِدُ كُلَّ يَوْمٍ جَدَّهُ وَيَزِيدُ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي آلِهِ^(١)

وأبو الطيب، وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة، [فإن]^(٢) في بيته هذا حجة من جهة أخرى، وذلك أن الناس عُنُوا بانتقاد شعره، وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين؛ [كابن خالويه]^(٣)، وابن جنبي^(٤)،

= برية السماوة بالعراق، فأسر واستتيب، ثم أطلق سراحه، له: الأمثال السائرة، قتله الأعراب هو وابنه سنة أربع وخمسين وثلاث مئة.

وفيات الأعيان لابن خلكان: (١ / ١٢٠)، والأنساب للسمعاني: (٥ / ١٩١)، والوافي بالوفيات للصفدي: (٦ / ٢٠٨).

(١) انظر: شرح ديوان المتنبى للواحدي: (٣ / ١٨٦)؛ و«الجد»: الحظ.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) هو: الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي الهمداني أبو عبدالله، إمام في اللغة وعلومها، روى عن ابن الأنباري، وأبي بكر بن مجاهد، وروى عنه: المعافى ابن زكريا، له: شرح المقصورة وحواشي البديع في القراءات، توفي سنة سبعين وثلاث مئة.

غاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٢١٥)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١ / ٥٢٩).

(٤) سقطت من «ت».

(٥) هو: عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، كان أبوه مملوكاً لسليمان بن فهد الأزدي، أخذ العربية عن أبي علي الفارسي، لازمه أربعين سنة، أخذ عنه: أبو القاسم الثمانيني، له: اللمع، والخصائص في النحو، والمحتسب في الشواذ، توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاث مئة.

إنباه الرواة للقفي: (٢ / ٣٣٥)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢ / ١٣٢)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي: (ص ٣٨).

وغيرهما، وما رأيت أحداً بينهم أنكر عليه إضافته إلى الضمير، وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء؛ كالواحدى^(١)، وابن عباد^(٢)، والحامى^(٣)، وابن وكيع^(٤)، ولا أعلم لأحد منهم عليه اعتراض في هذا البيت، فدل

(١) هو: علي بن أحمد بن محمد أبو الحسن الواحدى سيق التعريف به.

وكتابه الذي قصده الشارح هو: «شرح ديوان المتنبي». انظر: هدية العارفين للبغدادي: (١/٦٩٢).

(٢) هو: إسماعيل بن عباد بن العباس بن عباد الطالقاني أبو القاسم، الملقب بالصاحب كافي الكفاة، وزير مؤيد الدولة بن ركن الدين بن بويه، أخذ الأدب عن ابن فارس، له: المحيط باللغة، والكشف عن مساوى المتنبي، توفي سنة ٣٨٥هـ.

بغية الوعاة للسيوطي: (١/٤٤٩)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي: (٢/٦٦٢).

وكتابه الذي قصده الشارح هو: «الكشف عن مساوى المتنبي». كشف الظنون لحاجي خليفة: (٢/١٤٩١).

(٣) هو: محمد بن الحسن الحامى البغدادي أبو علي، الكاتب اللغوي، أدرك ابن دريد، وأخذ عنه، له: الرسالة الموضحة التي شرح فيها ما جرى بينه وبين المتنبي من إظهار سرقاته وإبانة عيوب شعره، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة. بغية الوعاة للسيوطي: (١/٨٧)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي: (٦/٢٥٠٥).

وكتابه الذي أشار إليه الشارح هو: «الموضحة في ذكر سرقات المتنبي وساقط شعره». كشف الظنون لحاجي خليفة: (٢/١٩٠٥).

(٤) هو: الحسن بن علي بن أحمد الضبي التنيسي أبو محمد، يلقب بالعاطس، ويعرف بابن وكيع الشاعر، شاعر مجيد، أصله من بغداد، ومولده ووفاته في =

هذا على أن هذا لم يكن له أصل عندهم، فلذلك لم يتكلموا فيه»^(١). ذكر هذا ابن السِّيد في «الاقتضاب شرح آداب الكتاب».

وقول الناظم ﷺ: «وآله» عطف على الضمير المخفوض في قوله: «صلى عليه» من غير إعادة الخافض، وكان حقه أن يعيد الخافض، فيقول: «وعلى آله»، ولكنه ﷺ لم يعده، وعطفه من غير إعادة الخافض، إما لتعذر ذلك في الشعر؛ لما يؤدي من [٨/ب] إفساد وزن البيت، فتركه ضرورة، وقد يستعمل في ضرائر الشعر ما هو أشد من هذا، أو ترك العطف به اعتماداً منه ﷺ على من تقدمه من أهل الشعر، [وقد جاء في الشعر قليلاً]^(٢)، وعليه قول الشاعر^(٣):

= تيس بمصر، وكانت في لسانه عجمة، له: كتاب المنصف في سرقات المتنبي، توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاث مئة.

وفيات الأعيان لابن خلكان: (٢/١٠٤)، والوافي بالوفيات للصفدي: (١٢/٧١).
والكتاب الذي أشار إليه الشارح هو: «المنصف في الدلالات على سرقات المتنبي». كشف الظنون لحاجي خليفة: (٢/١٨٦٢).

(١) من قوله: «واختَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى الْمُضْمَرِ... إلى هذا الموضع» من الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلوس: (١/٣٥ - ٣٩) مع تصرف يسير في العبارة.

(٢) سقطت من «ت».

(٣) هذا البيت بلا نسبة في أغلب كتب الأدب والعربية، وهو من شواهد سيبويه في كتابه.

فَالْيَوْمَ قَرَزْتِ تَهْجُونَنَا وَتَشْتِمُنَا
فَاذْهَبِ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَلٍ

بعطف «والأيام» على الكاف في «بك»، ولم يعد الخافض.

وقوله: «وصحبه الأعلام»، «الصحب» و«الأصحاب» و«الصحاب» و«الصحبة» بمعنى واحد، واختلف في «الصحب»، ف قيل: اسم جمع لا مفرد له من لفظه؛ كـ «ركب»، و«رھط»؛ وهو المعروف، وقيل: جمع «صاحب»^(١).

أما «صحب»، فشاهده قول امرئ القيس:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيئُهُمْ^(٢)

وأما «صحبة» فشاهده قول امرئ القيس - أيضاً -^(٣):

= انظر: الكتاب لسبويه: (٢ / ٣٨٣)، وشرح ابن عقيل: (٢ / ٢٢٠)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة لإميل يعقوب: (١ / ٣٩١).

(١) انظر: المحيط في اللغة للطالقاني «مادة صحب»: (٢ / ٤٦٧)، ولسان العرب لابن منظور «مادة صحب»: (١ / ٥١٩)، وتاج العروس للزبيدي «مادة صحب»: (٣ / ١٨٥).

(٢) ديوان امرئ القيس: (ص ١١١)، وهذا من معلقته؛ وعجز البيت: «يَقُولُونَ لَا تَهْلِكِ أَسَى وَتَجَمَّلِ».

(٣) ديوان امرئ القيس: (ص ١٢١). ويُروى: «بَيْنَ ضَارِحٍ بِدَلْ: «بَيْنَ حَامِرٍ»، و«بَيْنَ الْعُدْزِبِ بِدَلْ: «بَيْنَ إِكَامٍ».

قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ حَامِرٍ وَبَيْنَ إِكَامٍ بُعِدَ مَا مُتَأَمَّلٍ
 وأما «أصحاب»، ففي القرآن والحديث كثير، وبقي «صحاب»،
 و«صحابة» لم يحضر لهما شاهد عربي^(١)، و«صاحب الرجل»: هو مَنْ بَيْنَهُ
 وبينه مخالطة وملابسة وإن قَلَّتْ، ثم تختلف أحوالها على حسب ما هي
 عليه من ضعف وقوة، والفعل منه «صحبته»، فإن أحسنت وتضاعفت
 واتصفت بالرعاية، والاعتناء، والكلاءة^(٢)، والحياطة، والتفقد، وحسن
 الموالاتة، قيل: «صحبه صحابة».

فلفظ «الصحابة» مصدر يسمى به عند قصد المبالغة في تحقيق
 معانيها، وأصحاب رسول الله ﷺ لما فازوا بصحبته تمنأها المتقدمون،
 [وحزن]^(٣) على فواتها المتأخرون، وليس في مفاخر جبريل ﷺ في السماء

= و«الضارج» و«العُذيب»: موضعان.

(١) أمَّا «صِحَابٌ» فمثال شاهده قول أبي خراش كما ورد في لسان العرب لابن
 منظور مادة «شعب» (١/ ١٣٥):

مَنْعَنَا مِنْ عَدِيِّ بَنِي حُنَيْقِي صِحَابٌ مُضْرَسٌ وَإِنْسِي شَعُوبًا
 أمَّا «صِحَابَةٌ»، فمثال شاهده قول رجل من غطفان كما جاء في عيون الأخبار
 لابن قتيبة (٣/ ١٠٤):

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَسْتَبِقِي وَدَّ صِحَابِي عَلَى دَخْنِ أَكْثَرَتْ بَثَّ الْمَعَائِبِ

(٢) «الكلاءة»: الحفظ. انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة كلاء»: (١/ ١٤٥).

(٣) سقطت من «ت».

أعز وأفخر من صحبة محمد ﷺ، فلما قام بها متبعوه أحقَّ القيام، لقبوا بالصحابة، وصار علمًا في حقهم، فرقًا بينهم وبين سواهم ممن حُرِّم مثوَاهم، وحُجِّب عن علاهم.

[وقال الشهاب^(١) في الصحابة: «هم ملازمون له، والمهتدون بهديه»^(٢)].

وقيل: من رآه ولو مرة واحدة، وقيل: [٣] من كان في زمانه ولو لم يره^(٤).

وقوله: «الأعلام» هو جمع «علم»، كـ «بصر وأبصار»، و«خير وأخبار» و«قلم وأقلام»، والأعلام: هي الجبال، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وقال: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤]؛ أي: كالجبال، واحدها علم، سمي علمًا لشهرته، ومنه: علم الشوب، وعلم الجيش، وعلم الأمير، ويسمى الرجل الكبير: علما، فقوله: «الأعلام»؛

(١) هو: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي أبو العباس؛ سبقت ترجمته.

(٢) شرح تنقيح الفصول للقرافي: (ص ٢٨١).

(٣) سقطت من «ت».

(٤) انظر تعريف الصحابي في: تدريب الراوي للسيوطي: (٢/ ٢٢٦)، والتفريد

والإيضاح للحافظ العراقي: (ص ٢٥١)، وفتح المغيـث شرح ألفية الحديث

للسخاوي: (٤/ ٥ - ٩٣)، وشرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي:

(ص ١٢٠).

أي: المشاهير^(١).

وقوله: «ما انصدع الفجر عن الإظلام»؛ «ما» هاهنا مصدرية، فيها معنى الضرب، أي: مدة انصداع الفجر، و«انصداع الفجر»: انشقاقه، فكأنه يقول: صلى الله على محمد وعلى آله ما انصدع الفجر، وذلك إلى انقراض الدنيا، فإنه ما دامت الدنيا فالفجر يطلع.

وقوله: «عن الإظلام»؛ أي: الظلام، وهذا من المقلوب^(٢)، فإن الظلام هو الذي ينشق عن الفجر، وينصدع عنه، والفجر ينشق عن الظلام، والإقلاب جائز في كلام العرب^(٣)، نطقت به، وعَدَّتْه من البديع؛ كما

(١) انظر: فتح المنان لابن عاشر: (١/ ٢٩٨)، وتبنيه العطشان للرجراجي: (ص ١٠١).

(٢) قال الجرجاني: «القلب هو: جعل المعلول علة، والعلة معلولاً»، وقال الراغب: «قلب الشيء: تصريفه وصرفه عن وجه إلى وجه آخر».

انظر: كتاب التعريفات للجرجاني: (ص ٢٢٩)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: (ص ٥٨٩).

(٣) قال الرجراجي في تبنيه العطشان (ص ١٠٢): «... وقد ورد في القرآن والحديث وكلام العرب:

فمن القرآن: قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]؛ أي: بلغت الكبر.

ومن الحديث: قوله ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم» [رواه أبو داؤد وابن ماجه]؛ أي: زينوا أصواتكم بالقرآن.

ومن كلام العرب قولهم: «إذا طلعت الشُّعْرَى استوى العود على الحرباء»؛ أي: استوى الحرباء على العود.

قال الشاعر^(١):

عَثَرَ الرَّوْضُ فِي ذُبُولِ النَّسِيمِ^(٢)

والنسيم هو الذي يعثر في ذبول الروض .

وقد ترجم ابن قتيبة في «آداب الكتاب»^(٣) على القلب وعول على أهل اللغة .

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله بمنه وكرمه أمين]:

[٦] وَيَبْعُدُ: فَأَعْلَمُ أَنَّ أَصْلَ الرَّسْمِ ثَبَّتَ عَن ذَوِي النَّهْيِ وَالْعِلْمِ

[١/٩] اعلم - رحمك الله - أن من سنة الخطبة أن يتقدم فيها حمدُ الله

= ومنه قولهم: «عرضت الناقة على الحوض»؛ أي: عرضت الحوض على الناقة .

ومنه قولهم: «أدخلت القلنسوة في رأسي»؛ أي: أدخلت رأسي في القلنسوة،

وقولهم: «أدخلت الخف في رجلي»؛ أي: أدخلت رجلي في الخف

(١) هو: يحيى بن محمد - وقيل: ابن عبد الرحمن - بن بقي الأندلسي القرطبي أبو

بكر، كان آية في النثر والنظم، بارعاً في نظم الموشحات مجيداً فيها كل

الإجادة، توفي سنة أربعين وخمس مئة .

نفع الطيب للمقري: (٤/ ٢٣٦)، والذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام:

(٤/ ٦١٥)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي: (٦/ ٢٨٢٠) .

(٢) هذا عجز البيت، وصدرة: «كَيْفَ صَبْرِي عَلَى الْكُؤُوسِ إِذَا مَا» .

انظر: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام: (٤/ ٦٣٠) .

(٣) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: (ص ٤٩٢) .

تعالى، والثناء عليه بما هو أهله، والصلاةُ على نبيه محمد ﷺ، وبعد ذلك يقع الخوض في المراد، ولما كان هذا - كما قلنا - جعلوا هذه الكلمة التي هي: «بعد» فصلاً وحاجزاً، وجعلوها بصيغة تقتضي القطع والاستئناف، حتى لا يتوهم أن المتقدم متأخر، ولا المتأخر متقدم، ودلت - مع ذلك - على ما قبلها، وكان النبي ﷺ يستعملها في خطبه ومواعظه^(١)، وكذلك الخطباء فعلوها بعده، وكذلك الكتاب في صدور كتبهم وكلامهم.

وأول من قالها داودُ عليه السلام^(٢)؛ قيل: هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَأَيُّنَّهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠]، والصحيح أن «فَصَلَ الْخِطَابِ» هو: الكلام الموصوف بالفصاحة والجزالة، ولذلك وصف به القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ﴾ [الطارق: ١٣] على ما ذكره المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿وَأَيُّنَّهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠].

(١) عنون البخاري في صحيحه باباً قال فيه: «باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد. رواه عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ».

انظر: صحيح البخاري: (١/ ٣١٢) رقم: ٨٨٢ و (٢/ ٧٠٨) رقم: ١٩٠٨ و (٢/ ٩٠٤) رقم: (٢٤٢٤)، وصحيح مسلم: (١/ ٥٢٤) رقم: ٧٦١ و (٢/ ٥٩٢) رقم: ٨٦٧ و (٢/ ٦٢٤) رقم: (٩٠٥)، وفتح الباري لابن حجر: (٢/ ٤٠٢)، وشرح النووي على مسلم: (٦/ ٤٢).

(٢) انظر: أدب الكتاب للصولي: (ص ٣٧)، والأوائل للطبراني: (ص ٦٨)، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبليوسي: (١/ ١٩٩)، وصبح الأعشى للقلقشندي: (١/ ٤٣٣)، وتهذيب اللغة للأزهري «مادة خطب»: (٧/ ١١٢)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنوري: (١٤/ ٤٥).

قال ابن عباس، ومجاهد، والسدي^(١): ﴿فَصَلَ لِطَبَّابٍ﴾: الفهم في علم القضاء^(٢).

وقال ابن زيد^(٣): «أعطي فصل ما يتخاطب به الناس بين يديه في الخصومات»^(٤).

وقال شريح^(٥): ﴿فَصَلَ لِطَبَّابٍ﴾ الشاهدان على المدعي، واليمين

(١) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الحجازي ثم الكوفي الأعور السدي أبو محمد، الامام المفسر، أحد موالي قریش، حدّث عن أنس بن مالك، وابن عباس، وحدّث عنه: شعبة، وسفيان الثوري، توفي سنة سبع وعشرين ومئة. تهذيب التهذيب لابن حجر: (١/٣١٣)، وطبقات المفسرين للأذنه وي: (ص١٥).

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢١/١٧٢)، والمحرر الوجيز لابن عطية: (٤/٤٩٧)، والدر المثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٧/١٥٤).

(٣) هو: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولا هم المدني، روى عن أبيه وابن المنكدر، وروى عنه مالك بن معول، وزهير بن محمد التيمي، كان ضعيف الحديث، إلا أنه إمام في التفسير، توفي سنة اثنتين وثمانين ومئة. تهذيب التهذيب لابن حجر: (٦/١٧٧)، وطبقات المفسرين للأذنه وي: (ص١١).

(٤) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (٢١/١٧٢).

(٥) هو: شريح بن هانئ الحارثي المدحجي الكوفي أبو المقدام، الفقيه المخضرم، صاحب علي عليه السلام، حدّث عن علي، وعمر، وعائشة، وأبي هريرة، وعنه: المقدام، والشعبي، روى له الجماعة سوى البخاري، توفي سنة ثمان وسبعين. تذكرة الحفاظ للذهبي: (١/٥٩)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٤/٣٣٠).

على من المنكر^(١)، وهو قول قتادة^(٢)؛ وقال الشعبي^(٣): «يمين وشاهد»^(٤)، وعن الشعبي: «هو: أما بعد»^(٥).

وقيل: أول من قالها وكتبها من العرب قسُّ بن ساعدة؛ وهو الإيادي^(٦)،

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٥ / ١٦٢)، والمححر الوجيز لابن عطية: (٤ / ٤٩٧).

(٢) هو: قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي البصري أبو الخطاب، العلامة الضريب الأكمه المفسر، روى عن أبي العالية، وأنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، وعنه: ابن أبي عروبة، وشيبان وشعبة، وكان يُتَّهم بالقدر، توفي سنة سبع عشرة ومئة. تذكرة الحفاظ للذهبي: (١ / ١٢٢)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢ / ٢٤)، وطبقات المفسرين للأذنه وي: (ص ١٤).

(٣) هو: عامر بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمرو، من كبار التابعين، راوية يضرب المثل بحفظه، وكان فقيهاً شاعراً نديماً لعبد الملك بن مروان، قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي، روى القراءة عنه محمد بن أبي ليلي، توفي سنة خمس ومئة.

غاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٣١٧)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٥ / ٦٥).

(٤) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢١ / ١٧٣)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٧ / ٥٩).

(٥) انظر: المححر الوجيز لابن عطية: (٤ / ٤٩٧)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٧ / ١٥٤)، وزاد المسير لابن الجوزي: (٧ / ١١٢).

(٦) هو: قس بن ساعدة بن عمرو بن عددي الإيادي، أحد حكماء العرب وخطابهم في الجاهلية، كان أسقف نجران، وكان يفد على قيصر الروم، فيكرمه ويعظمه، طالت حياته وأدركه النبي ﷺ قبل النبوة، ورآه في عكاظ.

وهو أول من كتب: إلى فلان، وأول من خطب بعصاً، وأول من أقرَّ بالبعث من غير سماع^(١)، وكان أعقلَ الناس من العرب إلا الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -، وكان في الفترة التي بين عيسى ومحمد ﷺ، ورآه النبي ﷺ بسوق عكاظ^(٢)، على جمل له أورق^(٣)، وهو يعظ، وذلك قبل مبعته ﷺ.

= انظر: البداية والنهاية لابن كثير: (٢/ ٢٣٠)، وسبل الهدى والرشاد للصالحي الشامي: (٢/ ٢٥٢)، ودلائل النبوة للبيهقي: (٢/ ١٠١).

(١) انظر: المستقصى في أمثال العرب للزمخشري: (١/ ٢٩)، وثمار القلوب للثعالبي: (١/ ٢٢٤)، وصبح الأعشى للقلقشندي: (١/ ٤٢١)، ومجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري: (١/ ١١١)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (٢/ ١٣٣)، وخزانة الأدب لابن عمر البغدادي: (٢/ ٩٠).

(٢) سوق عكاظ: سميت بذلك؛ لأن العرب كانت تجتمع فيها فيعكظ بعضهم بعضاً في المفاخرة؛ أي: يقهره ويغلبه، وتقع بين مكة والطائف؛ في منطقة السيل الكبير تقريباً، وكانت تستمر عشرين يوماً من أول ذي القعدة إلى العشرين منه، على خلاف في ذلك، وهي أشهر أسواق العرب وأعرقتها وأعظمها شأنًا في الجاهلية والإسلام، واتخذت سوقاً بعد الفيل بخمس عشرة سنة، وتركت عام خرجت الحرورية بمكة مع المختار بن عوف سنة تسع وعشرين ومئة. انظر: أخبار مكة للأزرقي: (١/ ١٥١)، ومعجم ما استعجم للبكري: (٣/ ٩٥٩)، وخزانة الأدب لابن عمر البغدادي: (٤/ ٤٧٢).

(٣) الأورقُ: الذي فيه سواد ليس بحالك، بل يميل إلى الغبرة؛ أي: ما كان لونه لون الرماد.

تاج العروس للزبيدي «مادة ورق»: (٢٦/ ٤٦٤)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ورق»: (١٠/ ٣٨٤)، وفتح الباري لابن حجر: (٩/ ٤٤٣).

وقال فيه النبي ﷺ: «يُبعث يوم القيامة وحده»^(١)، وذكر أنه عاش ست مئة سنة^(٢).

وقيل: أول من قالها - أما بعد - سحبانُ بنُ وائل^(٣) الذي تُنسب الفصاحة إليه، ويُضرب به المثل فيها، وهو القائل:

وَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْمُعَانُونَ أَنِّي إِذَا قُلْتُ: أَمَا بَعْدُ أَنِّي [كَلِيمَهَا]^(٤)

وهذه اللفظة التي هي: «أما بعد» تستعمل غير مركبة كما قال

(١) وجاء عنه ﷺ: «رَجِمَ اللَّهُ قَسًا إِنِّي أَرْجُو أَنْ يُبْعَثَهُ اللَّهُ ﷻ أُمَّةً وَحْدَهُ»؛ وكلها أحاديث وآثار ضعيفة.

انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٣ / ٣١)، ودلائل النبوة لليهقي: (٢ / ١٠١)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٥ / ٥٥١)، واللاقي المصنوعة للسيوطي: (١ / ١٧٣).

(٢) وقيل: سبع مئة سنة، وقيل: ثلاث مئة وثمانين سنة. انظر: المستطرف في كل فن مستطرف للأبشيهي: (١ / ٨٥)، والمفصل في تاريخ الأدب لجواد علي: (١٢ / ٤٠).

(٣) هو: سحبان بن زفر بن إياس الوائلي، خطيب يضرب به المثل في البيان، اشتهر في الجاهلية، أسلم في زمن النبي ﷺ، ولم يجتمع به، وأقام في دمشق أيام معاوية، وكان إذا خطب يسيل عرقاً، ولا يعيد كلمة، ولا يتوقف ولا يقعد حتى يفرغ.

البداية والنهاية لابن كثير: (٨ / ٧١)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٣ / ٢٥٠)، وجمهرة الأمثال للعسكري: (١ / ٢٤٨).

(٤) في «ت»: خطيها. وانظر: المستقصى من أمثال العرب للزمخشري: (١ / ٢٨)، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري: (ص ٤٩٧)، وثمار القلوب للتعالي: (١ / ١٩٥).

=

الناظم، وكما فعل ابن قتيبة في «آداب الكتاب»^(١)، والإمام الشاطبي في «حزب الأمانى»^(٢)، وفي «العقيلة»^(٣)، والناظم في هذا النظم^(٤)، وابن بري^(٥) في «البرية»^(٦)، وغيرهم - عفا الله عنا وعنهم -.

وتستعمل مركبة من «أما»، و«بعد» فيقال: «أما بعد»، كما فعل

= وأصل البيت كما جاء في دواوين الشعر والعربية:

لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنِّي إِذَا قُلْتُ: أَمَا بَعْدُ أَنِي خَطِيئُهَا

(١) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: (ص ٥).

(٢) في أول البيت الخامس من حزر الأمانى للشاطبي؛ انظر: (ص ١).

(٣) في أول البيت السادس من العقيلة؛ انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٢)، وجميلة

أرباب المراسد للمجبري (مخطوط): [١٠/١]، والدرة الصقيلة للييب (مخطوط):

[٦/ب].

(٤) وهو هذا الذي يشرحه الآن.

(٥) هو: علي بن محمد بن الحسين الرباطي أبو الحسن، المعروف بابن بري، عالم

بالقراءات، من أهل تازة، ولي رئاسة ديوان الإنشاء فيها، له: «منظومة الدرر

اللوامع» الشهيرة بالبرية، والكافي في علم القوافي، توفي سنة ٧٣٠هـ.

انظر: معجم المؤلفين لرضا كحالة: (٢/٥١٨)، والأعلام للزركلي: (٥/٥).

(٦) وهي منظومة «الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع» لابن بري؛ انظر: البيت

رقم (٥٦) منها في: النجوم الطوالع للمارغني: (ص ٨)، والقصد النافع للخراز:

(ص ٤٦).

الشيخ الإمام أبو عبدالله محمد بن أبي زيد في «رسالته»^(١).
وتستعمل «أما» وحدها دون «بعد»؛ فتقول: أما يكون من كذا وكذا؛
كما فعل أبو علي الفارسي^(٢)، وابن جني^(٣)، وغيرهما.
ولما قطع الناظم ﷺ «بعد» عن الإضافة، بناه على الضم^(٤)، مثل
قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤٤]، ومعناها: وبعد حمد الله
تعالى، والشأن عليه بما هو أهله، والصلاة على محمد ﷺ.

(١) انظر: متن رسالة ابن أبي زيد القيرواني: (ص ٣)، والفواكه الدواني على رسالة
ابن أبي زيد القيرواني لابن مهنا النفراوي: (١ / ٣١).

(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: (١ / ٥).

(٣) انظر: الخصائص لابن جني: (١ / ١٢).

(٤) قال أبو البركات الأنباري في أسرار العربية (ص ٣١): «... وأما «قَبْلُ» و«بَعْدُ»
فإنما بنيا؛ لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما، فلما اقتطعا
عن الإضافة، والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، تنزلا منزلة بعض
الكلمة وبعض الكلمة مبني؛ قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾،
وإنما بنيا على حركة؛ لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء فوجب
أن يبنيا على حركة؛ تمييزاً لهما على ما بُني، وليس له حالة إعراب نحو: «من»
و«كم»، وقيل: إنما بنيا على حركة؛ لالتقاء الساكنين؛ والقول الصحيح هو
الأول».

وانظر: شرح ابن عقيل: (٢ / ٧٠)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٢ /

٤٥٤)، والإنصاف لابن الأنباري: (ص ٢٧٦).

«فاعلم» إن الخطاب بقوله: «فاعلم» لمن استحضره من الطلبة الذين سألوه هذا الرجز إن كان سئل عن ذلك؛ أي: أيها الطالب الراغب في معرفة الرسم وعلم القرآن أن أصل الشيء ما منه [الشيء] (١) لغة.

و«الرسم» في اللغة: الأثر، و«الرسم» في اللغة: هي الآثار المتبعة، قال امرؤ القيس:

قَفَا نَبَكٌ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِزْفَانٍ وَرَسَمِ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ
أَتَتْ حَجَجٌ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ كَحَخَطِ زُبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانَ (٢)

ويريد الناظم رحمه الله: أن أصل الرسم؛ أي: الكتاب، ويريد: المصحف، ويسمى الكتاب [٩/ب] والمصحف أثرًا؛ لأنه يُقتدى به، ويتبع ما فيه.

وقوله: «ثبت»؛ أي: صح، «عن ذوي النهى»؛ أي: أصحاب العقول.

و«النُّهْيُ» جمع «نُهْيَةٍ»؛ مثل: «منى ومنية»، و«مدى ومدية»، وسميت العقول «نهي»، والعقل «نهيّة»؛ لأنه ينهى صاحبه عن الوقوع في الرذائل (٣).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: ديوان امرئ القيس: (ص ١٦٣).

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري «مادة نهى»: (٦ / ٢٢٩)، ولسان العرب لابن منظور «مادة نهى»: (١٥ / ٣٤٣)، ومختار الصحاح للرازي «مادة ن هي»: (ص ٦٨٨).

«روي عن رسول الله ﷺ: أنه قال: «ما اكتسب ابن آدم مثل عقلٍ يهدي صاحبه إلى هدى، ويرده عن ردى»^(١).

وروي عنه ﷺ أنه قال: «لكل شيء دعامة، ودعامة المرء عقله، [فبقدر عقله] تكون عبادته لربه، أما سمعتم قول الفاجر: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]»^(٢).

وقال عمر بن الخطاب^(٣) ﷺ: «أصل الرجل عقله، وحسبه دينه،

(١) أخرجه البيهقي عن عمر بن الخطاب ﷺ، وقال: هذا إسناد ضعيف. شعب الإيمان: باب في تعديد نعم الله ﷻ وما يجب من شكرها: فصل في فضل العقل الذي هو من النعم العظام التي كرم بها عباده (٤ / ١٦١ رقم ٤٦٦٠)، والطبراني عن عمر - أيضاً - بلفظ: «ما اكتسب مكتسب مثل فضل علم يهدي صاحبه إلى هدى، أو يرده عن ردى، ولا استقام دينه حتى يستقيم عقله». في الأوسط: (٥ / ٧٩ رقم ٤٧٢٦) والصغير: (٢ / ٥ رقم ٦٧٦).

وانظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي: (١ / ٣٢٦)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للالباني: (١٤ / ٤٦٤ رقم ٦٧١٠).

(٢) يُروى عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. وهو من الأحاديث الموضوعة.

قال الحافظ ابن حجر: «من كتاب العقل لداود بن المحبر، أودعها الحارث ابن أبي أسامة في مسنده، وهي موضوعة كلها، لا يثبت منها شيء».

انظر: المطالب العالية لابن حجر: (١٢ / ١٠٥)، والمغني عن حمل الأسفار للحافظ العراقي: (١ / ٤٩)، وإتحاف الخيرة المهرة: (٦ / ٢٤).

(٣) سيذكر الشارح له ترجمة وافية عند شرحه للبيت التالي (أي: السابع).

ومروءه [خلقه] ^(١) «^(٢)» .

وقال الحسن البصري ^(٣) ﷺ: «ما استودع الله أحدا عقلا إلا استنقذه به يوماً ما» ^(٤) «^(٥)» .

وقوله: «عن ذوي النهى والعلم»، و«العلم»: هو معرفة المعلوم على ما هو به، فكأنه يقول: اعلم أن أول الرسم الذي رسم في الكتاب، وجعل في مصحف، ثبت عن أصحاب العقول والعلم، وهم الصحابة - رضوان الله عليهم -، [وهم أول من جمع القرآن في مصحف، والأمر بذلك أبو بكر كما أشار إليه عمر كما] ^(٦) قال ﷺ [وغير لنا وله بمنه]:

(١) سقطت من «ت» .

(٢) العقل وفضله لابن أبي الدنيا: (ص ٢٤) .

(٣) سبقت ترجمته .

(٤) يروى في أدب الدنيا والدين للماوردي (ص ٧)، والعقل وفضله لابن أبي الدنيا: (ص ٦٣) عن الحسن البصري، ويُروى عن أنس عن النبي ﷺ؛ وهو حديث ضعيف جداً، فيه: أبو حذافة أحمد بن إسماعيل؛ منكر الحديث .

انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: (١ / ١٧٦)، والمجروحين لابن حبان: (١ / ١٤٨)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للالباني: (١٢ / ٦٦٩ رقم: ٥٨٠٨ و١٣ / ٣٨٤ رقم: ٦١٧٠) .

(٥) قوله: «روي عن رسول الله ﷺ . . . استنقذه به يوماً ما» من أدب الدنيا والدين للماوردي: (ص ٧) .

(٦) سقطت من الأصل .

[٧] جَمَعَهُ فِي الصُّحُفِ الصَّدِيقُ كَمَا أَشَارَ عُمَرُ الْفَارُوقُ

«جمعه» يعني: الأصل المتقدم في قوله: «أصل الرسم»، وهو: الكتاب؛ ويريد به: القرآن.

وقوله: «في الصحف» جمع: «صحيفة»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [الأعلى: ١٨].

ويجمع - أيضاً - على: «صحائف»، و«الصحيفة»: اسم لما يكتب فيه، قال الشاعر^(١):

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْفَاهَا
ويقال للكتاب: «المهراق»، قال الأعشى^(٢):

رَبِّي كَرِيمٌ لَا يَكْدُرُ نِعْمَةً [وإذا تنوَّشِدَ في المَهَارِقِ أَنْشَدَا]^(٣)
ويقال له: «السجل»، و«القرص»، و«الصك»، و«القط»؛ وجمعه:

(١) يُنسب هذا البيت إلى أبي - وقيل: ابن - مروان النحوي وهو يذكر قصة المتلمس وما حدث له مع طرفة حين غضب عليهما عمرو بن المنذر، وينسبه بعضهم إلى المتلمس، وبعضهم لا ينسبه.

انظر: الكتاب لسيبويه: (١ / ٩٧)، وشرح الرضى على الكافية للأستراباذي: (١ / ٤٥٥)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٢ / ٢٦٥)، وحاشية الصبان على الأشموني: (١ / ٣١٩ / ٣ / ١٤٢)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة لإميل يعقوب: (٨ / ٢٨٠).

(٢) ديوان الأعشى الكبير: (ص ٢٢٩).

(٣) في الأصل: «رب» بدل «رَبِّي»، و«وإذا تَنَوَّشَدَ المَهَارِقَ». والصواب ما أثبتته من «س».

قطوط» و«قطاط»، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا عَجَلْنَا قَلْبَنَا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ﴾ [ص: ١٦]. ذكر هذا في «الاعتضاب»^(١).

[وقوله: «الصحف»: بضم الحاء في البيت، ويجوز تسكينها تخفيفاً؛ كرسل، وكتب، وسحب] ^(٢).

وقوله: «الصديق» فاعل يجمعه، ومعنى «جمعه»: أي: ألفه بعد أن كان مفترقاً في العُسْب والِّلخاف كما في الحديث^(٣).

والذي جمعه حقيقةً هو زيدُ بنُ ثابتٍ^(٤) بأمر الصِّديق له في ذلك - كما سنذكره إن شاء الله تعالى -.

و«الصديق» هو أبو بكر الصديق، واسمه: عبدالله بن عثمان بن عامر

(١) انظر: الاعتضاب في أدب الكتاب للبطلبوسي: (١/ ١٧٨ - ١٧٩).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن: باب جمع القرآن (٤/ ١٩٠٧ رقم: ٤٧٠١).

(٤) هو: زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري المدني أبو سعيد، ويقال: أبو خارجة، من كتَّاب الوحي للنبي ﷺ، وأحد الذين جمعوا القرآن على عهد ﷺ، وهو الذي كتب المصحف لأبي بكر، ثم لعثمان رضي الله عنه، وكان عالماً بالفرائض والقرآن ومعانيه، توفي سنة خمس وأربعين، وقيل غير ذلك.

الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢/ ٥٩٢)، تهذيب التهذيب لابن حجر: (٣/ ٣٩٩)، غاية النهاية لابن الجزري: (١/ ٢٦٩).

ابن عمرو بن كعب بن سعيد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن
فهر بن مالك بن النضر التيمي^(١).

يجتمع مع رسول الله ﷺ في مرة بن كعب، وهو في القعد^(٢) مثل
رسول الله ﷺ، بين كل واحد منهما وبين مرة ستة آباء.

وكان اسمه في الجاهلية: عبد الكعبة^(٣)، فلما أسلم، سماه
رسول الله ﷺ: عبدالله، وكناه: أبا بكر، وقيل: اسمه عتيق؛ لقول
رسول الله ﷺ: «أنت عتيق من النار»^(٤).

(١) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم: (١ / ٢٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن
حجر: (٤ / ١٦٩)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٥ / ٣١٥).

(٢) «القعد» من الأضداد: وهو القريب النسب من الجد الأكبر، أو البعيد
النسب من الجد الأكبر، وفلان أفعد من فلان؛ أي: أقرب منه إلى جدّه
الأكبر.

انظر: تهذيب اللغة للأزهري «مادة قعد»: (١ / ١٣٨)، ولسان العرب لابن
منظور «مادة قعد»: (٣ / ٣٥٧)، وتاج العروس للزبيدي «مادة قعد»: (٩ / ٤٩).

(٣) انظر: أسد الغابة لابن الأثير: (٣ / ٣١٠)، وفتح الباري لابن حجر: (٧ / ٩).

(٤) جاء عن عائشة بلفظ: «عن عائشة: أن أبا بكر دخل على رسول الله ﷺ، فقال:
«أنت عتيقُ الله من النار»، فيومئذ سمي: عتيقًا».

أخرجه: الترمذي: أبواب المناقب: باب رقم (١٧): (٥ / ٦١٦ رقم: ٣٦٧٩)،
والحاكم في المستدرک: كتاب التفسير: تفسير سورة الاحزاب (٢ / ٤٥٠ رقم:

٣٥٥٧)، وفي كتاب معرفة الصحابة ﷺ: ذكر مناقب محمد بن طلحة بن =

ولي الخلافة بعد رسول الله ﷺ، وكانت خلافته [ستين]^(١) وأشهرأ، ومات سنة ثلاث عشرة وهو ابن ثلاث وستين سنة^(٢).

وسمي الصديق؛ لأنه أول من صدق رسول الله ﷺ من الرجال، أو لأنه صدقه بكل ما جاء به، كما ثبت في حديث الإسراء حين كان النبي ﷺ يصف لقريش بيت المقدس، وكان أبو بكر قد رأى بيت المقدس قبل [١٠/١] ذلك في الجاهلية؛ لأنه كان رجلاً تاجراً، فكان النبي ﷺ كلما وصف لهم شيئاً، قال له أبو بكر: «صدقت»^(٣).

وفيه نزل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، على ما قال بعض الناس، ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾: محمد، ﴿وَصَدَّقَ بِهِ﴾: أبو بكر^(٤).

= عبيدالله السجاد (٣/ ٤٢٤ رقم: ٥٦١١)، والطبراني في المعجم الكبير: (١/ ٥٣ رقم: ٥)، وابن حبان في صحيحه: كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم (١٥/ ٢٧٩ رقم: ٦٨٦٤).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٣/ ٩٧٦ - ٩٧٧)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤/ ١٧٤)، تهذيب التهذيب لابن حجر: (٥/ ٣١٦).

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر: (٨/ ٣٩٢)، الروض الأنف لأبي القاسم السهلي: (٣/ ٢٥٥)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٥/ ٦).

(٤) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢١/ ٢٨٩ - ٢٩٠)، المحرر الوجيز لابن عطية: (٤/ ٥٣١)، الدر المنثور في التفسير بالماثور للسيوطي: (٧/ ٢٢٨).

و«صديق»: فعيل من أوزان المبالغة؛ أي: الكثير الصدق، كشرِّيب،
وسكِّير، وهو كثيرُ الشربِ، والكثيرُ السُّكرِ.

وقد قال ﷺ: «إن من أصحابي من لو كشف له الحجاب ما ازداد
يقيناً»^(١)؛ يعني - والله أعلم بذلك - : أبا بكر ﷺ وأرضاه.

وقوله: «كما أشار عمر الفاروق»؛ يريد: أن عمر بن الخطاب ﷺ
هو الذي أشار على أبي بكر في جمع القرآن في مصحف حين مقتل اليمامة
في حديث سنذكره - إن شاء الله تعالى.

وهو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن
قرط بن رزاح بن كعب بن لؤي بن غالب [بن فهر بن مالك بن النضر
العدوي، يجتمع مع رسول الله ﷺ في لؤي بن غالب]^(٢)، ولي الخلافة بعد
أبي بكر، وكانت ولايته عشر سنين وأشهرأ، ومات سنة ثلاث وعشرين من
الهجرة^(٣).

قال ابن عمر: «مات وهو ابن خمس وخمسين سنة، وسمي «الفاروق»؛

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والأثر الوارد هو قول عامر بن عبد قيس: «لو كشف
الغطاء ما ازدت يقينا»، فبعضهم ينسبه لأبي بكر ﷺ، وبعضهم ينسبه لعلي بن
أبي طالب ﷺ؛ وهو غير صحيح كما قال ابن القيم في مدارج السالكين؛ انظر:
(٢/٤٠٠).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤/٥٨٨)، تهذيب التهذيب لابن
حجر: (٧/٤٣٨)، معرفة الصحابة لأبي نعيم: (١/٣٨).

لأنه يفرق بين الحق والباطل، وأول من سماه بذلك النبي ﷺ يوم أسلم؛ هكذا قال ابن عمر، وذلك فيما جاء عن النبي ﷺ في إسلامه ﷺ^(١).

قال أنس بن مالك: «خرج عمر متقلداً بسيفه، فلقى رجل من بني زهرة^(٢)، فقال له: أين تعمد يا عمر؟ قال: أريد أن أقتل محمداً، قال: كيف تأمن من بني هاشم وبني زهرة، وقد قتلت محمداً؟ فقال عمر: ما أرى إلا قد صبات وتركت دينك؟! قال: أفلا أدلك على العجب؟! قال: يا عمر! إن صهرك وأختك قد صباً وتركنا دينك.

فانتهى عمر إلى دار أخته، فوجد الأمر على ما ذكر له الرجل، فقال عمر: دُلوني على محمد، قال: فلما سمع خَبَاب^(٣) قول عمر، خرج من البيت، فقال له: أبشُر يا عمر؛ فإني أرجو أن تكون دعوة محمد ﷺ لك ليلة

(١) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٤٢ / ١)، والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم: (١١٣ - ١١٥)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٧ / ١٣٨).

(٢) قيل هو: نعيم بن عبدالله النحام العدوي، وقيل غير ذلك.

انظر: السيرة النبوية لابن هشام: (١ / ٣٤٣)، الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (٣ / ١٦٣ - ١٦٥)، البداية والنهاية لابن كثير: (٣ / ٧٩).

(٣) هو: خباب بن الأرت بن جندلة بن سعد التيمي أبو عبدالله، من المهاجرين الأولين البدرين، قيل: أسلم سادس ستة، ومن الأوائل الذين أظهروا إسلامهم، شهد المشاهد كلها، توفي بالكوفة سنة سبع وثلاثين.

الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢ / ٢٥٨)، تهذيب التهذيب لابن حجر: (٣ / ١٣٣)، معرفة الصحابة لأبي نعيم: (١ / ٩٠٦).

الخميس: «اللهم أعز الإسلامَ بعمرَ بن الخطاب، أو بعمرِ بنِ هشام»^(١)»^(٢). فانطلق عمر إلى رسول الله ﷺ إلى الدار التي في أصل «الصفاء»، وهو داخل فيها يوحى إليه، فخرج له رسول الله ﷺ حتى أتى عمر فأخذ بمجامع ثوبه وحمائل سيفه، فقال: «ما أنتَ منتهياً»^(٣) يا عمرُ حتى يُنزل الله لك ما أنزل بالوليدِ بنِ المغيرة»^(٤)؟ اللهم اهدِ عمرَ بنَ الخطاب، اللهم أعزَّ الدينَ بعمرِ ابنِ الخطاب»^(٥)، فقال: أشهدُ أنك محمدٌ رسولُ الله، فأسلمَ، وقال: أخرج

(١) هو: عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي أبو الحكم، وهو أبو جهل، فرعون هذه الأمة، من أشد الناس عداوة للنبي ﷺ، وهو أحد صناديد قريش وساداتها وأبطالها ودهاتها في الجاهلية، قتل يوم بدر في السنة الثانية للهجرة. انظر: أنساب الأشراف للبلاذري: (١/ ١٢٥)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٣/ ٤٧).

(٢) يُروى عن عائشة، وابن عباس، وأنس وثوبان، وغيرهم.

انظر: سنن ابن ماجه: باب مناقب عمر (١/ ٣٩)، المستدرک: کتاب معرفة الصحابة: ذکر مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (٣/ ٨٩)، السنن الكبرى لليهيقي: (٦/ ٣٧٠)، المسند: (٩/ ٥٠٩)، تحفة الأحوذى لأبي العلا المباركفوري: (١٠/ ١١٦)، فتح الباري لابن حجر: (٧/ ٤٨).

(٣) في «س»: «منتبها».

(٤) هو: الوليد بن المغيرة بن عبدالله بن مخزوم، يكنى: أبا عبد شمس، وهو العدل؛ لأنه كان عدل قريش كلها؛ لأن قريشاً كانت تكسو البيت جميعها، وكان الوليد يكسوه وحده، أحد صناديد قريش، مات بعد الهجرة بثلاثة أشهر. أنساب الأشراف للبلاذري: (١/ ١٣٣)، والكامل في التاريخ لابن الأثير: (٢/ ٤٨).

(٥) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٣/ ٢٦٨)، وكنز العمال للمتقي الهندي:

(١٢/ ٦٠٦).

يا رسول الله ﷺ»^(١).

قال [ابن] عباس^(٢): لما أسلم عمر، كَبَّرَ أهل الدار بتكبيره سمعها أهل المسجد، وقال له: يا رسول الله! ألسنا على الحقّ إن متنا أو حيننا؟ قال: «بلى؛ والذي نفسي بيده!»، قال: ففيم الاختفاء؟ والذي بعثك بالحقّ! لتخرجن.

قال عمر: «فأخرجناه في صَفَّين؛ حمزة^(٣) في أحدهما، وأنا في الآخر، [له]»^(٤) كديد^(٥) ككديد الطحين، حتى دخلنا المسجد، فنظرت قريش إلى حمزة وعمر، فأصابتهم كآبة لم يصبهم مثلها، فسماه رسول الله ﷺ: «الفاروق»، وفرق الله به بين الحق والباطل»^(٦).

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام: (١/ ٣٤٢)، دلائل النبوة للبيهقي: (٢/ ٢١٥)، الطبقات الكبرى لابن سعد: (٣/ ٢٦٨)، الكامل في التاريخ لابن الأثير: (٢/ ٥٧)، تاريخ الخلفاء: (ص ١٠٠)، فتح الباري لابن حجر: (٧/ ٤٨).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) أي: حمزة بن عبد المطلب عم النبي ﷺ.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) الكديد: التراب الناعم فإذا وطئ نَارُ غُبَارِهِ؛ أراد: أنهم كانوا في جماعة، وأن الغبار كان يثور من مشيهم.

النهاية في غريب الأثر: (٤/ ١٥٥)، لسان العرب لابن منظور «مادة كدد»: (٣/ ٣٧٨).

(٦) انظر: حلية الأولياء: (١/ ٤٠)، صفة الصفوة: (١/ ٢٧٣).

قال ابن مسعود^(١): «فما زلنا أعزّة منذ أسلمَ عمر»^(٢). [١٠ / ب]

قيل: وفيه أنزل الله: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[الأنفال: ٦٤]^(٣).

(١) هو: عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن، من أكابر الصحابة السابقين إلى الاسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة، هاجر الهجرتين، وشهد بَدْرًا والمواقع بعدها، وهو أحد الذين أمر النبي ﷺ بأخذ القراءة عنهم، توفي سنة اثنتين وثلاثين.

الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤ / ٢٣٣)، تهذيب التهذيب لابن حجر: (٦ / ٢٧)، معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٤ / ١٧٦٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب عمر بن الخطاب (٣ / ١٣٤٨ رقم: ٣٤٨١)، الحاكم في المستدرک: كتاب معرفة الصحابة: ذكر مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (٣ / ٩٠ رقم: ٤٤٩٠)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب قسم الفئى والغنيمة: باب إعطاء الفئى على الديوان ومن يقع به البداية (٦ / ٣٧١ رقم: ١٢٨٨٤)، والطبراني في الكبير: (٩ / ١٦٥ رقم: ٨٨٤٠)، وابن حبان في صحيحه: كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم (١٥ / ٣٠٤ رقم: ٦٨٨٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الفضائل: ما ذكر في فضل عمر بن الخطاب (٦ / ٣٥٤ رقم: ٣١٩٧٣).

(٣) انظر: معالم التنزيل للبخاري: (٣ / ٣٧٤)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٦ / ٢٤٢)، المحرر الوجيز لابن عطية: (٢ / ٥٤٩)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٤ / ١٠١).

وهو أول من دُعي: أمير المؤمنين، وأول من دعاه بذلك المغيرة^(١)، فإنه لما توفي رسول الله ﷺ، وصار الأمر إلى أبي بكر رضي الله عنه، وكان الناس يدعونه: «يا خليفة رسول الله ﷺ»، فلما ولي عمر بعد أبي بكر، كان الناس يدعونه: «يا خليفة خليفة رسول الله ﷺ»، فلما^(٢) طال عليهم ذلك، فدعاه المغيرة: «أنت أميرنا»، فأمرهم بإثبات هذه الكلمة، فقيل: «أمير المؤمنين» رضي الله عنه وأرضاه^(٣)، وعن جميع أصحاب رسول الله ﷺ.

ثم قال رضي الله عنه: [وغفر لنا وله]:

[٨] وَذَاكَ حِينَ قَتَلُوا مُسَيْلِمَةَ وَانْقَلَبَتْ جُبُوشُهُ مُنْهَزَمَةً

(١) هو: المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي أبو عيسى، وقيل: أبو عبدالله، كان من دهاة العرب وحكمائهم، أسلم عام الخندق، وأول مشاهده الحديدية، ولأه عمر على الكوفة، ثم أقره عليها عثمان، ثم عزله، توفي بالكوفة سنة خمسين من الهجرة.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٤/ ١٤٤٥)، معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٥/ ٢٥٨٢)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٦/ ١٩٧).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: أنساب الأشراف للبلاذري: (٢/ ١٨٦)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٣/ ١١٥٠)، وتاريخ الأمم والرسول والملوك للطبري: (٤/ ٢٠٨)، وتاريخ مدينة دمشق: (٩/ ٤٤)، وتاريخ الخلفاء: (ص ١٢٤)، والمعارف لابن قتيبة: (ص ٥٥١).

الإشارة في قوله: «وذاك» إلى الجمع المتقدم الذكر في قوله: «جمعه في الصحف الصديق»، وكان جمعه حين قُتل مسيلمة الكذاب في خلافة أبي بكر^(١)، وهو مسيلمة بن حبيب الحنفي، واسم مسيلمة: هارون، كذا قال ابن عبد البر^(٢) في «الاستذكار»^(٣).

(١) انظر خبر مسيلمة الكذاب في: السيرة النبوية لابن هشام: (٥٧٦ / ٢)، تاريخ الأمم والرسول والملوك للطبري: (٢٨١ / ٣)، البداية والنهاية لابن كثير: (٤٨ / ٥)، و٦ / ٣٢٣، و٦ / ٣٤١، تاريخ ابن خلدون: (٧٤ / ٢)، فتح الباري لابن حجر: (٨٩ / ٨).

(٢) هو: يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري أبو عمر، عالم الأندلس وفقهها ومحدثها، تفقه بآب الفرضي، ولازمه كثيرا، وروى عن خلف بن القاسم، وحدث عنه: ابن حزم، وأبو علي الغساني، له: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والاستذكار لمذاهب علماء الأمصار، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، توفي سنة ثلاث وستين وأربع مئة.

بغية الملتبس للزبي: (ص ٤٨٩)، الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٩٧٣ / ٣)، الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٤٤٠)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١ / ١١٩).

(٣) قال ابن عبد البر: «وأما مسيلمة الحنفي كذابُ اليمامة الذي ادَّعى النبوة، فاسمه: ابن اليمامة بن حبيب، يكنى: أبا هارون، ومسيلمة لقب». انظر: الاستذكار لابن عبد البر: (٨ / ١٧).

فهو: هارون بن حبيب الحنفي، وكان يكنى بأبي ثمامة الذي [مخرق^(١)]^(٢) بـ «اليمامة»، وادعى النبوة، وكان يزعم أن جبريل يأتيه، وذلك أنه لما سمع برسول الله ﷺ وهو بمكة يدعو إلى الله ﷻ، ادعى هو النبوة، وبعث إلى رسول الله ﷺ من يخبره بأحواله، فصار ينقل إليه ما يسمع من رسول الله ﷺ من القرآن وغيره، فكان يقرأ القرآن على من عنده، ويزعم أنه أنزل عليه، ولما سمع ذكر «الرحمن»، سمى نفسه بـ «الرحمن»، ولما اشتهر القرآن عن رسول الله ﷺ، ولم يمكنه دعواه اتخذ يصنع قرآنا في زعمه، فجاء بفجور وتخليط؛ كقوله: «والنازعات نزعا، والزارعات زرعا، والحاصدات حصدا، والطاحنات طحنا، والخابزات خبزا، والشاردات ثردا، يا ضفدع بنت الضفدع، إلآم تنقين، لا الماء تكدرين، ولا الشراب تمنعين، أعلاك في الماء، وأسفلك في الطين».

وسمع سورة الفيل فقال: «الفيل ما الفيل، وما أدراك ما الفيل، له ذنب وثيل، وخرطوم طويل»، إلى غير ذلك من فجوره^(٣).

(١) المِخْرَاقُ والتَخْرُوقُ: لغة في التخلُّق من الكذب، وَخَرَّقَ الكَذِبَ وَتَخَرَّقَهُ وَخَرَّقَهُ كُلُّهُ اخْتَلَقَهُ، والاختِرَاقُ والاختِلَاقُ والاختِرَاصُ والافْتِرَاءُ واحد.

انظر: تاج العروس للزبيدي «مادة خ ر ق»: (٢٥ / ٢٣١ - ٢٣٢)، لسان العرب لابن منظور «مادة خرق»: (١٠ / ٧٣).

(٢) في «س»: «خرج».

(٣) انظر: تاريخ الأمم والرسول والملوك للطبري: (٢ / ٢٧٦)، البداية والنهاية لابن كثير: (٦ / ٣٢٦).

وقيل: هو المراد في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣] (١).

قيل: نزلت في مسيلمة الكذاب الحنفي، كان يسجع ويتكهن ويدعي النبوة، وكان يزعم أن الله تعالى أوحى إليه، وقال النبي ﷺ: «رأيت فيما يرى النائم في يدي سوارين من ذهب، فكبرا عليّ، وأهماني، فأوحى إلي أن أنفخهما، فنفختهما فطارا، فأولتُهما الكذابين اللذنين أنا بينهما، أحدهما: كذابُ اليمامة؛ وهو مسيلمة الكذاب، والآخر: كذابُ صنعاء؛ الأسود العنسي» (٢)، ذكره الثعلبي (٣).

قال غيره: وهو الأسود بن كعب، يعرف بـ «عبهلة» (٤)، ويقال له: «ذو الخصار» أيضا، وكان يدّعي أن ملكين يكلمانه، اسم أحدهما: سحيق،

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١١ / ٥٣٣)، معاني القرآن للنحاس:

(٢ / ٤٥٨)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٧ / ٣٩)، لباب النقول:

(ص ١٠٣)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٣ / ٣١٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب: باب علامات النبوة في الإسلام (٣ / ١٣٢٥ رقم:

٣٤٢٤) وكتاب المغازي: باب وفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن أثال (٤ / ١٥٩٠

رقم: ٤١١٥)، ومسلم: كتاب الرؤيا: باب رؤيا النبي ﷺ (٤ / ١٧٨١ رقم: ٢٢٧٤).

(٣) انظر: الكشف والبيان للثعلبي (٤ / ١٦٩).

(٤) وهو: عبهلة بن كعب يلقب بذي الخمار، كان كاهناً مشعوذاً يفعل الأعاجيب،

ثم ادّعى النبوة في آخر حياة النبي ﷺ بصنعاء وأرض اليمن، ففتن المسلمين في

دينهم، وقاتلهم، ثم قتله فيروز الديلمي سنة إحدى عشرة من الهجرة.

والآخر: شريق^(١).

وذكر المهدي في «التحصيل»^(٢): «أن الآية نزلت فيهما معاً»، ومثله ذكر الواحدي؛ وقال: «إن الآية نزلت في مسيلمة والأسود العنسي ادعيا النبوة وأن الله أوحى إليهما»^(٣).

وكان مسيلمة قد أرسل إلى رسول الله ﷺ رسولين، فقال لهما رسول الله ﷺ: «أتشهدان أن مسيلمة رسول الله؟»، فقالا: «نعم»؛ فقال النبي ﷺ: [٤] «لولا أن الرسل لا تقتل، لضربت أعناقكما»^(٥).

= انظر: تاريخ ابن خلدون: (٢/ ٦٠)، البداية والنهاية لابن كثير: (٦/ ٣٠٥)، تاريخ الأمم والرسول والملوك للطبري: (٣/ ٢٢٧).

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر: (٨/ ٩٣)، الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (٧/ ٤٧٠).

(٢) وهذا من الأجزاء المفقودة من تفسير المهدي كما ذكرنا.

(٣) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي: (ص ٣٦٥)، وأسباب النزول للواحدى: (ص ١٤٨).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٢٥/ ٣٦٦ رقم: ١٥٩٨٩)، وأبو داؤد في سننه: كتاب الجهاد: باب في الرسل (٢/ ٩٢ رقم: ٢٧٦١)، والحاكم في المستدرک: كتاب قسم الفيء (٢/ ١٥٥ رقم: ٢٦٣٢)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الجزية: باب السنة أن لا يقتل الرسل (٩/ ٢١١ رقم: ١٨٥٥٦). قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ٣١٤): رواه أبو داود باختصار، ورواه أحمد والبخاري وأبو يعلى مطولاً، وإسنادهم حسن.

وكتب إلى رسول الله ﷺ: «من مسيلمة رسول الله إلى محمد رسول الله: - سلام عليك: أما بعد: قد اشتركتنا في الأمر معك، فلنا نصف الأرض، ولقريش نصفها، ولكن قریش يُعتدون».

فكتب إليه رسول الله ﷺ: «من [١١/١] محمد رسول الله إلى مسيلمة الكذاب: السلام على من اتبع الهدى. أما بعد: ﴿إِنَّ أَرْضَ اللَّهِ يُوْرُثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]»^(١).

فأخفى كتاب رسول الله ﷺ، وزعم أنه وصل كتابه بالشركة معه، وكتب بذلك كتابًا عن النبي ﷺ، وأخرجه إلى أصحابه، ومخرق لهم حتى افتتنوا به، فكان يجعل البيض في القوارير، ويطلي جناح الطير، وكان دميم الخلقة، أصفر اللون، بعكس رسول الله ﷺ.

وأضاف إلى ضلالته في دين الله، [وكذبه على الله ما لا يليق]^(٢) ضلالة سجاح^(٣)، وكانت امرأة من بني تميم، أجمع قومها على أنها نبيه،

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام: (٢/ ٦٠٠)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٥/ ٥١)، وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحى: (٦/ ٤٩٦)، والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم: (٣/ ٢٤)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي: (٥/ ٥٦٧).

(٢) سقطت من «ت».

(٣) هي: سجاح بنت الحارث بن سويد بن عُقْفَان التغلبية، من نصارى العرب، وقد ادَّعت النبوة، وتابعتها على ذلك طائفة من بني تميم، خادعها مسيلمة وتزوجها، وبعد مقتله أسلمت وهاجرت إلى البصرة، توفيت في خلافة معاوية =

فادعت الوحي، واتخذت مؤذناً وحاجباً ومنبراً، فكانت العشيبة إذا اجتمعت تقول: «الملك في أقربنا من سجاح».

وفيها يقول عطار بن حاجب بن زرار^(١):

أَصْبَحْتُ نَبِيُّنًا أَنْشَى نُطِيفُ بِهَا وَأَصْبَحْتُ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ ذُكْرَانَا^(٢)

ثم إن سجاح ارتحلت تريد حرب مسيلمة، وأخرجت معها من قومها من حالفها على قولها، وهم يرون أن سجاح أولى بالنبوة من مسيلمة،

= انظر: تاريخ الأمم والرسول والملوك للطبري: (٣/ ٢٦٧)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٦/ ٣١٩)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٧/ ٧٢٣)، وتاريخ ابن خلدون: (٢/ ٧٢).

(١) هو: عَطَّارُ بْنُ حَاجِبِ بْنِ زُرَّارَةَ التَّمِيمِيِّ أَبُو عَكْرَمَةَ، وفد على النبي ﷺ، واستعمله على صدقات بني تميم، وارتد بعد وفاته ﷺ مع من ارتد من بني تميم، وتبع سجاح، ثم عاد إلى الإسلام، وعاش إلى خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٣/ ١٢٤٠)، وتاريخ مدينة دمشق: (٤٠/ ٣٥٥)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤/ ٥٠٧).

(٢) انظر البيت في: تاريخ الأمم والرسول والملوك للطبري: (٣/ ٢٧٤)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٦/ ٣٢٠)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (١٩/ ٤٩).
وُروى: «أَصْحَتْ» و«أَمَسَتْ» بدل: «أصبحت نبيتنا»، و«أنبياء الناس» بدل: «أنبياء الله».

ونسبه بعضهم إلى قيس بن عاصم بن سنان التميمي. كما في الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (١٤/ ٨٩)، وثمار القلوب للثعالبي: (١/ ٤٨٥).

فلما قدمت عليه خلا بها وقال لها: تعالي نتدارس النبوة أينأ أحق بها، فقالت له سجاح: قد أنصفت.

ولما قتل مسيلمة أخذ خالد بن الوليد سجاح فأسلمت ورجعت عما كانت عليه ولحقت بقومها.

وعظمت فتنة بني حنيفة^(١) بكذابهم هذا، حتى كان يدعو لمريضهم، وبرك على مولودهم، ولا ينهاتهم عن اغترارهم به ما يشاهدون من قلة غنائه عنهم.

فإنه جاءه قوم بمولود فمسح رأسه، فقرع، وقرع كلُّ مولود له، وجاءه آخر فقال: يا أبا ثمامة! إنني ذو مال، وليس لي مولود يبلغ سنتين حتى يموت غير هذا المولود، وهو ابن عشر سنين، ولي مولود ولد بالأمس، فأحبُّ أن تبارك لي فيه، وتدعو أن يطول الله عمره، فقال: سأطلب لك الذي طلبت.

فجعل عمر المولود أربعين سنة، فرجع الرجل إلى منزله مسروراً، فوجد الأكبر قد تردى في بئر، ووجد الصغير ينزع في الموت، فلم يمض من ذلك اليوم حتى ماتا جميعاً، فكانت أمهما تقول: فلا والله! ما لأبي ثمامة عند الله منزلة محمد ﷺ.

(١) قبيلة من بكر بن وائل تنتسب إلى حنيفة بن لجيم بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل.

انظر: نسب معد واليمن الكبير لابن الكلبي: (١ / ٦٢)، ومعجم قبائل العرب لعمر كحالة: (ص ٣١٢).

قالوا: وحفرت بنو حنيفة بئرا [فأعذبوها صباحاً، فجاؤوا إلى مسيلمة فطلبوا إليه أن يأتيها، وأن يبارك فيها، فأتاها]^(١) فبصق فيها، فعادت ملحاً أجاجاً^(٢).

وقال ثمامة بن أثال الحنفي^(٣):

مُسَيْلِمَةُ أَرْجِعْ وَلَا تُمَحِّكْ^(٤) فَإِنَّكَ فِي الْأَرْضِ لَمْ تُشْرِكْ
كَذَبْتَ عَلَى اللَّهِ فِي وَحْيِهِ فَكَانَ هَوَاكَ هَوَى لَا يُشْرِكُ^(٥)
وَمَنَّكَ قَوْمُكَ أَنْ يَمْنَعُوكَ وَإِنْ يَأْتِيهِمْ خَالِدٌ تُشْرِكُ

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: البداية والنهاية لابن كثير: (٣٢٧ / ٦)، والاكتفاء للكلاعي: (٤٠ / ٣).

(٣) هو: ثمامة بن أثال بن النعمان الحنفي اليمامي أبو أمامة، صحابي، كان سيد أهل اليمامة، أسر في إحدى السرايا فأسلم، ولما ارتد أهل اليمامة في فتنة مسيلمة، ثبت هو على إسلامه، ولحق بالعلاء بن الحضرمي، فقاتل المرتدين من أهل البحرين، ثم استشهد هناك.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٢١٣ / ١)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤١٠ / ١).

(٤) «تمحك»: لَجَّ فِي المنازعة. انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة محك»: (٤٨٦ / ١٠)، والمعجم الوسيط: (٨٥٦ / ٢).

(٥) ويروى: «هواك هوى الأنوك»؛ أي: الأحمق.

انظر: المحيط في اللغة للطالقاني: (٣٣٤ / ٦)، ولسان العرب لابن منظور «مادة نوك»: (٥٠١ / ١٠).

فَمَالِكَ مِنْ مَصْعَدٍ فِي السَّمَاءِ وَلَا لَكَ فِي الْأَرْضِ مَسَلِكٌ^(١)

وكان من قصة مقتله في حديث طويل اختصرته لطوله: أنه لما توفي رسول الله ﷺ، ارتدت العرب، وارتد بنو حنيفة، وتبعهم مسيلمة، وتفاقم أمره وعظم، فأهم ذلك أبا بكر ﷺ، فاستعجل أمره، فوجه إليه خالد بن الوليد المخزومي^(٢) ﷺ في من شاء الله ﷻ من المسلمين، فاقتتل المسلمون وبنو حنيفة قتالاً شديداً ما شاهد المسلمون قبله مثله، وقُتل من المسلمين ألف ومئتان، كان فيهم من القراء سبع مئة رجل رضوان الله عليهم، وخرج معه من سلم من المسلمين من القتال، وكان ممن قتل يومئذ زيد بن الخطاب^(٣) ﷺ.

(١) ويروى: «ولا لك في الأرض من مبرك».

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٥٣)، والجميلة للجعبري: [٢٤/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٣٢١)، والاكتفاء للكلاعي: (٣/٤٤).

(٢) هو: خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم أبو سليمان، سيف الله المسلول، أسلم قبل الفتح وبعد الحديبية، وشهد غزوة مؤتة، وكان النصر على يده في عدة مواطن، توفي سنة إحدى وعشرين.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٢/٤٢٧)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢/٢٥١).

(٣) هو: زيد بن الخطاب بن نفيل العدوي، أخو عمر بن الخطاب لأبيه، وكان أسيراً من عمر، وأسلم قبله، وشهد بدرًا والمشاهد، واستشهد باليمامة، وكانت راية المسلمين معه سنة اثنتي عشرة في خلافة أبي بكر.

وانهزم المسلمون، فثار البراء بن مالك^(١)، وحمل على أصحاب [١١/ب] مسيلمة، فانكشفوا، وتبعهم المسلمون حتى أدخلوهم الحديقة، فأغلق أصحاب مسيلمة بابها على أنفسهم، فحمل البراء بن مالك على درقته^(٢)، وألقى نفسه عليهم حتى صار معهم في الحديقة، وفتح الله الباب للمسلمين، فدخلوا وقتلوا مسيلمة وأصحابه.

قيل: إنه قتل من المشركين عشرة آلاف، فسميت تلك الحديقة: «حديقة الموت»^(٣).

= الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٢/٥٥٠)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢/٦٠٤)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٣/٤١١).

(١) هو: البراء بن مالك أخو أنس بن مالك، شهد أحدًا والخندق وما بعدهما، وكان شجاعاً مقداماً مجاب الدعوة، شارك في قتال المرتدين، وقتل البراء شهيداً سنة ثلاث وعشرين في يوم تُسْتَر من بلاد فارس.

معرفة الصحابة لابن منده: (١/٢٨٤)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (١/١٥٣)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (١/٢٧٩).

(٢) الدرقة: الترس إذا كان من جلد ليس فيه خشب ولا عصب. لسان العرب لابن منظور: «مادة درق»: (١٠/٩٥).

(٣) كانت تسمى: «حديقة الرحمن»، فلما كثر فيها القتل في هذه الحادثة، سُمِّيَتْ: «حديقة الموت».

انظر: البداية والنهاية لابن كثير: (٦/٢٦٨ و٦/٣٤١)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/٢٣٢)، وتاج العروس للزبيدي «مادة ح دق»: (٢٥/١٤٣).

واختلفَ فيمن قتل مسيلمة، فقيل: قتله «وحشي»^(١) قاتلُ حمزةَ بن عبد المطلب ﷺ، وهو القاتل^(٢): «قتلت خيرَ الناس، وقتلت شرَّ الناس»، وقيل غير ذلك^(٣).

فلما رأى عمرُ بن الخطاب ﷺ مَنْ مات من قراءة القرآن على ما قدمناه، خاف على من بقي من قراءة القرآن، فأشار على أبي بكر ﷺ بجمع القرآن.

(١) هو: وحشي بنُ حَرَب الحبشي، من سودانِ مكة، مولى جُبَيْر بن مُطْعِم، يكنى: أبا دسمةً، وقيل: أبا حرب، وهو قاتل حمزة بن عبد المطلب يوم أُحُد قبل إسلامه، وأسلم في الفتح، وقدم مع وفد الطائف، وشهد اليرموك، توفي في خلافة عثمان.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٤ / ١٥٦٤)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٦ / ٦٠١)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (١١ / ١١٢).

(٢) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٧ / ٤١٨)، والمعجم الكبير للطبراني: (٣ / ١٤٦)، والسنن الكبرى للبيهقي: (٩ / ٩٧)، وفتح الباري لابن حجر: (٧ / ٣٧٠).

(٣) وقيل: اشترك في قتله: وحشي بن حرب، وعبدالله بن زيد بن عاصم الأنصاري، وأبو دجانة سماك بن خرشة.

انظر: تاريخ خليفة خياط: (ص ٥٦ - ٥٧)، والروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (٥ / ٣١٦)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم: (٥ / ٢٧٣٣)، والبداية والنهاية: (٦ / ٣٣٧ - ٣٣٨).

فذكر أبو [محمد الفراء]^(١) في «شرح السنة»^(٢) حديثاً أسنده^(٣) وأوقفه على زيد بن ثابت الأنصاري من بني الخزرج رضي الله عنه، قال: «بعث إلي أبو بكر رضي الله عنه لما قتل أهل اليمامة، وعنده عمر بن الخطاب، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل استحرَّ يوم اليمامة بقراء القرآن، وإنني أخشى أن يستحرَّ القتلُ بقراء القرآن في المواطن كلها، فيذهب قرأة، كثيرون، وإنني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت: كيف أفعلُ شيئاً لم يفعله رسولُ الله ﷺ؟! فقال عمر: هو والله خير. فلم يزل عمر يراجعني في ذلك حتى شرح الله صدري للذي شرح صدره له، رأيت في ذلك الذي رأى

(١) في الأصل: «أبو البقاء».

وهو: الحسين بن مسعود بن محمد أبو محمد، المعروف بالفراء البغوي، والملقب بمحبي السنة، فقيه شافعي محدث مفسر، كان بحرًا في العلوم، أخذ عن القاضي حسين بن محمد المرورودي، - وأبي عمر المليحي، وحديث عنه: محمد بن أسعد العطاري، له: شرح السنة، وتفسير معالم السنن، توفي سنة عشر وخمس مئة. سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩ / ٤٣٩)، وطبقات المفسرين للسيوطي: (ص ٣٨)، وطبقات المفسرين للأذنهوي: (ص ١٥٨).

(٢) انظره: (٤ / ٥١٣ - ٥١٥).

(٣) قال البغوي: «أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي، أخبرنا أحمد بن عبدالله النعيمي، أخبرنا محمد بن يوسف، أخبرنا محمد بن إسماعيل، أخبرنا محمد ابن عبيدالله أبو ثابت، نا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت قال:»، وذكر الحديث بطوله. انظر: شرح السنة: (٤ / ٥١٣).

عمر. قال زيد: قال أبو بكر: وإنك رجل شاب عاقل، لا نتهمك، قد كنت تكتب الوحي للنبي ﷺ، فتتبع القرآن واجمعهُ.

قال زيد: والله! لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما كلفني من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟! فقال أبو بكر: والله! هو خير، فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، ورأيت في ذلك رأياً، فتتبع القرآن أجمعهُ من العُصب، والرقاع، واللخاف، وصدور الرجال.

قال: فوجدتُ آخر سورة: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] إلى آخرها مع خزيمة^(١) - أو في خزيمة - فأوفى سورتها.

وكانت الصحيفة عند أبي بكر في حياته حتى توفي ﷺ، ثم عند عمر في حياته حتى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر^(٢)

(١) هو: خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة الأنصاري الأوسي، شهد بدرًا، وقيل: أول مشاهده أحد، وكانت الراية بيده يوم الفتح، استشهد بصفين.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٤٤٨ / ٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢٧٨ / ٢).

(٢) وهي: حفصة بنت عمر بن الخطاب العدوية أم المؤمنين، ولدت قبل البعثة بخمس سنين، وتزوجها النبي ﷺ سنة ثلاث للهجرة، روت عن النبي ﷺ عدة أحاديث، وروى عنها أخوها عبدالله، توفيت سنة خمس وأربعين، وقيل غير ذلك.

هذا الحديث صحيح^(١).

وقوله: «استحر القتل»؛ أي: كثر واشتدّ، ويُنسب المكروه إلى الحر،
والمحسوب إلى البرد، ومنه المثل: ولي حرّها من تولى قرّها^(٢).

و«العُسْبُ»: جمع «عَسِيب»؛ وهو سَعِفُ النَّخِيلِ^(٣).

= الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٧ / ٥٨١)، وتهذيب التهذيب لابن
حجر: (١٢ / ٤١٠)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢ / ٢٢٧).

(١) رواه البخاري: كتاب التفسير: باب تفسير سورة براءة (٤ / ١٧٢٠ رقم: ٤٤٠٢)،
وكتاب فضائل القرآن: باب جمع القرآن (٤ / ١٩٠٧ رقم: ٤٧٠١)، وكتاب
الأحكام: باب يستحب للكاتب أن يكون أميناً عاقلاً (٦ / ٢٦٢٩ رقم: ٦٧٦٨)،
والترمذي في سننه: أبواب تفسير القرآن: باب تفسير سورة التوبة (٥ / ٢٨٣
رقم: ٣١٠٣)، والإمام أحمد في المسند: (٣٥ / ٥٠٦ رقم: ٢١٦٤٤)، وابن
حبان في صحيحه: كتاب السير: باب في الخلافة والإمارة (١٠ / ٣٥٩ رقم:
٤٥٠٦)، والنسائي في السنن الكبرى: كتاب الأشربة: باب ذكر الأشربة المباحة
(٥ / ٧ رقم: ٧٩٩٥)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الصلاة: باب الدليل
على أن ما جمعته مصاحف الصحابة ﷺ كله قرآن (٢ / ٤٠ رقم: ٢٤٦٨)
وشعب الإيمان: باب في الإيمان بالقرآن المنزل على نبينا محمد ﷺ: ذكر
حديث جمع القرآن (١ / ١٩٥ رقم: ١٧١). وانظر: كتاب المصاحف لابن أبي
داود السجستاني: (١ / ١٥٩).

(٢) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي: (١ / ٢٠٠)، وتاج العروس للزبيدي «مادة
حرر»: (١٠ / ٥٨٩).

(٣) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد: (٤ / ١٥٦)، ولسان العرب لابن منظور:
«مادة عسب»: (١ / ٥٩٩).

و«اللُّخَافُ»: قال أبو عبيد^(١): واحدها لُخْفَةٌ، وهي حجارة بيضاء رقاق^(٢) ا. هـ.^(٣).

وذكر أبو [عبدالله]^(٤) محمد بن إسماعيل البخاري مثل ما قدمناه بسنده وقال: «مع أبي خزيمة الأنصاري»^(٥).

وقال - أيضاً - : بسند آخر مثله، وقال: «مع خزيمة الأنصاري»^(٦).

(١) هو: القاسم بن سلام الأنصاري مولاهم البغدادي أبو عبيد، إمام أهل عصره في كل فن من العلم، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي، وحدث عنه: أبو محمد الدارمي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، له: غريب الحديث، المقصور والممدود، توفي سنة أربع وعشرين ومئتين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١ / ١٧٠)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢ / ١٨)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٨ / ٣١٥).

(٢) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد: (٤ / ١٥٦).

(٣) هنا انتهى كلام الإمام البغوي رحمته الله؛ انظر: شرح السنة: (٤ / ٥١٣ - ٥١٥).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: صحيح البخاري: كتاب التفسير: باب تفسير سورة براءة (٤ / ١٧٢٠

رقم: ٤٤٠٢)، وكتاب فضائل القرآن: باب جمع القرآن (٤ / ١٩٠٧ رقم: ٤٧٠١)،

وكتاب فضائل القرآن: باب كاتب النبي ﷺ (٤ / ١٩٠٨ رقم: ٤٧٠٣)، وكتاب

التوحيد: باب ﴿وَكَاثَ عَرْشُهُ عَلَىٰ أَلْمَاءَ﴾ (٦ / ٢٧٠٠ رقم: ٦٩٨٩).

(٦) انظر: صحيح البخاري: كتاب الجهاد والسير: باب قول الله تعالى: ﴿مَنْ

الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ (٣ / ١٠٣٣ رقم: ٢٦٥٢)، وكتاب =

فهذا قول الناظم رحمه الله: «جمعه في الصحف الصديق» البيت، «وذاك حين قتلوا مسيلمة».

وإنما اختار أبو بكر وعمر رضي الله عنهما زيد بن ثابت؛ لأنه كتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وجمع القرآن على عهده، وإن كان كتاب الوحي غيره كثيرين، مثل: عثمان بن عفان رضي الله عنه (١)، وعلي بن أبي طالب، وخالد بن سعيد (٢)، وأخيه أبان بن سعيد (٣)،

= التفسير: تفسير سورة براءة (٤ / ١٧٢٠ رقم: ٤٤٠٢)، وكتاب فضائل القرآن: باب جمع القرآن (٤ / ١٩٠٨ رقم: ٤٧٠٢).

(١) سيذكر الشارح ترجمته قريباً عند شرحه للبيت التاسع.

(٢) هو: خالد بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي أبو سعيد، من السابقين الأولين إلى الإسلام، قيل: كان رابعاً أو خامساً، هاجر إلى الحبشة، استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على صنعاء اليمن، ووجهه أبو بكر الصديق أميراً على جيش في فتح الشام، فواقع الروم بمرج الصفر، قيل: قتل هناك، وقيل: شهد اليرموك.

معرفة الصحابة لأبي نعيم: (١ / ٩٣٩)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢ / ٢٣٦)، سير أعلام النبلاء للذهبي: (١ / ٢٥٩).

(٣) هو: أبان بن سعيد بن العاص الأموي أبو الوليد، تأخر إسلامه، وهو الذي أجاز ابن عمه عثمان بن عفان يوم الحديبية، أسلم قبل الفتح وهاجر، قد استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على البحرين، ثم استشهد يوم أجدادين.

أسد الغابة لابن الأثير: (١ / ١٤٨)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (١ / ٦٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (١ / ١٥).

وأبي بن كعب^(١)، والعلاء بن الحضرمي^(٢)، ومعاوية بن أبي سفيان، وغيرهم؛ لأن زيد بن ثابت يزيد عليهم بأشياء؛ لأنه فاز بكتبه إلى الملوك، ويجب بحضرة النبي [١/١٢] ﷺ يترجم عنه بالفارسية والرومية والقبطية والحبشية، تعلم ذلك بالمدينة من أهل هذه الألسن، وكان آية في الذكاء والفهم.

وعنه قال: «قال [لي]^(٣) رسول الله ﷺ: «إنه تأتيني كتب، لأحب أن يعلمها كل أحد؛ فهل تستطيع أن تتعلم السريانية؟»، فقلت: نعم! فتعلمتها في سبع عشرة ليلة»^(٤).

(١) هو: أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد الأنصاري أبو المنذر، أقرأ الأمة، عرض القرآن على النبي ﷺ، وأخذ عنه القراءة ابن عباس، وأبو هريرة، شهد بدرًا والمشاهد كلها، مات بالمدينة سنة إحدى وعشرين، وقيل غير ذلك.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/ ٢٨)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/ ٣٤)، وطبقات المفسرين للأندروي: (ص ٥).

(٢) هو: العلاء بن عبد الله بن عماد بن أكبر بن ربيعة الحضرمي، كان من حلفاء بني أمية، ومن سادة المهاجرين، ولأه رسول الله ﷺ البحرين، ثم وليها لأبي بكر وعمر، كان مجاب الدعوة، توفي سنة إحدى وعشرين، وقيل غير ذلك.

الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤/ ٥٤١)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٣/ ١٠٨٥)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٨/ ١٧٨).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٥/ ٤٦٣ رقم: ٢١٥٨٧)، وابن سعد في

الطبقات الكبرى: (٢/ ٣٥٨)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الفرائض: =

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

وأيضاً: فإن قراءته كانت على العرضة الأخيرة التي عرضها رسول الله ﷺ على جبريل عليه السلام، فلهذا المعنى اختاره أبو بكر وعمر، واقتدى عثمان رضي الله عنهما بهما، فقدمه كما قدماه.

وكان من حَفِظ القرآن وجمعه على عهد رسول الله ﷺ جماعة، صحَّ عن أنس بن مالك: «أنه سئل عن جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: أربعة؛ كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد^(١)»^(٢).

= باب ترجيح قول زيد بن ثابت على قول غيره من الصحابة رضي الله عنهم في علم الفرائض (٦/ ٢١١ رقم: ١١٩٧٤)، وابن أبي داود في كتاب المصاحف: (١/ ١٤٣).

(١) هو: سعد بن عبيد الله بن النعمان بن قيس الأوسي الأنصاري أبو زيد، الصحابي الملقب بسعد القاري، أحد الذين قيل: إنهم جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ، شهد بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها، واستشهد يوم القادسية سنة ست عشرة.

معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٣/ ١٢٥٦)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٤/ ١٦٦٣)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٣/ ٦٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب زيد بن ثابت (٣/ ١٣٨٦ رقم: ٣٥٩٩) وكتاب فضائل القرآن: باب القراء من أصحاب النبي ﷺ (٤/ ١٩١٣ رقم: ٤٧١٧)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار (٤/ ١٩١٤ رقم: ٢٤٦٥).

وفي رواية أخرى: «أبو الدرداء^(١)، ومعاذ، وزيد، وأبو زيد^(٢)». وقد شركهم غيرهم فيه، ولكن هؤلاء أشدُّ اشتهاً به، وصح عن النبي ﷺ أنه قال:

«استقرئوا القرآن من أربعة: عبدالله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة^(٣)، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل^(٤)».

(١) هو: عويمر بن زيد بن قيس بن أمية الخزرجي الأنصاري أبو الدرداء، حكيم هذه الأمة، وسيد القراء بدمشق، أحد الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ، روى عنه: أنس بن مالك، وابن عباس، توفي بالشام سنة اثنتين وثلاثين. معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٤/ ٢١٠٢)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (١/ ٤٠)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/ ٥٣٥).

(٢) انظر: البخاري: كتاب فضائل القرآن: باب القراء من أصحاب النبي ﷺ (٤/ ١٩١٣) رقم: (٤٧١٨).

(٣) هو: سالم بن معقل مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة، أبو عبدالله، أعتقته زوجة أبي حذيفة بن عتبة، وتبناه أبو حذيفة، كان من السابقين الأولين البُدريين، وكان يؤمُّ المهاجرين الأولين قبل الهجرة في مسجد قباء، استشهد يوم اليمامة سنة اثنتي عشرة.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٢/ ٥٦٧)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٣/ ١٣)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/ ٢٧٣).

(٤) من حديث عبدالله بن عمرو بن مسعود؛ أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب سالم مولى أبي حذيفة (٣/ ١٣٧٢) رقم: (٣٥٤٨)، وكتاب فضائل =

ويشبه أن يكون النبي ﷺ إنما ترك جمعه في مصحف واحد؛ لأن النسخ كان يرد على بعضه، ويرفع الشيء بعد الشيء من تلاوته، كما ينسخ بعض أحكامه، فلو جمعه، ثم رُفِع تلاوة بعضه، لأدى ذلك إلى الاختلاف، واختلاط أمر الدين، فجعله الله في القلوب إلى انقضاء زمن النسخ، ثم وفَّق للجمع الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين.

فأول من جمع القرآن بين دفتين: أبو بكر الصديق رضي الله عنه ^(١).

وقوله: «وانقلبت جيوشه منهزمه»؛ أي: رجعت جموعه، و«الجيوش» جمع «جيش»، والجيش: الجمع الكثير من الناس، سمي بذلك؛ لكثرة موجه وغيلانه بدخول بعضه في بعض، من «جاشت القدر تجيش»؛ إذا ارتفع غليانها، وماج بعضها في بعض، فصار عاليها سافلها، وأسفلها عاليها ^(٢).

وقوله: «منهزمة»؛ أي: مولىة على أدبارها.

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله]:

= الصحابة: باب مناقب عبدالله بن مسعود (٣/ ١٣٨٥ رقم: ٣٥٤٩)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل عبدالله بن مسعود وأمه (٤/ ١٩١٣ رقم: ٢٤٦٤).

(١) انظر: المقنع: (ص ٢)، كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني: (١/ ١٥٣)، فضائل القرآن لابن كثير: (ص ٥٧).

(٢) انظر: الصحاح للجوهري «مادة جيش»: (٣/ ٩٩٩)، ولسان العرب لابن منظور «مادة جيش»: (٦/ ٢٧٧)، وتاج العروس للزبيدي «مادة ج ي ش»: (١٧/ ١١٦).

[٩] وَبَعْدَهُ جَرْدَهُ الْإِمَامُ فِي مُصْحَفٍ لِيَقْتَدِيَ الْأَنَامُ

الضمير في «بعده» يعود على الجمع؛ أي: وبعد جمعه في الصحف.

«جَرْدَهُ»؛ أي: سلخه، وكتبه مجرداً من السبعة الأحرف التي أنزل بها القرآن، وأذن الله سبحانه لعباده أن يقرؤوا بها، أخذ منها حرفاً واحداً، وترك ما سواه.

و«الإمام» هو عثمان بن عفان، وهو أبو عمرو، وقيل: أبو عبدالله عثمان بن عفان بن أبي العاصي بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي الأموي، يجتمع مع رسول الله ﷺ في عبد مناف^(١).

ولي الخلافة بعد عمر، وكان عمر ﷺ لم يعهد بالخلافة إلى أحد؛ بل تركها شورى بين ستة نفر، فصارت إلى عثمان ﷺ، فوليا اثنتي عشرة سنة إلا أياماً، وقتل يوم الجمعة في ذي الحجة سنة ست وثلاثين من الهجرة وهو صائم.

قال الواقدي^(٢): «كان ابن اثنتين وثمانين سنة»، وقال قتادة: «ابن

سبع.....

(١) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم: (١/ ٥٨)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٣/ ١٠٣٧)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤/ ٤٥٦)، ونسب قریش لابن مصعب الزبيری: (ص ١٠١).

(٢) هو: محمد بن عمر بن واقد المدني الواسطي أبو عبدالله، مولى بني هاشم، كان من أوعية العلم؛ لكنه لا يتقن الحديث، وهو رأس في المغازي والسير، ولي قضاء بغداد زمن المأمون، روى عن مالك حديثاً كثيراً، مات سنة سبع ومئتين.

انظر: الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٣٢٩)، وتذكرة الحفاظ للذهبي:

(١/ ٣٤٨)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/ ١٩٣).

أو ثمان وثمانين سنة»^(١).

وقال الناظم فيه: «الإمام»؛ لأنه يؤتم به، وهو أمير المؤمنين.

والإمامة صغرى وكبرى؛ [١٢/ب] فالصغرى: إمامة الصلاة، والكبرى:

إمامة الخلافة، وجمع بينهما.

وأصل «الإمام»: ما ائتمت به، قال الله تعالى لإبراهيم: ﴿قَالَ إِنِّي

جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]؛ أي: يؤتم بك، ويقتدى بسنتك^(٢).

ثم يجعل الكتاب إمامًا يأتّم بما أحصاه، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا

كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]؛ أي: بكتابهم الذي جمعت فيه أعمالهم

في الدنيا^(٣).

وقال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْتَهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢] يعني: كتاب، أو

يعني: اللوح المحفوظ^(٤).

(١) انظر: تاريخ خليفة خياط: (ص ١٠٥)، وتاريخ الأمم والرسل والملوك للطبري:

(٤/٤١٧)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٧/١٩٠).

(٢) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (١/٢٠٦)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي:

(٢/١٠٧)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (١/٢٨٨).

(٣) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٧/٥٠٣)، والنكت والعيون

للمواردي: (٣/٢٥٨)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٠/٢٩٦).

(٤) انظر: معالم التنزيل للبغوي: (٧/١٠)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير:

(٦/٥٦٨)، وفتح القدير للشوكاني: (٤/٤١٥).

وقد يجعل الطريق إماماً؛ لأن المسافر يأتيه به ويستدل، قال الله تعالى:
﴿وَاتَّخَذَ لِي مِمَّنْ لَبِئْتُ أَيْمَانُ سُبِينًا﴾ [الحجر: ٧٩]؛ أي: طريق واحد^(١).

وقوله: «ليقتدي الأنام»، «الافتداء»: هو الاتباع، قال الله تعالى:
﴿فِيهِدْهُمْ أَفْتِدَا﴾ [الأنعام: ٩٠]؛ أي: اقتدي، فحذفت الياء للجزم، وأتى
بهاء السكت بياناً لكسرة الدال.

وقال حكاية عن الكفار: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ
مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]؛ أي: متبعون.

و«الأنام»: الخلق، قال الله ﷻ: ﴿وَالْأَرْضَ وَصَعَهَا لِلْأَنْثَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]؛
أي: وطأها للخلق، والأنام: الخلق^(٢).

وقوله: «ليقتدي الأنام» سكن الياء من «يقتدي» ليقوم له الوزن؛ لأنه
لو فتحها لم يتزن له النظم، وعلى تقدير انقياد الوزن واستقامة النظم، لو
فتحها ثم سكنها لجاز؛ لأن ذلك لغة أيضاً فيها، وأن الفتح يقدر كما تقدر
الكسرة والضممة، وعليه قول النابغة^(٣):

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٧ / ١٢٥)، وتفسير القرآن
العظيم لابن كثير: (٤ / ٥٤٤)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي:
(٩٣ / ٥).

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢٢ / ١٦)، والنكت والعيون
للماوردي: (٥ / ٤٢٥)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٧ / ٦٩٣).

(٣) هو: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري أبو أمامة، شاعر
جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، لقب بالنابغة لقوله: «فقد نبغت =

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ، وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالمِسْحَاةِ فِي التَّأْدِ (١)
يريد: أقاصيه، فقدر الفتحة في الياء .

وقوله: «جرده الإمام»؛ أي: جرده عثمان؛ أي: أمر بتجريده من الصحف التي جمع أبو بكر رضي الله عنه، وأخذ هذا الحرف الذي يقرأ به الناس اليوم، وترك ما سواه من الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن، وأذن الله تعالى لعباده بالقراءة بها توسعة منه على عباده، وكذا كانت الصحف التي جمعت في زمان أبي بكر، واشتملت عليها.

روي عن ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه قال: «أقراني جبريلُ على حرف، فراجعته، فلم أزل استزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف» (٢).

= لهم منّا شؤون، كان أحسن شعراء العرب ديباجة، لا تكلف في شعره ولا حشو، عاش عمراً طويلاً.

الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١/ ١٥٧)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (١١/ ٥)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (٣/ ٥٥).

(١) ديوان النابغة الذبياني: (ص ١٥).

«أَقَاصِيهِ»: أطرافه، «لَبَّدَهُ»: سَكَّنَهُ، «الْوَلِيدَةُ»: الأُمَّةُ، «المِسْحَاةُ»: هي المِجْرَفَةُ من الحديد، «التَّأْدُ»: الثَّرَى والثَّنْدَى.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق: باب ذكر الملائكة (٣/ ١١٧٧ رقم: ٣٠٤٧)، وكتاب فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٤/ ١٩٠٩) =

وفي الحديث: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت هشام بن حكيم^(١) يقرأ سورة الفرقان على خلاف ما قرأتها عليه، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأنيها، فأمهلته حتى انصرف من صلاته، ثم لبيتته بردائه^(٢) فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله! إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على خلاف ما أقرأنيها، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أقرأ»؛ فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ، فقال: «هكذا نزلت»، ثم قال لي: «أقرأ»؛ فقرأت، فقال: «هكذا نزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه»^(٣).

- = (رقم: ٤٧٠٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (١/ ٥٦١ رقم: ٨١٩).
- (١) هو: هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي، أسلم يوم الفتح، وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم، وهو الذي صارع النبي صلى الله عليه وسلم وصرعه، مات قبل أبيه في حدود الأربعين للهجرة.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٤/ ١٥٣٨)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٦/ ٥٣٨)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (١١/ ٣٧).
- (٢) «لَبَيْتُهُ»؛ أي: أخذته بمجامع رداءه في عنقه وجررته.
- غريب الحديث للخطابي: (٢/ ٣٥٢)، ولسان العرب لابن منظور «مادة لب»: (١/ ٧٣٣).
- (٣) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٤/ ١٩٠٩ رقم: ٤٧٠٦) وكتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم: باب ما جاء في المتأولين (٦/ ٢٥٤١ رقم: ٦٥٣٧)، وكتاب التوحيد: باب قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا يَنْزَرُنَا﴾ (٦/ ٢٧٤٤ رقم: ٧١١١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (١/ ٥٦٠ رقم: ٨١٨).

وعن أبي بن كعب قال: «كنا في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءة تساوي قراءة صاحبه، فلما قضيا الصلاة، دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل هذا فقرأ قراءة تساوي قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله فقرأاً، فحسّن النبي ﷺ شأنهما، فسقط ما في نفسي من التكذيب، ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما غشيني، ضرب [١/١٣] في صدري، ففضت عرفاً، وكأنما أنظر إلى الله فرقاً، فقال لي: «يا أبا! أرسل إلي أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هَوْنُ على أمتي، فرد إلي الثانية: اقرأه على [حرفين]»^(١)، فرددت إليه أن هون على أمتي، فرد إلي الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف، ولك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها، فقلت: اللهم اغفر لأمتي، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلهم حتى إبراهيم عليه السلام»^(٢).

«وقد اختلف أهل العلم في هذه الأحرف السبعة، وأكثروا فيها القول»^(٣)، وأظهر الأقاويل وأصحها وأثبتها بظاهر الحديث أن المراد بهذه الأحرف: اللغات،

(١) في الأصل «حرف».

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (١/ ٥٦١ رقم: ٨٢٠)، والإمام أحمد في مسنده: (٣٥/ ١٠٢ رقم: ٢١١٧١ و٣٥/ ١١١ رقم: ٢١١٧٩)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الصلاة: باب وجوب القراءة على ما نزل من الأحرف السبعة دون غيرهن من اللغات (٢/ ٣٨٣ رقم: ٣٨٠٠)، وابن حبان في صحيحه: كتاب الرقائق: باب قراءة القرآن (٣/ ١٤ رقم: ٧٤٠).

(٣) للتوسعة في موضوع الأحرف السبعة ينظر: الأحرف السبعة للقرآن للداني، والأحرف القرآنية السبعة للدكتور المطرودي، ومقدمة المحرر الوجيز لابن =

وهو أن يقرأه على قوم من العرب بلغاتهم، مما جرت عليه عاداتهم من: الإدغام والإظهار، والإمالة والفتح، والترقيق والتفخيم، والإشمام، والهمز، والتلين، وغير ذلك من وجوه اللغات؛ لا سبعة أوجه منها في الكلمة الواحدة.

قال ابن مسعود: «إنما هو كقول أحدهم: هلمّ وتعال وأقبل»، ثم فسره ابن سيرين^(١) فقال: «في قراءة ابن مسعود: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا زَقِيَةً وَاحِدَةً﴾^(٢)، وهي قراءتنا: ﴿صَيِّحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٢٩، ٥٣]، والمعنى فيهما واحد»^(٣).

= عطية: (١ / ٤٤)، ومقدمة جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١ / ٢١)، ومقدمة الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١ / ٤٢)، ومقدمة تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (١ / ٣٥)، فضائل القرآن لابن كثير: (ص ١٢٢)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي: (١ / ٢١١)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (١ / ٣٠٦)، ومناهل العرفان للزرقاني: (١ / ١٣٧)، ومباحث في علوم القرآن للقطان: (ص ١٤٨)، ومحاضرات في علوم القرآن لغانم قدوري الحمد: (ص ١٠٦)، وفي علوم القراءات - مدخل ودراسة وتعريف - للسيد رزق الطويل: (ص ١٣٣).

(١) هو: محمد بن سيرين الأنصاري البصري أبو بكر، مولى أنس بن مالك، تابعي، كان إماماً زاهداً ورِعاً، وأحد فقهاء البصرة، اشتهر بتفسير الأحلام، روى عن أنس، وزيد بن ثابت، وروى عنه: قتادة، وأيوب السخيتاني، توفي سنة عشر ومئة.

انظر: غاية النهاية لابن الجزري: (٢ / ١٣٤)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٩ / ٢١٤)، وطبقات المفسرين للأندروني: (ص ١٤).

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: (ص ١٢٥).

(٣) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: (ص ٣٤٧)، والأحرف السبعة للقرآن للداني: (ص ٢٢)، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١ / ٥٣)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي: (١ / ٢١٨).

قال أبو عبيد: «سبعة أحرف يعني: سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه: أن يكون الحرف الواحد سبع لغات، ولكن هذه اللغات السبع مفترقة في القرآن، فبعضه بلغة «عرب قريش»، وبعضه بلغة «هوازن»، وبعضه بلغة «هذيل»، وبعضه بلغة «أهل اليمن»، وكذلك سائر اللغات، ومعانيها في هذا كله واحدة، معناه: أنزل القرآن مأذوناً لقارئه أن يقرأ على أي هذه الوجوه شاء»^(١).

قالوا: وكان ذلك توسعة من الله ﷻ ورحمة منه على هذه الأمة؛ إذ لو كلف كل فريق منهم ترك لغته، والعدول عن عادة نشأ عليها إلى غيرها؛ لشق عليهم، يدل عليه: ما روي عن أبي بن كعب، قال: «لقي النبي ﷺ جبريل عليه السلام، فقال: «يا جبريل! إني بُعثت إلى أمتي، وأمتي منهم المعجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط»، قال: يا محمد! إن القرآن أنزل على سبعة أحرف»^(٢).

ففيه دليل على أن الأحرف: اللغات؛ إذ لو كان المراد منه: الأمر والنهي، والوعد والوعيد، لم تكن بعض الوجوه أيسرَ من بعض في القراءة والتلاوة؛ لأن النبي ﷺ قال لكل واحد من القارئین: «هكذا أنزلت».

(١) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: (ص ٣٣٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن حذيفة بن اليمان: (٣٨ / ٤٣٨ رقم: ٢٣٤٤٧)، والترمذي في سننه: أبواب القراءات: باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف (٥ / ١٩٤ رقم: ٢٩٤٤) وقال: «حديث حسن صحيح».

وانظر: تحفة الأحوذى لأبي العلا المباركفوري: (٨ / ٢١٢)، وفتح الباري لابن حجر: (٩ / ٢٤)، ومشكاة المصابيح للتبريزي: (١ / ٦٧٩).

ولو كان الاختلاف بينهما في حلال وحرام، أو وعد ووعد، لم يجز أن يصدقهما جميعاً؛ لما يتضمن ذلك من الخلاف والتناقض، وكلامُ الله تعالى منزّه عن ذلك».

وكان الأمر على هذا حياةً رسول الله ﷺ، وكانوا يقرؤون القرآن بالقراءة التي أقرأهم رسول الله ﷺ، ولقنهم بإذن الله ﷻ، إلى أن وقع الاختلاف بين القراء في زمن عثمان بن عفان، واشتد الأمر فيه بينهم حتى أظهر بعضهم إكفارَ بعض، والبراءة منه، [وخافوا الفرقة]^(١)، فاستشار عثمان الصحابة في ذلك، فجمع الله تعالى الأمة بحسن اختيار الصحابة على مصحف واحد، وهو آخر العرضات من رسول الله ﷺ، الذي كان أبو بكر الصديق أمر بكتبه جمعاً بعد ما كان مفترقاً في الرقاع، بمشورة الصحابة حين استحر القتل بقراءة القرآن يوم اليمامة، فخافوا ذهاب كثير من القرآن بذهاب حملته، فأمر بجمعه في مصحف واحد، ليكون أصلاً للمسلمين يرجعون إليه، ويعتمدون عليه، فأمر عثمانُ بنسخه في المصحف، وجمع القوم عليه، وأمر بتحريق ما سواه؛ قطعاً لمادة الخلاف، فكان ما يخالف الخطَّ المتفق عليه في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نُسخ منه ورفع باتفاق الصحابة عليه، [١٣/ب] والمكتوب عليه بين اللوحين هو المحفوظ من الله ﷻ للعباد، وهو الإمام للإمامة، ليس لأحد أن يعدوه في اللفظ إلى ما هو خارج من رسم الكتابة والسواد.

(١) سقطت من الأصل.

فأما القراءة باللغات المختلفة؛ مما يوافق المعروف من الخط والكتابة والنسخ، «الفُسْحَةُ فِيهَا بَاقِيَةٌ»، والتوسعة قائمة بعد ثبوتها وصحتها بنقل الثقة العدول عن... «رسول الله ﷺ على ما قرأ به القراء المعروفون بالنقل الصحيح عن الصحابة رضي الله عنهم»^(١).

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[١٠] وَلَا يَكُونُ بَعْدَهُ اضْطِرَابٌ وَكَانَ فِيمَا قَدْ رَأَى صَوَابٌ [يريد: ^(٢)] ولا يكون بعد لتجريد الذي جرده الإمام والتأليف «اضطراب»؛ أي: اختلاف، و«الاضطراب»: الاختلاف، وهو افتعال من الضرب، وأصله: «اضتراب»؛ فأبدل من التاء طاء لمجاورتها الضاد؛ ليتجانس الكلام ويتشاكل^(٣).

«وكان فيما قد رأى صواب» يعني: عثمان رضي الله عنه، و«الصواب»: ضد الخطأ.

ثم قال ﷺ:

(١) من قوله: «وقد اختلف أهل العلم...» إلى هنا من شرح السنة للبغوي. انظر: (٤/٥٠٦ - ٥١١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: الخصائص لابن جني: (٢/٣٤٩)، توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك للمرادي: (٣/١٦٢٠)، وحاشية الصبان على الأشموني: (١/

[١١] فَصِصَةُ اخْتِلَافِهِمْ شَهِيرَةٌ كَقِصَّةِ الْيَمَامَةِ الْعَسِيرَةِ^(١)

أصل «القصص»: تتبّع الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيه﴾ [القصص: ١١]؛ أي: قصّي أثره؛ أي: اتبعي أثره، فانظري ما كان من أمره، فالقاصّ يتبع الآثار فيخبر بها^(٢).

فقوله: «فقصة اختلافهم»؛ أي: فخبّر اختلافهم، أو حديث اختلافهم مشهور كشهرة خبر «اليمامة العسيرة»؛ أي: الشديدة، و«العسر»: هو الشديد.

قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٦]؛ أي: شديد هول المطمع.

وقال تعالى: ﴿فَذَلِكَ يَوْمًا يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٩]، يقال: عَسُر الأمر: إذا صَعِب؛ فهو عَسِيرٌ، وَعَسِرٌ فهو عسير، والمعنى: فذلك يومئذ يوم شديد؛ أي: صعب غير سهل.

وقوله: «كقصة اليمامة العسيرة» أي: الشديدة الصعبة، وكيف لا تكون صعبة وقد سُمكت فيها الدماء، وقتلت النفوس، وأي شدة أعظم من هذا؟! وقد قدمنا في قوله^(٣): «وذاك حين قتلوا مسيلمة» ذكر ما كان من البأس والشدة، وقتل مسيلمة كان السبب في جمع أبي بكر القرآن بين اللوحين.

(١) في «ت» هذا البيت مذكور مع البيت الذي قبله.

(٢) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس «مادة قص»: (١١ / ٥)، وتاج العروس للزبيدي «مادة قصص»: (٩٨ / ١٨).

(٣) انظر: البيت (٨) وشرحه.

ولنذكر الآن: سبب تجريد عثمان له، وجمعه في مصحف؛ وهو الجمع الثاني، وكان سبب تجريد عثمان له: ما أشار إليه الناظم من الاختلاف الواقع بين الصحابة رضي الله عنهم بقوله: «فقصة اختلافهم شهيره».

وهو ما حدثه ابن شهاب: أن أنس بن مالك حدثه: «أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي في فتح «أرمينية»^(١) و«أذربيجان»^(٢) مع أهل العراق، فأفزع حذيفةً اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: «يا أمير المؤمنين! أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى».

فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلني إلينا الصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك، فأرسلتها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبدالله بن الزبير^(٣)،

(١) «أَرْمِينِيَّةٌ»: جنوب جورجيا (بلاد الكُرُج)، شرقها أذربيجان وغربها تركيا، شمال غرب إيران، وعاصمتها (يريفان).

أطلس الحديث النبوي: (ص ٣٢)، وانظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: (١/ ١٥٩).

(٢) «أَذْرَبِيْجَان»: شمال غرب إيران، شرق أرمينية، مطلة على بحر قزوين شرقاً. معجم البلدان لياقوت الحموي: (١/ ١٢٨)؛ وانظر: أطلس الحديث النبوي لشوقي خليل: (ص ٢٨).

(٣) هو: عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي أبو بكر، وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق، وهو أول مولود ولد بالإسلام بالمدينة، بوع بالخلافة سنه أربع وستين، =

وسعيد بن العاص^(١)، وعبد الرحمن بن الحارث بن [هشام]^(٢)، فنسخوها في المصاحف.

وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، وإنما نزل القرآن بلسانهم». ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصحف، وردّها عثمان إلى حفصة، وأرسل

= فحكم على الحجاز، واليمن، ومصر، والعراق، وخراسان، وبعض الشام، ثم كانت له مع الأمويين وقائع هائلة انتهت بقتله وصلبه سنة ثلاث وسبعين.

انظر: غاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٣٧٦)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤ / ٨٩)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٥ / ٢١٣).

(١) هو: سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي أبو عثمان، صحابي جليل، استعمله عثمان على الكوفة، ففتح خلالها طبرستان، ثم ولّاه معاوية على المدينة، وكان ممن اعتزل الفتنة، توفي سنة تسع وخمسين، وقيل غير ذلك.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٢ / ٦٢٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٣ / ١٠٧)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٤ / ٤٨).

(٢) في الأصل: «شهاب» وهو تحريف.

وهو: عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي المدني أبو محمد، والد أبي بكر الفقيه، كان عمره عشر سنين حين قبض النبي ﷺ، روى عن عمر وعثمان وعلي، وروى عنه: بنوه أبو بكر، وعكرمة، مات سنة ثلاث وأربعين.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٢ / ٨٢٧)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤ / ٢٩٥)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٦ / ١٥٦).

إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القراءة في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق». هذا حديث صحيح^(١).

قال الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي^(٢): «فيه البيان الواضح أن الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يزيدوا فيه أو ينقصوا منه شيئاً، [١/١٤] والذي حملهم على جمعه: ما جاء بيانه في الحديث، وهو أنه كان مفترقاً في اللخاف، والعسب، [والرقاع، وصدور الرجال]^(٣)، فخافوا ذهاب بعضه بذهاب حَفَظَتَهُ، ففزعوا فيه إلى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودعوه إلى جمعه، فرأى رأيهم، وأمر بجمعه في موضع واحد باتفاقٍ من جميعهم، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن قدموا شيئاً، أو أخوا شيئاً، ووضعوا له ترتيباً لم يأخذوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن: باب جمع القرآن (٤/١٩٠٨ رقم: ٤٧٠٢).

وانظر: سنن الترمذي: أبواب تفسير القرآن: باب تفسير سورة التوبة (٥/٢٨٤ رقم: ٣١٠٤)، والسنن الكبرى للنسائي: كتاب فضائل القرآن: باب بلسان من نزل القرآن (٥/٦ رقم: ٧٩٨٨)، وشعب الإيمان للبيهقي: باب في الإيمان بالقرآن المنزل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم: ذكر حديث جمع القرآن (١/١٩٥ رقم: ١٧١)، وصحيح ابن حبان: كتاب السير: باب في الخلافة والإمارة (١٠/٣٥٩ رقم: ٤٥٠٦)، وكتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني: (١/١٩٦ - ٢٠٣).

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) سقطت من الأصل، ومن «ت».

وكان الرسول ﷺ يلقن أصحابه، ويعلمهم ما ينزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن بمصاحفنا بتوقيف جبريل عليه السلام إياه على ذلك، وإعلامه عند نزول كل آية أن هذه الآية تكتب عقب آية كذا، في السورة التي يذكر فيها كذا، روي معنى هذا عن عثمان رضي الله عنه (١).

وقال سعيد بن جبير (٢)، عن ابن عباس: «لم يكن النبي ﷺ يعلم ختم السورة حتى تنزل: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فإذا أنزل «بسم الله الرحمن

(١) ومن ذلك: ما أخرجه أبو داؤد في سننه: كتاب الصلاة: باب من جهر بها (١/ ٢٦٨ رقم: ٧٨٦) والترمذي في سننه: أبواب تفسير القرآن: باب تفسير سورة التوبة (٥/ ٢٧٢ رقم: ٣٠٨٦) وغيرهما: عن يزيد الفارسي، قال: سمعت ابن عباس قال: «قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عمدتم إلى براءة وهي من المثني، وإلى الأنفال وهي من المثاني، فجعلتموهما في السبع الطول، ولم تكتبوا بينهما سطر ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾؟ قال عثمان: كان النبي ﷺ مِمَّا تنزل عليه الآيات، فيدعو بعض من كان يكتب له ويقول له: «ضع هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا». وتنزل عليه الآية والآيتان فيقول مثل ذلك، وكانت الأنفال أول ما نزل عليه بالمدينة، وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننت أنها منها، فمن هناك وضعتهما في السبع الطول، ولم أكتب بينهما سطر ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾».

(٢) هو: سعيد بن جبير بن هشام السوابي الكوفي أبو محمد وأبو عبدالله، من فقهاء التابعين وزهادهم، روى عن ابن عمر وابن عباس، وطائفة، وعنه: الأعمش، وسلمة ابن كهيل، قتله الحجاج شهيدا في شعبان سنة خمس وتسعين. طبقات الفقهاء للشيرازي: (ص ٨٢)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٤/ ١١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/ ٢٧٧).

الرحيم»^(١)، علم أن السورة قد ختمت»^(٢).

فثبت أن سعي الصحابة في جمعه في وضع واحد لا في ترتيبه، فإن القرآن في اللوح المحفوظ [مكتوب على الترتيب الذي هو في مصاحفنا]^(٣)، أنزله الله جملة واحدة في شهر رمضان ليلة القدر إلى السماء الدنيا؛ كما قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال جل ذكره: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

ثم كان نزوله [مفرقاً]^(٤) على رسول الله ﷺ مدة حياته، عند الحاجة، وحدث ما يحدث، على ما يشاء الله ﷻ، كما قال الله تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْتَبٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦].

فترتيب النزول غير ترتيب التلاوة، وكان هذا الاتفاق من الصحابة سبباً لبقاء القرآن في الأمة، ورحمة من الله ﷻ على عباده، وتحقيقاً لوعده في حفظه؛ كما قال جل ذكره: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

(١) في «ت»: نزلت.

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه: كتاب الإمامة وصلاة الجماعة: باب التأمين (١/ ٣٥٥ رقم: ٨٤٥)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الصلاة: باب الدليل على أن ما جمعه مصاحف الصحابة ﷺ كله قرآن (٢/ ٤٣ رقم: ٢٢٠٧).

(٣) سقطت من «ت».

(٤) سقطت من الأصل.

ثم إن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقرؤون القرآن بعده على الأحرف السبعة التي أقرأهم رسول الله ﷺ بإذن الله ﷻ، إلى أن وقع الاختلاف بين القراء في زمن عثمان، وعظُم الأمر، وقدم حذيفة، وكتب الناس بذلك من الأمصار إلى عثمان، وناشدوه إلى الله تعالى في جمع الكلمة، وتدارك الناس [قبل^(١)] تفاقم الأمر، وقدم حذيفة بن اليمان من غزوة «أرمينية»، فشافهه بذلك، فجمع عثمان عند ذلك المهاجرين والأنصار، وشاورهم في جمع القرآن في المصحف على حرف واحد؛ ليزول بذلك الخلاف، وتتفق الكلمة، فاستصوبوا رأيه، وحضوه عليه، ورأوا أنه من أحوط الأمور للقرآن، فحيثُ أُرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلني إلينا بالمصحف [تنسخها في المصاحف، فأرسلت إليه، فأمر زيد بن ثابت، والرهط القريشيين الثلاثة، فنسخوها في المصاحف، وبعث بها إلى الأمصار]^(٢).

وروي عن مصعب بن سعد^(٣): أنه قال: «لما كثر اختلاف الناس في

القرآن،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في «ت»: «على ما تقدم».

(٣) هو: مصعب بن سعد بن أبي وقاص المدني الزهري أبو زرارة، تابعي ثقة، روى عن أبيه وعلي وعكرمة وغيرهم، وروى عنه: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، توفي سنة ثلاث ومئة.

الطبقات الكبرى لابن سعد: (١٦٩ / ٥)، وتهذيب التهذيب لابن حجر:

(١٦٠ / ١٠)،

[قالوا]^(١): قراءة ابن مسعود، [وقراءة أبيّ، وقراءة سالم مولى أبي حذيفة أحسن]^(٢)، قال: فجمع عثمان أصحاب رسول الله ﷺ، فقال: إني رأيت أن أكتب مصاحف على حرف زيد بن ثابت، ثم أبعث بها إلى الأمصار، قالوا: نعم ما رأيت! فقال: أيّ الناس أعرف؟ قالوا: سعيد بن العاص، قال: فأئيّ الناس أكتب؟ قالوا: زيد بن ثابت؛ لأنه كان يكتب الوحي للنبي ﷺ، قال: فليملئ سعيد، وليكتب زيد بن ثابت.

فكتب مصاحف، فبعث بها إلى الأمصار [١٤ / ب]، قال: فرأيت [أصحاب]^(٣) رسول الله ﷺ [يقولون]^(٤): أحسن [والله]^(٥) عثمان^(٦).

قيل: كتب أربعة مصاحف، وقيل: سبعة^(٧).

(١) في «ت»: «كانوا يقولون».

(٢) في الأصل بياض.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في الأصل: «يقول».

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: غرائب القرآن للنيسابوري: (١ / ٢٧).

(٧) انظر: المقنع: (ص ٩)، وكتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني: (١ / ٢٣٨)،

والإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (٢ / ٥٢٧)، ومناهل العرفان للزرقاني:

(١ / ٤٠٢).

وروي عن [سويد بن غفلة^(١)] قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: «اتقوا الله أيها الناس، إياكم والغلو في عثمان، وقولكم: أحرق المصاحف، فوالله! ما أحرقها إلا على ملامن من أصحاب [رسول الله]^(٢)؛ فإنه جمعنا فقال: ما تقولون في هذه القراءة التي اختلف الناس فيها؟ يلقي الرجل الرجل فيقول: قراءتي خير من قراءتك، [وقراءتي أفضل من قراءتك]^(٣) وهو شبيه بالكفرا فقلنا: ما الرأي يا أمير المؤمنين؟ قال: إني أرى أن أجمع الناس على مصحف واحد؛ فإنكم إذا اختلفتم اليوم، كان من بعدكم أشد اختلافاً، فقلنا: نعم ما رأيت! فأرسل إلى زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، فقال: ليكتب أحدكما، ولئلا يمل الآخر، فإن اختلفتم في شيء، فأرجعاه إلي.

(١) هو: سويد بن غفلة بن عوسجة الجعفي الكوفي، أسلم في حياة النبي ﷺ، وقدم المدينة وقد فرغوا من دفننه ﷺ، شهد اليرموك والقادسية، حدث عن أبي بكر، وعمر، وعلي، وعنه: إبراهيم النخعي، والشعبي، عمّر طويلاً، ومات سنة إحدى وثمانين.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٢/ ٦٧٩)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٣/ ٢٧٠)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٤/ ٢٧٨).

(٢) في «ت»: «سعيد بن عقبة».

(٣) في «س» و«ت»: «محمد ﷺ».

(٤) سقطت من الأصل.

قال: [ما]^(١) اختلفا في شيء من كتاب الله إلا في حرف واحد في سورة البقرة، قال سعيد: «التابوت»، وقال زيد: «التابوه»، فرفعه إلى عثمان، فقال: اكتبوه: «التابوت»، قال علي: لو وليت الذي ولي عثمان، لصنعت مثل الذي صنع^(٢).

قال [أبو مجلز^(٣)]^(٤): «يرحم الله عثمان! لو لم يجمع الناس على قراءة واحدة، لقرأ الناس القرآن بالشعر^(٥)». ذكر هذا كله البغوي في «شرح السنة»^(٦)، وتركت من كلامه شيئاً لطوله.

(١) في «ت»: «فلم».

(٢) رواه ابن شبة في أخبار المدينة (١١٩/٢)، والآجري في الشريعة (١٢٤٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤٥/٣٩).

(٣) هو: لاحق بن حميد السدوسي البصري أبو مجلز، تابعي ثقة، قدم خُرَاسَانَ مَعَ قُتَيْبَةَ بْنِ مُسْلِمِ الْبَاهِلِيِّ، وسمع من كبار الصحابة؛ كابن عَبَّاس، وأنس، وابن عمر، وروى عنه: سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، وَعَاصِمُ الْأَحْوَل، توفي سنة ست ومئة وقيل غير ذلك.

المعارف لابن قتيبة: (ص ٤٦٦)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/٣١٦)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (١١/١٧١).

(٤) في «ت»: «أبو محمد»، وهو تحريف.

(٥) انظر: فضائل القرآن لابن كثير: (ص ٧٨-٧٩).

(٦) شرح السنة للبغوي: (٤/٥٢١-٥٢٥).

هذا معنى قول الناظم: «فقصة اختلافهم شهيره»؛ أي: مشهورة، وهو ما قدمناه «كقصة اليمامة العسيرة»، وهو ما قدمناه في مقتل مسيلمة الكذاب. و«اليمامة»: هي المدينة التي كان بها مسيلمة الكذاب، وهي قاعدة من قواعد اليمن^(١)، يقال لها: «بلد جو»، ويقال لها: «حجر اليمامة»، وكانت به امرأة زرقاء يضرب بها المثل في قوة البصر، فيقال: «أبصرُ من زرقاء اليمامة»^(٢)، ويقال: إن هذه المرأة اسمها: «اليمامة»، فسميت البلدة بها، فيقال: «جو اليمامة».

وكان السبب لتسمية البلدة بها: أن هذه المرأة كان اسمها اليمامة بنت مرة، وكانت من ولد طسم بن لاوذ بن إرم [بن سام]^(٣)، وكان منزل

(١) اليمامة اسم لإقليم من الجزيرة العربية إلى الجنوب من نجد، إلا أن اسم نجد طغى على اسم اليمامة وأصبحت اليمامة محصورة في بلدة صغيرة تعرف حتى اليوم باسم اليمامة، وتقع في منطقة الخرج في نجد، كانت أهم حواضرها في الجاهلية والقرون الأولى من الإسلام حجر، وهي التي أقيمت عليها فيما بعد مدينة الرياض إضافة إلى منفوحة والخضرمة، وهي نفسها جو اليمامة. انظر: «منطقة الرياض» (١٧٣/٢ - ١٨٣) بتصرف، وانظر: «الموسوعة العربية العالمية» (٣٢٥/٢٧).

(٢) انظر: مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري: (١/ ١١٤)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (٢/ ١٣٩)، ولسان العرب لابن منظور: (١/ ٦١)، وتاج العروس للزبيدي: (٢٥/ ٣٩٦).

(٣) سقطت من الأصل.

طسم^(١) «البحرين»^(٢)، وتزوجت في «جديس»^(٣) رجلاً من ولد جديس بن عامر ابن إرم بن سام، وكان منزل جديس «بلد جو»، فكانت هذه المرأة مع زوجها جديس إلى أن وقع بين طسم وجديس قتال شديد، غدرت فيه جديس طسما بحيلة ومكيدة، هلكت فيه طسم، حتى لم ينج منهم إلا رجل واحد؛ اسمه رباح بن مرة أخو اليمامة الزرقاء، فاستصرخ بتبع بن تبان بن تبع أسعد أبو كرب^(٤)، ولم يرغبه في بلادهم حتى صار إليهم بجنوده، فلما بقي بينه وبين مدينة «جو» ثلاثة أيام، قال رباح بن مرة

(١) «طُسم»: قبيلة من العرب العاربة المنقرضة، تنتسب إلى طسم بن لاوذ بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام، كانت ديارها اليمامة، وما حولها إلى البحرين. معجم قبائل العرب لعمر كحالة: (٢/ ٦٨٠).

(٢) هي اليوم منطقة الأحساء والقطيف وبيشة والزارة بالمملكة السعودية، بينما دولة البحرين كانت تسمى: «دلمون».

أطلس السيرة النبوية: (ص ٦٢)؛ وانظر: الروض المعطار للحميري: (ص ٨٢)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (١/ ٣٤٦).

(٣) «جَدِيس»: قبيلة من العرب العاربة البائدة، كانت مساكنهم اليمامة والبحرين. معجم قبائل العرب لعمر كحالة: (١/ ١٧٢).

(٤) «تُبَعٌ»: لقب للملك الأكبر بلغة الحميريين أهل اليمن؛ ككسرى بالفارسية، وقيصر بالرومية، والنجاشي بالحبشة.

انظر: تاريخ الأمم والرسول والملوك للطبري: (١/ ٥٦٦)، وتاريخ دمشق لابن عساكر: (٣/ ١١)، وتاريخ ابن خلدون: (٢/ ٥٣).

ابن مرة للملك: «أبيت اللعن»^(١)، إن لي أختا متزوجة في جديس، ليس في الأرض أبصر منها، إنها لتبصر المركب على مسيرة ثلاثة أيام، وأخاف أن تنذر قومها بنا، قال تبع: فما الرأي؟ قال: أرى أن تأمر أهل العسكر أن يقتلعوا أشجارًا ويحملوها أمامهم، فأمرهم ففعلوا، وصاروا يحملون الأشجار كما أمرهم، فنظرت اليمامة فرأتهم، فقالت: يا جديس! إنني أرى عجبًا! قال: وما ذلك؟ قالت: أرى الأشجار تمشي على وجه الأرض تحملها الرجال، وإنني أرى رجلاً خلف شجرة ينهش كتفًا، أو يخصف نعلًا، فكان كما ذكرت.

فغفلوا عنها ولم يصدقوها، فندبتهم للحرب والتهيو له، وذكرت لهم

أبياتًا تحرضهم فيها على ذلك؛ وهي: [١/١٥]

إِنِّي أَرَى شَجَرًا مِّنْ خَلْفِهَا بَشَرًا وَكَيْفَ تَجْتَمِعُ الْأَشْجَارُ وَالْبَشَرُ
تَزَوَّدُوا بِأَجْمَعِكُمْ فِي صَدْرٍ أَوْلِهِمْ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَاعْلَمُوا ظَفَرُ^(٢)

(١) «أبيت اللعن»: تقال للملوك عند التحية والمكالمة، وهي دعاء تنفي أن يأتي الملك أمرًا يذم على فعله.

غريب الحديث للخطابي: (٢/ ١٤)، والمعارف لابن قتيبة: (ص ٦٢٦)، والمعجم الوسيط: (٢/ ٨٢٩).

(٢) انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (١٥/ ٢٦٢)، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري: (ص ١١٧).

فلم يعبؤوا بقولها، ولم يفعلوا، فأقبل حصان بجموعه من «حمير»^(١)، حتى إذا كان من «جو» على مسيرة ليلة، عبأ جيوشه، ثم صبحهم^(٢)، فاستباح أهلها من جديس قتلاً فأفناهم، وسبا نساءهم وصبيانهم، فلما فرغ، دعا باليمامة بنت مرة، وكانت امرأة زرقاء، فأمر بنزع عينيها، فترعتها، فإذا فيهما عروق سود، فسألها عن ذلك، فقالت: حجر أسود يقال له: «الإثم»^(٣) أكتحلُ به، فينشب^(٤) في بصري، وكانت هي أول من اكتحل به، فاتخذة الناس بعد ذلك كحلاً، وأمر الملك أن تصلب على باب «جو»، وقال: سموها: «جو اليمامة»، فسميت بها إلى اليوم، وذلك في أيام ملوك الطوائف^(٥).

- (١) «حَمِيرٌ»: بطن عظيم من القحطانية، ينتسب إلى حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب ابن قحطان، واسم حمير: العرنجج.
معجم قبائل العرب لعمر كحالة: (١/٣٠٥).
- (٢) «صَبَّحَهُمْ»: أي أغار عليهم صباحاً. لسان العرب لابن منظور «مادة صبح»: (٢/٥٠٢).
- (٣) «الإثم»: نوع من أنواع الكحل.
انظر: تهذيب اللغة للأزهري «مادة ثمذ»: (١٤/٦٥)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ثمذ»: (٣/١٠٥).
- (٤) «يَنْشُبُ»: أي: يعلق ويلتصق. لسان العرب لابن منظور «مادة نشب»: (١/٧٥٧).
- (٥) انظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير: (١/٢٠٣).

وبقيت بعد طسم وجديس فيافي^(١) خالية، لا يأكل ثمرها إلا عوافي الطير والسباع، حتى وقع عليها عبيد بن ثعلبة الحنفي^(٢)، وكان زائراً لقومه في البلاد، فلما أكل من ثمرها، قال: «إن هذا لطعام»، وحجر بعضه على موضع قصبة اليمامة، فسميت: «حجر اليمامة»، وهي منازل حنيفة إلى اليوم. وهذا كلام مختصر، وإنما ذكرته لذكر الناظم اليمامة.

وهذه المرأة لم تزل الأمثال تضرب بها في قوة النظر وحدة البصر، وإياها عنى النابغة في شعره حيث قال:

وَاحْكَمْ كَحْكَمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذَا نَظَرْتُ إِلَى حَمَامِ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ^(٣)
يَحْفُهُ جَانِبَا نَيْقٍ^(٤) وَتُبِعُهُ مِثْلَ الزُّجَاجَةِ لَمْ تَكْحَلْ مِنَ الرَّمَدِ
قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

(١) «الفيافي»: الصحاري القفار والبراري الواسعة الفارغة.

(٢) هو: عبيد بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدؤل بن حنيفة بن لجيم الحنفي التميمي، جد جاهلي، كانت منازل بنيه في اليمامة، من نسله مالك بن نويرة. الأعلام للزركلي: (٤/ ١٨٨).

(٣) «شِراع»: أي: مجتمعة، «الثَّمَدُ»: الماء القليل. لسان العرب لابن منظور «مادة ثمد»: (٣/ ١٠٥).

(٤) «النَيْقُ»: الجبل الشاهق. لسان العرب لابن منظور «مادة نيق»: (١٠/ ٣٦٤).

فَحَسْبُوهُ، فَأَلْفَوْهُ، كَمَا ذَكَرَتْ تِسْعًا وَتَسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ
فَكَمَّلْتَ مِثَّةً فِيهَا حَمَامَتُهَا وَأَسْرَعْتَ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ^(١)

يروى: أنها كانت قاعدة في قصرها، فنظرت في الجو، فرأت حمامًا يطير، فتمنته أن يكون لها، ومثل نصفه إلى حمامة كانت عندها، فيكون العدد بحمامتها مئة حمامة، وهي القائلة حين رآته:

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَّ— إِلَى حَمَامَتِيَّ—
وَنَضْفَهُ قَدَيْيَ— تَمَّ الْحَمَامَ مِثَّةً^(٢)

كان عدة الحمام الذي رآته يطير ستًا وستين، فتمنت أن يكون لها مع نصفه، وهي ثلاث وثلاثون إلى ست وستين تكون تسعًا وتسعين، إلى حمامتها تكون مئة حمامة، هذا خبر اليمامة الزرقاء.

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله]:

[١٢] فَيَبْغِي لِأَجْلِ ذَا أَنْ نَقْتَفِي مَرْسُومَ مَا أَصَلَّهُ فِي الْمُصْحَفِ

(١) ديوان النابغة: (ص٣٦)، وانظر: مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري: (١/ ١١٤)، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري: (١/ ٢٠)، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: (١/ ٤٠٥).

(٢) انظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (١١/ ٣٨)، ومجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري: (١/ ٢٢٢)، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري: (١/ ٢٠)، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: (١/ ٤٠٥).

معنى قوله: «فينبغي»: يجب؛ لأن اتباع السلف الصالح والافتداء بهم واجب.

والإشارة في قوله: «لأجل ذا» راجعة إلى ما فعله الإمام، وهو التجريد؛ أي: لأجل أن جرده الإمام في مصحف بمحضر الصحابة لدفع الاختلاف الواقع بينهم فيقتدى به، ويجب اتباعه في فعله.

وقوله: «نقتفي» أي: نتبع، و«الافتداء»: هو الاتباع^(١)، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ بِرُسُلِنَا﴾ [الحديد: ٢٧]؛ أي: أتبعنا بآثارهم برسولنا؛ أي: آثار الذرية^(٢).

وقيل: الضمير يعود على نوح وإبراهيم^(٣) إن كانا اثنين؛ لأن الاثنين جمع، وقال تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٤٦]؛ أي: وأتبعنا الرسل [ب/١٥] بعيسى بن مريم.

و«الافتداء»: هو الاقتداء^(٤)؛ لأن معناهما واحد، يقال: «قفا» و«اقتفى» و«اقتدى» كلها بمعنى واحد.

(١) انظر: الصَّحَاحَ للجوهري «مادة قفا»: (٦ / ٢٤٦٦)، ولسان العرب لابن منظور «مادة قفا»: (١٥ / ١٩٢).

(٢) انظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل: (١٨ / ٥٠٢)، وفتح القدير للشوكاني: (٥ / ٢١٣).

(٣) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢٣ / ٢٠٢)، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود: (٨ / ٢١٣).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري: (٤ / ٩٥).

وقال بعض الناس: «الافتقاء: الاتباع؛ لكن في الافتقاء زيادة؛ فإن الاتباع يحصل بفعل ما يفعلون، لكن قد تقع الغفلة عن بعض الأفعال، وافتقاء الآثار كناية عن المبالغة، وأخذ النفوس بمطالعة أسرارهِ وأعداره، ولذلك قيل في أهل المعرفة بأسرار الخليفة وتشبيه الجسوم بالمعاني: قافة، واحدهم: قائف^(١)».

قوله: «مرسوم»؛ أي: مكتوب، وأن الرسم لغة: الأثر^(٢).

وقوله: «ما أصَّلَه»؛ أي: جعله أصلاً «في المصحف» يُرْجَع إليه، ويُتبع ما فيه، ويقتدى به.

ثم قال ﷺ:

[١٣] وَنَقْتَدِي بِفِعْلِهِ وَمَا رَأَى فِي جَعْلِهِ لِمَنْ يَخْطُ مَلْجَأًا

يريد: نتبع فعله، ونقتدي به، و«اقتدى»: يتعدى بحرف الجر، ومنه قوله تعالى: ﴿فِيهِدْنَاهُمْ أَقْتَدَةَ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقوله: ﴿وَأِنَّا عَلَىٰ أَثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، ويقول: اقتديت بفلان في كذا.

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٠ / ٢٥٨)، والصحاح للجوهري مادة «وف»: (٤ / ١٤١٩)، والمحيط في اللغة للطالقاني: (٦ / ٤٨)، والمعجم الوسيط «مادة قاف»: (٢ / ٧٦٦).

(٢) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس «مادة رسم»: (٢ / ٣٩٣)، ولسان العرب لابن منظور «مادة رسم»: (١٢ / ٢٤١).

وفعله ﷺ هو: الأمرُ بتجريده كما تقدم، ورأى ذلك صواباً، فكان كما قد رأى ﷺ، وصوبه الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - .
 وقوله: «في جعله»؛ أي: في تصيره «لمن يخط ملجئاً»، و«الملجأ»: الموضع الذي يُلجأ إليه؛ أي: يهرب إليه ويفزع.
 وقيل: «الملجأ: الحصن»؛ قاله قتادة وغيره^(١).
 وقال ابن عباس: «الملجأ: الحرز»؛ وهما سواء^(٢).

وقوله: «ملجئاً» مفعول بالمصدر الذي هو الفعل، فكأنه يقول: في جعله ملجئاً لمن يخط، وظاهر قوله ﷺ: أن هذا هو السبب الموجب لتجريده؛ أي: جعله ملجئاً لمن يخط، وليس كذلك؛ بل السبب لتجريده الاختلافُ الواقع بين الصحابة - كما قدمنا -، وكما ذكر ﷺ في قوله: «ولا يكون بعده اضطراب»^(٣)، وقوله: «فقصة اختلافهم شهيره»^(٤)؛ إلا أن قوله هنا: «في جعله لمن يخط ملجئاً» يوهم بما ذكرنا، إلا أن يكون ذكره مسامحة، وأن النظم قاده لذلك، وألجأته القافية إلى ذلك.

(١) انظر: النكت والعيون للماوردي: (٢/ ٣٧٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٨/ ١٦٤)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٥/ ٥٦).

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٤/ ٢٩٩)، والنكت والعيون للماوردي: (٢/ ٣٧٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٨/ ١٦٤).

(٣) انظر: البيت رقم (١٠): (٢/ ٦٠٣).

(٤) انظر: البيت رقم (١١): (٢/ ٦٠٤).

ويحتمل أن يكون أطلق «يخط» على القارئ لمن يخط؛ أي: لمن يقرأ؛ لأنه إذا خطه فقد قرأه، فيكون مجازاً لا حقيقة^(١).

ثم قال ﷺ:

[١٤] وَجَاءَ آثَارٌ فِي الإِقْتِدَاءِ بِصَخْبِهِ الْغُرِّ ذَوِي الْعَلَاءِ

هكذا الرواية بتحقيق الهمزتين من «جاء»، و«آثار»، وبذلك يستقيم الوزن.

و«آثار»: جمع «أثر»؛ مثل: «قلم وأقلام»، و«نسب وأنساب»، و«عود وأعواد»، و«الآثار»: هي الأحاديث^(٢)، ويريد: أنها جاءت أحاديث عن النبي ﷺ في [الترغيب]^(٣) والحضّ على اتباع الصحابة والافتداء بهم.

قال النبي ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عَضُّوا عليها بالنواجذ»^(٤).

(١) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (ص ١٥٤).

(٢) «الآثار»: معناه هنا: الحديث، وقد خصّ بعض الفقهاء هذا الاسم بالموقوف على الصحابة دون المرفوع إلى النبي ﷺ.

انظر: فتح المغيث في شرح ألفية الحديث للسخاوي: (١/ ١٠٨)، وشرح التبصرة والتذكرة للمحافظ العراقي: (١/ ١٨٤).

(٣) زيادة من «ت».

(٤) سبق تخريجه. انظر: شرح البيت رقم (١) عند شرح قوله: «سنن»: (٢/ ٥٠٧).

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ، جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].
والأحاديث في ذلك عن النبي ﷺ كثيرة^(١).

وقول الناظم: «وجاء آثار» قلنا بتحقيق الهمزتين، ولو قال ﷺ: «وجاءت آثار» بإلحاق العلامة، ونقل حركة الهمزة إليها، لاتزن له البيت واستقام، ولجاز ذلك؛ [١٦/١] لأن «الآثار» جمع تكسير، وجمع التكسير سواء كان لمن يعقل ولمن لا يعقل، فإن حكمه حكم المؤنث المفرد الذي لا يعقل في إثبات علامة التانيث وحذفها، تقول: طلع الشمس، وطلعت الشمس، وتقول في جمع التكسير: قالت الزيود، [وقال الزيود]^(٢)، وقال الرجال، وقالت الرجال، وجاء آثار، وجاءت آثار، فهذا كما قلنا^(٣).
وقوله: «بصحبة» تقدم ذكر «الصحب» في قوله: «وصحبه الأعلام»^(٤)، فأغنى عن إعادته هنا.

وقوله: «الغُرُّ» جمع: «أَغْرٌ»، مثل: «أحمر حُمْر»، و«أشقر وشقر»، و«أخضر وخضر»، و«الأغر» هنا هو المشهور، مأخوذ من «غرة الفرس»؛

(١) سيذكر بعضاً منها عند شرحه للبيت التالي.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: الأصول في النحو لابن السراج: (٢/١٠١ - ١٠٢)، وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: (١/٣٤٦)، وحاشية الصبان على الأشموني: (١/٧٢ - ٧٣).

(٤) انظر: البيت رقم: (٥).

لأنه يمتاز بها من بين الخيل^(١)، فمعناه: وجاءت أحاديث في الاقتداء بصحبه [المشاهير]^(٢).

وقوله: «ذوي العلاء»؛ أي: أصحاب العلاء، و«العلاء» بفتح العين ممدود؛ وهو: «الشرف»، تقول: هو ذو علاء؛ أي: ذو شرف، وبضم العين مقصور؛ هو: «الرفعة»، فقوله: «ذوي العلاء»؛ أي: ذوي الشرف^(٣).
ثم قال ﷺ:

[١٥] مِنْهُنَّ مَا وَرَدَ فِي نَصِّ الْحَبْرِ لَدَى أَبِي بَكْرٍ الرَّضِيِّ وَعُمَرُ
قوله: «منهن»؛ أي: من الآثار، ويريد: الأحاديث الذي جاءت عن النبي ﷺ في الاقتداء بأصحابه.

قوله: «ما ورد»؛ أي: ما جاء، تقول: ورد كتاب فلان، وكتاب الأمير، وورد فلان علينا، وورد البريد بكذا، بمعنى: قدم؛ أي: جاء، وإن كان الورد أيضاً يستعمل في القدوم أو الوصول إلى الماء^(٤)، لكنه استعمل في غير ذلك على وجه الاتساع.

(١) انظر: تاج العروس للزبيدي «مادة غ ر ر»: (٢١٧ / ١٣)، ولسان العرب لابن منظور «غرر»: (١١ / ٥)، والمعجم الوسيط: (٦٤٨ / ٢).

(٢) في «ت»: «المشهورين».

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري «مادة علا»: (١١٩ / ٣)، ومختار الصحاح للرازي «مادة علا»: (ص ٤٦٧)، وتاج العروس للزبيدي «مادة علو»: (٨٣ / ٣٩).

(٤) الصحاح للجوهري «مادة ورد»: (٥٤٩ / ٢)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ورد»: (٤٥٦ / ٣).

وقوله: «في نص الخبر»؛ أي: في نص الحديث، خلاف ما ذهب إليه الغزالي^(١) في الفرق بين الأثر والخبر، وأصل «النص»: الارتفاع، ومنه: «منصة العروس»؛ وهو ما تجلس عليه من كرسي ومنبر وغيره، ومنه: «نصت الغزال جيدها»: إذا رفعت، قال امرؤ القيس:

وَجِيدٌ كَجِيدِ الرَّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ إِذَا هِيَ نَصَّتُهُ وَلَا بِمُعْطَلٍ^(٢)

ومنه: نص فلان في السير؛ إذا رفع سيره، ومنه قيل فيما أفاد المعنى وأزال الإشكال: «نصا»؛ لرفعه الالتباس والإشكال.

وقوله: «لدى أبي بكر الرضي وعمر»؛ أي: في أبي بكر، وهو عبدالله ابن عثمان، ويقال: عتيق بن عثمان، وعثمان هو أبو قحافة، ويقال: أبو بكر بن قحافة، وقد قدمنا نسبه وخلافته^(٣)، وكذلك في عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(١) هو: محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي الشافعي أبو حامد، الإمام الفقيه، ووجه الإسلام، صاحب التصانيف، أخذ عن الإمام الجويني، وولي التدريس بالمدرسة النظامية ببغداد، ورحل إلى العديد من البلدان الإسلامية، من مصنفاته: إحياء علوم الدين، والمستصفي في أصول الفقه، توفي بطوس سنة خمس وخمس مئة.

وفيات الأعيان لابن خلكان: (٤ / ٢١٦)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩ / ٣٢٢)، وطبقات الشافعية للسبكي: (٦ / ١٩١).

(٢) ديوان امرئ القيس: (ص ١١٥)، وهذا البيت من معلقته، وهو برقم: (٣٤).

«الجيد»: العنق، «الرثم»: الخالص من الظباء، «ليس بفاحش»؛ أي: ليس بكريه المنظر، وهو نحرها، «نصت»: رفعت ومدته، و«المُعْطَلُ»: الذي خَلَّتْ من الحلي.

(٣) انظر: البيت رقم: (٥٧) وشرحه.

والذي جاء في الإقتداء خاصا بهما هو قوله ﷺ: «اقتدوا باللذنين من بعدي: أبي بكر، وعمر»^(١).

وقوله: «منهن» يعني: من «الآثار» جمع: أثر، و«الأثر» مذكر، وجمعه ﷺ جمع مؤنث، ولا يجمع إلا هكذا؛ لأن جمع ما لا يعقل كهذا، يجمع بالهاء والنون، وبالهاء المفردة والمؤنثة؛ مثل: «منها»، ولا يجمع بالهاء والميم؛ لأن الهاء والميم والجمع بهما مخصوص بالمذكر العاقل، وأما المذكر، فإنه يجمع بالهاء والنون، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]، لكنه إن كان قليلا جمع بالهاء والنون مثل ما في الآية؛ لأنه أراد: ما في الأربعة الأشهر، وإن كان كثيراً، جمع بالهاء وحدها مثل قوله تعالى: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦]، وأراد الاثني عشر شهراً؛

(١) من حديث عبد الملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً؛ أخرجه الترمذي في كتاب المناقب: باب مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما (٥/ ٦٠٩ رقم: ٣٦٦٢)، وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه في باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ: فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه: (١/ ٣٧ رقم: ٩٧)، وأخرجه أحمد في مسند حذيفة بن اليمان: (٣٨/ ٢٨٠ رقم: ٢٣٢٤٥)، وابن حبان في صحيحه: (١٥/ ٣٢٧ رقم: ٦٩٠٢)، وله طريق فيها مقال، والحاكم في المستدرک: (٣/ ٧٩ رقم: ٤٤٥٤) وصححه.

وانظر: البدر المنير لابن الملقن: (٩/ ٥٧٨)، والتلخيص الحبير لابن حجر: (٤/ ٤٦٠)، وتحفة الأحوذني لأبي العلا المباركفوري: (١٠/ ١٠٢). وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٣٠٧): وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير سالم أبي العلاء، وهو مقبول الحديث كما قال الطحاوي.

لأنه قال في الآية المذكورة: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [التوبة: ٣٦]، ثم قال: ﴿مِنْهَا﴾ أي: من الاثني عشر ﴿أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ﴾.

﴿فَلَا تَطْلُمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ يريد: في الأربعة الحرم، فجمعوا في القلة بالهاء والنون، وفي الكثرة بالهاء وحدها^(١).

وقوله: «لدى أبي بكر الرضي» بحذف التنوين لالتقاء الساكنين، واللغة [١٦/ب] الفصيحة كسره لالتقاء الساكنين، ولعله لو فعل ذلك وكسره، لم يتزن البيت، على أنه أتى بذلك، وفعله على اللغة الأخرى، وعليه أنشد^(٢):

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٣)
 وَقَدْ قَرِئَ فِي الشَّاذِ^(٤): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ - ٢] بضمه واحدة على الدال من ﴿أَحَدٌ﴾ وإسقاط التنوين.

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٤ / ٢٤٠)، والمحرر الوجيز لابن عطية: (٣ / ٣١)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٥ / ٤١).

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي. وأنشده سيبويه وغيره؛ كما في إعراب القرآن للنحاس: (١ / ١٤٥ و ٣ / ٢٨٣).

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه: (١ / ١٦٩)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (١٢ / ٣٦١)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢ / ١٠٠).

(٤) وقرأ بذلك: أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبو السمال، وأبو عمرو في رواية يونس، ومحبوب، =

ثم قال:

[١٦] وَخَبِرَ جَاءَ عَلَى الْعُمُومِ وَهُوَ: أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ

يريد: أن [حديثاً]^(١) جاء عاماً في الاقتداء بأصحابه رضي الله عنهم، وهو قوله رضي الله عنهم:

«أصحابي كالنجوم»، وتمام الحديث: «بِأَيِّهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»^(٢).

= والأصمعي، وعبيد، وهارون عنه، وعبد الوارث، وعمر، وعثمان، والكساني في رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر.

انظر: المقتضب للمبرد: (٢/ ٣١٣ - ٣١٤)، وكتاب السبعة لابن مجاهد: (ص ٧٠١)، وإعراب القرآن للنحاس: (٥/ ١٩٥)، ومختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ١٨٣)، ومشكل إعراب القرآن لمكي: (٢/ ٨٥٣)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي: (٢/ ٢٣٥)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٨/ ٥٢٩)، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: (١٠/ ٦٣٦).

(١) في «ت»: «أحاديثاً».

(٢) يُرَوَى من حديث ابن عباس، ومن حديث جابر، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر، وغيرهم، وأسانيدُها كلها ضَعِيفَةٌ.

أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: باب ذكر الدليل في أقاريل السلف على أن الاختلاف خطأ وصواب يلزم طلب الحجة عنده (٢/ ١٨٣)؛ وقال: «هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الخارث بن غصين مجهول»، وأخرجه - أيضاً - ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام»: (٦/ ٢٤٣ - ٢٤٤)، ثم قال - بعد نقله لقول البرّار بسنده في هذا الحديث: «لَا يَصِحُّ هَذَا الْكَلَامُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»: «فقد ظهر أن هذه الرواية لا تثبت أصلاً، بلا شك أنها مكذوبة».

وقال: «أصحابي كالمالح للطعام، فإذا ذهب الملح فسد الطعام»^(١).

= وانظر: البدر المنير لابن الملقن: (٩ / ٥٨٤)، والتلخيص الحبير لابن حجر: (٤ / ٤٦٢)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: (١ / ١٤٤).

(١) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، والذي ورد بلفظ: «مثل أصحابي في أمتي كالمالح في الطعام، لا يصلح الطعام إلا بالمالح» أخرجه ابن المبارك في كتاب الزهد: باب ما جاء في الفقر: (١ / ٢٠٠ - ٢٠١)، والقضاعي في مسند الشهاب: (٢ / ٢٧٥ رقم: ١٣٤٧)، والبغوي في شرح السنة: كتاب فضائل الصحابة: باب فضل الصحابة رضي الله عنهم: (١٤ / ٧٣)، جميعهم عن إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن البصري عن أنس مرفوعاً.

وفيه إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف، وقد تفرد به عن الحسن البصري.

انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي: (١ / ٥٩١)، وكشف الخفاء ومزيل الالتباس للعجلوني: (٢ / ٢٣١)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي: (٩ / ٧٣٩)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: (٤ / ٢٤٥).

ورود في صحيح البخاري في كتاب فضائل الصحابة: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «اقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم»: (٣ / ١٣٨٣ رقم: ٣٥٨٩)، وغيره: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَعَلَيْهِ مِلْحَةٌ مُتَعَطِّفًا بِهَا عَلَى مَنْكِبَيْهِ، وَعَلَيْهِ عِصَابَةٌ دَسْمَاءُ، حَتَّى جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ؛ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ! أَيُّهَا النَّاسُ! فَإِنَّ النَّاسَ يَكْثُرُونَ وَتَقِلُّ الْأَنْصَارُ، حَتَّى يَكُونُوا كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ، فَمَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ أَمْرًا يَضُرُّ فِيهِ أَحَدًا، أَوْ يَنْفَعُهُ؛ فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ، وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ».

وقال: «لا تؤذوني في أصحابي، والذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل جبل أحد ما بلغ أحدٌ مُدًّا أحدِهِم ولا نصيفَه»^(١).

وقال ﷺ: «من سره أن يخيا حياتي، ويموت مماتي، ويأكل من جنة عدن غرسها ربي، فليستند إلى هؤلاء الأربع؛ فإنهم عترتي»^(٢)، خلقوا من طيني، رزقوا فهما وعلما، فمن لم يقتد بهم، لا آتاه الله شفاعتي»^(٣).
والأحاديث في ذلك كثيرة.

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة: باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلاً»: (٣ / ١٣٤٣ رقم: ٣٤٧٠)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ﷺ: باب تحريم سب الصحابة ﷺ: (٤ / ١٩٦٧ رقم: ٢٥٤٠ و٢٥٤١)، كلاهما بلفظ: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي» بَدَل: «لا تؤذوني في أصحابي».

(٢) عِثْرَةُ الرَّجُلِ: وَلَدُهُ وَعَقِبُهُ مِنْ صُلْبِهِ، وَقِيلَ: أَخَصُّ أَقَارِبِهِ، وَعِثْرَةُ النَّبِيِّ ﷺ: بَنُو عَيْدِ الْمُطَّلَبِ. وَقِيلَ: أَهْلُ بَيْتِهِ الْأَقْرَبُونَ؛ وَهُمْ: أَوْلَادُهُ وَعَلِيٌّ وَأَوْلَادُهُ. وَقِيلَ: عِثْرَتُهُ الْأَقْرَبُونَ وَالْأَبْعَدُونَ مِنْهُمْ.

انظر: غريب الحديث لابن قتيبة: (١ / ٢٣٠)، والنهية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري: (٣ / ١٧٧)، ولسان العرب لابن منظور «عتر»: (٤ / ٥٣٦).

(٣) لم أجد الحديث بهذا اللفظ بعينه، والذي ورد: ما رواه أبو نعيم في حلية الأولياء: (١ / ٨٦): عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من سرَّه أن يخيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنة عدن، غرسها ربي، فليؤال عليًا من بعدي، وليؤال وليته، وليقتد بالائمة من بعدي، فإنهم عترتي، خلقوا من طينتي، رزقوا فهما وعلما، وويل للمكذبين بفضلهم من أمتي، للقاطعين فيهم صلتي، لأن الله شفاعتي». وهو من الموضوعات =

ثم قال ﷺ :

[١٧] وَمَالِكٌ حَضَّ عَلَى الْإِتْبَاعِ لِفِعْلِهِمْ وَتَرَكَ الْإِبْتِدَاعِ

[١٨] إِذْ مَنَعَ السَّائِلَ مِنْ أَنْ يُحَدِّثَنَا الْأُمَّهَاتِ نَقَطَ مَا قَدْ أُحْدِثْنَا

يحتمل أن يكون قوله: «ومالك» مبتدأ، والخبر في «حض»، وفاعله
يحتمل أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يدل عليه الظاهر، فيكون من باب
الاشتغال.

و«مالك» هو: مالك بن أنس الفقيه الإمام، أحد الأئمة الأربعة^(١)،
وهو: مالك بن أنس بن مالك بن عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان -
بغين معجمة مفتوحة وياء ساكنة باثنتين من أسفل - [بن خثيل]^(٢) ابن عمر
ابن الحارث - وهو: ذو أصبح^(٣) - ابن سويد بن عمر بن سعيد بن عوف بن
عدي بن مالك بن زيد بن حمير الأصغر بن سهل الأصغر بن كعب بن كهف

= انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: (٢/ ٢٩٨ رقم: ٨٩٤).

(١) ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي: (ص٦٧)، وترتيب المدارك للقاضي
عياض: (١/ ١٠٤)، وتذكرة الحفاظ للذهبي: (١/ ٢٠٧)، وسير أعلام النبلاء
للذهبي: (٨/ ٤٨)، ووفيات الأعيان لابن خلكان: (٤/ ١٣٥)، والبداية
والنهاية لابن كثير: (١٠/ ١٧٤)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص٥٦)،
وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١/ ٥٢).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) اختلف في نسب ذي أصبح. انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض: (١/ ١٠٥).

الظلم بن زيد بن سهل بن عمر بن قيس بن معاوية بن خشع بن عبد شمس ابن وائل بن الغوث بن قطن بن عديت بن زهير بن أيمن بن هميسع بن حمير بن سبأ الأكبر؛ وهو عبد شمس - وإنما سمي «سبأ»؛ لأنه أول من سبى [وغزا]^(١) القبائل - ابن يعرب، بن يشجب، بن قحطان.

ذكر القاضي بكر بن العلاء [القشيري]^(٢): «أن أبا عامر؛ وهو جد أبي مالك ﷺ تعالى كان من أصحاب رسول الله ﷺ، قال: وشهد المغازي مع رسول الله ﷺ كلها غير بدر، وابنه مالك جد مالك، وكنيته: «أبو أنس» من كبار التابعين، وكان يروي عن عمر، وطلحة، وعائشة، وأبي هريرة، وحسان بن ثابت، وكان من أفضل الناس وعلماهم، وهو أحد الأربعة الذين حملوا عثمان إلى قبره ليلاً، وغسلوه ودفنوه»^(٣).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في كل النسخ: «القرشي» وهو تصحيف، وما أثبتته من كتب التراجم.

وهو: بكر بن محمد بن العلاء بن محمد بن زياد القشيري أبو الفضل، من أهل البصرة، ثم انتقل إلى مصر، وكان من كبار الفقهاء والقضاة المالكيين بها، وكان راوية للحديث، عالماً بماله من العلل، سمع من ابن حماد، والبرنكاني، وحدث عنه: ابن عيشون، وأحمد بن ثابت، وابن عون، له: كتاب الأحكام المختصرة، والرد على المزني، توفي سنة أربع وأربعين وثلاث مئة.

الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ١٦٥)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (٧٩ / ١).

(٣) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض: (١ / ١١٢)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٥٧).

ولد مالك رضي الله عنه سنة ثلاث وتسعين من الهجرة في خلافة سليمان بن عبد الملك بن مروان، توفي رضي الله عنه سنة [تسع وسبعين]^(١) ومئة، في ربيع الأول منها، يوم الأحد لثلاثة عشر يوماً من الشهر المذكور، وقيل غير ذلك^(٢). قال بعض المؤرخين: في خلافة المأمون بن الرشيد^(٣).

واختلف في سنه؛ فقال جماعة: توفي وسنه خمس وثمانون سنة، وقيل: أربع وثمانون سنة، وقيل: تسع وثمانون سنة، وقيل غير ذلك^(٤).

انتهت [١٧ / ١] إليه الرحلة من أقطار الأرض، وبمذهبه أخذ أهل المغرب رضي الله عنه وأرضاه، ولهذا قال الناظم رضي الله عنه: «ومالك حض على الاتباع»، ومعنى «حضر»: أي: حثَّ ورغَّبَ وندبَ، وكلها بمعنى واحد.

(١) في النسختين «س» والأصل: «تسع وتسعين»، وهو تحريف، وفي «ت»: «سبع وسبعين»، وما أثبتته من كتب التراجم.

(٢) انظر: الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٧٨).

(٣) هو: عبدالله بن هارون بن الرشيد بن المهدي أبو العباس المأمون، قرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل، وأمر بتعريب كتبهم، وكان يقول بخلق القرآن، ويكره الناس على ذلك، كانت خلافته عشرين سنة وستة أشهر، توفي سنة ثمانين عشرة ومئتين.

المعارف لابن قتيبة: (ص ٣٨٧)، وأسماء الخلفاء والولاة وذكر مددهم لابن حزم: (٢ / ١٤٩)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (١٠ / ٢٧٢).

(٤) انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (٤ / ١٣٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي:

(٨ / ١٣١)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٧٨).

«على الاتباع»؛ أي: على اتباع الصحابة في فعلهم، والافتداء بهم، وترك مخالفتهم.

قال أبو الفهد^(١): «الحظ - بالطاء - الحثُّ على الشيء، يقال: حظت فلاناً على الشيء بمعنى: حرصته وحثته على طلبه وفعله، و«الحضيض»: أسفل الجبل^(٢)»؛ من أبي الفهد.

وقوله: «وترك الابتداء»؛ «الابتداء»: الإحداث والاختراع^(٣)، ومنه: قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، و[الأنعام: ١٠١]؛ أي: مخترعها وموجدُها على غير مثال سابق^(٤).

وقال الله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]؛ أي: أحدثوها^(٥).

(١) هو: أبو الفهد البصري، لغوي نحوي، من تلاميذ أبي بكر أحمد بن محمد الخياط، وقرأ على الزجاج كتاب سيبويه مرتين، وكان فيه بله وتغفل، له: كتاب الإيضاح في النحو.

الفهرست لابن النديم: (ص ٩٣)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢/ ٢٤٩).

(٢) انظر: كتاب العين للفراهيدي: (٣/ ١٣)، ولسان العرب لابن منظور «حضيض»: (٧/ ١٣٦)، وتاج العروس للزبيدي «حضيض»: (١٨/ ٢٩٣).

(٣) انظر: الصحاح للجوهري «مادة بدع»: (٣/ ١١٨٣)، ولسان العرب لابن منظور «مادة بدع»: (٨/ ٦).

(٤) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢/ ٥٤١)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٢/ ٨٦).

(٥) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢٣/ ٢٠٢)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٨/ ٢٢٦).

وقوله: «إذ منع السائل» تعليل لقوله: «ومالك حض على الاتباع» لأجل منعه السائل، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ يَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩].

وقوله: «من أن يحدثا» والألف في الأول والثاني لإطلاق القافية؛ و«الإحداث»: هو إظهار ما لم يكن، و«الأمهات»: المصاحف الكمل الكبار، و«النقط»: هو الشكل.

وكان المصحف المجتمَع عليه غير مشكول ولا منقوط، وهو الذي قال الإمام الشاطبي في «العقيلة»^(١):

مَا فِيهِ شَكْلٌ وَلَا نَقْطٌ فَيَحْتَجِرًا^(٢)

واختلف في أول من نقط المصحف^(٣):

«فروي: أن عبد الملك بن مروان أمر بنقطه، فتجرد لذلك الحجاج ابن يوسف بواسط^(٤)، وجدَّ فيه، وزاد تحزيبه، وأمر - وهو والي العراق -

(١) انظر: البيت رقم: (٣٥) من العقيلة في الوسيلة (ص ٦٩).

(٢) والشطر الأول للبيت هو قوله: «فَجَرَّدُوهُ كَمَا يَهْوَى كِتَابَتَهُ».

(٣) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ٣)، ومقدمة المحرر الوجيز لابن عطية: (١ / ٥٠)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١ / ٦٣)، وفضائل القرآن لابن كثير: (ص ١٤٩)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي: (١ / ٢٥٠)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (٦ / ٢٢٤٥)، ومناهل العرفان للزرقاني: (١ / ٤٠٧).

(٤) «وَأَسِط»: مدينة تاريخية تقع بين البصرة والكوفة في العراق بناها الحجاج سنة

الحسن بن [أبي] ^(١) الحسن البصري ^(٢)، ويحيى بن يعمر ^(٣) بذلك، وألف إثر ذلك بواسطة كتاباً في القراءات، جمع فيه ما روي من اختلاف الناس فيما وافق الخط، ومضى الناس على ذلك زماناً طويلاً إلى أن ألف ابن مجاهد كتاباً في القراءات.

وأسند [أبو بكر] ^(٤) الزبيدي ^(٥) في كتاب «الطبقات» ^(٦) [إلى] ^(٧) محمد ابن يزيد.....

= الروض المعطار للحميري: (ص ٥٩٩)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٥ / ٣٤٧)، وأطلس الحديث النبوي لشوقي خليل: (ص ٣٧١).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) هو الحسن البصري.

(٣) هو: يحيى بن يعمر العدواني البصري أبو سليمان، تابعي جليل، روى عن ابن عمر، وابن عباس، وقرأ على أبي الأسود الدؤلي، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وقتادة، وإسحاق بن سويد العبدي، توفي سنة مئة وست للهجرة.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٢٧)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (١ / ٦٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢ / ٣٣١).

(٤) في الأصل: «أبو البركات»، وهو تحريف، وما أثبتته من كتب التراجم.

(٥) هو: أبو بكر محمد بن حسن بن عبدالله بن مذحج الزبيدي الإشبيلي؛ سبقت ترجمته.

(٦) هو كتاب «طبقات النحويين واللغويين للزبيدي». انظره: (ص ٢١).

(٧) سقطت من «ت».

المبرد^(١): أن أولَ من نقط المصحف أبو الأسود الدُّؤلي^(٢).

وذكر - أيضاً -: أن محمد بن سيرين رضي الله عنه كان له مصحف نقطه يحيى

ابن يعمر .

وذكر أبو الفرج الرياشي^(٣):

أن زيادَ بن أبي سفيان^(٤) أمر أبا الأسود الدُّؤليَّ بنقط المصحف .

(١) سبقت ترجمته .

(٢) ظالم بن عمرو بن سفيان الكناني الدُّؤلي أبو الأسود، ثقة جليل، أول من وضع مسائل في النحو بإشارة علي رضي الله عنه، أخذ القراءة عرضاً عن عثمان بن عفان وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه، روى القراءة عنه: يحيى بن يعمر، توفي بالبصرة سنة تسع وستين .

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص٢١)، وإنباه الرواة للقفطي: (١/ ٤٨)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢/ ٢٢).

(٣) هو: العباس بن الفرج الرياشي اللغوي النحوي أبو الفرج، ويكنى - أيضاً -: أبو الفضل، كان عالماً باللغة والشعر، وكثير الرواية عن الأصمعي، وأخذ عن المبرد، وابن دريد، له: كتاب الخيل، ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب، توفي سنة سبع وخمسين ومئتين .

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص٩٧)، وإنباه الرواة للقفطي: (٢/ ٣٦٧)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢/ ٢٧).

(٤) هو: زياد بن أبي سفيان أبو المغيرة، ويسمى: زياد بن أبيه وابن سمية، واسم أبيه عبيد الثقفي، كان رجلاً عاقلاً حازماً، وكاتباً بليغاً، استكتبه أبو موسى =

وذكر [الجاحظ]^(١) في كتاب [«المصارف»]^(٢): أن نصر بن عاصم^(٣) أول من نقط المصاحف، وكان يقال له: نصر الحروف.

وأما وضع [الأعشار]^(١): فقد روي في بعض التواريخ: أن المأمون العباسي^(٢) أمر بذلك؛ هكذا قال [أبو]^(٣).....

= الأشعري، والمغيرة، وابن عباس، روى عنه: ابن سيرين، وغيره، توفي سنة ثلاث وخمسين.

الطبقات الكبرى لابن سعد: (٧ / ٩٩)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٢ / ٥٢٣)، والإصابة لابن حجر: (٢ / ٦٣٩).

(١) في الأصل و«ت»: «الحافظ»، وهو تصحيف.

والجاحظ هو: عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان، من أهل البصرة، أحد شيوخ المعتزلة، تتلمذ على أبي إسحاق إبراهيم بن سيار البلخي المعروف بالنظام المتكلم، له: البيان والتبيين، وكتاب الحيوان، توفي سنة خمس وخمسين ومئتين.

الفهرست لابن النديم: (ص ٢٠٨)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (١٢ / ٢١٢)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢ / ٢٢٨).

(٢) في الأصل: «الإيصال» وهو تحريف.

(٣) هو: نصر بن عاصم الليثي البصري، تابعي، عرض القرآن على أبي الأسود، وروى القراءة عنه عرضاً: أبو عمرو البصري، وعبدالله بن إسحاق الحضرمي، توفي بالبصرة سنة تسعين.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٢٧)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (٧١ / ١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢ / ٢٩٣).

محمد بن عطية^(٤).

وقيل: إن الحجاج فعل ذلك^(٥).

وذكر أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان المقرئ الداني رضي الله عنه في كتاب «المحكم» له: «... عن قتادة: أنه قال: بدؤوا فنقطوا، ثم خمسوا، ثم عشروا^(٦)».

قال أبو عمرو: هذا يدل على أن الصحابة وأكابر التابعين رضي الله عنهم هم المبتدئون بنقط المصاحف، ورسم الخمس والعشر^(٧)؛ لأن حكاية قتادة لا تكون إلا عنهم؛ إذ هو من التابعين، وقوله: «بدؤوا... إلخ» دليل على

(١) في الأصل: «الأشعار»، وهو تصحيف، وما أثبتته من «س»؛ وهو كذلك في مقدمة المحرر الوجيز لابن عطية.

(٢) وهو عبدالله بن هارون الرشيد؛ سبقت ترجمته.

(٣) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س».

(٤) مقدمة المحرر الوجيز لابن عطية: (١ / ٥٠)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١ / ٤٧).

(٥) انظر: مقدمة المحرر الوجيز لابن عطية: (١ / ٥٠)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١ / ٤٧).

(٦) انظر: البيان في عد آي القرآن للداني: (ص ١٣٠).

ومعنى «خَمَّسُوا وَعَشَّرُوا»؛ أي: وضعوا علامة عند رأس كل خمس آيات، أو رأس كل عشر آيات.

(٧) الذي في المحكم (ص ٢): «هم المبتدئون بالنقط ورسم الخمس والعشور...».

أن ذلك كان على اتفاق من جماعتهم، وما اتفقوا عليه أو أكثرهم فلا شك في صحته، ولا حرج في استعماله، وإنما أخلى الصدرُ منهم المصاحفَ من ذلك ومن الشكل، من حيث أرادوا الدلالةَ على بقاء [السعة في] ^(١) لغات، والفسحة في [القراءات] ^(٢) التي أذن الله لعباده في الأخذ بها، أو [القراءة] ^(٣) بما [شاؤوا] ^(٤) منها. فكان الأمر على ذلك إلى أن أحدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها.

وذلك ما حدثناه محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عليِّ البغداديِّ، قال: حدثنا [١٧/ب] محمدُ بنُ القاسم الأنباري، قال: حدثنا أبو عكرمة، قال: قال العتيبي: كتب معاوية رضي الله عنه إلى زياد يطلب تعليم عبيدالله ابنه، فلما قدم كلمه، فوجده يلحن، فرده إلى زياد، وكتب إليه كتابًا يلومه فيه، ويقول: أمثل عبيدالله يضيع؟! ^(٥)

فبعث زياد إلى أبي الأسود، فقال: يا أبا الأسود! إن هذه [الحمراء] ^(٥) قد كثرت، وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئاً يُصلح به الناس

(١) في الأصل: «بقاء سبع لغات»، وهو تحريف، وما أثبتته من «س وت»، وهي كذلك في «المحكم».

(٢) في الأصل: «القراءة»، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في «المحكم».

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في الأصل: «شاء».

(٥) في الأصل: «الْحَمِيرُ». وفي المحكم: «الحمراء».

كلامهم، [ويعربون] (١) به كتاب الله . فأبى ذلك أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل .

فوجه زياد رجلاً، وقال له : اقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مر بك، فاقراً شيئاً من القرآن، وتعمّد اللحنَ فيه . ففعل الرجل وقعد، فلما مر به أبو الأسود، رفع الرجل صوته، فقال : ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٣] - بخفض «الرسول» -، فاستعظم ذلك أبو الأسود، فقال : عز وجهه أن يبرأ من رسوله . ثم رجع من فوره إلى زياد، فقال : يا هذا! قد أجبته إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعث إليّ ثلاثين رجلاً . فأحضرهم زياد، فاختر منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختار حتى اختار رجلاً من بني عبد القيس (٢)، فقال : خذ المصحفَ، وصبغاً يخالف لونَ المداد، فإذا فتحتُ شفتي، فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتهما، فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها، فاجعل النقطة في أسفلها، فإذا أتبعْتُ شيئاً من هذه الحركات غنة (٣)، فانقط نقطتين .

(١) في الأصل : «ويعرفون به» بالفاء، وما أثبتته من «س» كما هي في «المحكم» .

(٢) عبد القيس : قبيلة عظيمة، تنتسب إلى عبد القيس بن أفضى بن دهمي بن جديلة ابن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، وكانت مواطنهم بتهامة، ثم خرجوا إلى البحرين .

انظر : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي : (ص ٣٣٨)، ومعجم قبائل العرب لعمر كحالة : (٢ / ٧٢٦) .

(٣) يُريد بالغنة هنا : التنوين .

فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر^(١) المنسوب إليه بعد ذلك^(٢).

أخبرنا يونس بن عبدالله، قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن [خلف]^(٣)، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا القاسم ابن سلام، قال: حدثنا حجاج، عن هارون، عن محمد بن بشر، عن يحيى ابن يعمر، وكان أول من نقط المصاحف^(٤).

[وذكر - أيضًا - سندًا ذكر آخره: أن نصرًا أول من نقط المصاحف]^(٥) وعشرها وخمسها^(٦).

ثم قال أبو عمرو: ويحتمل [أن يكون]^(٧) يحيى ونصرًا أول من نقط المصاحف للناس بالبصرة [في عبد القيس إلى اليوم].

(١) وهو كتاب مختصر في النحو. انظر: هدية العارفين للبغدادي: (١ / ٤٣٤).

(٢) هنا انتهى كلام العتبي، وهو بتمامه في كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١ / ٣٩ - ٤١).

وانظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٧١ - ٧٢)، والطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ١٠ - ١٢).

(٣) في الأصل: «خلف»، وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في كتاب «المحكم».

(٤) انظر: المحكم للداني (ص ٢ - ٥).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: المحكم للداني (ص ٥ - ٦).

(٧) سقطت من الأصل.

قال: وأخذ ذلك عن أبي الأسود ميمونَ الأقرن^(١)، وأخذ عن ميمونِ الأقرنِ الخليلُ بنُ أحمد^(٢)، وزاد الخليلُ بنُ أحمدَ في ذلك^(٣)، وأخذ ذلك عن أبي الأسود؛ إذ كان ذلك السابق إلى ذلك والمبتدئ، وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير، على ما تقدم في الخبر عنه، ثم جعل الخليل بن أحمد الهمز والتشديد والرَّوْمَ والإشمام^(٤)، وقفا الناس في ذلك أثرهما، واتبعوا فيه سنتهما، وانتشر بذلك في سائر البلدان، وظهر العمل به في كل عصر وأوان^(٥).

فخرج من هذا كله: أن المصحف المجتمع عليه كان غيرَ مشكول ولا منقوط، ثم نُقِطَ وشُكِلَ، وحدث فيه ذلك بعد ذلك - على ما قدمناه -

(١) هو: ميمون الأقرن، أخذ عن أبي الأسود، وكان أربع أصحابه، وأخذ عنه: عنبة بن معدان الفيلى.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٣٠)، وإنباه الرواة للقفطي: (٣/ ٣٣٧)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢/ ٣٠٩).

(٢) هو: الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري الأزدي أبو عبد الرحمن، منشىء علم العروض، روى الحروف عن عاصم، وعبدالله بن كثير، وروى عنه: بكار بن عبدالله العودي وغيره، له: كتاب العين للفراهيدي، توفي سنة خمس وسبعين ومئة. غاية النهاية لابن الجزري: (١/ ٢٤٩)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/ ٥٥٧).

(٣) ما بين العارضتين من كلام أبي العباس المبرد كما نقل أبو عمرو الداني في المحكم (ص ٦ - ٧)، وهي ليست ضمن العبارة الأخرى التي نقلها الشارح عن أبي عمرو؛ بل هي رواية مغايرة.

(٤) انظر: كتاب النقط المطبوع مع كتاب المقنع: (ص ١٢٥)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٧٣).

(٥) المحكم للداني (ص ٦).

فمنع مالك رضي الله عنه السائل الذي سأله عن نقط المصحف وشكله على ما أحدث الناس، ونص السؤال والجواب على ما ذكر الحافظ في كتاب «المحكم» له: «قال أشهب^(١): سئل مالك رضي الله عنه، فقيل له: أرأيت من استكتب مصحفًا اليوم، أترى أن يُكتب على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ قال: لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكتابة الأولى، قال مالك: ولا يزال الإنسان يسألني عن نقط القرآن، فأقول له: [١/١٨] أما الإمام من المصاحف، أرى أن لا ينقط، ولا يزداد في المصحف ما لم يكن فيه، أما المصاحف الصغار التي يتعلم فيها الصبيان وألواحهم، فلا أرى بذلك بأسًا.

قال عبدالله^(٢): وسمعت مالكا سئل عن شكل المصاحف، فقال: أما الأمهات، فلا أراها، وأما المصاحف التي يتعلم فيها الغلمان، فلا بأس بها

(١) هو: مسكين بن عبد العزيز بن داود المصري أبو عمرو المعروف بأشهب، صاحب الإمام مالك، سمع من الليث بن سعد، وروى القراءة سماعًا عن نافع، حدّث عنه: عبد الملك بن حبيب، وسحنون بن سعيد، توفي سنة أربع ومئتين. ترتيب المدارك للقاضي عياض: (٣/ ٢٦٢)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ١٦٢)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/ ٢٥٩).

(٢) هو: عبدالله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث بن رافع المصري المالكي أبو محمد، كان أعلم أصحاب مالك بمختلف قوله، وأفضت إليه رئاسة المالكية بعد أشهب، روى عن مالك الموطأ سماعًا، روى عنه: ابن حبيب، وأحمد بن صالح، له: كتاب المختصر الكبير، وكتاب الأفضية، توفي سنة أربع عشرة ومئتين. =

- إن شاء الله -^(١).

هذا معنى قوله ﷺ: «إذ منع السائل من أن يحدث في الأمهات نقط ما قد أحدث» .
قوله:

[١٩] وإنما رءاه للصبين في الصحف والأواح للبيان
وكان عبدالله بن عمر بن الخطاب ﷺ يكره نقط المصاحف^(٢)؛
وكان قتادة يكره ذلك^(٣)؛ وقال ابن مسعود: «جردوا القرآن»^(٤)؛ وكان

= ترتيب المدارك للقاضي عياض: (٣/ ٣٦٣)، والديباج المذهب لابن فرحون:
(ص ٢١٧)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١/ ٥٩).

(١) المحكم للداني: (ص ١١).

(٢) انظر: المحكم للداني: (ص ١٠)، وكتاب النقط والشكل للداني مع كتاب
المقنع: (ص ١٢٥).

(٣) انظر: كتاب المصاحف لابن أبي داود: (٢/ ٥٢٤)، والمحكم: (ص ١٠).

(٤) رواه بهذا اللفظ: البيهقي في شعب الإيمان: باب في تعظيم القرآن: فصل في
إفراد المصحف للقرآن وتجريده فيه عمًا سواء (٢/ ٥٤٧ رقم: ٢٦٧١)، وابن
أبي شيبه في مصنفه: في كتاب الصلوات: - باب في التعشير في المصحف:
(٢/ ٢٣٩ رقم: ٨٥٤٩)، وفي كتاب فضائل القرآن: - من قال: جردوا القرآن:
(٦/ ١٥٠ رقم: ٣٠٢٥٣)، والطبراني في الكبير: (٩/ ٣٥٣ رقم: ٩٧٧٤)
بزيادة: «لا تلبسوا به ما ليس منه».

وانظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: (ص ٣٩٢)، وكتاب المصاحف لابن أبي
داود: (٢/ ٥٢١)، والمحكم للداني: (ص ١٠).

الحسن، وابن سيرين يكرهان نقط المصاحف^(١)؛ [وكان إبراهيم^(٢)] (٣) يكره نقط المصاحف، ويقول: «جردوا القرآن، ولا تخلطوا به ما ليس منه»^(٤).

وقال أبو رجاء^(٥): «سألت محمداً عن نقط المصاحف، فقال: إني أخاف أن يزيدوا في الحروف،

(١) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: (ص ٣٩٢)، وكتاب المصاحف لابن أبي داود: (٢/ ٥٢٣)، والمحكم للداني: (ص ١١).

(٢) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي أبو عمران، الإمام التابعي المشهور بالزهد والصلاح ورواية الحديث، قرأ على الأسود بن يزيد، وعلقمة ابن قيس، وقرأ عليه: سليمان الأعمش، وطلحة بن مصرف، توفي سنة ست وتسعين. غاية النهاية لابن الجزري: (١/ ٣٣)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (١/ ١٧٧).

(٣) سقطت من «ت»، وما بعده من الكلام منسوب لهما، وهو خطأ.

(٤) رواه البيهقي في شعب الإيمان: باب في تعظيم القرآن: فصل في أفراد المصحف للقرآن وتجريده فيه عما سواه (٢/ ٥٤٧ رقم: ٢٦٧٣).

وانظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: (ص ٣٩٢)، وكتاب المصاحف لابن أبي داود: (٢/ ٥١٩ و ٥٢٥)، والمحكم للداني: (ص ١١).

(٥) هو: محمد بن سيف الأزدي الحُدَاني البصري أبو رجاء، أدرك أنسا، وروى عن الحسن، وابن سيرين، وعكرمة، وروى عنه: شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، ونوح بن قيس، توفي سنة اثنتين وثلاثين ومئة أو بعدها بقليل.

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٧/ ٢٨١)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٣٠/ ٢١٧).

أو ينقصوا»^(١).

وقد تقدم عن مالك ما جاء عنه في كراهة ذلك، ونهيه السائل عن ذلك^(٢)، وهذا كله ترغيب في الاتباع، وحض على ترك الابتداع؛ إلا ما روي عن مالك رضي الله عنه في مثل هذا في الرجل العراقي الذي قال لمالك رضي الله عنه: «يا أبا عبدالله! لم تقرؤون: ﴿وَلَيْ تَجْعَلُ﴾ [ص: ٢٣] موقوفة الياء^(٣)، وفي قل يا أيها الكافرون: ﴿وَلَيْ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] منصوبة الياء^(٤)؟ فقال له مالك رضي الله عنه: ويئي يا أهل العراق! لم يبق معكم من العلم إلا كيف؟ ولم؟ القراءة سنة تؤخذ من أفواه الرجال؛ فكن متبعاً، ولا تكن مبتدعاً»^(٥).

إلا أن قول الناظم رضي الله عنه: «ومالك حض على الاتباع لفعلهم وترك الابتداع» ليس فيه السؤال المتقدم عن أشهب عن مالك والجواب إلا النهي عن فعل ذلك، وليس فيه الحض على الاتباع كما ذكر الناظم؛ لكنه، وإن لم يكن نص السؤال فهو معناه، والمأخوذ من مفهومه ومقتضاه؛ لأنه لما نهاه عن فعل ذلك، ولم يخصص له فيه، فقد أمره باتباعهم، وحضه عليهم؛

(١) انظر: كتاب المصاحف لابن أبي داود: (٢/ ٥٢٤)، والمحكم للذاني: (ص ١١).

(٢) انظر: آخر شرح البيت رقم: (١٨).

(٣) أي: ساكنة الياء، وقد قرأ بها غير حفص. انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص ٥٥٣).

(٤) قرأ بها نافع برواية ورش وقالون، وشبل عن ابن كثير، وحفص عن عاصم، وقرأ الباقر بالسكون. انظر: المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر النيسابوري (ص ٤٧٨).

(٥) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ١٧٤).

لأن النهي عن الشيء أمرٌ بضده؛ لأن السائل لو فعل ما نهاه عنه، فقد ابتدع ولم يتبع، وإن لم يفعل، فقد حذا حذوهم، وتبع فعلهم وقولهم.

ثم قال ﷺ:

[٢٠] وَالْأَمْهَاتُ مَلْجَأٌ لِلنَّاسِ فَمُنِعَ النَّقْطُ^(١) لِلْإِنِّيَّاسِ

«الأمهات»: هي المصاحف الكُمل الكبار، و«الملجأ»: المهرب، وقد تقدم في قوله: «لمن يخط ملجئاً»^(٢)، يريد ﷺ: أن المصاحف الكمل ملجأ للناس، مهما اختلفوا في شيء من القرآن، فجاؤوا إليها، وبصروا ما فيها، فيرتفع الخلاف الذي وقع بينهم.

وهو السبب في تجريد عثمان المصحفَ، والاختلاف الواقع بين الصحابة - كما قدمنا -، ومثل هذا ما تقدم في قوله:

وَنَقْتَدِي بِفِعْلِهِ وَمَا رَأَى فِي جَعْلِهِ لِمَنْ يَخْطُ مَلْجِئًا

قوله: «فمنع النقط» فيه ضمير «منع» يعود على مالك ﷺ؛ أي: منع مالك النقط للالتباس، و«الالتباس»: الاختلاط، و«اللبس»: هو الخلط^(٣)، ومثله: التبس هذا الأمر عليّ: اختلط، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢]، فمنع النقط خيفةً [الالتباس]^(٤).

(١) ضُبِطَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «فَمُنِعَ النَّقْطُ».

(٢) انظر: البيت رقم: (١٣) وشرحه.

(٣) انظر: كتاب العين للفراهيدي «مادة لبس»: (٢٦٢ / ٧)، والمحيط في اللغة للطالقاني

«مادة ل ب س»: (٣٢٩ / ٨)، وتاج العروس للزبيدي «مادة لبس»: (٤٦٩ / ١٦).

(٤) في «س» و«ت»: «الاختلاط».

وظاهر قوله ﷺ: «فمنع النقط للالتباس» أن مالكا [١٨/ب] ﷺ إنما منع النقط خيفة الالتباس؛ وليس كذلك، وليس هذا من كلام مالك ﷺ، وليس في كلامه للسائل وجوابه ما يدل على هذا، وإنما فيه ما تقدم عن أشهب^(١)، وأنه إنما منعه النقط لأجل الإحداث، وأن يفعل ما فعلوا، ويقف حيث وقفوا.

وقد سألت الناظم ﷺ عن هذا، وقلت له: منع مالك ﷺ السائل من النقط إنما هو خيفة الإحداث، وليس كما في الجواب للالتباس، وكذلك السائل إنما سأل عما أحدثه من النقط، هل يفعله أو لا؛ كما في السؤال؟ فقال لي ﷺ: «هو كما قلت، وقولي: «للالتباس» ليس هو تعليلاً لمالك، ولا من كلامه، وإنما ذلك لي، علته به، وتبرعت به، وأخذته من قول الحافظ أبي عمرو في «المحكم»^(٢) في ذكره نقطَ المصاحف بالسواد، وجمع قراءاتٍ شتى في مصحف واحد في باب جامع القول في النقط: قال أبو عمرو: «فأما نقط المصاحف بالسواد من الحبر وغيره، فلا أستجيزه؛ بل أنهى عنه، وأنكره اقتداء بمن ابتدأ النقط من السلف، واتباعاً لهم في استعماله لذلك صبغاً بخلاف لون المداد؛ إذ كان لا يحدث في المرسوم تغييراً ولا تخليطاً، والسواد يُحدث ذلك فيه. ألا ترى أنه ربما زيد في النقطة، فتوهمت؛ لأجل السواد الذي به ترسم الحروف: أنه حرف من

(١) انظر: آخر شرح البيت رقم (١٨): (٢/٦٤٥).

(٢) انظره: (ص١٩).

الكلمة، فزيد في تلاوتها لذلك، ولأجل هذا وردت الكراهة عن تقدم من الصحابة وغيرهم في نقط المصاحف».

فظاهر قول أبي عمرو هذا: أنهم إنما كرهوا نقط المصاحف لأجل اللبس كما قال، ومنه أخذه الناظم رحمه الله، إلا أن هذا فيه نظر؛ لأن جميع من ذكر عنه كراهة نقط المصاحف لم يذكر فيه أن النقط بالسواد هو المكروه، وإنما كرهوا نقطه رأساً، لا بسواد ولا بغيره؛ لمخالفة السلف من الصحابة الذين تركوه بغير نقط ولا شكل، وتأول ذلك أبو عمرو رحمه الله عنهم، ولعله بلغه ذلك، أو علمه بما صح عنه، وهو أعلم بذلك.

وذكر الحافظ في موضع آخر في «المحكم»^(١): جمع قراءات شتى في المصحف، وأنه أشد كراهة وأشنع من الأول الذي ذكر من نقطه بالسواد.

ثم قال رحمه الله:

[٢١] وَوَضَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ كُتْبًا كُلُّ^(٢) يُبِينُ عَنْهُ كَيْفَ كُتِبَا

يريد رحمه الله: أن العلماء المعتنين بهذا الشأن - أعني: علم القرآن - وضعوا عليه - أي: على علم الرسم المذكور - كتباً؛ و«الكتُب»: جمع «كتاب» مثل: [شُعَابٌ وَشُعْبٌ]، و«حِجَابٌ حُجْبٌ»^(٣). و«الكتاب»: مصدر؛

(١) انظره: (ص ٢٠).

(٢) يجوز في «كُلُّ» الرفع على أنه بدلٌ من «النَّاسُ»، والنصب على أنه حال.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه: (١/١٥٦).

كالصيام والقيام، وقيل: هو بمعنى: مكتوب؛ كاللباس بمعنى: ملبوس، وهو مشتق من الجمع، ومنه الكتيبة - بالتاء المثناة - وهي الجماعة.

فقوله: «ووضع»؛ أي: وضع وألف وألقى وجعل؛ قال سيبويه: «جعلت متاعك بعضه على بعض»^(١)؛ أي: ألقته، ووضعت، وجعلته، كلها بمعنى واحد^(٢)، فأصل الوضع: الإلقاء.

فقوله: «ووضع الناس» بمعنى: ألقى الناس، وجعل الناس على الرسم كتبًا، بمعنى: ألقى الناس توالييف، ومما اصطلاح الناس عليه: «موضوعات فلان»؛ أي: توالييفه، ووضع فلان كتابًا في كذا؛ يريدون: ألقه.

وقوله: «الناس» يريد: العلماء، قيل لعبدالله بن المبارك^(٣): «من الناس؟ فقال: العلماء، ومن الملوك؟ فقال: الزهاد»^(٤).

(١) في «س»: «شِعْبٌ وشُعْبٌ» و«حِجَابٌ وحُجْبٌ».

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة جعل»: (١١ / ١١٠) و«مادة أَلَف»: (٩ / ٩).

(٣) عبدالله بن المبارك بن واضح المروزي أبو عبد الرحمن، العالم الزاهد الورع، تفقه على سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وروى عنه الموطأ، وعنه: ابن عيينة، ويحيى بن معين، وابن راهويه، توفي سنة إحدى وثمانين ومئة.

الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٢١٢)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٣٩٨)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٥ / ٣٨٢).

(٤) انظر: حلية الأولياء لأبي نعيم: (٨ / ١٦٧)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (٧ / ١٩٢).

وفي «المدونة»: [١٩ / ١] «ولا يغسل ذلك أقطعُ اليدين من المرفقين؛ لأن المرفقين في الذراعين، وقد أتى عليهما القطع، إلا أن تعرف [العرب]»^(١) والناس أنه بقي شيء»^(٢).

قال: سحنون: «يريد بالناس: العلماء»^(٣).

وقوله: «كل»؛ أي: جميع، يريد الناس الواضعين للكتب.

وقوله: «يبين»؛ أي: يوضح، و«البيان»: الإيضاح، يقال: بان يبين: إذا وضح.

وقوله: «عنه» يريد: عن الرسم كيف كتب.

والألف في قوله: «كتبا» لإطلاق القافية.

ويريد بقوله: «كيف كتبا»؛ أي: على أي سورة كتب في المصحف من الحذف، والإثبات، وما زيد في هجائه، وما نقص من هجائه، ومما زيد فيه واو وياء، وحذفت منه أحد الواوين أو الياءين، إلى غير ذلك.

وإنما قال الناظم: «يبين»، ولم يقل: يبينون، وإن كان قد تقدم له ذكر الناس، وهو اسم جمع، و«يبين» واقع على المفرد؛ مراعاته للفظ «كل»؛

(١) في الأصل: «العرفاء».

(٢) المدونة الكبرى للإمام مالك: (١ / ١٣٠)، وانظر: التهذيب في اختصار المدونة لأبي سعيد البراذعي: (١ / ١٩١).

(٣) انظر: الذخيرة للقرافي: (١ / ٥٢)، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب: (٣٦ / ١).

لأن لفظها مفرد، وهي واقعة على الجمع، ويكون هذا على حد قوله تعالى:
﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله بمنه وكرمه آمين]:

[٢٢] أَجَلُهَا فَأَعْلَمَ كِتَابَ الْمُقْنِعِ فَقَدْ آتَى فِيهِ بِسَنَنْ مُقْنِعِ

أي: أعظمها، و«الجليل»: العظيم، ويريد: أنه عظيم المنفعة، كثير الفائدة؛ لا أنه عظيم الجرم، وإنما قال فيه ذلك؛ لكون مؤلفه مقدماً في علم الرسم، وماهراً في معرفة القرآن، وهو أبو عمرو الداني^(١).

وسمعت من الناظم ﷺ مراراً يقول: «إنهما مقنعان لأبي عمرو ﷺ، أحدهما أعظم جرمًا من الآخر، وأظن هذا الذي بين أيدي الناس هو الكبير^(٢)، وهو كتاب مفيد عظيم في الرسم، عليه اعتمد كثير ممن اعتنى بعلم القرآن».

(١) ترجمته في: جذوة المقتبس للحميدي: (ص ٣٠٥)، والصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٢/ ٥٩٢)، وبغية الملتبس للضبي: (ص ٤١١)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (١/ ٤٠٦)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/ ٤٤٧)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٢٨٨)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١١٥/١).

(٢) وهو المطبوع الذي بين أيدينا الآن، وحققه أ. محمد أحمد دهمان، طبعته مطبعة الترتقي بدمشق سنة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م، وكذلك حققه أ. محمد الصادق قمحاوي، وطبعته مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، وحققه أيضاً: نورة بنت حسن الحميد، وطبع لدى دار التدمرية ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، كما وحققه الدكتور بشير بن حسن الحميري.

كان ﷺ يذكر لنا ذلك، ويقول في مواضع من «العقيلة» في وقت إقرائه ﷺ [لها]^(١) - لأن أبا الحسن السخاوي^(٢) ﷺ يقول في كثير من آياتها: «هذا من زيادة العقيلة على ما في المقنع» - «[وهو في المقنع]^(٣) مذكور».

فكان يعتذر للسخاوي بذلك، ويقول: «لعله ما طالع إلا المقنع الصغير»، وكان يقول: «إنه رأه، وإنه في مقدار أربعين ورقة صغاراً».

وكلاهما مما عني بجمعهما وتأليفهما الإمام الحافظ المقرئ أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني.

و«دانية»: مدينة عظيمة من بلاد الأندلس^(٤)، كان سكنى الحافظ ووفاته بها.

وذكر الناظم ﷺ في «شرحه الموضوع على البرية»^(٥): أن الحافظ أبا عمرو كان من أهل.....

(١) في الأصل: «بها».

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) «دانية» بالأجنبية: «denia»، وهي مدينة من أعمال بلنسية على شاطئ البحر المتوسط شرقاً.

انظر: الروض المعطار للحميري: (ص ٢٣١)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٤٣٤ / ٢).

(٥) وهو المسمى: «القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقراً الإمام نافع»، وهو مطبوع بين أيدينا بتحقيق: التلميذ محمد محمود.

«قرطبة»^(١)، من رَبَضَ^(٢) من أرباضها، وسكن «دانية»، فنسب إليها، واسمه: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الأموي، ويشتهر بـ: «ابن الصيرفي»^(٣).

قال غيره: «كان أبو عمرو رضي الله عنه حافظاً، ضابطاً، عالماً بالقرآن، عارفاً بطرقه ومعانيه، له عليه تواليفٌ كثيرة، ومجلدات شهيرة».

ذكر^(٤) أبو بكر بن عبد الغني الشهير بـ «الليبي»^(٥) في شرح «العقيلة»^(٦) قال: «رأيت لأبي عمرو رضي الله عنه في برنامج مئة وعشرين تأليفاً، منها في الرسم إحد عشر كتاباً، أصغرها جرماً كتاب المقنع»^(٧).

(١) «قرطبة»: «Cordoba» مدينة إسبانية كانت عاصمة الأندلس الكبرى، تقع في وسطها على نهر الوادي الكبير، وكانت عاصمة بني أمية هناك، وكانت منارة الفكر والثقافة، منها وصلت علوم الإسلام إلى أوروبا.
الروض المعطار للحميري: (ص ٤٥٦)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٣٢٤ / ٤)، والموسوعة التاريخية الجغرافية: (١ / ٣١٠).

(٢) «الربض»: ما حول المدينة؛ أي: ناحيتها وضاحتها. انظر: لسان العرب لابن منظور «ربض»: (١٤٩ / ٧).

(٣) القصد النافع للخراز: (ص ٦٩).

(٤) في الأصل زيادة كلمة «ذلك» في هذا الموضع، وسقطت من «س وت»، وهو الصواب؛ لأنه ليس من كلام الليبي في الدرّة الصقيلة.

(٥) لم أجد له ترجمة.

(٦) وهو الشرح المسمّى بـ: «الدرّة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة».

(٧) الدرّة الصقيلة للليبي (مخطوط): [٤ / ب].

وسمعت [من]^(١) بعض أصحابنا ممن يوثق بقوله ويُعَوَّلُ عليه : أن الداني ألف مئة ونيفاً وثلاثين كتاباً في [علم القرآن من تفسير وقراءات ونقط ورسم وغيره؛ وأكثر علم القرآن من القراءات والرسم]^(٢) إنما أخذ عنه .

توفي ﷺ يوم الاثنين في النصف من شوال سنة أربع وأربعين وأربع مئة^(٣)، ودفن بعد صلاة العصر، حضر جنازته خلق عظيم، لم يبق بمدينة «دانية» أحد من الرجال والنساء والضعفاء والصغار والكبار، ولم يبلغ نعشه إلى قبره إلا قرب الغروب من شدة ازدحام الناس عليه، وكان بين داره [١٩ / ب] وقبره مسافة قريبة جداً، ولو كان المكان بعيداً، ما دفن تلك الليلة، ومشى السلطان ابن مجاهد^(٤) على رجليه أمام النعش، ويقول: «لا طاعة إلا لله ﷻ»، لما رأى من ازدحام الناس عليه .

(١) سقطت من «س» .

(٢) في الأصل: «في علم القرآن والقراءة والرسم» .

(٣) انظر: القصد النافع للخراز: (ص ٦٩) .

(٤) هو: علي بن مجاهد بن يوسف العامري إقبال الدولة، وُلِّيَ دانية بعد وفاة أبيه، وتلقب بالموفق، واشتهر بحبه لأهل العلم، والإحسان إليهم، ونشبت بينه وبين المقتدر بن هود فتنة، فغلبه ابن هود، وامتلك دانية، توفي قبل فتنة المرابطين بيسير .

المعجب في تلخيص أخبار المغرب للمراكشي: (١ / ٧٤)، والمغرب في حلى المغرب لابن سعيد المغربي: (٢ / ٤٠١)، والحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية لشكيب أرسلان: (٣ / ٢٩٧) .

وختم القرآن تلك الليلة واليوم الذي يليها أكثر من ثلاثين ختمة،
وبات الناس على قبره أكثر من شهرين.

قال المغامي^(١): «فكان أبو عمرو ومجانب الدعوة، مالكي المذهب»^(٢).

قال أبو عمرو الحافظ: «سمعت [أبي]^(٣) غير ما مرة يقول: ولدت
سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة، قال: وابتدأت طلب العلم سنة خمس
وثمانين وثلاث مئة [وأنا ابن أربع عشرة سنة، وتوجهت للمشرق لأداء
فريضة الحج يوم الأحد الثاني من المحرم سنة سبع^(٤) وتسعين وثلاث مئة]^(٥)،
وحججت سنة ثمان وتسعين، وكتبت الحديث في هذين العامين، وانصرفت
إلى «الأندلس» سنة تسع وتسعين وثلاث مئة»^(٦).

(١) هو: محمد بن عيسى بن فرج التجيبي المغامي الطليطلي أبو عبدالله، مقرئ
الأندلس، قرأ على الداني، ومكي، قرأ عليه إجازة أبو علي الصديقي، وقرأ عليه
أبو بكر بن عياش، وغيرهما، توفي سنة خمس وثمانين وأربع مئة.

الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٣/ ٨١٥)، ومعرفة القراء الكبار
للذهبي: (١/ ٣٥٨)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/ ١٩٨).

(٢) الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٢/ ٥٩٣).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في «ت»: «سته».

(٥) سقطت من «س».

(٦) الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٢/ ٥٩٣).

وكان عمره ﷺ ثلاثاً وسبعين سنة، انتفع به وعلى يديه أناس كثيرة، لا يحصي عددهم إلا الله تعالى، في «الأندلس» وغيرها، في علم القرآن وغيره، وكان عظيم البركة، وفضائله كثيرة، وبركاته شهيرة، نفعه الله ونفعنا به.

وكان يقال: «أبو عمر بن عبد البر»^(١) محدث «الأندلس»، وأبو عمرو الداني مقرئها، وأبو الوليد الباجي^(٢) فقيهاها.

وقول الناظم: «فقد أتى فيه»؛ أي: في «المقنع»، وفاعل «يأتي» هو الحافظ ﷺ، وإن لم يتقدم له ذكر، فاللفظ يتضمنه؛ لأن التأليف لا بد له من مؤلف.

وقوله: «بنص مقنع»؛ أي: كافٍ يكتفي به قارئه، ويغنيه عن النظر في غيره من الكتب، هذا من «التجنيس»؛ وهو من «البديع»، ومعنى

(١) سبقت ترجمته.

(٢) هو: سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي الباجي أبو الوليد، الفقيه المالكي الأصولي المتكلم، أخذ عن يونس بن مغيث، ومكي بن أبي طالب، ورحل إلى المشرق، وأخذ عن أبي إسحاق الشيرازي وغيره، وعاد إلى الأندلس، وتولي القضاء في بعض أبحاثها، له: المنتقى في شرح الموطأ، والسراج في علم الحجاج، وأحكام الأصول، توفي سنة أربع وسبعين وأربع مئة.

الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (١/ ٣١٧)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ١٩٧).

«التجنيس»: الإتيان بكلمتين لفظهما متحد ومعناها مختلف^(١) مثل هذا، فإن «المقنع» الأول اسم للكتاب، والثاني بمعنى: الكفاية والقناعة، ومثل هذا قول الشاعر^(٢):

مواعيدُه في الفَصل أحلامُ نائمٍ أُشْبِهَتْهُمَا بِالْفَقْرِ أَوْ بِسَرَابِهِ
فَمَنْ لِي بوجِهٍ لو تَحَيَّرَ في الدُّجَى أَخُو سَفَرٍ في لَيْلٍ غَيْمٍ سَرَى بِهِ
يا مُبْتَلَى بضنائه يَزْجُرُ رحمةً من مالِكٍ يشفيه من أَوْصَابِهِ^(٣)
أَوْصَاكَ سِحْرُ جُفُونِهِ بِتَسْهُدٍ وَتَبَلَّدِ، فَقَبِلْتَ مَا أَوْصَى بِهِ
اضْبِرْ عَلَيَّ مَضْضِ الْهَوَى فَلَربَّمَا تَخَلُّو مَرَارَةً صَبْرِهِ أَوْصَابِهِ^(٤)
كل واحد من: «أوصابه» و«ما أوصى به» واقع على معنى واللفظ واحد، وكذلك: «سرابه» في البيتين قبله.

وقول الناظم ﷺ: «أجلُّها فاعلمُ كتابُ المقنع» فيه إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الكتاب هو «المقنع»، و«المقنع» هو الكتاب، فلو قال: «أجلُّها فاعلم»

(١) انظر: الخصائص لابن جني: (٢ / ٤٨)، فقه اللغة وأسرار العربية لابن الأنباري: (ص ٤٣٥)، مفتاح العلوم: (ص ٤٢٩)، أسرار البلاغة: (ص ٤).

(٢) هو: عبيدالله بن أحمد بن علي الميكالي أبو الفضل (ت ٤٣٦هـ).

انظر ترجمته في: فوات الوفيات للكتبي: (٢ / ٤٢٨)، والأعلام للزركلي: (٤ / ١٩١).

(٣) «الأوصاب»: جمع وَصَبَ؛ وهو: الوجع والمرض والسقم. انظر: لسان العرب لابن منظور «وصب»: (١ / ٧٩٧).

(٤) وانظر: زهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق الحصري: (١ / ٣٣٩).

كتب الكتاب» لكان خلفاً من الكلام، والجواب على ذلك: أن العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا كان بلفظين مختلفين والمعنى واحد مثلما قال الناظم، ومثلما سمع من العرب: مسجد الجامع، والمسجد هو الجامع، ونحو قوله تعالى: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [ن: ٩]، و«الحصيد»: هو الحب، ومثل قول ابن دريد:

بفي امرئٍ فاخركمُ عفرَ البرى^(١)

و«العفر»: التراب، و«البرى»: التراب^(٢).

وقد اختلف النحاة في إضافة الشيء إلى نفسه هل يجوز من غير إضمار؟ فمذهب الكوفيين جواز ذلك من غير إضمار إذا اختلف اللفظان - كما قدمنا -، والبصريون لا يجوزون ذلك^(٣)، ويقولون في: «مسجد الجامع» و«حب الحصيد» أنه مضاف على تقديم [١/٢٠] حذف المنعوت، وإقامة النعت مقام المنعوت، وتقديره عندهم: «مسجد الوقف الجامع»، و«حب النبت الحصيد»، ويقال في هذا: «كتاب التأليف المقنع».

(١) هذا الشطر الثاني من البيت الذي شطره الأول: «هم الألى إن فاخروا قال الألى»، وقد تقدم ذكره في آخر شرح البيت رقم (١٣): (٢/ ٥١٥).

(٢) انظر: الصحاح للجوهري «مادة برا»: (٦/ ٢٢٧٩)، ولسان العرب لابن منظور: «مادة عفر»: (٤/ ٥٨٣).

(٣) راجع المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٣٥٢)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (١/ ٣٩١).

وقال بعض الناس^(١): «في هذا الذي ذكر الناظم من إضافة الشيء إلى نفسه إنما هو من باب إضافة العام إلى الخاص؛ لأن «الكتاب» أعمُّ من «المقنع»؛ إذ هو واقع على كل كتاب، فخصصه بإضافة «المقنع»، وهذا كقولهم: «عرق النسا»، فخصصه بإضافته إلى «النسا»؛ لأن «العرق» أعمُّ من «النسا»^(٢).

ثم قال ﷺ:

[٢٣] وَالشَّاطِطِيُّ جَاءَ فِي الْعَقِيلَةِ بِهِ وَزَادَ أَحْرَفًا قَلِيلَهُ

قوله: «والشاططي» مبتدأ، وخبره في: «جاء» وفاعله، ويحتمل أن يكون فاعلاً بفعل مضمَّر دل عليه الثاني، فيكون من «باب الاشتغال»^(٣).

وقوله: «جاء في العقيلة»؛ أي: في «الشاطبية الصغرى»، وهي التي سماها: «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد».

(١) لم أجد قائله.

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور: «مادة نسا»: (١٥ / ٣٢١)، ومختار الصحاح للرازي «مادة نسا»: (ص ٦٨٨).

(٣) الاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل مشغول عن نصبه بالعمل في ضميره، أو مضافٍ لضميره.

انظر: حاشية الصبان على الأشموني: (١ / ١٠٢)، وشرح ابن عقيل: (١ / ٤٦٩)، وشرح قطر الندى لابن هشام: (ص ١٩٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: (٢ / ٦١١).

وقوله: «به»؛ أي: «المقنع»؛ لأنه نظم فيه «المقنع»، «وزاد» على ما في «المقنع» «أحرفاً قليلة»، وهي معلومة عند من نظرها، وتتبعها بالبحث عليها، وعرف ما في «المقنع»^(١)، وهو المراد بقول الشاطبي رحمته الله:

(١) والناظم رحمته الله لم يستوف جميع ما زيد في «العقيلة» على «المقنع»، بل ذكر في هذا النظم ستة مواضع لا غير؛ هي:
أولها: في قول الناظم:

«وفي العقيلة على الإطلاق
فليس لفظ منه بانفلاق»
البيت رقم: (١٥٩).
الثاني: في قوله:

«وجاء في يخيسى إطلاق لَدَى
عَقِيلَةٍ وَلَا بِنِ حَرْبٍ وَرَدَا»
البيت رقم: (٢٨٢).
الثالث: في قوله:

«وفي يُبَيِّزُوا فِي الْعَقِيلَةِ أَلِفٌ
وَلَيْسَ قَبْلَ السَّوَابِ فِيهِنَّ أَلِفٌ»
البيت رقم: (٣٢٢).
الرابع: في قوله:

«وفي العقيلة أتى سقياها
ولم يجىء بالياء في سواها»
البيت رقم: (٣٧١).
الخامس: في قوله:

«وَجَاءَ أَيْضًا لِإِلَى جِأَيِّ مَعَا
لَدَى الْعَقِيلَةِ، وَكُلٌّ: نَسْفَعًا»
البيت رقم: (٣٤٣).
=

وَهَاكَ نَظْمَ الَّذِي فِي مُنْعِ عَن أَبِي عَمْرٍو وَفِيهِ زِيَادَاتٌ فَطَبَّ عُمَرَا^(١)
 و«الشاطبي»: هو القاسم بن محمد بن فيره بن أبي القاسم الرعيني
 ثم الشاطبي^(٢)، و«فيره» اسم والده؛ من قولك: فررت فم الدابة؛ إذا كشفت
 عنها لتعلم ما سنها^(٣)، والأمر منه: «فِرْهُ» على لغة المتبعين؛ لأنهم يضمون
 مع ضمير المذكر، ثم أشبعوا الكسرة، فصار «فِرْهُ» كما قال الشاعر^(٤):

= السادس: في قوله:

«ولم يجيء لفظ القوى في منقع ومن عقيلة وتزيرل وعِي»
 البيت رقم: (٣٨٩).

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ١٨٢ و ٢٠٦)، وفتح المنان لابن عاشر:
 (ص ٣٨١ و ٤١٤).

(١) انظر: العقيلة البيت رقم: (٤٥). الوسيلة للسخاوي: (ص ٨٦)، الدرر الصقيلة
 للبيب (مخطوط): [١٩٩/ب].

(٢) ترجمته في: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (٤ / ٧٣)، ووفيات الأعيان
 لابن خلكان: (٤ / ٧١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢١ / ٢٦١)، وطبقات
 الشافعية الكبرى للسبكي: (٧ / ٢٧١)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٣ / ١٠)،
 والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٣٢٣)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي:
 (٢ / ٥٧٣)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢ / ٢٠)، وبغية الوعاة للسيوطي:
 (٢ / ٢٦٠).

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة فرر»: (٥ / ٥٠)، وتاج العروس للزبيدي
 «مادة فرر»: (١٣ / ٣١٢).

(٤) ينسب هذا البيت لإبراهيم بن هرمة كما في ملحق ديوانه: (ص ٢٣٩)، وبلا نسبة في
 أكثر كتب الأدب كما في: المحتسب في القراءات الشواذ لابن جني: (١ / ٢٥٩)، =

وَإِنِّي حَيْثُمَا يَنْبِي الهَوَى بَصْرِي من حَيْثُمَا سَلَكُوا أُذُنُو فَأَنْظُرُ
فهو إذا جملة من فعل وفاعل ومفعول، وإذا وصل على هذا فما بعده
ضمت، هاؤه؛ لأنها إنما سكنت للوقف، والله أعلم.

ويحتمل أن تكون الهاء من نفس الكلمة، ويكون أعجميًا، وإذا وصل
على هذا، أعربت هاؤه إعراب ما لا ينصرف للعجمة والتعريف.
و«الرعي» : انتساب لقبيلته^(١)، و«الشاطبي» : انتساب لبلده^(٢).

= وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١/ ٢٦)، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس:
(ص٢٧)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص١٩)، وأسرار العربية
لابن الأنباري: (ص٤٥)، ولسان العرب لابن منظور «مادة نضل»: (١١/ ٦٦٥)؛
وانظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة لإميل يعقوب: (٣/ ٣٣٩).

(١) نسبة إلى ذي رُعَيْن - تَصْغِير رَعْن، وهو الجبل النادر حتى يستطيل في الأرض،
ورُعْن الرجل فهو مَرْعُون؛ إذا حَمِيَتْ عليه الشمس - وهم: بطن من جَمَيْر، من
القحطانية، وهو أحد أقبال اليمن، واسمه: يريم بن يزيد بن سهل بن عمرو.
انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: (٢/ ٤٧٨)، ومعجم قبائل العرب
لعمر كحالة: (٢/ ٤٣٨).

(٢) «شاطبة» «jativa» مدينة هامة في شرقي الأندلس جنوبي مدينة بلنسية وإلى الغرب
من مدينة دانية، استولى عليها الفرنج في العشر الأخير من رمضان سنة خمس
وأربعين وست مئة.

الروض المعطار للحميري: (ص٣٣٧)، معجم البلدان لياقوت الحموي:
(٣/ ٣٠٩)، والموسوعة التاريخية الجغرافية: (١/ ٣٠٥).

كان ﷺ عالمًا بكتاب الله، بقراءته وتفسيره، عالما بحديث رسول الله ﷺ، مبرزًا فيه، وكان إذا قرئ عليه «البخاري» و«مسلم» و«الموطأ» يصحح النسخ من حفظه، ويملي النكت على المواضع المحتاج إلى ذلك فيها.

قال أبو الحسن السخاوي: «وأخبرني أنه نظم كتاب «التمهيد» لابن عبد البر في قصيدة دالية في خمس مئة بيت، من حفظها أحاط بالكتب علمًا.

وكان مبرزًا في علم النحو واللغة، عالمًا بعلم الرؤيا، حسن المقاصد، محكمًا فيما يقول ويفعل، وكان يجتنب فضول القول، ولا يتكلم في سائر أوقاته إلا بما تدعو إليه ضرورة، وكان لا يجلس للإقراء إلا على طهارة، وفي هيئة حسنة، وخضوع واستكانة، ويمنع جلساءه من الخوض في الباطل من الحديث في شيء إلا في العلم والقرآن، وكان يعتلُّ العلة الشديدة، فلا يشتكي، ولا يتأوه، وإذا سئل عن حاله، قال: العافية، لا يزيد على ذلك.

قال أبو الحسن: وذكرت له يومًا جامع مصر، وقلت له: قد قيل: إن الأذان يسمع فيه من غير المؤذنين، ولا يرى ما هو، فقال: قد سمعته مرارًا لا أحصيها عند الزوال.

قال: قال لي يومًا: جرت [٢٠/ب] بيني وبين الشيطان مخاطبة، فقال: فعلت كذا سأهلكك، فقلت: والله ما أبالي.

وقال لي يومًا: جرت وكنت في طريق، وتخلف عني من كان معي وأنا على الدابة، فأقبل اثنان، فسبني أحدهما سبًا قبيحًا، فأقبلت على الاستعاذة

منه، وبقي كذلك ما شاء الله، ثم قال له الآخر: دعه، وفي تلك الحالة لحقني من كان معي، فأخبرته بذلك، فطلب يميناً وشمالاً، فلم يجد أحداً. فكان ﷺ يعذل أصحابه في السر على أشياء لا يعلمها منهم إلا الله تعالى، وكان يجلس إليه من لا يعرفه، فلا يرتاب في أنه لا يبصر، لأنه لذكائه لا يظهر منه ما يظهر من الأعمى^(١).

ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة، ومات ﷺ يوم الأحد بعد صلاة العصر، في اليوم الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمس مئة، ودفن يوم الاثنين بمقبرة «البيساني»، وتعرف تلك الناحية بـ «السارية»، وكان عمره [ﷺ]^(٢) اثنتين وخمسين سنة^(٣).

أخذ القراءة على الشيخ الإمام الزاهد أبي الحسن بن [هذيل]^(٤) عن أبي داود عن أبي عمرو الداني، وأخذها - أيضاً - عن أبي عبدالله محمد بن أبي العاصي

(١) انظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٥ / ٢٢١٧)، وبغية الوعاة للسيوطي:

(٢ / ٢٦٠).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٥ / ٢٢١٧).

(٤) في الأصل: «ذهيل» وهو تصحيف.

وهو: علي بن محمد بن علي بن هذيل البلنسي أبو الحسن، انتهت إليه رئاسة الإقراء في زمانه، قرأ على أبي داود - زوج أمه - ولازمه مدة، وقرأ عليه أبو القاسم الشاطبي، وأبو جعفر الحصار، توفي في رجب سنة أربع وستين وخمس مئة. =

[النفري] ^(١) «(٢)» .

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٢٤] وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَ رَسْمًا بِتَنْزِيلٍ لَهُ مَزِيدًا

يريد ﷺ: أن الشيخ أبا داود ذكر في تنزيله - وهو الكتاب المنسوب إليه المسمى بـ «التنزيل» ^(٣) - رسماً زائداً على ما في «العقيلة»، وعلى ما في «المقنع»، وكذا أخبرني ناظمه - عفا الله عنه ورحمه - .

= التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (٢٠١ / ٣)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (٥١٧ / ٢)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٥٠٦) .

(١) في الأصل: «المقرئ». وهو: محمد بن علي بن محمد بن أبي العاصي النفري الشاطبي أبو عبدالله، يعرف بابن اللائكة، إمام مقرئ مجود محقق، قرأ القراءات على ابن غلام الفرس، وقرأ عليه أبو القاسم الشاطبي، وأبو عبدالله بن سعادة، توفي سنة بضع وخمسين وخمس مئة. معرفة القراء الكبار للذهبي: (٢ / ٥٤٦)، غاية النهاية لابن الجزري: (٢ / ١٨٠) .

(٢) فتح الوصيد للسخاوي: (١ / ٦ - ٨) .

وانظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٥ / ٢٢١٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان: (٤ / ٧١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢١ / ٢٦٣)، والوافي بالوفيات للصفدي: (٢٤ / ١٠٩)، وشذرات الذهب لابن العماد: (٤ / ٣٤٩) .

(٣) اسمه: «التبيين لهجاء التنزيل»، ويسمى أحياناً: «الكتاب الكبير»، ثم اختصره أبو داود، وسماه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل»، وهو المطبوع الذي بين أيدينا اليوم. انظر: مختصر التبيين: (١ / ٢٥٥ - ٢٦٣) .

وذكر أبو القاسم بن بشكوال^(١) في كتاب «الصلة»: «أن أبا داود - وهو سليمان أبو القاسم بن نجاح مولى أمير المؤمنين هشام المؤيد بالله^(٢) - سكن «دانية»، و«بلنسية»^(٣)، يكنى: أبا داود، روى عن أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ، وأكثر عنه، وهو أثبت الناس فيه، وعن أبي عمر بن عبد البر، وعن أبي الوليد الباجي، وذكر شيوخاً غير هؤلاء.

(١) هو: خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال أبو القاسم، محدث الأندلس ومؤرخها، سمع أبا محمد بن عتاب، وأكثر عنه، وأبا الوليد بن رشد، روى عنه: أبو بكر بن خير، وأبو القاسم القنطري، له: كتاب الصلة.

التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (١ / ٢٤٨)، والدياج المذهب لابن فرحون: (ص١٨٤)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١ / ١٥٤).

(٢) هو: هشام بن الحكم بن عبد الرحمن أبو الوليد، المؤيد بالله، كان العاشر من ملوك بني أمية بالأندلس، بويع وله اثنا عشر عاما، فتولى تدبير الأمور محمد بن أبي عامر الملقب بالمنصور إلى أن مات، ثم تولى الخلافة، قتل سنة ثلاث وأربع مئة.

جذوة المقتبس للحميدي: (ص١٧)، والبيان المغرب لابن عذاري: (٢ / ٢٥٣)، ونفح الطيب للمقري: (١ / ٣٩٦).

(٣) «بلنسية» - السين مهملة مكسورة وياء خفيفة - «Valencia»: مدينة في شرق الأندلس، وهي اليوم ثلاثة كبريات مدن إسبانيا، تقع على نهر توريا، على بعد ٥ كم من ساحل البحر الأبيض المتوسط وميناء فيلانوفاديل جراو.

الروض المعطار للحميري: (ص٩٧)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (١ / ٤٩٠)، والموسوعة التاريخية الجغرافية: (١ / ٣٠٤).

وكان من جملة المقرئين وعلمائهم وفضلائهم وخيارهم، عالمًا بالقراءات ورواتها، حسن الضبط لها، وكان ديناً فاضلاً، ثقة فيما رواه، وله تواليف كثيرة في معاني القرآن العظيم، وكان حسن الخط، جيد الضبط.

روى الناس عليه، وأخبرنا عنه جماعة من شيوخنا، وصفوه بالعلم والفضل والدين، فرأيت بخط شيخنا أبي عبدالله محمد بن عبد العزيز بن أبي الخير^(١): توفي أبو داود سليمان بن نجاح يوم الأربعاء بعد صلاة الظهر، ودفن يوم الخميس لصلاة العصر بمدينة «بلنسية»، واحتمل الناس بجنازته، وتراحموا بنعشه، وذلك في رمضان لست عشرة ليلة خلت منه سنة ست وتسعين وأربع مئة، وكان مولده سنة ثلاث عشر وأربعمائة، فكان عمره ثلاثاً وثمانين سنة^(٢). انتهى ما ذكر أبو القاسم بن بشكوال في تاريخه.

قال [ابن عياد]^(٣): «وأصل أبي داود من «بلنسية»، وهو من أهلها من بني أمية، وهو سليمان بن أبي القاسم نجاح من أهل «بلنسية»، يكنى: «أبا

(١) هو: محمد بن عبد العزيز بن أبي الخير بن علي الأنصاري أبو عبدالله، من أهل سرقسطة، أخذ عن أبي الوليد الباجي واختص به، وقرأ على أبي عبدالله المغامي، وأخذ عنه أبو علي الغساني وغيره، توفي سنة ثمان عشرة وخمس مئة.

الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٣/ ٨٣٦)، وبغية الملتمس للضبي: (ص ١٠٥).

(٢) الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (١/ ٣٢١ - ٣٢٢).

(٣) في الأصل و«س»: «ابن عباد» بالباء، وفي «ت» عبدالله، وهو تصحيف، وما أثبتته «ابن عياد» بالياء كما في كتب التراجم.

داود»، ونجاح أبوه، كان مولى المؤيد بالله أمير المؤمنين هشام بن المستنصر بالله الحكم بن الناصر لدين الله عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل بالأندلس - رحمته [١/٢١] أجمعين -، كذا كان أبو داود رحمته يكتب في بعض إجازاته .

[فأما على تراجم كتبه فمختصر من ذلك فوق الناصر^(١)]، وربما كتب: مولى المؤيد بالله هشام فقط، قال: وأقرأ بمدينة «بلنسية» .

قال ابن عياد: «وقد بلغني أنه دخل «سرقسطة»^(٢)، وقراً بها، وله تواليف كثيرة، أكثرها في علم القرآن والقراءات،

= وهو: يوسف بن عبدالله بن سعيد بن عياد الأندلسي أبو عمر، كان حجة ثبنا بصيراً بتراجم الرجال، أخذ عن ابن هذيل وابن النعمة، وابن الصيقل، وروى عنه أبو الحجاج بن عبدة، وأبو محمد بن غلبون، استشهد في سنة خمس وسبعين وخمس مئة .

التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (٤ / ٢١١)، وتذكرة الحفاظ للذهبي: (٤ / ١٣٦٦)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (٢ / ٥٥٤) .

(١) سقطت من «ت» .

(٢) «سَرْسُطَةَ»، وتنطق أيضاً: «سَرَّاقُوسًا» «Saragossa»: بلدة مشهورة تقع في شمالي غربي إسبانيا في منطقة أراغون على نهر الأبرو، وتعرف بالبيضاء؛ لأن أسوارها من الرخام الأبيض، وكانت قاعدة كبيرة من قواعد الأندلس .

الروض المعطار للحميري: (ص ٣١٧)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٣ / ٢١٢)، والموسوعة التاريخية الجغرافية: (١ / ٣٠٥) .

و[أغرب^(١)] شيء عنده: «[كتاب^(٢)] الكتاب من الأنبياء والسادات والأشراف والصحابة ومن كتب منهم للنبي ﷺ».

ولقي أبو داود رضي الله عنه بـ «بلنسية» و«دانية» و«شاطبة» وغيرها من بلاد المشرق جماعة من العلماء، [وجلة^(٣)] الفقهاء.

ومن فضائله وغرر مناقبه: ما أخبرني به الشيخ أبو الحسن بن هذيل، قال: أخبرني أبو داود: أنه كان يقرأ عليه بـ «بلنسية» رجل يعرف بأحمد بن [محرز^(٤)]، قال: وكان فتى فاضلاً مقبلاً على شأنه، فقال له أبو داود يوماً: أتحب أن أزوجك ابنتي؟ قال: فخرج الفتى من ذلك، وذكر له حاجة تمنعه من ذلك، قال: فزوجها منه، وخص ابنته في دار ومال، وأثاب من شكلها وزفها إليه.

(١) في الأصل: «إعراب».

(٢) في الأصل: «كتب».

(٣) سقطت من «ت».

(٤) في النسخ المخطوطة: «أحمد بن محمد»، وما أثبتته من كتب التراجم.

وهو: أحمد بن محمد بن محمد بن خلف بن محرز بن محمد الأنصاري الشاطبي أبو العباس، رحل إلى المشرق، وأقرأ بدمشق، قرأ على أبي عبدالله بن هبة الله الدينوري، وأبي الحسن بن حموش الصقلي، له: كتاب المقنع في القراءات السبع، والمفيد في الثمان؛ وقال ابن الأبار بعد أن ساق حكاية ابن عيَّاد في تزويج أبي داود له: «ولا أدري أهو هذا أم غيره».

تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٤٣ / ٥)، والتكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (١ / ٣٣)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١ / ١٠٥).

[قلت] ^(١): [لهذا شبيهه] ^(٢) بما يروى عن سعيد بن المسيب ^(٣).
وقد بلغني عن ^(٤) أبي عبدالله المازري ^(٥) فقيه «المهدية» ^(٦): أنه أنكح ابنته من بعض طلبته، وكان فقيراً، فشافهه بذلك، فاستحيا منه، فدفن إليه مالاً، وجعل يحب إليه النساء، وصاهره.

(١) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س».

(٢) في «س»: «هذا شبيهه».

(٣) انظر قصته في: الطبقات الكبرى لابن سعد: (١٣٨ / ٥)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٩ / ١٠٠)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٤ / ٢٣٣).

(٤) في «س»: «أَنَّ».

(٥) هو: محمد بن علي بن عمر التميمي المازري أبو عبدالله، فقيه ومحدث المهدية، أخذ عن اللخمي، وأبي محمد السوسي، وحديث عنه القاضي عياض، له: المعلم بفوائد شرح مسلم، وشرح التلقين، توفي سنة ست وثلاثين وخمس مئة.

الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٣٧٤)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١ / ١٢٧).

(٦) «المهدية»: مدينة تقع على خليج قابس بين سوسة وصفاقس في أرض الجمهورية التونسية، تبعد عن تونس العاصمة حوالي ٢٠٠ كلم، بناها عبيدالله المهدي الشيعي سنة ٣٠٠هـ، وجعلها مقراً للخلافة قبل انتقال الحكم الفاطمي إلى القاهرة، وكان اسمها قبل ذلك: «جمة».

ومنها - أيضاً - : ما أخبرني به الشيخ [العالم أبو الحسن] ^(١) قال : كنا يوماً بـ «دانية» مع أبي داود بداره بها، فذق عليه الباب رجل، فأمر بدخوله عليه، فإذا هو رجل أسودٌ طويلٌ من مهام الأمير يوسف بن تاشفين ^(٢). قال : فسلم عليه، وقال : بعثني إليك أمير المؤمنين يوسف لتدعو، وليس لي ببلد الأندلس حاجة سوى هذه، قال : فبكى الشيخ ﷺ حتى أخضل لحيته، ثم دعا له وودعه، وانصرف القهقراء راجعاً إلى الأمير.

قلت : وهذه القصة من [غرر] ^(٣) مناقب الشيخ؛ نعم! وهي معدودة في مناقب الأمير يوسف ﷺ.

قال ابن عياد : «سمعت شيخنا أبا الحسن بن هذيل ﷺ يقول : كان أبو داود [من أهل العلم والعمل، مجاب الدعوة، ما رأيت أفضل منه، وكان

= الروض المعطار للحميري : (ص ٥٦١)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي : (٥ / ٢٢٩)، والموسوعة التاريخية الجغرافية : (٧ / ١٣٣).

- (١) في «س» : «الشيخ الصالح الحسن»؛ وفي «ت» : «الفاضل، وهو ابن هذيل.
- (٢) هو : يوسف بن تاشفين بن إبراهيم اللمتوني الصنهاجي أبو يعقوب، أمير المسلمين ومؤسس دولة المرابطين، اشتهر بحبه للجهاد وإقامة العدل ونصرة المسلمين، وهو الذي اختط مدينة مراكش، توفي سنة خمس مئة.
- البيان المغرب لابن عذاري : (١ / ٢٥٤)، والحلل الموشية في الأخبار المراكشية لابن الخطيب : (ص ١٢)، والاستقصا لأخبار المغرب الأقصى : (٢ / ٥٨ - ٢٢).

(٣) في الأصل : «غرائب».

أبو داود^(١) يكتب من ليله عشرين ورقة كباراً، ثم يقوم لحزبه من الليل، قال لي: وكانت داره بـ «بلنسية» عند [دار ابن فخر^(٢) بها]^(٣).

قلت: كانت الرحلة إليه في زمانه، لفضله وخيره، وعلو روايته ومعرفته.

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[٢٥] فَجِئْتُ فِي ذَاكَ بِهَذَا الرَّجَزِ لَحَضْتُ مِنْهُنَّ بِلَفْظٍ مُوجَزٍ

أي: جئت في الرسم المذكور «بهذا الرجز» إشارة إلى هذا النظم، و«الرجز»: ضرب من ضروب العروض^(٤)، و«التلخيص»: هو التهذيب والتصفية.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) هو: محمد بن عمر بن يوسف القرطبي المالكي أبو عبدالله؛ يعرف: بابن الفخار، روى عن أبي عيسى الليثي، وأبي جعفر بن عون الله، ورحل إلى المشرق، فحج وسكن المدينة النبوية، ثم عاد وتوفي ببلنسية سنة تسع عشرة وأربع مئة. الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٢ / ٧٤٦)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٣٦٧).

(٣) في الأصل: «محاربها».

(٤) «الرجز» في اللغة: ما تقاصرت أجزاءه من الشُّعر، وهو اسم لأحد الأبحر الخمسة عشر، وهو مركب من «مُسْتَفْعِلُنْ» ست مرات، وله أربع أعراب، وخمسة أضرب.

وقوله: «منهن» يريد: من الكتب المذكورة التي هي: «المقنع» و«التنزيل» و«العقيلة».

و«الموجز»: هو المختصر، و«الإيجاز»: هو الاختصار، تقول: أوجز بوجز إيجازاً؛ إذا اختصر، واسم الفاعل: موجز، واسم المفعول: موجز، فقال: أتى بهذا الرجز ملخصاً من هذه الكتب مختصراً.

ثم قال ﷺ:

[٢٦] وَفَقَّ قِرَاءَةَ أَبِي رُوَيْمٍ الْمَدَنِيِّ ابْنِ أَبِي نَعِيمٍ

قوله: «وفق» مصدر في موضع الحال؛ أي: جئت بهذا الرجز في حال كونه موافقاً لقراءة نافع ﷺ دون قراءة غيره، وذلك لأن الحافظ ﷺ ذكر في «المقنع»، وأبا داود ﷺ ذكر في «التنزيل» قراءات في بعض كلمات، في الحذف والإثبات، وكذلك الشاطبي في «العقيلة»؛ [٢١/ب] لأنه نظم ما في «المقنع»، فحذا حذوه، مثل قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ﴾ [الآية: ٢١]^(١)، ومثله قوله: ﴿وَسَارِعُوا﴾

= انظر: لسان العرب لابن منظور «رجز»: (٤/ ٣٤٨)، وتاج العروس للزبيدي «رجز»: (١٥/ ١٤٩).

(١) قرأها حمزة: ﴿يَقَاتِلُونَ﴾ بضم الياء وألف بعد القاف من «القتال»، وقرأها الباقون: ﴿يُقْتَلُونَ﴾ بضم الياء وإسكان القاف بدون ألف من «القتل».

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٠٣)، التيسير للداني: (ص ٨٧)، النشر لابن الجزري: (٢/ ٢٣٨).

﴿آل عمران: ١٣٣﴾^(١)، و﴿وَبِالزُّبُرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]^(٢)، و﴿يَزِيدُ﴾ [المائدة: ٥٤]^(٣)،
 و﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]^(٤)، و﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهْلُ آلَاءِ الَّذِينَ﴾
 [المائدة: ٥٣]^(٥)،

(١) قرأها ابن عامر ونافع وأبو جعفر: ﴿سَارِعُوا﴾ بغير واو، وذلك على الاستتفاف، وهي كذلك في مصاحف المدينة والشام، وقرأها الباقون: ﴿وسَارِعُوا﴾ بواو العطف، وهي كذلك في مصاحف مكة والعراق.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢١٦)، والتيسير للداني: (ص ٩٠)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٢٤٢).

(٢) قرأها ابن عامر وحده: ﴿وبالزبر﴾ بالباء، وهي كذلك في مصاحف أهل الشام، والباقون بغير باء.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٢١)، والتيسير للداني: (٩٢)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٢٤٥).

(٣) قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر: ﴿يرتد﴾ بِذَالَيْنِ مكسورة فساكنة، وكذلك جاء في مصحف المدينة والشام، وقرأها الباقون: ﴿يَزِيدُ﴾ ببدال واحدة مشددة.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٤٥)، والتيسير للداني: (ص ٩٩)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٢٥٥).

(٤) قرأها ابن عامر: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ﴾ بغير واو؛ وهي كذلك في مصاحف أهل الشام، والباقون: ﴿وقَالُوا﴾ بالواو؛ وهي كذلك في مصاحفهم.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٦٨)، والتيسير للداني: (٧٦)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٢٢٢).

(٥) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ﴿يقول﴾ بغير واو وجاءت كذلك في مصاحف أهل مكة والمدينة والشام، وقرأ الباقون: ﴿ويُقولُ﴾ بالواو وجاءت =

﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ [التوبة: ١٠٨]^(١)، و﴿وَتَوَكَّلْ﴾ [الشعراء: ٢١٧]^(٢)، و﴿وَلَا يَخَافُ﴾ [الشمس: ١٥]^(٣): بلا واو، وبالفاء، وبإثبات الواو، وبإسقاطها، إلى غير ذلك مما قرئ من هاءات التأنيث بالتاء على الجمع^(٤)، وقراءة نافع

= كذلك في مصاحف أهل الكوفة والبصرة وسائر العراق، وقرأ أبو عمرو ويعقوب بنصب اللام والباقون بالرفع. انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٤٥)، والتيسير لللداني: (ص ٩٩)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٥٤).

(١) قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر: ﴿الَّذِينَ﴾ بغير واو؛ وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأها الباكون: ﴿وَالَّذِينَ﴾ بالسواو؛ وهي كذلك في مصاحف مكة والعراق: البصرة والكوفة.

انظر: التيسير لللداني: (ص ١١٩)، الكافي لابن شريح: (ص ١٢٤)، النشر لابن الجزري: (٢/٢٨١).

(٢) قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر: ﴿فَتَوَكَّلْ﴾ بالفاء؛ وهي كذلك في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأها الباكون: ﴿وَتَوَكَّلْ﴾ بالواو، وهي كذلك في مصاحف مكة والعراق.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٧٣)، والتيسير لللداني: (ص ١٦٧)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٣٦).

(٣) قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ بالفاء؛ وهي كذلك في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأها الباكون: ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ بالسواو؛ وهي كذلك في مصاحف أهل مكة والكوفة والبصرة.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٨٩)، والتيسير لللداني: (ص ٢٢٣)، والنشر لابن الجزري: (٢/٤٠١).

(٤) وهي سبع كلمات في اثني عشر موضعاً، مختلف فيها بالجمع والإفراد، وقرأها نافع كلها بالجمع، وهي:

=

[بالأفراد]^(١)، لم يتعرض الناظم ﷺ [في هذا النظم لذلك مثلهم]^(٢)، وإنما تعرض لما هو محذوف الألف، ولقراءة نافع كذلك بالألف مثل: ﴿تَقْنَدُوهُمْ﴾،

= ١ - ﴿كَلِمَاتٌ﴾ أربع مواضع: موضع في الأنعام (الآية: ١١٥)، وموضعان في يونس (الآيتين: ٣٣ و٩٦)، وموضع في غافر (الآية: ٦).

٢ - ﴿إِيَّتُ﴾ موضعان: موضع في يوسف (الآية: ٧)، وموضع في العنكبوت (الآية: ٥٠).

٣ - ﴿عَيْنَبِتُ﴾ موضعان في يوسف (الآيتين: ١٠ و١٥).

٤ - ﴿الْعُرْفَتِ﴾ موضع في سبأ (الآية: ٣٧).

٥ - ﴿يَسِّنِ﴾ موضع في فاطر (الآية: ٤٠).

٦ - ﴿تَمَرَّتِ﴾ موضع في فصلت (الآية: ٤٧).

٧ - ﴿جَمَلَتْ﴾ موضع في المرسلات (الآية: ٣٣).

وهي التي قال ابن الجزري - رحمه الله - فيها: «... وَكُلُّ مَا اخْتَلِفَ جَمْعًا وَفَرَدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرْفٌ».

انظر: الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة لابن يالوشة: (ص ٦٠)،
والحواشي الأزهرية على الجزرية للأزهري: (ص ١١٣)، وهداية القارئ إلى
تجويد كلام البارئ للمرصفي: (٢ / ٤٧١)، وفن الترتيل وعلومه لأحمد
الطويل: (٢ / ١٠٤٥).

(١) في جميع النسخ المخطوطة هكذا، والصواب أن نافعاً قرأ هذه الكلمات بالجمع لا بالأفراد كما ذكرنا سابقاً.

(٢) في الأصل: «لذلك».

و﴿أَسْرَى﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿حَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿شَبَّه﴾ [البقرة: ٧٠]، إلى غير ذلك.

هكذا أخبرني رحمته، وأن هذا مراده^(١).

وقوله: «أبي رويم» كنية نافع القارئ رحمته^(٢)، وقيل: كنيته أبو عبدالله، وقيل: أبو الحسن، وقيل: أبو نعيم، وقيل: أبو عبد الرحمن، وبأي كنية من هذه نودي أجاب.

وهو نافع بن أبي نعيم [بن عبدالله بن عبد الرحمن]^(٣) بن أبي نعيم، ونسبه الناظم إلى مدينة رسول الله ﷺ؛ لأنها كانت داره ومسكنه، وهو كان الإمام بها، والمقدم فيها بالقراءة، وأهل المغرب^(٤) كلهم أخذوا بقراءته وبمقرئه، تمذهبوا به كما تمذهبوا بمذهب مالك رحمته، وهو الذي اشتهر

(١) انظر - أيضًا -: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ١٨٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٣٧٨).

(٢) ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان: (٥ / ٣٦٨)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (١ / ١٠٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢ / ٢٨٨)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (١٠ / ٤٠٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٧ / ٣٣٦)؛ وانظر: التيسير للداني: (ص ٦)، والإقناع في القراءات السبع لابن البادش: (١ / ٢٠).

(٣) سقطت من «س».

(٤) يقصد بـ «بلاد المغرب»: المغرب الأدنى والأوسط والأقصى؛ أي: تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا، وتوسع بعضهم أكثر من ذلك. انظر: البيان المغرب في حلى المغرب لابن سعيد المغربي: (١ / ٥).

عندهم بالمغرب، وهو المراد بقول الناظم: «حسبما اشتهر في البلاد»؛ أي: بالمغرب.

وكان نافع مولى «جعونة»، من شعوب الليثي، حليف حمزة بن عبد المطلب، وقيل: حليف العباس بن عبد المطلب، وقيل: حليف لبني هاشم^(١).

وأصله من «أصفهان»^(٢)، وكان من الطبقة الثالثة بعد الصحابة، وقرأ على مالك «الموطأ»، وقرأ عليه مالك القرآن، وكان أسود شديد السواد، وكان فيه دعابة؛ أي: مزاح.

وكان إذا جلس للإقراء توجد عليه رائحة المسك، فقيل له: «يا أبا عبدالله! أتطيب كلما جلست للإقراء؟ قال: لا؛ ولكنني رأيت النبي ﷺ في النوم، فبصق في فيّ، فمن أجل ذلك هي هذه الرائحة».

وفي رواية: «ما أمس طيباً، ولا أقرب طيباً، ولكنني رأيت ما يرى النائم النبي ﷺ وهو يقرأ في في، فمن ذلك الوقت تُسَمُّ من فيّ هذه الرائحة».

(١) انظر: الإقناع في القراءات السبع لابن الباذس: (١ / ٥٥).

(٢) «أصفهان» ويطلق عليها - أيضاً - «أصفهان»: وهي مدينة من أهم مدن إيران، وتقع في الطرف الجنوبي الشرقي بين طهران وشيراز.

الروض المعطار للحميري: (ص ٤٣)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (١ / ٢٠٦)،
والموسوعة التاريخية الجغرافية: (٤ / ١٩٥).

[صلى بالناس]^(١) في مسجد النبي ﷺ ستين سنة، وتوفي سنة تسع وخمسين ومئة في خلافة المهدي^(٢)، وقيل: سنة تسع وستين ومئة من الهجرة^(٣)، في خلافة [الهادي]^(٤) [٤]^(٥).

ثم قال ﷺ:

(١) في «ت»: «صلى الناس خلفه».

(٢) هو: محمد بن أبي جعفر المنصور العباسي أبو عبدالله، يلقب بالمهدي، تولى الخلافة بعد أبيه وكان محبباً إلى الرعية، حسن الاعتقاد، ومحارباً للزنادقة، وهو أول من أمر بتصنيف كتب الرد على الزنادقة والملحدين، توفي سنة تسع وستين ومئة.

مروج الذهب للمسعودي: (٢/ ٢٤٦)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (٥/ ٣٩١)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٠/ ١٢٩)، وتاريخ الخلفاء للسيوطي: (ص ٢٣٩).

(٣) وهذا الصحيح إن شاء الله، على ما ذكره ابن الباذش في الإقناع: (١/ ٥٦)، والخراز في القصد النافع: (ص ٥٦).

(٤) هو: موسى بن محمد المهدي العباسي أبو محمد، يلقب بالهادي، تسلم الخلافة بعد موت أبيه، وكان فيه ظلم وسطوة، دامت خلافته سنة وشهراً، توفي سنة سبعين ومئة.

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (١٣/ ٢١)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٠/ ١٣١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٧/ ٤٤١).

(٥) في «ت»: «المهدي» وهو تصحيف.

[٢٧] حَسْبَمَا اشْتَهَرَ فِي الْبِلَادِ بِمَقَرِّبٍ لِحَاضِرٍ وَبَادٍ
 قوله: «حسبما»؛ أي: مثل ما، وهو نعت لمصدر محذوف معناه: وفاقاً
 ما اشتهر، أو موافقة مثل ما اشتهر، و«ما» بمعنى: «الذي»، ويحتمل أن
 تكون مصدرية؛ أي: المشتهر في البلاد.

وقوله: «الحاضر وبادي» «الحاضر»: ساكن الحاضرة، و«البادي»: ساكن
 البادية.

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[٢٨] وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرَفٍ مِمَّا تَضَمَّنَ كِتَابَ الْمُنْصِفِ
 في «ربما» لغتان: تخفيف، وتشديد^(١)؛ أعني في الباء، وقد قرئ بهما
 جميعاً^(٢) في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]،

(١) التخفيف: لغة أهل الحجاز، والتثقل: لغة تميم وقيس ويكر؛ وهما لغتان، وفي
 «رُبَّ» ثمان لغات: منها: المذكورتان، والثالثة والرابعة كذلك، إلا أن الرءاء مفتوحة،
 والأربع الأخر مع تاء التأنيث «رُبَّتْ»، ففيها التشديد والتخفيف، وضم الرءاء وفتحها.
 انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٢/ ٢٣٦)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري:
 (٢/ ٧١)، وأسرار العربية لابن الأنباري: (ص ٢٠٩)، والإنصاف في مسائل
 الخلاف لابن الأنباري: (ص ٣١٩)، والجنى الداني في حروف المعاني للمراي:
 (ص ٤٣٨).

(٢) قرأها نافع، وعاصم، وأبو جعفر: ﴿رُبَّمَا﴾ بتخفيف الباء وفتحها، وقرأها
 ابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف:
 ﴿رُبَّتْمَا﴾ بتشديد الباء وفتحها.

وهي للتقليل^(١)، فكأنه يقول: وربما ذكرت أحرفاً قليلة مما تضمن أي: حصل، وهو معنى تضمن في هذا الموضع، وذلك أن عمدته في هذا النظم على «المقنع» لأبي عمرو، و«التنزيل» لأبي داود رضي الله عنه، [وأكثر نقله رضي الله عنه من التنزيل لأبي داود]^(٢)، وقد ذكر أحرفاً قليلة عن كتاب «المنصف» كما قال^(٣).

و«كتاب المنصف» هو المشتهر عند الناس بـ «البلنسي»، نظمه الأستاذ الأجل أبو الحسن [١/٢٢] علي بن محمد المرادي^(٤)

= انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٦٦)، والتيسير للداني: (ص ١٣٥)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٠١).

(١) انظر: معاني القرآن للنحاس: (٤/٨)، والمحرم الوجيز لابن عطية: (٣/٣٤٩)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٠/٢).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) واعترض على الناظم في هذا البيت؛ لكونه فرق بين الكتاب الرابع؛ وهو كتاب «المنصف»، وبين الكتب الثلاثة: «المقنع» و«التنزيل» و«العقيلة»، وصوابه أن يذكر كتاب «المنصف» حيث ذكرها، فيذكر هذا بعد قوله: «وذكر الشيخ أبو داود رسمًا بتنزيل له مزيداً»، فيقول: «وربما ذكرت بعض أحرف . . . إلى آخر ما ذكر من الأبيات المتعلقة بكتاب «المنصف»، ثم بعد ذلك يقول: «فجئت في ذلك بهذا الرجز . . . إلى آخره»؛ لأن الناظم لخص كتابه هذا من تلك الكتب الأربعة كلها، لا من بعضها. انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ١٩٠).

(٤) قال ابن خلكان: والمرادي - بضم الميم وفتح الراء وبعد الألف دال مهملة - هذه النسبة إلى مراد، وهي قبيلة كبيرة باليمن خرج منها خلق عظيم. انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (٢/٢٩٢).

ثم البلنسي^(١)، نسبة مراد، وبلده [«بلنسية»]^(٢): قاعدة من قواعد الأندلس غلب عليها الروم - دمرهم الله وأعادها للإسلام كما كانت - وكان هذا الرجل في دولة الموحدين^(٣)، في دولة الأمير يوسف بن عبد المؤمن بن علي^(٤).

وكان فراغه من نظم «المنصف» في النصف من شعبان المكرم عام ثلاثة وستين وخمس مئة، أخذت هذا من أول نظمه، وقد اجتهدت في

(١) ترجمته في: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (٣ / ٢١٠)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢ / ٥٠٦)

(٢) في الأصل: «بلنيس». وسبق التعريف بها في شرح البيت رقم (٢٤): (ص ٦٦٩).

(٣) قامت دولة الموحدين على يد محمد بن تومرت المهدي بعد ثورته على المرابطين في بداية المئة السادسة، وكان زوالها من الوجود عام ٦٦٨هـ، فانقسمت بلاد الأندلس والشمال الإفريقي الى دويلات، من أهمها: دولة بني الأحمر في غرناطة، وبني مرين في المغرب الأقصى، وبني عبد الواد في المغرب الأوسط، وبني حفص في المغرب الأدنى.

انظر: نفع الطيب للمقري: (٤ / ٣٧٧)، والاستقصا لأخبار المغرب الأقصى: (٢ / ٧٨)، وراجع كتاب «دولة الموحدين» لعلي محمد الصلابي.

(٤) هو: يوسف بن عبد المؤمن بن علي القيسي الكومي أبو يعقوب، بويغ له بعد وفاة أبيه، كان فقيهاً حافظاً متقناً حازماً شجاعاً مدبراً، وكانت مدة خلافته اثنين وعشرين عاماً، وعشرة أشهر، توفي سنة ثمانين وخمس مئة.

وفيات الأعيان لابن خلكان: (٧ / ١٣٠)، والإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب: (٤ / ٣٠٧)

السؤال عن مولده، وتاريخ موته، ومدة حياته، فما وجدت من يعرفني بذلك، ولا من يقول: رأيت في كتاب، أو ذكره فلان من المؤرخين.

وفي قوله: «كتاب المنصف» إضافة الصفة إلى الموصوف كما قدمنا في قوله: «كتاب المقنع»، والكلام فيه سواء كما قدمنا^(١).

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله بمنه وكرمه]:

[٢٩] لِأَنَّ مَا نَقَلَهُ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ لُبٍّ وَهُوَ الْقَيْسِيُّ يريد: لأن ما نقله صاحب كتاب، وإن كان لم يذكره؛ فالكلام يدل عليه؛ لأن ذكر التأليف يدل على مؤلفه.

وقوله: «مروي»؛ أي: منقول «عن ابن لب»، وهو شيخه^(٢)، وهو «القيسي»، وكان متقنا، مقدما في عصره في هذا الشأن، كما قال [في نظمه]^(٣):

وَكَانَ شَيْخًا خُصَّ بِالِإِتْقَانِ^(٤) فِي عَصْرِهِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ^(٥)

(١) انظر: البيت رقم: (٢٢) وشرحه.

(٢) هو: علي بن محمد بن لب بن سعيد القيسي المقرئ أبو الحسن، يعرف بالباغي، سكن بلنسية، روى عن أبي عبدالله المغامي، وأبي داود المقرئ، وأخذ عنه أبو بكر بن خير، وأبو جعفر بن حكم، توفي سنة خمس وثلاثين وخمسة مئة. التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (٣/ ١٨٨)، والحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية لشكيب أرسلان: (٣/ ٣٢٦).

(٣) في الأصل: «كما قال ناظمه».

(٤) في الأصل: «بالإتفاق».

(٥) انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٣٩٧)، وتبني العطشان للرجراجي: (ص ١٩٢).

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله بمنه وكرمه أمين]:

[٣٠] وَشَيْخُهُ مُؤْتَمَنٌ جَلِيلٌ وَهُوَ الَّذِي ضَمَّنَ إِذْ يَقُولُ

قوله: «وشيخه» يريد: شيخ ابن لب، وهو المغامي ﷺ، وهو من الكبار^(١).

ذكر لي ناظم هذا الرجز أبو عبدالله الخراز: أن المغامي هذا كان من طبقة أبي داود سليمان بن نجاح، وكان يروي عن أبي عمرو الداني مثل ما يروي عنه أبو داود، وكان يروي - أيضاً - عن أبي محمد مكي^(٢) - رحمهم الله، ونفع بهم - .

وقوله: «مؤتمن»؛ أي: ذو أمان في نقله وروايته.

وقوله: «جليل»؛ أي: عظيم.

(١) واسمه: محمد بن عيسى بن فرج التميمي المغامي الطليطلي أبو عبدالله، وقد سبقت ترجمته.

(٢) هو: مكي بن أبي طالب - واسمه حموش - بن محمد القيسي القيرواني أبو محمد، رحل إلى المشرق مرات، وسمع بمكة من أحمد بن فراس، وأبي الحسن القاسبي، وبمصر من أبي الطيب بن غلبون، قرأ عليه يحيى بن إبراهيم بن البياز، ومحمد المغامي، له: التبصرة في القراءات، والكشف عن وجوه القراءات وعللها والمشكل في إعراب القرآن، توفي سنة سبع وثلاثين وأربع مئة.

الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٣ / ٩١٠)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (١ / ٣٩٤)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢ / ٢٧٠).

وقوله: «وهو» يريد: المؤلف البلنسي .

وقوله: «ضمن إذ يقول» تقديره: الذي أودع كتابه بين يقول، والشيء

المضمن في الكتاب هو قوله: «حدثني عن شيخه المغامي»^(١) .

وهكذا قال البلنسي رحمته الله في كتابه، بعد حمد الله تعالى، والصلاة على

نبيه، والدعاء للخليفة الذي في وقته:

إِذْ كُنْتُ قَدْ أَخَذْتُهُ رِوَايَةَ عَنْ ابْنِ لُبِّ بْنِ ذَوِي الدَّرَايَةِ

وَكَانَ شَيْخًا خُصَّ بِالِاتِّقَانِ^(٢) فِي عَصْرِهِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ^(٣)

(١) انظر: البيت التالي .

(٢) في الأصل: «بالاتفاق» .

(٣) قال الإمام البلنسي في «المنصف» كما نقل ابن عاشر رحمته الله في «فتح المنان»

(ص ٣٩٦ - ٣٩٧):

وَإِنِّي لَمَّا رَأَيْتُ الْعُمْرَا مُنْصَرِّمًا أَبْلَغْتَ نَفْسِي عُذْرَا

فِي رَجَزٍ قَصِدْتُ فِيهِ الْكُشْفَا عَنْ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ حَرْفًا حَرْفَا

دُونَ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانِ عَلَى الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ

إِذْ كُنْتُ قَدْ أَخَذْتُهُ رِوَايَةَ عَنْ ابْنِ لُبِّ بْنِ ذَوِي الدَّرَايَةِ

وَكَانَ شَيْخًا خُصَّ بِالِاتِّقَانِ فِي عَصْرِهِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ

حَدَّثَنِي عَنْ شَيْخِهِ الْمَغَامِيِّ ذِي الْعِلْمِ بِالتَّنْزِيلِ وَالْأَحْكَامِ

وَكَلَّ مَا أَذْكَرُهُ فَعْنَهُ أَخَذْتُهُ مِمَّا اسْتَفَدْتُ مِنْهُ =

ثم قال ﷻ:

[٣١] حَدَّثَنِي عَنْ شَيْخِهِ الْمُعَامِي (١) ذِي الْعِلْمِ بِالتَّنْزِيلِ وَالْأَحْكَامِ
وَكُلُّ مَا أَذْكَرُهُ فَعَنُّهُ أَخَذْتُهُ مِمَّا اسْتَفَدْتُ مِنْهُ (٢)

وقوله: «ذِي الْعِلْمِ»؛ أي: صاحب العلم «بالتنزيل» يريد به: القرآن،
«وَالْأَحْكَامِ» من الحلال والحرام، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك.

ثم قال ﷻ:

[٣٢] جَعَلْتُهُ مُفْصَلًا مُبَوَّبًا فَجَاءَ مَعَ تَخْصِيلِهِ مُقْرَبًا

قوله: [مفصلاً] (٣) مفعول ثانٍ لـ «جعلته»، و«مبوبًا» نعت لقوله:
«مفصلاً»، أو حال من الضمير في «جعلته»، أو معطوفاً على قوله: «مفصلاً»
بعد إسقاط حرف العطف.

ويريد: أنه جعل هذا الرجز مفصلاً؛ أي: مفصلاً، و«الفصول»: جمع
«فصل»، و«الفصل»: هو الحاجز بين الشيتين، يفصل بالفصل [بين] (٤)
كلام وكلام.

= وانظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ١٩٢).

- (١) ضبطت في بعض النسخ «المُعَامِي» بِضَم الميم الأولى، وكلاهما صحيح.
- (٢) هذا البيت من قول البلنسي في «المنصف»، وليس من كلام الخراز، وأتى به
الشارح لإتمام المعنى والفائدة للبيت قبله.
- (٣) سقطت من الأصل.
- (٤) سقطت من الأصل.

«مبواباً»؛ أي: أبواباً، و«الأبواب»: جمع «باب»، و«الباب»: هو المدخل، وهو ينقسم قسمين: حسي ومعنوي؛ فالحسي: ما يباشر بالحواس - وهي الجوارح - مثل: باب المسجد، وباب الدار، وغير ذلك؛ والمعنوي: هي الأبواب التي في الكتب، وسمي بذلك؛ لأنه يدخل منه إلى علم آخر غير الذي قبله.

وقوله: «فجاء» [٢٢/ب] يريد هذا الرجز.

وقوله: «مع تحصيله مقرباً»؛ أي: قريباً، وقوله: «مقرباً» حال من الفاعل «فجاء».

ثم قال ﷺ:

[٣٣] وَحَذَفُهُ جِئْتُ بِهِ مُرْتَبًا لِأَنَّ يَكُونَ الْبَحْثُ فِيهِ أَقْرَبًا

قوله: «وحذفه» الضمير يعود على الرجز؛ أي: الحذف المذكور في هذا الرجز^(١).

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٠٠): «... أي: حذف الألفات منه مرتباً على ستة تراجم، حسبما ظهر له في صواب التجزئة الأولى، فالتى تليها إلى آخر القرآن، وذلك لكثرة مسائله، فنزل الجنس الواحد لكثرة أفراده منزلة الأجناس المتعددة، ... - ثم قال - ... ويحتمل أن يريد مع ذلك: أنه رتب أجناس حذفه بذكر الألفات أولاً، ثم الياءات، ثم الواوات، ثم اللامات، ولا يعكّر عليه عدم ترتيب حذف النون؛ لِقَلْبِهِ».

وانظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ١٩٥).

وقوله: «جثت به» يريد: بالحذف.

وقوله: «مرتباً» يريد: شيئاً بعد شيء، كما فعل ﷺ في هذا الرجز، فإنه رتبته ترتيباً حسناً، وبالله لقد أحسن - نفعنا الله وإياه بالقرآن العظيم، وجعلنا وإياه من أهله -.

وقوله: «مرتباً» حال من الضمير في «به».

وقوله: «لأن يكون البحث فيه» علة في كونه أتى به مرتباً لأجل أن البحث يكون فيه قريباً، و«البحث»: هو التفتيش.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وبأمثاله وغفر لنا وله]:

[٣٤] وَفِي الَّذِي كُرِّرَ مِنْهُ أَكْتَفِي بِذِكْرِ مَا جَا أَوْلَا مِنْ أَحْرَفِ
يريد: أن ما كثر لفظه في القرآن من كلام، وتكرر في سور، وكان الحكم فيه واحداً بالحذف؛ فإنه يجتزي^(١) بأول كلمة منه، يذكرها، ويذكر حكمها، فينسحب عليها ذلك الحكم حيثما أتت، وكيفما وردت، ولا يعيد الكلام فيها بعد ذلك^(٢).

(١) «يَجْتَزِي»: يكتفي ويقتصر. انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة جزي»: (١٤٥ / ١٤)، وتاج العروس للزبيدي «مادة جزي»: (٣٥٢ / ٣٧).

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٠٣ - ٤٠٤):

«لا خفاء أن المتبادر عودُ ضمير «منه» على الحذف، كما شرحه به جماعة، ووجهه من جهة النظر: أن الحذف للألفات لما جزأه في تراجم، خاف أن يتوهم متوهم أنه إذا ذكر حكم كلمة تكررت خارج الترجمة، فُصِرَ على ما وقع في =

وقوله: «ما جا أولاً» بإسقاط الهمزة الأولى، وتحقيق الثانية^(١).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[٣٥] مُنَوَّعًا يَكُونُ أَوْ مُتَّحِدًا وَغَيْرُ ذَا جِنْتٍ بِهِ مُقَيَّدًا

قوله: «منوعاً» خبر «يكون» مقدماً، وأخذ يبين في هذا البيت ما في البيت

الذي قبله، فكأنه يقول: سواء كان هذا اللفظ الذي تكرر، وحكمه [واحد]^(١)

متحد اللفظ أو منوعاً؛ إذ هو على قسمين:

= الترجمة، ولم يتعد إلى ما بعدها، فنبه على ذلك، وأما ما تعدد في الترجمة، فلا يحتاج إلى التنبيه على عمومته؛ لانطباق جميع الترجمة عليه، ولتساوي^(٢) جميع أفراد المتعدد في الترجمة بالنسبة إليها، فلا يمكن اعتبار بعضها سابقاً، وآخر لاحقاً، وعلى هذا فما لم يُجزئه كحذف الياءات والواوات يعم حكم اللفظ جميعها؛ لأن نسبة ما تعدد منها في القرآن إلى الترجمة كنسبة ما تعدد في الترجمة إلى تلك الترجمة، وهو الاندراج، فلا يحتاج إلى التنبيه على التعميم فيه. وإنما عدلت في التقدير عن هذا إلى جعله عائداً على النظم، بتقدير كلماته؛ لأن قاعدتي التعدد والاتحاد، وقاعدة التقييد الآتية قريباً لا تختص بحذف الألفات، بل تعم جميع التراجم.

(١) قال الزجاجي في تبيين العيشان: (ص ١٩٦) عند شرحه لهذا البيت: «بِذِكْرِ مَا جَاءَ أَوَّلًا؛ أَي: بِذِكْرِ اللَّفْظِ الَّذِي جَاءَ مِنْ أَحْرَفِهِ؛ أَي: مِنْ أَلْفَاظِهِ فِي أَوَّلِ الْقُرْآنِ، فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا: أَنَّ كُلَّ تَرْجَمَةٍ تَحْتَوِي عَلَى مَا فِيهَا، وَعَلَى مَا بَعْدَهَا، وَلَا تَحْتَوِي عَلَى مَا قَبْلَهَا، وهذه قاعدة من قواعد هذا الكتاب».

وانظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٠٣).

إما أن يكون: متحد اللفظ من غير زيادة ولا نقصان، مثل: ﴿تَكَوَّلَا﴾ [البقرة: ٦٦] و[المائدة: ٣٨]، و﴿صَلَّصَلِّ﴾ [الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣]، و﴿عَصَبَيْنِ﴾ [الأعراف: ١٥٠] و[طه: ٨٦]، و﴿عَاصِرٍ﴾ [يونس: ٢٧] و[طه: ٤٣] و[غانر: ٣٣]، و﴿نَجْعٌ﴾ [الكهف: ٦] و[الشعراء: ٣]، و﴿وَجَنُوزَنَا﴾ [الأعراف: ١٣٨] و[يونس: ٩٠]، و﴿عَلَيْهَا﴾ [هود: ٨٢] و[الحجر: ٧٤].

أو منوعا، وتنويعه: إما بالزيادة في أوله، مثل: الألف واللام؛ أو في آخره، مثل: اتصال الضمير به واللفظ واحد؛ مثل: ﴿أَلْأَزْوَاجُ﴾ و﴿أَزْوَاجٌ﴾ و﴿أَزْوَاجِهِمْ﴾، و﴿أَبْصَرُ﴾ و﴿أَلْأَبْصَرَ﴾ و﴿أَبْصَرِهِمْ﴾، و﴿سُلْطَنٌ﴾ و﴿سُلْطَنِينَ﴾، وغيره مما شابه ما ذكرنا.

هكذا أخبرني ناظمه رحمته، وقال: «هذا ما أردته».

وقوله: «وغير ذا» يريد: غير هذا الذي ذكرت لك مما لم يتكرر؛ «جئت به»؛ [أي: أتيت به] ^(٢)، «مقيدا»؛ إما بالسورة، أو بالحرف من القرآن ^(٣).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) والتقييد المشار إليه هنا يكون بسبب أشياء؛ لا بالسورة والحرف فقط كما ذكر الشارح، بل يضاف إليها: المجاور، والترجمة، والإضافة، والمرتبة، والحركة، وقد جمعت هذه القيود السبعة في بيت واحد؛ وهو:

جاور بحرفٍ سورةٍ وترجمةٍ إضافةً ورُتبةً وحركةً =

وقوله: «مقيداً» حال من الضمير في قوله: «به».

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[٣٦] وَكُلَّ مَا قَدْ ذَكَرُوهُ أَذْكَرُ مِنْ اتِّفَاقٍ أَوْ خِلَافٍ أَنْتَرُوا

التزم ﷺ أن يذكر في هذا النظم جميع [ما]^(١) رواه الشيوخ الذين تقدم

ذكرهم^(٢)؛ من الاتفاق والاختلاف الذي بين المصاحف في الحذف والإثبات،

= وأضيف إليها قيداً ثامناً، وهو: التجريد، ولكنه لم يرد في حذف الألف؛ بل ورد في باب رسم الهمز.

المجاور: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (٨٦): «إلا الذي مع خلل قد ألف».

الحرف: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (٢٤٢): «لابن نجاح خشعا والغفر».

السورة: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (٢٠١): «والحذف في الأنفال في الميعد».

الترجمة: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (٢٤٥): «أضغثنُ الوحَّ وفي لوقع».

الإضافة: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (١٩٣): «أسمئيه رهنهم موزين».

الرتبة: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (١٥٤): «وكتابتاً وهو الأخير عنهما».

الحركة: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (٢٠٣): «ثم سربيل معاً أنكثاً».

التجريد: ومثاله قول الناظم: في البيت رقم: (٣١٢): «ثم بلا لام معاً أنبؤاً».

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ١٩٨)، فتح المنان: (ص ٤٠٨).

(١) سقطت من «س».

(٢) وهم الأئمة: أبو عمرو الداني وأبو داود والشاطبي، ولا يدخل معهم الإمام البلنسي كما

قال ابن عاشر في فتح المنان: (ص ٤١٠): «لا مدخل للبلنسي في ضمير «ذَكَرُوهُ» =

وما رسم بالواو في جميع المصاحف، أو بواو في بعضها دون بعض، وكذلك ما اتفقوا عليه بالقطع في بعض المواضع، وما اختلفوا فيه، وقد ذكر جميع ذلك ﷺ في هذا الرجز.

وقوله: «وكل ما قد ذكره أذكر» البيت، «كل» منصوب؛ مفعول مقدم بقوله: «أذكر».

وقوله: «من اتفاق أو خلاف»؛ «من»: هاهنا لبيان الجنس، وهو بيان ما وقعت عليه «ما» في قوله في أول البيت: «وكل ما».

وقوله: «أثروا»؛ أي: رووا، تقول: أثرت الحديث: إذا رويته عن غيرك، والحديث المأثور: المروي.

ثم قال ﷺ ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[٣٧] وَالْحُكْمُ مُطْلَقًا بِهِ إِلَيْهِمْ أُشِيرُ فِي أَحْكَامٍ مَا قَدْ رَسَمُوا

يريد: أنه [إن] (١) أتى في هذا الرجز بلفظة حكمها الحذف أو الإثبات،

مطلقة لجمعهم [٢٣/١].....

= من كلام الناظم، ولا التفات إلى من شرح البيت بالأئمة الأربعة المتقدمين - يشير إلى الرجراجي - كيف والناظم يقول: «وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرَفٍ، هَذَا خَلْفٌ - أَي: رَدِيٌّ -، واستقراء كلام الناظم مع كلام البلنسي يدفع ذلك - أيضًا -.

وانظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٢٠١).

(١) سقطت من الأصل.

من غير تقييد باسم واحد من الشيوخ المتقدمين^(١).

[فلتعلم]^(٢) أنهم اتفقوا كلهم على ذلك الحكم، وذلك مثل قوله: «وللجميع الحذف في الرحمن»^(٣)، وقوله: «كذلك لا خلاف بين الأمة»^(٤)، وكقوله: «وحذفوا ذلك ثم الأنهر»^(٥)، وكقوله: «واحذف نفدوهم»^(٦)، إلى غير ذلك مما يأتي في مواضعه، ويقع التنبيه عليه في أماكنه - إن شاء الله تعالى - .
والمجروران في البيت في قوله: «به» و«إليهم» متعلقان بقوله: «أشير»، فكأنه يقول: والحكم مطلقاً أشير به إليهم، ففي البيت تقديم وتأخير، ومعنى «أشير»: أقصد.

«في أحكام ما قد رسموا»؛ أي: كتبوا.

ويصح في قوله: «الحكم» الرفع على أنه مبتدأ، والخبر في قوله: أشير به إليهم، والضمير الرابط بين المبتدأ والخبر هو قوله: «به»، ويصح

(١) كلام الشارح هنا مطلق لجميع الشيوخ؛ لكن ابن عاشر يرى أنه لا مدخل للبلنسي معهم، قال: «... ولا مدخل للبلنسي هنا كالبيت المتقدم - أيضاً -، ومما يؤيد هذا: إطلاقه الاختلاف في «قل سبحان»، ولم يذكر فيه البلنسي اختلافاً».

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤١١).

(٢) وفي «س»: «فَتَعْلَمَ».

(٣) البيت رقم: (٤٥).

(٤) البيت رقم: (٤٦).

(٥) البيت رقم: (٨٠).

(٦) البيت رقم: (٨٣).

أن يكون منصوباً بفعل مضمّر دل عليه «أشير»، ويكون من باب الاشتغال، فتقديره: «وأنسب الحكمَ مطلقاً إليهم»، فتقدير الفعل المضمّر هنا من المعنى لا من اللفظ، إذ يتقدر تقديره مثل اللفظ؛ لأن «أشير» لا يتعدى بنفسه، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١].

والرواية في قوله: «والحكم» عن ناظمه الرفع ليس إلا.

ثم قال [رحمته] و«غفر لنا وله، ونفعنا ببركته آمين»:

[٣٨] وَكُلُّ مَا جَاءَ بِلَفْظِ عَنْهُمَا فَابْنُ نَجَّاحٍ مَعَ دَانَ رَسَمًا

[يقول رحمه] (١): إن كل ما جاء في هذا الرجز بهذا اللفظ الذي هو:

«عنهما»، فإنه يريد بذلك الشيخين: أبا داود، وهو قوله: «فابن نجاج»؛ وأبا عمرو الداني، وهو قوله: «مع دان»، وذلك مثل قوله في الباب الذي بعد هذا [«وعنهما روضات قل والجنات»] (٢)، وكذلك قوله: في الباب الذي [«بعد الباب الذي ذكرنا: «وعنهما الكتاب غير الحجر»] (٤)، وكذلك قوله: «فيه وعنهما الصاعقة الأولى أتت» (٥)، إلى غير ذلك مما ذكر من هذا اللفظ.

(١) في «ت»: قال الشارح.

(٢) البيت رقم: (٥٩).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) البيت رقم: (٨١).

(٥) البيت رقم: (٨٤).

وقوله: «وكل ما جاء البيت، ليس في «كل» إلا الرفع على [الابتداء]^(١)، والخبر في الجملة في الشطر الثاني في قوله: «فابن نجاح مع دان رسماً»، وجاز دخول «الفاء» في خبر المبتدأ في قوله: «فابن نجاح» لما في المبتدأ من معنى الشرط.

وقوله: «بلفظ» بكسرة واحدة تحت الظاء من قوله: «بلفظ» لا غير، مضاف إلى قوله: «عنهما»؛ لأن «عنهما» في هذا الموضع اسم من الأسماء، مثل قولهم: «بابُ كان»؛ ف «باب» مضاف لـ «كان»؛ أي: باب هذه الكلمة، فكذلك قوله: «بلفظ عنهما»؛ أي: بلفظ هذه الكلمة^(٢) التي هي «عنهما».

وقوله: «رسماً» الألف فيه للثنية^(٣)؛ لأبي عمرو، وأبي داود.

ثم قال [ﷺ]:

[٣٩] وَأَذْكَرُ الَّتِي بِهِنَّ أَنْفَرَدَا لَدَى الْعَقِيلَةِ عَلَى مَا وَرَدَا
يريد ﷺ: أنه يذكر في هذا الرجز المواضع التي [زادها]^(٤) أبو القاسم الشاطبي ﷺ على ما في «المقنع»، وقد نبه على هذا في قوله قبل هذا:

(١) في الأصل: «المبتدأ».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) ذكر ابن عاشر أنها للإطلاق لا للثنية، ثم علل بقوله: «للزوم عود الرابط من الخبر على المبتدأ وغيره». فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤١٣). وانظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٢٠٥ - ٢٠٦) في إعراب البيت.

(٤) في «ت»: «انفرد بها».

«وَالشَّاطِطِيُّ جَاءَ فِي الْعَقِيلَةِ بِهِ وَزَادَ أَحْرُفًا قَلِيلَةً»^(١).

فالتزم في هذا البيت هنا أن يذكر تلك الأحرف التي زادها الشاططي في قصيدته على «المقنع»، وذلك مثل قوله في آخر الترجمة التي بعد هذا الصدر في حرف «يضاعف»: «وفي العقيلة على الإطلاق»^(٢). ومثل قوله في ترجمة: «القول فيما سلبوه الياء»^(٣):

«وَجَاءَ فِي يَحْيَى إِطْلَاقٌ لَدَى عَقِيلَةٍ وَلِابْنِ حَرْبٍ وَرَدًا»^(٤).
[وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي تَرْجَمَةِ: «وَهَاكَ مَا بِالْفِ قَدْ جَاءَ»^(٥):

«وَفِي الْعَقِيلَةِ أَتَى سُقْيَهَا وَلَمْ يَحْيَى بِالْيَاءِ فِي سِوَاهَا»^(٦)[^(٧)
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي تَرْجَمَةِ: «فِيمَا رَسَمُوا»^(٨) بِالْيَاءِ وَأَصْلُهُ الْوَاوُ لَدَا
إِثْبَاتِ»^(٩):

(١) البيت رقم: (٢٣).

(٢) البيت رقم: (١٥٩).

(٣) وهو باب «الياءات المحذوفة اكتفاءً بكسر ما قبلها»؛ البيت رقم: (٢٥٥).

(٤) البيت رقم: (٢٨٢).

(٥) وهو باب «رسم الألف ياء»؛ البيت رقم: (٣٥٧).

(٦) البيت رقم: (٣٧١).

(٧) سقطت من الأصل.

(٨) في النسخ المخطوطة: «ما رسم»؛ وما أثبتته وفأقلاً لِمَا وَرَدَ فِي آيَاتٍ مِّنَ الْمُؤَرِّدِ.

(٩) وهو باب «رسم الواو ياء»؛ البيت رقم: (٣٨٦).

«وَلَمْ يَجِئْ لَفْظُ الْقَوَى فِي مُفْنَعٍ وَمِنْ عَقِيلَةٍ وَتَنْزِيلٍ وَعِي»^(١).

والألف في قوله: «انفردا» و«على ما وردا» لإطلاق القافية، والفاعل بقوله: «انفرد» هو أبو القاسم الشاطبي؛ بدليل قوله قبل هذا: «والشاطبي جاء في العقيلة» [٢٣/ب]، وقوله هنا: «لدى العقيلة»، وصاحب «العقيلة» هو أبو القاسم الشاطبي.

وقوله: «لدى العقيلة» تعين هنا أن يكون «لدى» بمعنى «في»؛ لقوله: «لدى العقيلة»؛ أي: في «العقيلة»، مثل قوله تعالى: ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]^(٢)؛ [أي: في الحناجر]^(٣).

ثم قال ﷺ [تعالى ونفعنا به، وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[٤٠] «وَكُلُّ مَا لِوَاحِدٍ نَسَبْتُ فَغَيْرُهُ سَكَتَ إِنْ سَكَتَ

يريد: أنه إن ذكر حكماً من الأحكام؛ من حذف وإثبات في لفظه، وخصَّ بذلك إمامين من الأئمة المتقدمين، وسكت عن ذكر الآخرين^(٤)، فذلك دليل على أن المسكوت عنهم لم يذكروا في تلك اللفظة شيئاً؛ لا حذفاً

(١) البيت رقم: (٣٨٩).

(٢) ويستفاد من هذا البيت من أنه متى نقل حكماً مُسْتَدَداً للعقيلة، عُلِمَ انفراده به، إلا أن يصرح بزائد عليه؛ مثل: «وَمِنْ عَقِيلَةٍ وَتَنْزِيلٍ وَعِي» البيت.

انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٤١٤).

(٣) زيادة من «ت».

(٤) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٤١٥).

ولا إثباتاً^(١)، وذلك مثل قوله في الباب الذي بعد هذا: «وعنه حذف خَطْطُونِ
خَطْطَيْنِ»^(٢)، ومثل قوله في ذكر «الصاعقة»: «وعن أبي داود حيث
ما بدت»^(٣)، إلى غير ذلك.

وقوله في البيت: «وكلُّ ما لواحد» مرفوع بالابتداء ليس إلا، و«ما»
بمعنى: «الذي»، و«نسبت»: صلته، و«لواحد»: متعلق به، والضمير العائد
محذوف تقديره: «نسبته»، وخبر المبتدأ في الجملة في قوله: «فغيره سكت
إن سكت».

ثم قال [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ونفعنا به، وغفر لنا وله بمنه وكرمه أمين:]

[٤١] وَإِنْ أَنْتَى بِعَكْسِهِ ذَكَرْتُهُ عَلَى الَّذِي مِنْ نَصْهِ وَجَدْتُهُ

ريد: إن أتى الساكت بعكس ما ذكر المنسوب إليه الحكم المذكور
في لفظه؛ فإنه يذكره على حسب ما وجده منصوفاً في كتابه، مثال ذلك:
أن يذكر أحدهما الحذف في كلمة، ويذكرها الآخر بالإثبات، أو العكس؛
فإنه يذكره كذلك، مثل ما ذكره في لفظ «المعاهدة»^(٤)، وأن الداني لم يحذف
منها إلا موضعين^(٥)، وباقيها ثابت، وهي محذوفة لأبي داود [في قوله: «وكلها

(١) فحكما عندهم في هذه الحال: الإثبات؛ لأنه الأصل.

(٢) البيت رقم: (٦٧).

(٣) البيت رقم: (٨٤).

(٤) قال في البيت رقم: (١١٢): «وَلِأَبِي عَمْرٍو مِنَ الْمَعَاهِدَةِ».

(٥) وأشار إليهما الناظم في البيت رقم: (١١٣) بقوله: «عَنْهُدَا فِي الْفَتْحِ وَأَوْلَى
عَنْهُدَا»؛ كما سيأتي إن شاء الله.

لابن نجاح وارد^(١)، ومثلما ذكر في لفظ «الباطل»^(٢)، وأنه محذوف لأبي داود^(٣)، [ثابت]^(٤) للداني إلا [لفظين]^(٥): ﴿وَنَظِلُّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٩] و[هود: ١٦]^(٦)، إلى غير ذلك^(٧).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله]:

[٤٢] لِأَجْلِ مَا خُصَّ مِنَ الْبَيَانِ سَمَّيْتُهُ بِـ: «مَوْرِدِ الظُّمَّانِ»

اللام في قوله: «لأجل» لامُ التعليل، و«ما» موصولة بمعنى: «الذي»، وصِلَتْهَا قوله: «خُصَّ»، والضمير عائد عليها محذوف تقديره: «خص به»، وهذا [شدوذ]^(٨)، لا يكاد يعرف في كلام العرب، أعني: حذف الضمير المخفوض دون توفر شروطه [التي يحذف بها،

(١) البيت رقم: (١١٣).

(٢) كما سيأتي في البيت رقم: (١١٥).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في الأصل: «ثابتة».

(٥) في الأصل: «اللفظين».

(٦) وأشار إليهما بقوله: «وَضَمَّنَ الدَّانِي مِنْهُ الْمُقْنَعَا وَبَسَطِلُّ مِنْ قَبْلِ مَا كَانُوا مَعَا»؛ كما سيأتي في البيت رقم: (١١٦).

(٧) انظر: تنبيه العطشان (ص ٢٠٩) وكلام الرجراجي ﷺ عن القواعد العشر للناظم في مورده، وقد تقدمت في دراسة المورد من قسم الدراسة.

(٨) في الأصل: «منه شَذُّ».

وشروطه^(١): [٢]:

- أن يكون مخفوضاً بالحرف .
- وأن يكون مخفوضاً بالحرف الذي خفض به الموصول .
- وأن يكون متعلقاً بمثل الحرف الذي تعلق به الموصول .
- وليس هنا شرط منها .

ومثّل هذا بعض الناس بقوله تعالى: ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] قال: «ما» موصولة، والضمير العائد محذوف، تقديره: «ما كان لهم الخير في»^(٣)، فحذف الضمير المخفوض من غير شرط، والأظهر غير هذا، وأن «ما» في الآية: نافية، أو مصدرية^(٤).

ويظهر في إعراب «ما» في البيت وجه حسن، يخرج عليه كلام المؤلف، وهو يشير بـ «خص» إلى أنها بمعنى: «أعطي»؛ لأن من خصّ بشيء، فقد أعطيه، فكأنه يقول: لأجل ما أعطيه من البيان؛ ففي «أعطيه» ضميران:

(١) انظر: حاشية الصبان على الأشموني: (١ / ٢٥٠)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراي: (١ / ٤٥٧).

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) وهذا رأي الإمام الطبري .

انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٩ / ٦٠٨)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٣ / ٣٠٥)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٧ / ١٢٤).

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن للمكبري: (٢ / ١٠٢٤)، وإملاء ما من به الرحمن للمكبري: (٢ / ١٧٩)، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: (١٥ / ٢٨٢).

أحدهما: مستتر، وهو المفعول الأول الذي لم يسمَّ فاعله بأعطي، ويعود على النظم.

والضمير الثاني: بارز، وهو الهاء في «أعطيه»، وهو منصوب؛ لأنه مفعول ثانٍ لأعطي، وهو العائد على «ما»، و«ما» [٢٤/١] واقعة على البيان، فلما صار الضمير منصوباً متصلاً بالفعل، ساغ حذفه، و«من» في قوله: «من البيان»؛ [لبیان الجنس]^(١)، يبين فيه ما وقعت عليه «ما».

و«البيان»: هو الانشراح والانكشاف، ومثل هذا الذي ذكرته في إعراب هذا البيت ذكره النحويون في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الشورى: ٢٣].

قالوا: بشر؛ بيشر بمعنى: أعطي؛ لأن من بُشِّرَ بشيء فكأنما أُعطيهِ، فحذف الضمير على أنه منصوب؛ لا على أنه مخفوض^(٢).

وقوله: «سميته» يعني: هذا الرجز، «بمورد الظمان» «المورد»: المشرب، و«الظمان»: العطشان، والأصل في «الورود» إنما هو القدوم والوصول إلى الماء، وقد يستعمل في غير ذلك على جهة الاتساع^(٣).

(١) في الأصل: «للجنس».

(٢) انظر: الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري: (٤/٢٢٢)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٧/٤٩٣)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: (٢/١١٣٢)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٦/١٥٨).

(٣) انظر: الصحاح للجوهري «مادة ورد»: (٢/٥٤٩)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ورد»: (٣/٤٥٦)، وتاج العروس للزبيدي «مادة ورد»: (٩/٢٨٩).

والباء في قوله: «بمورد» هي الداخلة على المفعول الثاني لـ «سميت»، ويجوز حذفها وإثباتها، فإن «سميت» من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين: أحدهما بنفسه، والثاني تارة يتعدى بنفسه؛ وتارة بحرف الجر؛ كقولهم: أمرتُك بالخير، أمرتُك الخير.

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[٤٣] مُلْتَمِسًا فِي كُلِّ مَا أَرُومُ عَوْنَ إِلَهِ فَهُوَ الْكَرِيمُ

«ملتمسًا»؛ أي: طالبًا، وهو حال من الفاعل بـ «سميت»، وهي التاء في «سميت»؛ أي: سميتُ في حال كوني طالبًا.

وقوله: «في كل ما أروم» أي: في كل ما أحاول^(١)، و«ما» في قوله: «في كل ما أروم» موصولة بمعنى: «الذي»، وصلتها «أروم»، والضمير العائد عليها محذوف تقديره: «أرومه»، ويحتمل أن تكون «ما» هاهنا مصدرية، ولا يحتاج إلى عائد؛ أي: في كل رومي.

وقوله: «عونَ الإله» مفعول بقوله: «ملتمسًا»؛ أي: طالبًا عونَ الإله تعالى.

(١) «أروم»: من رام الشيءَ رومًا رومًا ومرامًا؛ إذا طلبه، ومنه: رومُ الحركة في الوقف على المرفوع.

انظر: كتاب العين للفراهيدي «روم»: (٢٩١ / ٨)، ومختار الصحاح للرازي: (ص ٢٦٧)، ولسان العرب لابن منظور «مادة روم»: (٢٥٨ / ١٢).

ولما علم ﷺ أنه لا يتم مراده، ولا يحصل مقصوده، ولا ينجح مرغوبه إلا بعون الإله له؛ طلب العون من الله تعالى على بلوغ ما أمل، وتتميم ما أراد، وعليه عَوَّلَ، ونجح ما طلب من الله وسأل، فقد حصل له ما طلب، وما فيه رغب، كل ذلك بمعونة الله ﷻ؛ إذ لا يتم للمرء ما يحاوله إلا بعون الله ﷻ، ولذلك قال العباد كما علموا: ﴿إِيَّاكَ تَبَدُّ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ أي: نطلب منك الإعانة.

وجاء في الحديث: «إن من الأعمال ما لا يتم إلا إذا ابتدئ بالداء، وطلب المعونة والهدى»^(١).

ولله درُّ من قال:

[إِذَا كَانَ عَوْنُ اللَّهِ لِلْمَرْءِ نَاصِرًا تَهَيَّأَ لَهُ مِنْ كُلِّ صَعْبٍ مُرَادُهُ]^(٢)
وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ عَوْنُ مِنَ اللَّهِ لِلْفَتَى فَأَوَّلُ مَا يَجْنِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ^(٣)
ومن استعان بالله أعانه، ومن أعانه فقد كُفي وهدى، ويقال: أعانه الله

(١) لم أعر له على تخريج، وذكره الرجراجي - أيضاً - في تنبيه العطشان: (ص ٢١٣).

(٢) سقط من «س»، ونسبه صاحب الكشكول مع البيت الآخر إلى المتنبّي. انظر: الكشكول لبهاء الدين العاملي: (١٣٣ / ٢)، والبيتان بلا نسبة في تفسير البحر المديد لابن عجيبة: (١ / ٣٩٣).

(٣) نسب هذا البيت لليبي في شرحه للبيت رقم (٥٦) من العقيلة إلى النميري، ونسبه الراغب الأصفهاني إلى الإمام علي عليه السلام. انظر: الدرّة الصقيلة لليبي (مخطوط): =

إعانة؛ أي: قواه، والاسم: المعونة، واستعنت الله: طلبت منه العون^(١)،
وعونُ الله تعالى للعبد عبارةٌ عن خلق القدرة للعبد على الأفعال التي كلفها،
ولا تأثير لها في المقدور عند الجمهور، وإنما تعلقها به تعلقٌ مقارنة،
لا تعلق لإيجاد، وفي الحقيقة: الله هو الخالق للقدرة والمقدور، قال
تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾
[الصفات: ٩٦]^(٢).

و«الكريم»: اسم من أسماء الله تعالى، قال أبو سليمان الخطابي^(٣) في
«شرح الأسماء الحسنی»^(٤): «قال بعض أهل اللغة: «الكريم»: الكثير
الخير^(٥)، والعرب تسمي الشيء النافع الذي يكثر نفعه، ويسهل تناوله:
«كريماً»، ولذلك قيل للناقة الخوارة: «الكريمة»؛ [٢٤/ب]؛ لغزارة

= [٦/ب]، ومحاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني: (١/٥٣٢).

وهو بلا نسبة كما في: الوسيلة للسخاوي: (ص٢٢)، والإحاطة في أخبار غرناطة
لسان الدين ابن الخطيب: (٣/٣٨٣)، ونفح الطيب للمقري: (٦/١٧٧)،
وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: (٨/٢٤٥).

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١/١٦٢)، والمحزر الوجيز لابن عطية:
(١/٧٢)، والبحر المحيط لأبي حيان: (١/١٤٠)، وتفسير ابن عرفة: (١/١٠٠).

(٢) انظر: الإبانة على أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري: (ص٢٠).

(٣) سبق التعريف به عند شرح البيت الأول: (١/٤٧٨).

(٤) لم أقف عليه، وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون: (٢/١٠٣٢)، وكذلك
البغدادي في هدية العارفين: (١/٧٨).

(٥) انظر: تهذيب اللغة للأزهري مادة «كرم»: (١٠/١٣٢)، ولسان العرب لابن منظور

لبنها، وكثرة ذرّها، وللنخلة التي لا يخلف^(١) حملها، وكانت مع ذلك غير [مراقاة]^(٢) - يصعب الرقاء إليها -: «هذه نخلة كريمة»؛ وذلك لكثرة خيرها، وقرب جناها^(٣)، وقد يسمى الشيء الذي له قدر وخطر: «كريم»، ومنه قوله تعالى في قصة بلقيس: ﴿إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيْكَ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٩] جاء في تفسيره^(٤): كتاب دليل الخط، وقيل: وصفته بلك؛ لأنه كان مختوماً، وقيل: لأنه كان حسن الخط، وقيل: لأنها وجدت فيه كلاماً حسناً.

وقال بعض الأعراب - وباع ناقة له -:

وَقَدْ تَنَزَّعَ^(٥) الْحَاجَاتُ يَا أُمَّ مَالِكِ كَرَائِمَ مَنْ رَبِّ بِهِنَّ ضَنِينِ^(٦)
ومن كرم الله سبحانه أنه يتدّى بالنعمة من غير استحقاق، وينزع بالإحسان من غير استثنائه، ويغفر الذنب، ويعفو عن المسيء، ويقول الداعي

(١) الإخلاف في النخلة إذا لم تحمل سنة. ينظر: لسان العرب لابن منظور مادة خلف: (٨٢/٩).

(٢) وفي «س»: «غير مزلقة».

(٣) أي: قرب ثمارها وما يجنى منها. انظر: لسان العرب لابن منظور «جنى»: (١٥٣/١٤).

(٤) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٤٥٢/١٩)، ومعالم التنزيل للبعوي: (١٥٩/٦)، والدر المنثور للسيوطي: (٣٥٣/٦).

(٥) في كل الروايات الواردة: «تخرج الحاجات» بدل: «تنزع».

(٦) هو بلا نسبة في أكثر كتب الأدب: مجالس ثعلب: (ص ١٨)، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: (٤٠٢/٢)، محاضرات الأدباء للأغاب الأصفهاني: (١/٥٥٢).

في دعائه: «يا كريم العفو»، فقيل: إن من أكرم عفوهُ: أن العبد إذا تاب ورجع عن السيئة، محاها عنه، وكتب له مكانها حسنة^(١).

وفي قول الناظم: «ملتَمَسًا في كل ما أروم» البيت. «الردف»^(٢) بالياء في قوله: «الكريم» على السواو في قوله: «أروم»، وكلاهما حرف مد ولين، وهو جائز، قال عمرو بن كلثوم^(٣):

= - ونسب بعضهم لأبي علي القالي أنه كانت له نسخة من الجمهرة بخط مؤلفها، وكان قد أُعطي بها ثلاث مئة مثقال، فأبى، فاشتدَّت به الحاجة، فباعها بأربعين مثقالاً، وكتبَ عليها مجموعة من الأبيات، منها هذا البيت.

انظر: المزهَر في علوم اللغة للسيوطي: (١ / ٧٣)، وتاج العروس للزبيدي: (١ / ٣٨ - ٣٩).

- ونسبه بعضهم لأبي مسلمة الكلابي وقد باع جاريته. انظر: أمالي القالي: (٣ / ١٩٣).

(١) انظر النص بأكمله في: الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي الأصبهاني: (١ / ١٤٥).

(٢) «الرَّدْفُ في الشعر: حَرْفٌ ساكن من حروف المَدِّ واللِّينِ يَقَعُ قبل حرف الرِّوِيِّ ليس بينهما شيء - أي: فاصل -».

انظر: الصحاح للجوهري «مادة ردف»: (٤ / ١٣٦٣).

(٣) هو: عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب من بني تغلب أبو الأسود، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أصحاب المعلقات السبع، كان من أعز الناس نفساً، وساد قومه (تغلب) وهو فتى، وعمرٌ طويلًا، وهو الذي قتل الملك عمرو بن هند. =

كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا
إِذَا انْسَلَّتْ^(١) عَلَى الْأَبْطَالِ يَوْمًا رَأَيْتَ لَهَا جُلُودَ الْقَوْمِ جُونًا^(٢)

فأردف بالواو على الياء، وبالياء على الواو، ويجوز «الردف» بحرف اللين على حرف المد واللين، وعكسه فيما بين الياء والواو؛ ولكنه عيب، ويسمى عند أهل القافية: «سنادا»^(٣)، كما قال عمرو بن كلثوم في الشعر المذكور:

كَأَنَّ مَتُونَهُنَّ^(٤) مَتُونَ غُدْرٍ تُصَفِّفُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا

فأردف بحرف المد واللين في قوله: «لاعبين» على حرف اللين في

= طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجهمي: (١ / ١٥١)، والشعر والشعراء لابن قتيبة: (١ / ٢٣٤)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (١١ / ٥٤).

(١) في كل النسخ المخطوطة «إذا انسلت» وفي جميع كتب الأدب والشعر: «إذا وضعت».

(٢) ديوان عمرو بن كلثوم: (ص ٧٦ و ٨٥).

«جلود القوم»: يريد ثيابهم، و«الجون» جمع «جون» أي: سوادا من لبس الحديد. انظر: شرح المعلقات للزوزني: (ص ١٩١).

(٣) السناد: وهو أن يكون أحد البيتين مُردفاً - أي: مشتملا على حرف ردف - والآخر غير مردف.

(٤) وَيُرْوَى: «غُضُونَهُنَّ مَتُونَ غُدْرٍ» فشبّه تكسير متونهن بمتون غدر إذا ذهب بها الريح، ومتن كل شيء: أعلاه، والغضون: تكسير الدرع. انظر: شرح المعلقات السبع للزوزني: (ص ١٩١).

قوله: «جرين»، وكذلك يجوز عندهم التعاقب بين الكسرة والضمة في حرف الروي؛ وهو عيب، ويسميه أهل القافية: «الإقواء»^(١)، كما قال النابغة:

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِيدِ^(٢)
 زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنْ رِحَلْتَنَا غَدَاً وبِذَاكَ خَبِرْنَا الْغُدَافُ الْأَسْوَدُ^(٣)

فأردف بالضمة على الكسرة في حرف الروي؛ وهو عيب عندهم، فيجوز التعاقب بالكسر على الضم، وبالعكس، وربما «الردف» تولد عنهما، وإنما الممنوع عندهم «الردف» بالواو على الألف، أو بالياء على الألف، أو بالعكس، فافهم.



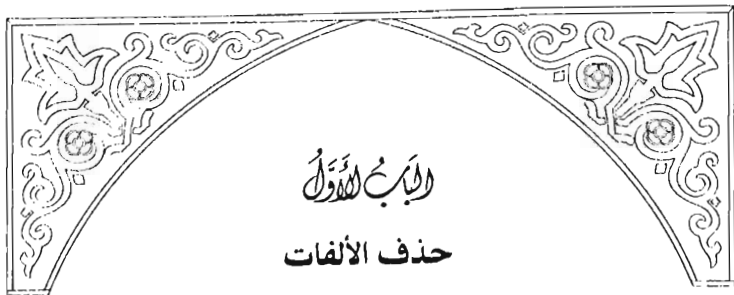
(١) «الإقواء»: هو اختلاف حركة الروي بالضم والكسر؛ أي: اختلاف حركة المجرى في القصيدة الواحدة.

انظر: الصحاح للجوهري «مادة قوا»: (٦ / ٢٤٦٩).

(٢) «أَفِدَ»: بِمَعْنَى قَرَّبَ، وَ«التَّرْحُلُ»: السَّفَرُ، وَ«الرِّكَابُ»: الدَّوَابُّ.

(٣) ديوان النابغة الذبياني: (ص ٨٩).

«البوارح»: شدة الرياح من الشمال في الصيف دون الشتاء، و«الغداف»: الغراب، وخص بعضهم به غراب القيط الضخم الوافر الجناحين. انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة برح»: (٢ / ٤٠٨)، و«مادة غدف»: (٩ / ٢٦٢).



الْفَضْلُ الْأَوَّلُ

باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من فاتحة الكتاب

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[٤٤] بَابُ اتِّفَاقِهِمْ وَالِإِضْطِرَابِ فِي الْحَذْفِ مِنْ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ

لما فرغ ﷺ من صدر هذا الرجز، وبين فيه مراده ومقصوده، وأنه إنما وضعه في علم الرسم، وذكر الكتب التي أخذها منها، ولخصه كما قال: «لخصت منهن بلفظ موجز»^(١)، وأعلم فيه أنه جعل هذا الرجز فصولاً وأبواباً كما قال: «جعلته مفصلاً مبيناً»^(٢)، وذكر العلة الموجبة لجعله إياه كذلك؛ وهو: قرب البحث والتفتيش على الناظر فيه وقارئه، وهو قوله: «لأن يكون البحث فيه أقرباً»^(٣)، وهو كما قال؛ إذ لو جعله دفعة، وكلاماً متصلاً ببعضه ببعض من غير فصل بين الكلام والكلام، ولا بين أحكام من أحكام، لم يحصل له

(١) البيت رقم: (٢٥).

(٢) البيت رقم: (٣٢).

(٣) البيت رقم: (٣٣).

ضبطه، ولا تلخيصه، ولم يتأتَّ لقارته ولا الناظر فيه معرفة ما فيه إذا أراد أن يقصد إلى حكم مسألة منه إلا بعد مشقة وكلفة، فجعله أبواباً وفصولاً، وجعل هذا الباب هو الأول من أبوابه [٢٥/١]، مع سلوكه في ذلك سبيل من تقدمه من المصنفين، وطريقة من سبقه من المؤلفين، واقتفائه آثار من اتبع من المتقدمين، في تفريق ما تعرض لذكره من العلوم، وبين ما قصده بالوضع من المرسوم؛ ليقرب من فهم متعلمه، ويسهل حفظه على قارته، ولا يشكل منه على الناظر فيه، فيكون أسهل للحفظ، وأقرب للفهم، وأيسر للنظر.

غير أنه ﷺ التزم في الصدر أن يجعله أبواباً كما قال: «جعلته مفصلاً مبوباً»، ولم يذكر فيه إلا هذا الباب الذي ذكر هنا، وغيره قال فيه: «القول في كذا»، وأما الفصول، فذكرها كما شرط، ويحتمل أن يريد بالأبواب التراجم كما فعل، إذ التراجم أبواب؛ لأن الباب الدخول منه إلى كلام غير الكلام الذي قبله، وذلك حاصل بالتراجم.

وهذا الباب الذي بدأ به باب عظيم من أبواب هذا الرجز، كثير الفائدة، ذكر فيه الجموع، واستوفى الكلام فيها، وذكر فيه ما اتفق الشيوخ على حذفه وعلى إثباته، وما اختلفوا فيه من أول القرآن إلى آخره.

فقال: «باب اتفاهم»، و«الاتفاق»: مصدر، وهو افتعال من: «اتفق يتفق اتفاقاً»، وأصله: «اتفاقاً»، الواو فاء الكلمة؛ لأنه من «الموافقة»، والماضي منه: «اتفق» على وزن: «افتعل»، «يوتفق» على وزن «يفتعل»، ثم

أبدل من الواو تاء، وأدغمت التاء الأولى المبدلة من الواو في التاء الثانية، فقالوا: «اتَّفَقَ يَتَّفَقُ اتِّفَاقاً»، والتاء تبدل من الواو، [كما قالوا: (١)] «تُجَاه، وتُكَاه، وتُثَرَات»، وأصله: «وُجَاه»، و«وُكَاه»، و«وُثَرَات» (٢).

و«الاضطراب»: هو الاختلاف؛ وهو ضد الاتفاق، وهو «افتعال» من الضرب في الأرض، وهو السير، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٠١] (٣).

ووجه المناسبة بينهما: أن الضرب في الأرض هو الانتقال من موضع إلى موضع، والتحول من مكان إلى مكان، وكذلك قوله في الرجز: «والاضطراب»؛ هو الانتقال من قول إلى قول، فهو اختلاف من القول، تقول: اضطرب قول فلان في كذا، وأنت تريد: أنه لم يثبت على قول واحد؛ بل قال قولاً، ثم انتقل عنه إلى قول آخر، ومنه قول العلماء: «اضطرب

(١) سقطت من «س».

(٢) انظر: المقتضب للمبرد: (٣١٩ / ٢)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١٤٧ / ١)، والمغرب في ترتيب المعرب لابن المطرز: (٤٥٢ / ٢)، والهوامل والشوامل لأبي علي مسكويه: (ص ١٣٧).

(٣) قد تقدم له بعض الكلام على هذا عند شرح قوله: «ولا يكون بعده اضطراب» في البيت رقم: (١٠)، وانظر - أيضاً -: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٩ / ١٢٣)، والنكت والعيون للماوردي: (١ / ٥٢٢)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ضرب»: (١ / ٥٤٤).

قول مالك في هذه المسألة^(١) بمعنى: اختلف - كما ذكرنا - .

وأصل «اضطرب»: اضطرب، فأبدلوا من التاء طاء؛ لمجاورتها الطاء^(٢)؛ ليتجانس الكلام ويتشاكل، وكان كلام الناظم يقول: هذا باب أذكر فيه ما اتفقوا عليه، وما اختلفوا فيه، هذا معنى قوله: «باب اتفاقهم والاضطراب»^(٣).

(١) من ذلك مثلاً: قول ابن رشد في بداية المجتهد: (٢ / ٣٤٤): «اضطرب قول مالك في ذلك، فمرة قال بقول سليمان بن يسار، ومرة قال: لا يزداد فيها على عقلها شيء...». وانظر كذلك: (٢ / ١٦٥).

(٢) انظر: المنصف لابن حني: (٢ / ٣٢٧ و ٢ / ٣٤٠)، والمفتاح في الصرف للجرجاني: (ص ٩٨).

(٣) قال إبراهيم المارغني في دليل الحيران (ص ٣٩): «والضمير في قوله: «اتفاقهم» يعود على كُتَّاب المصاحف المتقدم ذكرهم في قوله: «بَيَّنَّ عَنْ ذَوِي النَّهْيِ وَالْعِلْمِ» البيت رقم: (٦)، ولا يصح عوده على الرُّوَاة الناقلين عن المصاحف؛ لأنه لم يتقدم ذكرهم لا تصريحاً ولا تلميحاً، ولا على الشيوخ الذين عَيَّنهم الناظم لعدم الاطراد؛ فإنَّ الناظم كثيراً ما يأتي بذكر الخلاف مع اتفاق الناقلين له، ولأنَّ أكثر الكنايات وشبهها الآتية في النظم الأنسب بها كُتَّاب المصاحف، لا شيوخ النقل، كقوله: «كذلك لا خلاف بين الأمة في الحذف» البيت رقم: (٤٦)، وقوله: «وبعضهم أثبتَّ فيها الأوَّلَ» البيت رقم: (٥٤)، وقوله: «وللجميع السيئاتُ جاءَ بألفٍ» البيت رقم: (٧٢)، والتعبير باتفاق كُتَّاب المصاحف واختلافهم في معنى تعبير الشيوخ باتفاق المصاحف واختلافها، ولكن لَمَّا وقع في عبارة الناظم ضمير العقلاء، لزم حمله على كُتَّابها، وأحدهما قريب من الآخر».

وانظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٤٢٠).

«في الحذف» حقيقة «الحذف»: الإزالة والانتزاع، تقول: حذف كذا: إذا أزلته من موضعه، وانتزعته من مكانه الذي كان فيه، و«الإثبات» عكسه .
 وقوله: «في الحذف» جار ومجرور متعلق [بقوله] ^(١): «الاضطراب»، وهذا من باب الإعمال؛ لأن «الاتفاق» و«الاضطراب» عاملان، وقوله: «في الحذف» معمول واحد من العاملين أن يعمل فيه، فأعمل الناظم الثاني، وحذف المعمول الأول، لدلالة الثاني عليه، ولو أعمل الأول، لقال: باب اتفاهم والاضطراب فيه [في الحذف، ويكون تقدير الكلام: باب اتفاهم في الحذف واضطرابهم فيه] ^(٢)، فالضمير عائد على «الحذف»؛ لأن الحذف، وإن كان متأخرًا لفظًا، فهو متقدم معنى، ومثله في الكلام لو قلت: «ضربني وضربت زيدًا»، فلو أعملت الأول، لقلت: «ضربني وضربته زيد»، وتقدير الكلام: ضربني زيد وضربته، وأصل هذا: أنك إذا أعملت الثاني، نظر إلى الأول، فإن احتاج إلى فضلة، حذفها، وإن احتاج إلى عمدة أظهرتها، وإن أعملت الأول، أثبت الثاني، وكل ما يحتاج إليه من عمدة وفضلة ^(٣).

وقوله: «من فاتحة الكتاب»؛ «من» في قوله: «من فاتحة» لا ابتداء الغاية، فكأنه ابتداء معرفة الحذف من «فاتحة الكتاب»، وهي: «أم القرآن»،

(١) سقطت من «س».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٧٩)، وشرح ابن عقيل: (١/ ٤٩٦)، وشرح الرضي على الكافية للأستراباذي: (١/ ٢٠٤).

وسميت «فاتحة الكتاب»؛ لأن موضعها يعطي ذلك، قاله ابن عطية^(١)؛ [٢٥/ب] يريد: لأنها افتتاح [المصحف]^(٢)، ولا خلاف في تسميتها «فاتحة الكتاب»؛ لأنها ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية: آخر القرآن.

ومعنى كلامه: أن كل ما له نظير من الجموع مثل: ﴿أَنْفَسِيَّتٍ﴾ [الآية: ٢] في سورة الفاتحة، وغير الجموع مثل: ﴿الرَّحْمٰنِ﴾ [الآية: ٣] و﴿الضَّرَطِ﴾ [الآية: ٦]، فكل ما حذفوا فيها من كلمة، حذف مثلها إلى آخر القرآن، هذا هو الكلام في الترجمة.

وسأذكر هنا كلامًا في الحذف في أول هذا الباب يليق بهذا الموضوع،

فنقول:

اعلم أن الحذف الواقع في المصحف ينقسم إلى ثلاثة أقسام^(٣): ...

القسم الأول: حذف لأجل اختلاف القراءة فيه، ويسمى: حذف

إشارة^(٤)، نحو: ﴿مَلِكٍ يُورِثُ الدِّينَ﴾ [الفاتحة: ٤]، و﴿تَفْدُوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]

(١) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (١/٦٥).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: الدرر الصقيلة للبيب (مخطوط): [١/٢٠]، وتنبية العطشان للرجراجي:

(ص ٢٢٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٢٣)، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ٤٠).

(٤) قال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٢٢٥): «وأما حذف الإشارة، فمعناه: ما حذف

منه الألف في الخط اتفاقاً، واختلفت القراء في قراءته بالألف».

﴿وَلَا تَقْنَلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُفْتَلُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩١]، و﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩]، و﴿أَسْرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥]، وشبهه.

القسم الثاني: حذف اختصار، وهو حذف الألفات التي في الجموع السالمة من الجمع المذكر والمؤنث^(١).

والقسم الثالث: حذف اقتصار، وهو حذف الألف من كلمة واحدة بعينها، ولها نظائر كثيرة في القرآن أثبتت الألف في نظائرها، وحذفت منها^(٢)، وذلك مثل: ﴿أَلَمِيعَدِ﴾ [الأنفال: ٤٢] حذفت الألف منها، وأثبتت في ﴿أَلَمِيعَادِ﴾ [آل عمران: ٩]^(٣) حيث ما وقع^(٤)، ومثل: ﴿أَلَكْفُرِّ﴾ [الرعد: ٤٢]، وإن كان

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٢٤): «أي: التقليل: ما لا يختص بكلمة دون مماثلتها، فيصدق بما تكرير وما لم يتكرر». وانظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٤٠).

وقال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٢٢٥): «فأما حذف الاختصار فمعناه ما حذف منه الألف حيثما ورد للاختصار والتخفيف؛ كجموع السلامة وغيرها».

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٢٤): «أي الاختصاص: ما اختص بكلمة أو كلم دون نظائرها».

(٣) في الأصل: «في غيرها».

(٤) وقعت في خمسة مواضع غير المستثنى من سورة الأنفال: [آل عمران: ٩ و ١٩٤]، [الرعد: ٣١]، [سبأ: ٣٠]، [الزمر: ٢٠].

هذا فيه قراءتان^(١)، ومثل: ﴿عَبْدِي﴾ في الموضعين: في سورة ص [الآية: ٤٥]، والفجر [الآية: ٢٩]، وإن كان فيهما قراءتان^(٢)، وأثبتت في لفظ ﴿الْعِبَادِ﴾ حيث ما جاء في القرآن^(٣)، وغير ذلك.

والمحذوف من المصحف من سائر حروف المعجم ثلاثة؛ وهي حروف

(١) قرأ نافع وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر: ﴿الْكَافِرُ﴾ مفردًا يراد به الجنس، وقرأ الباقون: ﴿الْكَفَّارُ﴾ جمع تكسير.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٥٩)، والتيسير للداني: (ص ١٣٤)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٢٩٨).

(٢) في سورة ص: قرأ ابن كثير: ﴿عَبْدَنَا﴾ بالإنفراد، والباقون ﴿عَبْدَنَا﴾ بالجمع.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٥٤)، والتيسير للداني: (ص ١٨٨)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٣٦١).

وفي سورة الفجر: قرأ جمهور القراء: ﴿فِي عَبَادِي﴾ بالجمع، وقرأ أبو جعفر، وابن عباس، وعكرمة، ومجاهد والضحاك - وهي من الشواذ -: ﴿فِي عَبْدِي﴾.

انظر: المحتسب في القراءات الشواذ لابن جني: (٢/ ٣٦٠)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٦٣)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٨/ ٤٦٧).

وقال أبو القاسم الهذلي في «الكامل في القراءات العشر» (ص ٦٦١): (في عبدي) بغير ألف على التوحيد القورسي عن أبي جعفر، وأبو زيد عن مجاهد، الباقون على الجمع، وهو الاختيار.

(٣) وهو متعدد في القرآن.

العلة: الألف والياء والواو، وهي التي تزداد - أيضاً^(١).

فإن قيل: لأي شيء حذفت الألفات والياءات والواوات من الرسم، ولم تحذف غيرهن من الحروف؟^(٢)

فالجواب أن تقول: إنما حذفت هذه الثلاثة من سائر حروف المعجم استغناء عنهن بالحركات التي قبلهن، ألا ترى أنك إذا قلت: ﴿الرَّحْمٰنِ﴾ فإن الألف تنشأ عن فتحة الميم، وإذا قلت: ﴿دَاوُدَ﴾ فإن الواو تنشأ عن ضمة الواو التي قبلها [الدالة عليها]^(٣)، وإذا قلت: ﴿النَّبِيِّنَ﴾ و﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾ و﴿وَأَخْسَوْنَ﴾ و﴿أَكْرَمِينَ﴾ و﴿يَأْتِي﴾، فإن الياء تنشأ عن الكسرة [التي قبلها، فاستغنوا عن هذه الحروف، واجتروا عنها بالحركات التي قبلها]^(٤) الدالة عليها.

ووجه آخر: وذلك أن هذه الحروف كثيرة في القرآن أكثر من غيرها [من الحروف]^(٥)، والقصد بالحذف إنما هو التخفيف والاختصار، فلو أثبتت هذه

(١) انظر: الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٢٠/ب]، وتنبه العطشان للرجراجي: (ص ٢٢٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٣٩). وسيذكر المؤلف في الباب الرابع (٣/١٣٦٥) حذف اللام، وأما حذف النون؛ فقد اتفق جميع علماء الرسم على حذف النون الثانية من قوله تعالى: ﴿وَكَذٰلِكَ نُفَصِّلُ لِّلْمُؤْمِنِيْنَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، وقوله تعالى: ﴿فَنُنزِّلُ مِنْ سَّمَآءٍ﴾ [يوسف: ١١٠]. انظر: القراءات وأثرها في علوم العربية لمحمد محيسن (١/٤٦٦).

(٢) هذا السؤال طرحه أبو بكر اللبيب قبل شرحه للبيت رقم (٤٦) من العقيلة.

انظر: الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٢٠/ب].

(٣) زيادة من «ت».

(٤) سقطت من «ت».

(٥) سقطت من «ت».

الحروف في المصحف، لصار المصحف كله ألفات وبياءات وواوات، مع أن هذه الحروف إذا حذفت، يبقى ما يدل عليها، وليس يبقى لغيرها من الحروف ما يدل عليها^(١).

وذلك أن عدد ألفات القرآن العظيم على قراءة نافع: ثمانية وأربعون ألفاً وسبع مئة وأربعون ألفاً، فلو ثبتت هذه الألفات كلها، لصار المصحف كله ألفات^(٢). وكذلك الواوات والبياءات حذفت لكثرة دورهن، ولاستثقال حرفين متشابهين في كلمة واحدة.

وذلك أن في القرآن العظيم [من الواوات]^(٣): خمسة وعشرون ألف واو، وخمس مئة وست واوات، ومن البياءات: خمسة وعشرون ألف وتسع مئة وتسع ياءات^(٤).

فلهذا المعنى اختص الحذف بهذه الحروف الثلاثة.

ثم قال ﷺ:

[٤٥] وَلِلْجَمِيعِ الْحَذْفِ فِي الرَّحْمَنِ
[٤٦] كَذَلِكَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ
حَيْثُ أَتَى فِي جُمْلَةِ الْقُرْآنِ
فِي الْحَذْفِ فِي اسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُمَّ

(١) انظر: الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٢٠/ب - ٢١/١]، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٢٢٤).

(٢) ولا يخفى ما في هذه العبارة من مبالغة، وقد بين الشارح مراده، وهو أن القصد بالحذف هو التخفيف والاختصار.

(٣) زيادة من «ت».

(٤) انظر: الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٢١/١]، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٢٢٤)، والفوائد الجميلة للرجراجي: (ص ٣٥٣).

[٢٦ / ١]

[٤٧] لِكَثْرَةِ الدَّوْرِ وَالِاسْتِعْمَالِ عَلَى لِسَانِ لَافِظٍ وَتَأَلِ
 هذا [هو ردُّ الصدر على الصدور]^(١)، وهو الأوضح، وذلك أنه بدأ
 في الترجمة بالمتفق عليه؛ فقال: «باب اتفاهم»، وفعلٌ مثل ذلك في الباب،
 فقال: «وللجميع الحذف في الرحمن»، فبدأ في الباب بما بدأ به في الترجمة،
 وسيأتي في الباب الذي بعد هذا^(٢) ردُّ [الصدور]^(٣) على الأعجاز^(٤)، وكلاهما
 فصيحان في الكلام، لكن الأوضح ردُّ [الصدور على الصدور]^(٥).

وقوله: «وللجميع» يريد: لجميع الكتاب؛ أو لجميع الرواة الناقلين
 عن المصاحف، وهذا من الأحكام المطلقة التي وقع التنبيه عليها في الصدر،

(١) في الأصل: «من رد الصدر على الصدر».

(٢) انظر: البيت رقم (٨٠) وشرحه: (٢ / ٨٣٣).

(٣) في الأصل: «الصدر».

(٤) «رد المعجز على الصدر»: ويسميه بعضهم: «التصدير»؛ وهو: في الشر أن يجعل
 أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما في أول الفقرة، والآخر
 في آخرها؛ كقوله تعالى: ﴿وَوَخَّشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَهُ﴾ [الاحزاب: ١٣٧]،
 وقولهم: «الحيلة ترك الحيلة».

وفي النظم: أن يكون أحدهما في آخر البيت، والآخر يكون إما في صدر المصراع
 الأول، أو في حشوه، أو في آخره، وإما في صدر المصراع الثاني.

انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (٧ / ٩١)، والإيضاح في علوم البلاغة
 للقزويني: (ص ٣٩٩)، وخزانة الأدب لابن حجة الحموي: (١ / ٢٥٥).

(٥) في الأصل: «الصدر على الصدر».

في قوله: «والحكم مطلقاً به إليهم أشير»^(١).

«وللجميع»: جار ومجرور متعلق بالثبوت والاستقرار على أنه خبر المبتدأ، والمبتدأ هو قوله: «الحذف»، فكأنه يقول: الحذف ثابت أو مستقر لجميع الكتاب.

«في الرحمن»؛ أي: في ألف ﴿الرَّحْمٰنِ﴾، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وهو جائر - أعني: حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه - قال الله ﷻ: ﴿وَسَلِّ الْقُرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] معناه: أسأل أهل القرية، وأصحاب العير^(٢)[^(٣)].

واعلم أن هذه الكلمة التي هي: ﴿الرَّحْمٰنِ﴾ وقع الإجماع من كتاب المصاحف على حذف الألف التي بعد الميم منها^(٤)، وعلّة حذفها: طلب الإيجاز والاختصار والتخفيف؛ لكثرة دورانها على الألسنة، واستعمالها في الكتب، وهم يستحبون الإيجاز والاختصار في اللفظ، وكما استحبوا ذلك في اللفظ، استحبوه في الكتب.

[واعلم]^(٥) أن الألف من ﴿الرَّحْمٰنِ﴾ إنما يحذفها الكتاب إذا أتت بالألف واللام كما ذكر الناظم، فلو استعمل دون الألف واللام، لأثبتت ألفه ولم

(١) انظر: البيت رقم (٣٧) وشرحه: (٢ / ٦٩٥).

(٢) انظر: الخصائص لابن جني: (٢ / ٣٦٢)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: (٢ / ٧٤٢)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٥ / ٣٣٢).

(٣) سقطت من «ت».

(٤) انظر: المقنع: (ص ١٦)، ومختصر التبيين: (٢ / ٣٠)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٩٠ و ٢٦٨).

(٥) سقطت من «ت».

تُحذف، ولم يعجى ذلك في القرآن^(١).

وقوله: «كذاك لا خلاف بين الأمة» معنى «كذاك»: أي: أنهم كما اتفقوا على حذف الألف من ﴿الرَّحْمٰنِ﴾، كذلك اتفقوا على حذف الألف من «اسم الله، واللَّهْمَّة»، وعبر عن الاتفاق بقوله: «لا خلاف بين الأمة»، و«الأمة» [المراد بها]^(٢): جماعة العلماء والكتاب.

فإن لفظ «الأمة» له مصارف ثمانية^(٣):

[١-] تطلق «الأمة» ويراد بها الصنف من الناس والجماعة؛ كقوله ﴿يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا كُنُوْا لِرَبِّكُمْ اُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [البقرة: ٢١٣] أي: صنفا واحداً في الضلالة^(٤)، ﴿فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّْنَ مُبَشِّرِيْنَ وَمُنذِرِيْنَ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وكقوله تعالى: ﴿اُمَمٌ اَمْثَالِكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨]؛ أي: أصناف، كل صنف من الدواب والوحوش والطيور مثل بني آدم في المعرفة بالله تعالى، وطلب

(١) هنا كلام عن الإملاء، قال ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٢٣٠): «وكتبوا «الرَّحْمٰن» بغير ألف حين أنبتوا الألف واللام، وإذا حذفوا الألف واللام فأحَبُّ إليَّ أن يعيدوا الألف، فيكتبوا: «رَحْمٰن الدنيا والآخرة».

(٢) في «س»: «المُرَادَةُ».

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص ٤٤٥)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٩/ ١٠)، ولسان العرب لابن منظور «مادة أمم»: (١٢/ ٢٢).

(٤) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (٣/ ١١١)، والبحر المحيط لأبي حيان:

(٢/ ١٤٤).

الغذاء، وتوقفي المهالك، واهتمام الذرية، مع أشباه لهذه كثيرة.

وكتوله في قصة موسى عليه السلام: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾

[الفصص: ٢٣]؛ أي: جماعة^(١).

وكذلك قوله: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾؛ [أي: جماعة]^(٢) ﴿يَدْعُونَ إِلَى

الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] أي: يعلمون.

[٢-] وتطلق «الأمة» ويراد بها: الحين والزمان؛ كقوله تعالى في قصة

الساقية: ﴿وَأَذَكَّرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]؛ أي: بعد حين وزمان.

وكتوله: ﴿وَلَكِنَّ آخِرَنَا عَنْهُمْ الْعَذَابُ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ﴾ [هود: ٨]؛ أي: سنين

معدودة؛ كأن الأمة من الناس القرن ينقرضون في حين، فتقام «الأمة» مقام

«الحين».

[٣-] وتطلق «الأمة» ويراد بها: أتباع الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -.

ويقال للقوم يجتمعون على دين واحد: أمة، فتقام الأمة مقام الدين،

ولهذا قيل [للمسلمين]^(٣): أمة محمد صلى الله عليه وسلم؛ لأنهم على أمر واحد، قال الله

تعالى: [٢٦/ب] ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]؛ أي: مجتمعة

على دين واحد وشريعة، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الشورى: ٨]؛ أي:

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٩ / ٥٥١)، ومعالم التنزيل

للبيهقي: (١٩٩ / ٦).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

مجتمعة على الإسلام.

[٤-] وتطلق «الأمة» ويراد بها: الإمام الرباني؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا﴾ [النحل: ١٢٠]؛ أي: إمامًا يقتدي به الناس؛ لأنه ومن تبعه أمة؛ لأنه سبب الاجتماع.

وقد يجوز أن يكون سمي «أمة»؛ لأنه اجتمع عنده من خلال الخير ما يكون مثله في أمة، ومن هذا يقال: «فلان أمة واحدة»؛ أي: يقوم مقام أمة.

وفي «جامع البيان والتحصيل» لابن رشد^(١): «قال مالك: بلغني أن عبدالله بن مسعود كان يقول: يرحم الله معاذ بن جبل، كان أمة قانتا لله. قيل له: يا أبا عبد الرحمن! إنما ذكر هذا في إبراهيم عليه السلام! فقال ابن مسعود: إن الأمة: الذي يعلم الناس منه الخير، وإن القانت هو المطيع لله ورسوله»^(٢).

[٥-] وتطلق «الأمة» ويراد بها: الدين والملة؛ كقوله تعالى حاكيا

(١) هو: محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي أبو الوليد، قاضي الجماعة بقرطبة، تفقه بأبي جعفر أحمد بن رزق، وحَدَّث عن أبي مروان بن سراج، ومحمد بن خيرة، وممن أخذ عنه: القاضي عياض، له: كتاب البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل، والمقدمات لأوائل كتب المدونة، توفي سنة عشرين وخمس مئة.

الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٣/ ٨٣٩)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٣٧٣).

(٢) البيان والتحصيل لابن رشد: (١٧/ ٣٠٣).

عن الكفار: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]؛
أي: على دين ومذهب.

قال النابغة:

وَهَلْ يَأْتَمَنُ ذُو أُمَّةٍ وَهُوَ طَائِعٌ^(١)

أي: ذو دين.

[٦ -] وتطلق «الأمة» ويراد بها: الرجل المنفرد بدين لا يشاركه فيه أحد؛
كما قال النبي ﷺ في زيد بن عمرو بن نفيل^(٢): «يُبعث أمةً وحده»^(٣)،

(١) ديوان النابغة الذبياني: (ص ٣٥)؛ هذا عجز البيت، وصدرة: «حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ
لِنَفْسِكَ رِيْبَةً»، وفيه «إِئْمَةٌ» بكسر الهمزة.

(٢) زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي ابن عم عمر بن الخطابؓ،
كان قد رغب عن عبادة الأوثان، ولا يأكل ما ذُبح لها، وكان يدين بالحنيفية،
وكان ممن أحيا الموءودة، وتكفل بمؤنتها، توفي قبل بعثه النبي ﷺ بخمس سنين.

السيرة النبوية لابن هشام: (١/ ٢٢٦)، وأسد الغابة لابن الأثير: (٢/ ٣٦٨)،
ودلائل النبوة للبيهقي: (٢/ ١٢٠)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٢/ ٢٣٧)؛
وانظر: صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب حديث زيد بن عمرو بن
نفيل: (٣/ ١٣٩١).

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥/ ٥٤، رقم ٨١٨٨)، والبزار: البحر الزخار في
مسند البزار (٤/ ١٦٦، رقم ١٣٣١)، وأبو يعلى الموصلي: (١٣/ ١٣٧، رقم
٧٢١٢)، والطبراني في الكبير: (٥/ ٨٦، رقم ٤٦٦٦)، والحاكم في المستدرک:
(٣/ ٢٣٨، رقم ٤٩٥٦).

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

ومثله في [قَسُّ بنِ سَاعِدَةَ] ^(١) الإيادي ^(٢).

[٧ -] وتطلق «الأمة» ويراد بها: أُمّ الإنسان لصلبه؛ تقول: يا أمتي، تريد: أمك، وهذه أمة زيد، ومنه قول بشار بن برد ^(٣):

أُمَّتِي بَدَّدَ هَذَا لِعَبِي وَوَشَاحِي حَلَّهُ حَتَّى انْتَشَرَ
فَدَعِينِي مَعَهُ يَا أُمَّتَا عَلْنَا فِي خَلْوَةِ نَقْضِي الْوَطْرِ ^(٤)

[٨ -] وتطلق «الأمة» ويراد بها: قامة الإنسان ^(٥)، قال صاحب

= انظر: المستدرک للحاکم: (٣/ ٤٩٧)، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصري: (٣/ ٢٠٧)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي: (٩/ ٦٩٥).

(١) في الأصل «س»: «قيس بن سعادة»، وما أثبتته من كتب التاريخ والسيرة.

(٢) تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (٥٦): (٢/ ٥٥٦).

روى الطبراني في الكبير (٢٤/ ٨٢): عن أسماء بنت أبي بكر: أن النبي ﷺ سئل عن ورقة بن نوفل، فقال: «يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةً وَحَدَهُ».

(٣) هو: بشار بن برد بن يرجوخ العقيلي الضرير أبو معاذ، من مخزومي شعراء الدولتين العباسية والأموية ومجديها، قد شهر فيهما، ومدح وهجا، أتهم بالزندقة، فضربه المهدي سبعين سوطاً ليقر، فمات منها سنة سبع وستين ومئة، وبلغ التسعين.

الشعر والشعراء لابن قتيبة: (٢/ ٧٥٧)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٣/ ١٢٧)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٠/ ١٤٩).

(٤) ديوان بشار بن برد: (٤/ ٦٩ - ٧٠).

(٥) انظر: تهذيب اللغة للأزهري: (١٥/ ٤٥٥)، وتاج العروس للزبيدي «مادة أم

م»: (٣١/ ٢٣٠).

[«المذهبة»]^(١): «وأمة الإنسان عندما يقف: قامته».

وشرحها قد يختلف؛ يعني: تفسير ما يحتمله لفظها من المعاني

المتقدمة.

ومصرف «الأمة» هنا في النظم: جماعة العلماء، كما قال الله تعالى:

﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]؛ أي: يعلمون، فالمراد بـ «الأمة»

[في الآية]:^(٢) جماعة العلماء؛ كما قال [هذا]^(٣) في النظم.

وقوله: «الحذف» متعلق بقوله: «لا خلاف».

وقوله: «في اسم الله»؛ أي: في الألف في اسم الله.

«واللهمة»: ويريد الألف المعانقة للام الملفوظ بها، لا الألف الأولى

المحذوفة التي بين اللامين في صورة الهمزة؛ لأنها ساقطة لفظاً وخطاً،

ولم يتعرض أحد من الكتاب لذكرها؛ لكونها غير ملفوظ بها؛ إذ كان أصله:

«إله» في قول الكوفيين، والخليل بن أحمد، فأدخلت الألف واللام تفخيماً

وتعظيماً كما كان اسم الله ﷻ، فصار: «الإله»، فحذفت الهمزة استثقلاً

(١) في «س»: «المهذبة». والمذهبة هي كتاب المذهبة في نظم الصفات من الحلبي

والشيات لأبي عبدالله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي

القاضي المالكي المعروف بابن المناصف (ت ٦٢٠هـ)، وهو مفقود. والله أعلم.

انظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٣٢٣)، وهدية العارفين للبغدادي: (٢/ ٢٠٥).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من «س».

لكثرة جريانها على الألسن، وحولت كسرتها إلى لام التعظيم، فالتقى لامان متحركان، فأدغمت الأولى في الثانية، فقالوا: «الله»، كما قال تعالى: ﴿لَنَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] أصله: «لكن أنا» فحذفت الهمزة من «أنا»، والتقت نونان إحداهما ساكنة، فأدغمت في الأخرى، فصارت مشددة^(١).

وقال البصريون: «أصله: «لاه»، فألحقت به الألف، واللام لازمة، ثم أدغمت اللام الساكنة فيها، قاله الخليل - أيضاً -، فقالوا: «الله»، وأنشدوا^(٢):
 [كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رَبَّاحٍ]^(٣) يَسْمَعُهَا [لَاهُ] الْكِبَارُ^(٥)
 فأخرجه على الأصل.

(١) انظر: المنصف لابن جنبي: (٢/ ٢٨)، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١/ ١٢٥)، ومعاني القرآن للنحاس: (١/ ٥٢)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (ص ٥)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢/ ٣٦٥)، وكتاب اللامات للزجاجي: (ص ٤٨).

(٢) البيت للأعشى ميمون بن قيس، واستشهد به كثير من المفسرين واللغويين والنحاة.
 انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٦/ ٢٩٨)، ومعاني القرآن للفراء: (١/ ٢٠٤)، ولسان العرب لابن منظور «مادة أله»: (١٣/ ٤٦٧).

(٣) هكذا في الأصل و«س»: ويروى في كتب الأدب: «كحلفه - بالفاء - من أبي رباح - بالياء -» والبيت له روايات متعددة كما أشار إلى ذلك ابن منظور في لسان العرب «مادة أله»: (١٣/ ٤٦٧).

(٤) في الأصل و«س»: «لَاهُهَا»، وما أثبتته من كتب الأدب.

(٥) ديوان الأعشى الكبير: (ص ٢٨٣).

وقيل: أدخلت الألف واللام بدلاً من الهمزة المحذوفة في «الله»، فلزمت الكلمة لزوم تلك الهمزة، وأخرجت على الأصل، ولهذا لم يدخل عليه في النداء [٢٧ / ١] ما يدخل على الأسماء المعرفة من حروف الثنية، فلم يقولوا: «يأيها الله»^(١).

وقال [العباد]^(٢): «أصله من «أوله»، وهو ذهاب العقل ممن يعز عليك، وأصله: «ولاه»، فأبدل من الواو همزة، فقالوا: إله، مثل: وشاح وإشاح، وأزّخت الكتاب وورّخت، وأقت ووقت، ووسادة وإسادة، ووكاف وإكاف. قال الكميّ:

وَلَهَتْ نَفْسِي الطَّرُوبَ إِلَيْكُمْ وَلَهَا حَالٌ دُونَ طَعْمِ الطَّعَامِ^(٣).

(١) انظر: الكشف والبيان لأبي إسحاق الثعلبي: (١ / ٩٦).

(٢) في الأصل و«س» هكذا «العباد» وهو تصحيف، ولعلّ الصواب: «القنّاد» كما ذكر الثعلبي في الكشف والبيان (١ / ٩٣): «سمعت أبا القاسم الحسن: سمعت أبا الحسن علي بن عبد الرحيم القنّاد يقول: . . .»، وذكر القول.

وهو: أبو الحسن علي بن عبد الرحيم القنّاد الواسطي، أحد الصوفية، روى عن الحسين بن منصور الحلاج شيئاً من كلامه، روى عنه: عبدالله بن أحمد بن الفارسي، وأحمد بن حاتم القزويني، وأبو العباس بن ترکان.

انظر: الأنساب للسمعاني: (٤ / ٥٤٥)، وتكملة الإكمال لأبي بكر البغدادي: (٤ / ٦٥٩).

(٣) وهو البيت رقم (٩٣) من هاشميات الملحقة بديوانه: (ص ٥٠٨)، وانظر: هاشميات الكميّ: (ص ٢٣).

ذكره الثعلبي في التفسير^(١).

فلو رسم هذا اللفظ الذي هو «الله» على اللفظ، لرسم بألف ولام، ولام ألف وهاء، ولكنهم حذفوا الألف المعانقة للأم، فرسموه بألف ولامين وهاء، ووقع الإجماع على ذلك.

وكذلك في قوله: «اللهم».

«واختلف النحويون^(٢) في تركيب لفظة «اللَّهُمَّ» بعد إجماعهم على أنها مضمومة الهاء مشددة الميم المفتوحة، وأنها منادى، ودليل ذلك: أنها لا تأتي مستعملة في معنى خبر.

فمذهب الخليل^(٣)، وسيبويه^(٤)،

= «وَلَهَّتْ»: اشتاقت، «الطَّرُوبُ»: من الطَّرَبِ؛ وهو خفة تلحق الإنسان من الفرح والغم.

(١) انظر: الكشف والبيان لأبي إسحاق الثعلبي (١/ ٩٦ - ٩٨).

(٢) انظر المسألة في: اللمع في العربية لابن جني: (ص ١١٣)، والمقتضب للمبرد:

(٤/ ٢٤٠)، ومعاني القرآن للفراء: (١/ ٢٠٣)، والجمل في النحو للفراهيدي:

(ص ١١٠)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٢٩٠)، وكتاب

اللامات للزجاجي: (ص ٩٠)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (ص ١٣٠)،

واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (١/ ٣٣٨)، وأسرار العربية لابن

الأنباري: (ص ٢٣٢).

(٣) انظر: الجمل في النحو للفراهيدي: (ص ١١٠).

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه: (١/ ٢٥ و ٢/ ١٩٦).

[والبصريين]^(١): أن الأصل: «يا الله»، فلما استعملت الكلمة دون حرف النداء الذي هو: «يا»، جعلوا حرف النداء هذه الميم مشددة، والضممة في الهاء هي ضمة الاسم المنادى المفرد، فذهب حرفان، فعوّض منهما حرفان.

ومذهب الفراء^(٢) والكوفيين: أن الأصل: «اللهم: يا الله أم بخير»، وأن ضمة الهاء هي ضمة الهمزة التي كانت في «أم» نقلت إلى الهاء.

وردّ الزجاج^(٣) هذا القول، وقال: «محالٌ أن يترك الضم الذي هو دليل

(١) سقطت من «ت».

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: (١/ ٢٠٣).

وهو: يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي أبو زكريا المعروف بالفراء، وعرف بالفراء؛ لأنه كان يفري الكلام، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وروى عن قيس بن الربيع، وروى عنه: سلمة بن عاصم، ومحمد ابن الجهم السمرى، له: معاني القرآن، وكتاب البهي، توفي سنة سبع ومئتين.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ١٣١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/ ٣٢٤)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢/ ٣٣٣).

(٣) هو: إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج أبو إسحاق، كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، أخذ عن ثعلب والمبرد، له: معاني القرآن، وكتاب فعلت أفعلت، توفي سنة إحدى عشرة وثلاث مئة.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ١١١)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/ ٤١١).

على النداء المنفرد، وأن يجعل في اسم الله ضمة «أم»؛ هذا إلحاد في اسم الله تعالى^(١).

قال أبو محمد بن عطية: «هذا غلوٌ من الزجاج [لا محالة]^(٢)» وقال - أيضاً - : «إن هذا الهمز الذي يطرح في الكلام فشأنه أن يؤتى به أحياناً كما قالوا: «وَيَلْمُهُ» في: «ويل أمه»، والأكثر على إثبات الهمز، وما سمع: «يا الله أم» في هذه اللفظة، وقال: ولا تقول العرب: «يا اللهم»، وقال الكوفيون: إنه قد يدخل حرف النداء على «اللهم»، وأنشدوا على ذلك^(٣):

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلَّمَا سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا
أَرَدُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا [فَأَنَّنَا مِنْ خَيْرِهِ لَنْ نُغَدَمَا]^(٤)

قال الزجاج: «وهذا شاذ؛ لا يعرف قائله، ولا يُترك ما في كتاب الله تعالى، وفي جميع ديوان العرب»^(٥)؛

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (١/ ٣٩٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) هذه الأبيات لم يعرف قائلها، واستشهد بها أهل التفسير واللغة والنحو؛ انظر: الجمل في النحو للرافعيدي: (ص ١٣٧)، ومعاني القرآن للفراء: (١/ ٢٠٣)، وكتاب اللامات للزجاجي: (ص ٩٠)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٢٩١)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي: (٢/ ٢٩٦)، ولسان العرب لابن منظور «مادة أله»: (١٣/ ٤٧٠).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٩٣).

انتهى كلام ابن عطية في التفسير^(١).

وذكر غيره^(٢) مذهب الكوفيين: «وأن الأصل: «يا الله أمناً بخير»: اقصدنا بخير، ثم حذف هذا كله لكثرة الاستعمال حتى صار: «اللهم»، ونظروه: بـ «أيش هذا»، الأصل: «أيُّ شيء هذا؟»، وكذلك: «م الله»، الأصل: «أيمن الله»، فحذفت لكثرة الاستعمال حتى بقي على حرف واحد».

ثم قال: «وهذا القول بعيد من وجوه أربعة:

* أحدها: كثرة الحذف.

* الثاني: عدم ظهور حرف النداء مع هذه الميم المشددة إلا في ضرورة

الشعر.

* الثالث: امتناع العطف، فلا تقل: اللهم وارحمني. //

* الرابع: امتناع وقوع الشرط بعده، كما تقول: يا الله اغفر لي ذنبي

إن أذنبت^(٣).

والهاء في قول الناظم: «واللهمه» هاء السكت.

وقوله: «لكثرة الدور والاستعمال» البيت. اللام في قوله: «لكثرة» لام

(١) من قوله: «واختلف النحويون في... إلى قوله... جميع ديوان العرب» نقل عن المحرر الوجيز لابن عطية: (١/٤١٧).

(٢) كالفراء في معاني القرآن: (١/٢٠٣)، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف: (ص ٢٩٠)، وأسرار العربية: (ص ٢٣٢).

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٢٩٢ - ٢٩٣).

تعليل؛ هو علة لجميع ما تقدم، ويريد أنه إنما حذفت الألف من هذه الأسماء الثلاثة التي هي: ﴿الرَّحْمَنُ﴾، و﴿اللَّهُ﴾، و﴿اللَّهُمَّ﴾؛ لكثرة الدور والاستعمال^(١).

و«الدور»: مصدر: «دار يدور دورا ودورانا»، وكثرة الدور كثرة [٢٧/ب] تكرره، كما قال - بعد هذا في حذف الألف من جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم -: «من سالم الجمع الذي تكررا».

و«الاستعمال»: هو كثرة استعمال الناس له في كتبهم، وفي جميع كلامهم، كما قالوا في حذف ألف الوصل من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾؛ لكثرة الاستعمال^(٢).

وقوله: «على لسان لافظ وتال» «اللافظ»: هو المتكلم، ويسمى الكلام: لفظاً؛ لأن اللسان يلفظه؛ أي: يُلقيه، ومنه: «لفظه البحر»؛ أي: ألقاه وطرحه.

و«التالي»: هو القارئ، فكانه يقول: لكثرة تكرار هذه الأسماء على ألسنة الناس ممن يتكلم بها، فيدخل فيه: الذاكر لله ﷻ، والداعي بها، والقارئ لها في القرآن، وغيره من الكتب، والكاتب لها، وغير ذلك. هذا معنى «الاستعمال» المذكور.

(١) انظر: مختصر التبيين: (٢/٢٣ و ٣٣٩).

(٢) وقال الكسائي: «عُرِفَ مكانه فحُذِفَ». انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٩٢).

وأخرج ابن سعد في الطبقات الكبرى: (٥/٣٦٧): «عن سعيد بن عامر، عن جويرية ابن أسماء: أن عمر بن عبد العزيز عزل كاتباً له في هذا كتب «بم» ولم يجعل السين - أيضاً».

ثم قال الناظم رحمه الله [ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه وكرمه آمين]:

[٤٨] وَجَاءَ أَيْضًا عَنْهُمْ فِي الْعَلَمِينَ وَشِبْهِهِ حَيْثُ أَتَى كَالصَّادِقِينَ

[٤٩] وَنَحْوِ ذُرَيْبٍ مَعَ آيَتِ وَمُسْلِمَاتٍ وَكَبَيِّنَاتٍ

[٥٠] مِنْ سَالِمِ الْجَمْعِ الَّذِي تَكَرَّرَا مَا لَمْ يَكُنْ شُدَّدَ أَوْ إِنْ نُبِرَا

[٥١] فَبُتُّ مَا شُدَّدَ مِمَّا ذُكِّرَا وَفِي الَّذِي هُمَزَ مِنْهُ شَهْرَا

[٥٢] وَالْخَلْفُ فِي التَّائِبِ فِي كِلَيْهِمَا وَالْحَذْفُ عَنْ جُلِّ الرُّسُومِ فِيهِمَا

قوله: «وجاء أيضاً» يريد: الحذف، و«أيضاً»: مصدر: من «أض»؛ إذا رجع رجوعاً، ومستقبله: «يثيض»، وأيضاً مصدره^(١)، ومنه قولهم: «قال أيضاً» و«فعل أيضاً»، فمعنى قال: معاودة ورجوعاً إلى القول وإلى الفعل، فمعنى أيضاً: رجوعاً إلى الكلام المتقدم، والكلام المتقدم هو الاتفاق من الرواة على الحذف فيما تقدم، وكذلك هذا، فكأنه يقول: وكما اتفقوا على حذف الألف من الأسماء الثلاثة المتقدمة، كذلك اتفقوا على حذفها من ﴿التَّائِبِ﴾ ﴿الفاتحة: ٢﴾.

ولما جاء ذكر ﴿التَّائِبِ﴾ في هذه السورة، التي هي سورة «الفاتحة»، وهي جمع المذكر السالم، وجاء حذف المذكر السالم عن جميع الرواة حيث جاء في كتاب الله ﷻ من أول القرآن إلى آخره، وذكره هنا، وذكر ما [شذ

(١) انظر: الصحاح للجوهري «مادة أبيض»: (٣/ ١٠٦٥)، ولسان العرب لابن منظور

«مادة أبيض»: (٧/ ١١٦).

﴿أَلْحَيْثُتُ﴾، و«الكلمت»^(١)، إلى غير ذلك.

وقوله: «من سالم الجمع» فيه إضافة الصفة إلى الموصوف، وهو جائز - كما قدمنا في قوله في الصدر: «كتاب المقنع»^(٢)، و«كتاب المنصف»^(٣) - وكان حقه أن يقول هنا: من الجمع السالم، لكنه لم يتأت له [النظم]^(٤) إلا كما قال.

وقوله: «الذي تكررا» الألف في قوله: «تكررا» لإطلاق القافية؛ لأنه يعود على الجمع، وقوله: «تكررا» يحتمل أن يريد [بالتكرير: تكرار]^(٥) ألفاظه، فلا يحذف منه على هذا إلا ما كان كثير اللفظ في القرآن أكثر من ثلاثة؛ مثل: ﴿أَلْمَنِينِ﴾ وشبهه.

وهذا هو الظاهر من كلام الحافظ أبي عمرو الداني رحمته الله في «المقنع» في قوله^(٦): «وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعاً، [فالمذكر نحو: ﴿أَلْقَنِينِ﴾، و﴿أَلصَّادِرِينَ﴾،

(١) لم تأت هكذا معرفة بالألف واللام، وإنما جاءت منكراً كما في البقرة ﴿كَلِمَاتٍ﴾ [الآية: ٣٧].

(٢) البيت رقم: (٢٢).

(٣) البيت رقم: (٢٨).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) في «س»: «بالتكرار تكرار».

(٦) المقنع: (ص ٢٢).

الأوزان^(١)، فما كان من الجموع على وزن ما ذكر، فهو محذوف، وإن قلّ لفظه، وهذا هو الظاهر من كلام الشيخ أبي داود في «التنزيل»^(٢) لأنه ذكر ألفاظاً من الجموع لم تأت في القرآن إلا في موضع واحد، أو موضعين بال حذف، وإن كان سلك مع الحافظ طريقاً واحداً في عبارة بـ «الكثير الدور»؛ [لأنه قال:

«وكذلك حذفوها من الجمع السالم الكثير الدور»^(٣) المذكر والمؤنث معاً، سواء كان في موضع رفع، أو نصب، أو خفض^(٤). فاتفقت عبارتهما في هذا المعنى، واختلفت في الأحكام.

= وكل هذا اجتهاد منهم - رحمهم الله جميعاً - إذ أرادوا وضع قواعد وضوابط لحصر مسائل علم الرسم إلا أنها لا تنضب؛ لأنّ طريق هذا العلم اتباع النقل الرواية، وهو سنة متبعة مثل القراءة.

وانظر: المقنع: (ص ٢٢)، ومختصر التبيين (في الهامش): (٢ / ٣١)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٢٣٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٣٦).

(١) وقد رد هذا الاحتمال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٣٧)؛ فقال: «وأما ما طرق فيه الشروح من احتمال لوجه آخر، وهو أنه يريد تكرّر الأوزان... فشيء لم نره لمتقدمي أهل هذا الفن، ويردّه كلام الناظم الآتي آخر الباب، وهو قوله: «وليس ما اشترط من تكرّر البيت».

ولا يساعده - أيضاً - كلام أبي عمرو؛ لأنه مثل - أيضاً - بالمتحد، كما أشير إليه، فلا فرق بين تمثيله بكلمتين، وتمثيل أبي داود بكلمات».

(٢) انظر: مختصر التبيين (١ / ٣٠ - ٣١).

(٣) سقطت من «ت».

(٤) مختصر التبيين: (٢ / ٣٠ - ٣١).

وقد نبه الناظم رحمه الله على هذا كله بعد هذا الباب بقوله:

«وَلَيْسَ مَا اشْتَرَطَ مِنْ تَكَرُّرٍ حَتْمًا لِحَذْفِهِمْ سِوَى الْمُكْرَرِ»^(١).

وسياطي الكلام عليه في موضعه - إن شاء الله تعالى - مع أن ما ذكرنا هو الذي يذكر هناك من غير زيادة، وفيه كفاية، والله أعلم.

وقوله: «ما لم يكن شدد أو إن نبرا» فاستثنى رحمه الله من الجمعين - أعني:

جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم - موضعين^(٢)، وهما: ما كان

بعد الألف منه حرف مشدد؛ مثل: ﴿الْمَسَايِينِ﴾، و﴿الظَّالِمِينَ﴾، و﴿الْعَادِينَ﴾،

أو حرف مهموز؛ مثل: ﴿وَالْقَائِيْنَ﴾، و﴿وَالصَّامِيْنَ﴾، وغير ذلك.

فكأنه يقول: إنما تحذف الألف من الجمع السالم بشرط أن لا يكون الحرف

الآتي بعد الألف مشدداً أو مهموزاً، وهو قوله: «ما لم يكن شدد أو إن نبرا».

والألف في قوله: «نبرا» لإطلاق القافية.

و«النَّبْرُ»: هو الهمز، وهو الذي أخذ به الناظم، وأن «النبر» و«الهمز»

اسمان لمسمى واحد^(٣).

(١) البيت رقم: (٧٣).

(٢) كذا في النسخ، ولعل الأولى: «حالتين».

(٣) قال الحافظ أبو عمرو الداني في الأرجوزة المنبهة (ص ٢٣٦):

وَالْهَمْزُ وَالنَّبْرُ هُمَا لِقَبَانٍ لِيُؤَادِدِ بِذَلِكَ يُعْلَمَانِ

وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحُرُوفِ النَّبْرُ تَعْيِيرٌ عَنِ التَّخْفِيفِ =

وقد اختلف العلماء من القراء والنحويين في «الهمز» و«النبر»، هل هما شيء واحد، أو بينهما فرق؟^(١)

«فزعم الخليل بن أحمد - فيما روي عنه - : أن «النبر» دون «الهمز»، وأن الهمزة إذا خففت، [٢٨ / ب] فذهب بذلك معظم صوتها، وخفَّتْ النطقُ بها، تصير نبرة؛ أي: همزة غير محققة»^(٢)، وهو قول الأصبهاني^(٣)،

= لِلْهَمْزِ وَالْهَمْزُ أَشَدُّ مِنْهُ وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ فَالزَّمَنَةُ
وَالْهَمْزُ جَمْعٌ وَهُوَ أَيْضًا مَصْدَرٌ وَبَابُهُ التَّحْقِيقُ وَهُوَ الْأَكْثَرُ
فِي مَذَهَبِ الْقُرَّاءِ فِي الْمَعْمُولِ مِنَ الرَّوَايَةِ وَفِي الْمُنْقُولِ

وانظر: المحيط في اللغة للطالقاني «مادة ن ب ر»: (١٠ / ٢٣٤)، ولسان العرب لابن منظور «مادة نبر»: (٥ / ١٨٩).

(١) انظر: الدرر الصقيلة للليب (مخطوط): [١/٧٥]، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٢٤٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٤١).

(٢) انظر: الدرر الصقيلة للليب (مخطوط): [١/٧٥].

(٣) هو: محمد بن عيسى بن رزين التيمي الرازي الأصبهاني المقرئ أبو عبدالله، إمام في القراءات والعربية، وله اختيار في القراءة، أخذ القراءة عن خلاد بن خالد، وخلف، وسليم بن عيسى، وروى عنه: الفضل بن شاذان، وجعفر بن الصباح، له: الجامع في القراءات، كما صنف في العدد والرسم وغير ذلك، وتوفي سنة ثلاث وخمسين ومئتين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١ / ٢٢٣)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢ / ١٩٧).

والخزاعي^(١)، وغيرهما.

«قال الخليل: «النبرة: ألين وأطف، وأحسن من الهمزة، وهي مشتقة من الارتفاع، ومنه قيل لما يُعلى عليه: منبراً؛ لارتفاعه»^(٢).

ومذهب سيويه: أنهما سواء، ولا فرق بينهما^(٣)، وهو قول الجمهور من القراء المحققين، فتسمى النبرة: همزة، وليس اختلاف الاسم يوجب اختلاف المعنى؛ إذ الشيء الواحد قد يكون له اسمان وأكثر، ولا تختلف صورته، ولا تنتقل حقيقته»^(٤).

قلت: وقد سمت العرب، ووضعت أسماء كثيرة لمسَمَى واحد، من ذلك: «السيف» يقال له: المرهف، والصارم، والمهند، وغير ذلك^(٥).
ومن ذلك: «الخمرة» يقال لها: الخمر، والشَّمول، والقَرْقَف، والعُقار،

(١) هو: إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي المكي أبو محمد، الإمام في قراءة المكيين، جوّد القرآن على البزّي، وعبد الوهاب بن فليح، وقرأ عليه ابن شنبوذ، والمطوعي، وأخذ عنه الحروف: أبو بكر بن مجاهد، له: كتاب حسن جمعه في اختلاف المكيين واتفاقهم، توفي بمكة سنة ثمان وثلاث مئة.
معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/٢٢٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/١٤٢).

(٢) الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [١/٧٥].

(٣) انظر: كتاب سيويه (٣/٥٤٨).

(٤) من قوله: «قال الخليل: . . .» إلى هذا الموضع نقل عن اللبيب. انظر: الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [١/٧٥].

(٥) انظر: الأماي في لغة العرب للقالبي: (١/١٥٤)،

والقهوة، والخندريس، وغير ذلك^(١).

ومن ذلك: «الشمس» يقال لها: الشمس، والضحى، والجونة،
والجارمة، والسراج، والبيضاء، وغير ذلك^(٢).

ومن ذلك: «القمر» يقال له: القمر، والزيرقان، وإلى غير ذلك من
أسمائه^(٣).

وغير ذلك كثير تكون لمسمى واحد مسمياتٌ.

ومما يدل على أن «النبر» هو «الهمز»: ما ذكر في الجزء الثاني من «كتاب
البيان»^(٤) قال: «سئل مالك عن النبر في القرآن في الصلاة، فقال: إني أكرهه،
وما يعجبني ذلك»^(٥)؛ يعني بالنبر: الهمز [الشديد التكلف]^(٦).

وقال ابن رشد: «يريد بالنبر: إظهار الهمز في كل موضع على
الأصل»^(٧).

(١) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: (ص ١٦٥)، ونهاية الأرب في فنون الأدب
للنويري: (٤ / ٨٤)، والتذكرة الحمدونية لابن حمدون البغدادي: (٨ / ٣٨١).

(٢) انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (١ / ٤٢).

(٣) انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (١ / ٤٥).

(٤) يقصد: كتاب «البيان والتحصيل».

(٥) البيان والتحصيل لابن رشد: (١ / ٣٥٨).

(٦) في الأصل: «بالشديد والتكلف».

(٧) البيان والتحصيل لابن رشد: (١ / ٣٥٨).

قال سيوييه: «والنبر: همزة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي كالتهوع»^(١).

فثبت بهذا أن كونهما بمعنى واحد، وهما مصدران، كقولك: همزت الحرف أهمزه همزاً، ونبرته أنبره نبراً، وقد يجوز أن يكونا جمع «همزة» و«نبرة»؛ نحو: «تمر» و«نخل»، جمع: «تمر» و«نخلة».

ثم قال ﷺ:

«فَثَبْتُ مَا شُدَّدَ مِمَّا ذُكِّرَا [وَفِي الَّذِي هُمَزَ مِنْهُ شُهُرًا]^(٢)»

قوله: «فثبت» خبر مبتدأ محذوف تقديره: فالحكم، «ثبت ما شدد»؛ أي: ما وقع بعد الألف حرف مضعف، «مما ذكر»؛ أي: من جمع المذكر السالم.

وها هنا انتهى كلامه في الحكم المشدد، وأن حكمه الإثبات ليس إلا؛ وابتدأ الشطر الثاني حكم المهموز، وأن الحكم فيه مخالف لحكم المشدد؛ لأن المهموز بالخلاف، والمشدد بلا خلاف، على حسب ما ذكر الداني في «المقنع»^(٣)، وأبو داود في «التنزيل»^(٤)، ولا يتأتى عطف الشطر الثاني على الأول؛ لاختلاف حكمهما.

(١) الكتاب لسيوييه: (٣/ ٥٤٨).

(٢) زيادة من «س».

(٣) انظره: (ص ٢٢ - ٢٣).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٣٣ - ٣٤ و ٢/ ٥٨ - ٥٩).

ويحتمل أن يكون «فثبت» مبتدأ، و«ما» مضاف إليه، «شدد» مبني لما لم يسمى فاعله، والمفعول الذي لم يسم فاعله محذوف، وتقديره: «هو» يعود على «ما»، وهو العائد.

«مما ذكرا»؛ أي: من جمع المذكر السالم، وخبره محذوف تقديره: معروف، أو معلوم على ما نص عليه الأئمة.

ثم قال ﷺ: «وفي الذي همز»؛ أي: وفي ما أتى بعد الألف فيه همزة، وقوله: «وفي الذي» متعلق بقوله آخر البيت: «شهرًا»، كأنه قال: وشهر في الذي همز منه الإثبات، وهو المفعول الذي لم يسم فاعله، والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمّر تقديره: «هو» يعود على «الذي»، وهو العائد من الصلة إلى الموصول، والصلة قوله: «همز».

وقوله: «منه» يعود على الجمع؛ أي: من الجمع المذكور.

«شهرًا»: فعل ماض مبني، مفعوله يعود على الإثبات؛ أي: شهر [٢٩/١] الإثبات في المهموز، وفي ضمنه أن الحذف غير مشهور؛ فهو إذاً بالخلاف والمشهور الإثبات، هكذا ذكره الداني^(١) وغيره.

وإنما ذكرت هذا؛ لأن بعض الناس يتوهم أن الشطر الثاني معطوف على الأول، وأن الخلاف فيهما معاً، وأن كلام الناظم فيه بعض التلويح لذلك، وهذا ليس بشيء، لا يظهر من كلام الناظم، ولا من خارج؛ لأن نصوص الأئمة على غير ما فهم هذا القائل.

(١) انظر: المقنع: (ص ٢٣).

فقوله: «فثبت ما شدد» يريد أن ما أتى بعد الألف فيه حرفٌ مشدد من جمع المذكر السالم؛ مثل: ﴿الصَّالِّينَ﴾، و﴿الطَّائِبِينَ﴾، و﴿الْعَمَّالِينَ﴾، و﴿الصَّافُونَ﴾ فليس فيه إلا الإثبات.

وما أتى بعد الألف منه حرف مهموز؛ نحو: ﴿الْمُنَافِقِينَ﴾، و﴿الصَّخِيمِينَ﴾، [﴿وَالْقَائِمِينَ﴾] ^(١)، المصاحفُ مختلفةٌ في إثبات الألف فيه، وفي حذفها منه، والمشهور إثباتُ الألف.

ومعنى قوله: «وفي الذي همز منه شهرا» يعني: الإثبات؛ لقوله قبله: «فثبت ما شدد»، ومفهوم الخطاب من قوله: «شهرا» أن الحذف غير مشهور، فحصل الخلاف كما ذكرنا.

وهذا الذي ذكر الناظم هو نص الحافظ في «المقنع» بعد ذكر حذف الألف من الجمع المذكر السالم، والجمع المؤنث، وذكر أمثلة من الجمعين، ونصه في «المقنع» ^(٢):

«وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعاً، فالمذكر نحو: ﴿الْمَسْكِينِ﴾، و﴿الْقَادِرِينَ﴾، و﴿الصَّالِحِينَ﴾، و﴿الْفَاسِقِينَ﴾، و﴿الْمُنْفِقِينَ﴾، و﴿الْكافِرِينَ﴾.

ومن المؤنث نحو: ﴿وَالْمُسْلِمَاتِ﴾، و﴿الْحَيَاتِ﴾، و﴿كَلِمَاتِ﴾، و﴿الظُّلُمَاتِ﴾، و﴿ظَلُمْتَ﴾، و﴿وَالْمُتَصَدِّقَاتِ﴾، و﴿تُبَيِّنَاتِ﴾، و﴿الْفُرْقَاتِ﴾.

(١) سقطت من «ت».

(٢) انظره: (ص ٢٢ - ٢٣).

وما كان مثله» .

ثم قال: «إِن كان بعد الألف همزة، أو حرف مضعف، نحو: ﴿وَالسَّالِينَ﴾ و﴿الْقَائِمِينَ﴾، و﴿الْحَائِينَ﴾، و﴿الصَّيِّمِينَ﴾، و﴿حَافِينَ﴾، و﴿حَافِينَ﴾، و﴿الظَّالِمِينَ﴾، و﴿الْعَادِينَ﴾، و﴿الْمَسَّالِينَ﴾، وشبهه؛ أنبتوا الألف في ذلك، [على أنني تتبعت] ^(١) مصاحف أهل المدينة وأهل العراق، والعنق القديمة، فوجدت فيها مواضع كثيرة مما بعد الألف فيه همزة قد حذفت الألف منها، وأكثرها وجدته في جمع المؤنث السالم، لثقله، والإثبات في المذكر أكثر؛ مفهومه: أن الحذف أقل .

هذا هو قول الناظم: «وفي الذي همز منه شهرا» .

وسكت أبو عمرو عما أتى بعد الألف فيه حرف مضعف؛ فلم يذكر فيه إلا الإثبات، هذا نص الحافظ في «المقنع» .

والألف في قوله: «ذكرا» و«شهرا» لإطلاق القافية .

وقوله: «والخلف في التأنيث في كليهما» يعني: في النوعين: المهموز، والمضعف، فهما في بعض المصاحف ثابتان، وفي بعض المصاحف محذوفان، والأشهر حذفهما، ولذلك قال: «والحذف عن جل الرسوم فيهما»؛ أي: في الألفين في المضعف والمهموز .

و«جل الرسوم»؛ أي: أكثر الرسوم، ويريد بـ«الرسوم»: المصاحف؛ لأن كل مصحف منها يشتمل على رسم .

وهذا الذي ذكر الناظم هو نص ما ذكر الحافظ في «المقنع» حرفاً بحرف .

(١) سقطت من «ت» .

[وقوله]^(١): «وأكثر ما وجدته في المؤنث؛ لثقله»^(٢)، وفيه إشكال في قوله: «وأكثر ما وجدته في المؤنث» يعني: الحذف في جمع المؤنث السالم مما بعد الألف فيه همزة [أو حرف مضعف]^(٣)، ولا يوجد في كتاب الله ﷻ جمع مؤنث سالم مما فيه ألف واحدة بعدها همزة أو حرف مضعف، وإنما ذلك في المذكر مثل: ﴿وَالصَّامِيْنَ﴾ و﴿الظَّالِمِيْنَ﴾. وما فيه ألفان من جمع المؤنث مثل: ﴿وَالصَّامِيَاتِ﴾، و﴿سَيِّحَاتِ﴾، و﴿وَالصَّفَاتِ﴾، وأما ما فيه ألف واحدة، فلا يوجد^(٤).

والذي يحقق الإشكال فيه كونه ذكر فصلين، وجعلهما قسمين؛ فقال

(١) في «س»: «لقوله».

(٢) المقنع: (ص ٢٣).

(٣) سقطت من «ت».

(٤) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٣٢): «وهو إشكال غير وارد؛ لأن قوله: «وأكثر ما وجدته في جمع المؤنث السالم»، استطراد جرّ إليه ذكر المهموز من المذكّر، ووجد أن حذف الألف في بعض المصاحف من كليهما، وإن كان سيذكره بعد في نظائره من المؤنث ذي الألفين، مع أن هذا الاستطراد لم يقتض مخالفة المنصوص، ولم يوقع في إلباس، فلا بأس... ويمكن توجيه كلام الناظم بأن يقال: لما ذكر أولاً الجمع السالم بقسميه المذكر والمؤنث، الشامل بحسب مقتضى اللفظ لذي الألف والألفين، واستثنى المشدّد والمهموز، لزم عموم المستثنى لقسمي المذكر والمؤنث - أيضاً -، ثم لما ذكر حكم قسمي المذكر، بقي النظر متشوّفاً لحكمها في المؤنث، فأفاده في هذا البيت».

في الفصل [٢٩٩ / ب] الأول^(١): «وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعاً»؛ ثم قال: «نحو: ﴿تَلَسَّيْتِ﴾، وكذا، وكذا؛ ثم قال: والمؤنث نحو: ﴿وَأَلْمَسَلِمَتِ﴾، وكذا، وكذا مما فيه ألف واحدة»؛ [ثم قال: «فإن جاء بعد الألف همزة أو حرفاً مضعف»؛ ظاهره: في الجمعين المتقدمين: المذكر، والمؤنث.

ثم قال: «نحو: ﴿وَالسَّالِينَ﴾، وكذا، وكذا؛ وذكر أمثلة من جمع المذكر وحده، وسكت عن المؤنث؛ إذ لا يوجد فيما فيه ألف واحدة^(٢).

ثم قال: «أثبت الألف في ذلك، على أني تتبعت مصاحف أهل المدينة، وأهل العراق، والعتق القديمة، فوجدت فيها مواضع كثيرة مما بعد الألف فيه همزة حذفت الألف منها». وسكت عن المشدد؛ لأنه لا خلاف فيه أنه ثابت الألف.

ثم قال: «وأكثر ما وجدته في جمع المؤنث؛ لثقله»؛ وهذا لم يأت في كتاب الله، ولا يوجد.

ثم ذكر بعد هذا الفصل فصلاً آخر قال فيه^(٣): «وما اجتمع ألفان من جمع المؤنث».

فدل هذا وما قبله على أنه أراد بقوله: «وأكثر ما وجدته في المؤنث»:

(١) انظر: المقنع: (ص ٢٢).

(٢) سقطت من «س».

(٣) انظر: المقنع (ص ٢٣).

ما فيه ألف واحدة مثل المذكر، ولولا قوله: «وأكثر ما وجدته في المؤنث»، لحمل قوله: «فإن جاء بعد الألف همزة، أو حرف مضعف» على جمع المذكر السالم، مثل ما مثل به، وما رأيت من نبه على هذا، فانظره وتأمله.

والذي يقوي ما ذكره، وأنه أراد بقوله: «وأكثر ما وجدته في المؤنث» [مما فيه ألف واحدة؛ قوله في الفصل الذي بعده: «وما اجتمع فيه ألفان، سواء كان بعد الألف حرف مضعف، أو همزة؛ لأنه لو أراد بقوله: «وأكثر ما وجدته في المؤنث» ما فيه ألفان لم يعد ذكر المضعف والمهموز؛ لأنه قد تقدم ذكر حكمهما، ولا يستغنى بمثول ما اجتمع^(١) فيه ألفان مما لا همز فيه، ولا حرف مضعف، وهذا مشكل.

وأحسن من هذه العبارة عبارة الشيخ أبي داود في «التنزيل»^(٢) حيث قال:

«وكذلك حذفوا الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث معاً - وذكر أمثلة من المذكر والمؤنث مما فيه واحدة، ثم قال: - وكذلك ما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث السالم»، [وذكره]^(٣).

وسلك الناظم طريقة الداني، وكذلك الشاطبي في «عقيلته» حيث قال:

سَوَى الْمُشَدِّدِ وَالْمَهْمُوزِ فَاخْتَلَفَا
عِنْدَ الْعِرَاقِ وَفِي التَّائِيثِ قَدْ كَثُرَا^(٤)

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: مختصر التبيين (٢ / ٣٠ - ٣٣).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) البيت رقم (١٥١) من العقيلة. انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٩٣)، وتلخيص

الفوائد وتقريب المتباعد لابن القاصح: (ص ٥١).

ولا درك عليهما، وإنما الدرُّكُ على ما في «المقنع» - كما ذكرنا - .

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله]:

[٥٣] وَجَاءَ فِي الْحَرْفَيْنِ نَحْوُ: الصَّدَقْتُ وَالصَّلِحْتُ^(١) وَالصَّبْرَاتِ الْقَنْتَاتِ

[٥٤] وَبَعْضُهُمْ أَثَبَتْ فِيهَا الْأَوَّلَ وَفِيهِمَا الْحَذْفُ كَثِيرًا نَقْلًا

قوله: «وجاء» يريد: في الحذف المذكور في قوله: «عن جل الرسوم

فيهما»، وقوله: «في الحرفين» يعني: الألفين من جمع المؤنث السالم.

وقوله: «نحو»؛ أي: مثل، وهو نعت، أو بدل من الحرفين.

وقوله: «الصدقت الصلحت الصبرات القنتت» يريد:

«والصبرات» و«القنتت»، فحذف واو العطف، وهو جائز؛ أعني: حذف

واو العطف، وإبقاء المعطوف، وعليه قول الشاعر^(٢):

وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عِلَاتِي صَبَائِحِي غَبَائِقِي قِيَلَاتِي

يريد: وصبائحي، وغبائقي، وقيلاتي.

(١) جاء في بعض النسخ: «الصالحات» بلا واو.

(٢) ينسب لابن الأعرابي كما في الخصائص لابن جني: (١/ ٢٩٠ / ٢ / ٢٨٠)،

ولسان العرب لابن منظور مادة «صبح»: (٢/ ٥٠٣)؛ وبغير نسبة كما في: سر

صناعة الإعراب لابن جني: (٢/ ٦٣٥)، وتهذيب اللغة للأزهري مادة «غ ب

و»: (٨/ ٣٨)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: (٥/ ٣٨٨)، ولسان

العرب لابن منظور مادة «غبق»: (١٠/ ٢٨١).

وقال الآخر^(١):

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

يريد: ومقيظ، ومشتي.

وقول الآخر^(٢):

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا [يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ]^(٣)

يريد: كيف أصبحت، وكيف [أمسيت].

وقوله: «وبعضهم» يريد: بعض الكتاب للمصاحف، أو بعض الرواة عنها، وإن لم يتقدم لهم ذكر، فالكلام دال عليهم^(٤).

وقوله: «وبعضهم أثبت فيها الأولا» يريد: في الجموع المتقدمة.

«الأولا» يريد: الألف الأولى، وذكره هنا، وأنه في موضع غير هذا،

(١) ينسب هذا البيت لرؤية بن العجاج، وهو في ملحق ديوانه: (ص ١٩١)، ولم ينسبه أغلب من استشهد به، انظر: الكتاب لسيويه: (٢ / ٨٤)، والإنصاف لابن الأنباري: (ص ٥٨٥)، والأصول في النحو لابن السراج: (١ / ١٥٤)، وشرح ابن عقيل: (١ / ٢٣٩)، ولسان العرب لابن منظور مادة «صيف»: (٩ / ٢٠٠).

(٢) ينسب لأبي علي الفارسي كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: (٣ / ١٤٠١)، ويلا نسبة في أكثر كتب الأدب؛ انظر: الخصائص لابن جني: (١ / ٢٩٠ و ٢ / ٢٨٠)، وديوان المعاني لأبي هلال العسكري: (٢ / ٢٢٥)، وحاشية الصبان على الأشموني: (٣ / ١٧٣).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من «ت».

وذلك جائز؛ لأن الحروف تذكر وتؤنث؛ ما خلا الهمزة؛ فإنها لا تذكر.

وقوله: «وفيهما» يعني: الألفين.

وقوله: «الحذف» مبتدأ، وخبره في الجملة التي بعد، وهو الفعل

المبني للمفعول الذي [١/٣٠] لم يسم فاعله، وهو قوله: «نقلا»، والضمير المستتر فيه، وهو المفعول الذي لم يسم فاعله تقديره: «هو» يعود على الحذف.

والمجرور في قوله: «فيهما» متعلق بقوله: «نقلا»، ففي البيت تقديم

وتأخير، وتقديره: «والحذف كثيراً نقلا فيهما».

وقوله: «كثيراً» حال من المفعول الذي لم يسم فاعله المستتر في قوله:

«نقلا»، فكأنه يقول: وفيهما الحذف نُقل كثيراً.

والألف في قوله: «الأولا» و«نقلا» لإطلاق القافية.

انظر كلام الناظم في هذين البيتين فيه تدافع^(١)؛ لأنه قال: «وجاء في

الحرفين» يريد: الحذف - كما قلنا -، فيقتضي أن الألفين محذوفان؛ الأول والثاني.

ثم قال: «وبعضهم أثبت فيه الأولا»، فيقتضي أن الثاني محذوف من

غير خلاف، وأن الخلاف في الأول.

ثم قال: «وفيهما الحذف كثيراً» مفهومه: أن الإثبات قليل فيهما،

(١) أي: تناقض، كما سيبيته.

فيقتضي أن الخلاف فيهما معاً، [وهذا تناقض من القول؛ لأن أول الكلام يقتضي أنهما محذوفان من غير خلاف، وآخره يقتضي أن الخلاف فيهما معاً^(١)، ووسطه يقتضي أن الخلاف في الأول دون الثاني.

وقد ذكر لي بعض الطلبة ممن قرأ على الناظم، وكان يحضر مجلسه: أنه جرى كلام في هذا، ونُبّه على هذا، ففكر قليلاً، ثم استدركه بتبديل الشطر الثاني، وصرف الخلاف إلى الألف الأولى دون الثانية، فقال:

وَبَعْضُهُمْ أَتَبَتَ فِيهِ الْأَوَّلَا لَكِنْ حَذَفَهُ كَثِيرًا نَقْلًا

يريد: الأول، وهذا وإن قاله، فالدرءُ باقٍ عليه؛ لأنه لم يبين أي طريقة سلك فيها؛ هل طريقة الحافظ، أم طريقة أبي داود؟ لأن طريقتهما في ذلك مختلفة.

فنصُّ الحافظ في «المقنع» يقتضي الخلاف في الألفين، وأن الحذف فيهما أكثرُ من الإثبات.

ونصُّ أبي داود يقتضي أن الخلاف إنما هو في الأول دون الثاني، وأن الثاني محذوف من غير خلاف.

ولنذكر نصيهما حتى يظهر ما ذكرته:

قال الحافظ: «وما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث السالم؛ فإن الرسم في أكثر المصاحف ورد بحذفهما معاً - مفهومه: أن أقل المصاحف

(١) سقطت من الأصل.

بالإثبات، ثم قال: - سواء كان بعد الألف حرف مضعف، أو همزة، نحو: ﴿الصَّلِيحَاتِ﴾ و﴿الْحَفِظَاتِ﴾ و﴿الصَّدِيقَاتِ﴾ و﴿النَّزِعَاتِ﴾ و﴿الصَّلَفَاتِ﴾ و﴿النَّفْسَاتِ﴾ و﴿الْعَدِيدَاتِ﴾ و﴿الصَّغِيرَاتِ﴾ و﴿تَبَيَّنَاتِ﴾ و﴿سَيِّحَاتِ﴾ و﴿قَيْنَاتِ﴾ و﴿الْمُفَقَّاتِ﴾، وشبهه، فقد أنعمت النظر^(١) في مصاحف أهل العراق والأصلية؛ إذ عدت النص في ذلك، فلم أرها تختلف في حذف ذلك». هذا نصه في «المقنع»^(٢).

وظاهره: أن الخلاف فيهما من قوله: «فإن الرسم في أكثر المصاحف»؛ ومن سكوته على المصاحف الأخر، ما عدا مصاحف أهل العراق؛ فلم أدر ما حكمهما فيها؟ على أنه قد قال: «عدمت النص في ذلك».

وأما أبو داود، فقال في «التنزيل»: «وما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث السالم، وسواء كان بعد الألف حرف مضعف، أو همزة، فيه اختلاف بين المصاحف، فبعضها حذف منها الألف الثاني، وأثبت الأول، وبعضها - وهو الأكثر - حذف منها الألفان على الاختصار وتقليل حروف المد، وبذلك أكتب، وإياه أختار، - ثم قال: - نحو: ﴿الصَّلِيحَاتِ﴾»^(٣). وذكر أمثلة

(١) أنعمَ النظر: أي: أطال التفكير فيه.

انظر: لسان العرب لابن منظور مادة «نعم»: (١٢/٥٧٩)، وتاج العروس للزبيدي مادة «ن ع م»: (٣٣/٥١٢).

(٢) المقنع: (ص ٣٣).

(٣) مختصر التبيين: (٢/٣٣ - ٣٤).

مثل ما ذكر الحافظ .

فلم يذكر أبو داود خلافاً في الثاني، وأنه محذوف، هذا نصه ﷺ، فخرج من هذا: أن الحافظ ذكر فيهما الخلاف، وأبو داود لم يذكر الخلاف إلا في الأول.

والناظم لم يذكر في النظم أي الإمامين أخذ [٣٠ / ب] بمذهبه منهما؛ لأنه على ما في النظم من غير تبديل هو مذهبُ الداني، وعلى تبديل الشطر الثاني - كما بلغنا عنه - هو مذهب أبي داود، فكان حقه أن يعين واحداً منهما، وظاهر كلامه وإطلاقه يؤذن أن ذلك لهما معاً، وليس كذلك، ولو رجع في هذا، أو بلغه، لاحتال في ذلك؛ لسهولة النظم عليه ويسارته؛ انتهى الكلام في هذين البيتين^(١).

ويحتمل أن يكون تكلم على مذهبيهما، وجمع بين طريقتيهما، فيكون قوله: «وجاء في الحرفين وبعضهم أثبت فيه الأول» على طريقة أبي داود،

(١) أصلح ابن جابر البيتين السابقين بأربعة آيات فقال:

وَجَاءَ فِي الْحَرْفَيْنِ نَحْوَ الصَّدِقَاتِ	الْحَذْفُ عَنْهُمَا وَنَحْوَ الْقَلْبَاتِ
وَأُثِّبَ التَّنْزِيلُ فِيهَا الْأَوْلَى	لَكِنَّ حَذْفَهُ كَثِيرًا نَقْلًا
وَالْخَلْفَ لِلدَّانِي أَيْضًا وَقَعَا	مَعَ اسْتِهَارِ الْحَذْفِ فِيهِمَا مَعَا
وَعَنْهُمَا الْحُكْمُ كَذَلِكَ اطَّرَدَا	فِي كُلِّ مَا هُمَزَ أَوْ مَا شُدُّدَا

انظر: تقييد إصلاحات على مورد الظمان: محمد بن جابر الغساني، ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو: (٢ / ٤٤٦).

وقوله: «وفيهما الحذف كثيراً نقلاً» على طريقة أبي عمرو؛ فانظره^(١).

وأراد بعض الناس أن يحمل كلام الناظم في قوله في البيت الذي قبل

هذين البيتين:

«وَالْخُلْفُ فِي التَّأْنِيثِ فِي كِلَيْهِمَا وَالْحَذْفُ عَنْ جُلِّ الرُّسُومِ فِيهِمَا»^(٢)

على ما ذكر في هذين البيتين، ورأى أن تأويل كلام الحافظ في «المقنع»

أولاً لا يحمل على ظاهره أصلاً، فقال: «والخلف في التأنيث في كليهما»

يريد: في المهموز والمضعف مما جمع جمع المؤنث السالم، وهذا إنما

يوجد فيما فيه ألفان، وإن كان الناظم والحافظ إنما مثلاً لما فيه ألف واحد،

فليس ذلك بالذي يوجب حصول الخلاف فيه خاصة؛ إذ ليس بمضعف

ولا مهموز، ويدل على ذلك: كون الحافظ لم يذكر مثلاً لما بعد ألفه

همزة، أو حرف مضعف، إلا في المذكر، وسكت عن المؤنث؛ إذ لا يوجد.

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٤٤) بعاد شرحه للبيتين: «... وإذا فهمت

ما حررته هنا، اتضح لك فساد كثير مما يقال هنا، وأن في كلام الناظم تناقضاً،

وأنه خلط طريقتي الشيخين مع اختلافهما؛ لأن طريقة أبي عمرو أن الأقل هو

إثباتهما معاً أخذاً لذلك من مفهوم قوله: فإن الرسم في أكثر المصاحف بحذفهما

معاً، وأن قول الناظم: «وبعضهم أثبت فيها الأولا»، هو طريقة أبي داود. وأن

قوله: «وفيهما الحذف كثيراً نقلاً»، طريقة أبي عمرو، وكل هذا تخليط، وفهم

لكلام الناظم وغيره على غير مقاصدهم، فلا معنى لإطالة البحث في ذلك بعد

وضوح الحق».

(٢) البيت رقم: (٥٢).

وقول الناظم: «والخلف في التأنيث في كليهما» فأطلق ولم يقيد بما فيه ألف واحدة.

ثم تكلم في الفصل الذي بعده على ما فيه ألفان، وهو قوله: «وجاء في الحرفين» البيتين، [ولا يقال: إن كلامه فيما تقدم فيما فيه ألف واحدة؛ بدليل كلامه بعده فيما فيه ألفان؛ إذ كلامه في الفصل الثاني - أعني: البيتين]^(١) المذكورين - إنما هو في الألف الأولى؛ هل تحذف أو تثبت؟ ولأنه لم يأت بمثال من المهموز، ولا من المضعف، فيتحصل فيه بمجموع كلامه ثلاثة مذاهب:

إثبات [الألف]^(٢) الأولى وحذفها؛ والفرق بين ما [بعد الألف الأولى]^(٣) فيه همزة أو حرف مضعف، فيثبت؛ أو غير ذلك، فيحذف. انتهى كلامه. وهذا الذي قاله بعيد من اللفظ، وعبرة أبي داود في «التنزيل» أحسن من عبارة «المقنع»، والله أعلم.

ثم قال:

[٥٥] وَأَبَّتَ التَّنْزِيلُ أُولَى يَابِسَتْ
رِسَالَتَ الْعُقُودِ، قُلْ: وَرَأْسِي لَتْ

[٥٦] رَجَّحَ بُتُّهُ وَبَاسِقَاتِ
وَفِي الْحَوَارِيِّينَ مَعَ نَخْسَاتِ

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل: «بعده ألف».

[٥٧] أَثْبَتَهُ، وَجَاءَ رَبِّيُّونَ عَنْهُ بِحَذْفٍ مَعَ رَبِّيُّونَ
لما ذكر الجموع، وذكر أن حكمها الحذف، بشرط التكرار؛ إما تكرار
الألفاظ، أو الأوزان، على ما قدمنا من ظاهر كلام الشيخين: أبي عمرو،
وأبي داود، وعمدة الناظم في نقله في هذا الرجز عن «المقنع» وعن «التنزيل»؛
لأن «العقيلة» داخلة في «المقنع»؛ إذ هي اختصاره، ونقله من «المنصف»
إنما ذلك في أحرف قليلة كما قال^(١)، وجاءت من الجموع مواضع خرجت
عن الأصل والقاعدة التي أُصِّلَ، فجاءت ثابتة، أخذ هنا يذكر ما خرج عن
تلك القاعدة والأصل، ويذكر ما اتفقا عليه، وما اختلفا فيه، وما انفرد به
كل واحد منهما.

فبدأ هنا بما انفرد به أبو داود دون أبي عمرو إلى قوله: «وعنهما
روضات قل والجنات»^(٢)، واستثنى ما بدأ به هنا من أقرب المذكورين [٣١/أ]،
وهو ما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث السالم؛ إذ تقدم لنا ما اجتمع فيه
ألفان من جمع المؤنث السالم فحكمه لأبي داود على ما في «التنزيل» حذف
الألف الثانية من غير خلاف، وحذف الأولى على الخلاف، واختار هو فيه
الحذف^(٣)، فقال: «وأثبت التنزيل أولى يابست» يريد: صاحب «التنزيل»،
وهو أبو داود، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

(١) انظر: البيت رقم (٢٨) وشرحه: (٦٨٣/٢).

(٢) البيت رقم: (٥٩).

(٣) انظر: شرح البيتين (٥٣ و٥٤): (٧٥٤/٢)، ومختصر التبيين: (٣٣ - ٣٤).

ومعنى «الحذف» المنسوب إليه بمعنى: النقل؛ أي: نقل عن المصاحف؛ إذ ليس له حذف ولا إثبات؛ بل هو ناقل عن المصاحف، وإنما الحذف والإثبات حقيقة للواضع الأول، وهو [الصحابة]^(١) - رضوان الله عليهم - .
 وقوله: «أولى بابست» يريد: الألف الأولى، وهي التي بين الياء والباء، فأنت الألف هنا؛ لأن «أولى» تأنيث «أول»؛ لأن الحروف تذكر وتؤنث - كما قدمنا - إلا الهمزة؛ فإنها تؤنث ولا تذكر .

ولعل قائلًا يقول: «أولى بابست» إنما أراد به [الكلمة الأولى من ﴿يَاسِّتَ﴾؛ إذ هما كلمتان في سورة يوسف ﴿يُوسُفَ﴾^(٢)، فجاء ثبت الألفين من [٣] الكلمة الأولى دون الثانية، فمن أين قلتم: إنه أراد الألف دون الكلمة؟
 قلنا: وإن كان ظاهر اللفظ يقتضي ذلك، فليس هو مراده، وإنما مراده: الألف الأولى^(٤)، كما قلنا من نص أبي داود في «التنزيل»، ونصه في سورة يوسف ﴿يُوسُفَ﴾: «وكذلك حذفوها - يعني [الألف]^(٥) - بين السين والتاء من

(١) في «س»: «الصَّحَابِي» .

(٢) في [الآيتين: ٤٣ و ٤٦] .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) أصلح ابن غازي هذا البيت بقوله:

الألف الأولى من لفظ يابست رسالة العقود قل وراسيت

انظر: تقييد طرر على مورد الظمان لوحة / ٤٧، نقلًا عن تبيه المعطشان للرجراجي:

(ص ٢٦١)

(٥) سقطت من الأصل .

﴿يَابَسْتِ﴾، ولا خلاف بينهم في إثباتها بين الياء والباء^(١).

وقوله: «رسالة العقود» [يريد: «رسالة العقود»]^(٢) بحذف واو العطف، وقد تقدم جواز ذلك ومعناه، و«أولى رسالة العقود» يريد: الألف الأولى على قراءة الجمع - كما قلنا في ﴿يَابَسْتِ﴾ -؛ لأن في ﴿رِسَالَتُهُ﴾ [المائدة: ٦٧] قراءتان في السبع مشهورتان بالإفراد والجمع، وأتى به الناظم على قراءة الأفراد^(٣): «رسالة» بفتح التاء؛ لأن النظم لا يتزن له إلا كذلك، وهي قراءة الجماعة [ما عدا نافعاً وابن عامر وأبا بكر^(٤)] - رحمهم الله -، هم الذين يقرؤونها^(٥): ﴿رِسَالَتِهِ﴾ بالجمع^(٦).

قال أبو داود في سورة العقود: «وكتبوا ﴿رِسَالَتَهُ﴾ [الآية: ٦٧] بألف قبل اللام، وبغير ألف بعدها، واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف»^(٧).

(١) مختصر التبيين: (٣/٧١٨).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف.

(٤) وعدا: أبا جعفر ويعقوب؛ إذ يقرآنها بالجمع - أيضاً..

(٥) في «س»: «ما عدا نافعاً وابن عامر - رحمهما الله - هما اللذان يقرآنها».

(٦) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص٢٤٦)، التيسير للداني: (ص١٠٠)، النشر لابن الجزري: (٢/٢٥٥).

(٧) مختصر التبيين: (٣/٤٥٣).

وقوله: «رسالة العقود» فقيد بالسورة احترازاً من الذي في سورة الأنعام، وهو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الآية: ١٢٤] ^(١).

وقوله: «قل وراسيت» استئناف كلام؛ فهو مقطوع مما قبله؛ لأن حكمه مخالف لحكمه؛ لأن حكم هاتين الكلمتين اللتين هما: ﴿رَأْسَيْتِ﴾ و﴿بَاسَيْتِ﴾ [ق: ١٠] الحذف والإثبات، والإثبات أرجح عنده، وحكم الكلمتين المتقدمتين اللتين هما: ﴿يَأْسَيْتِ﴾ و﴿رِسَالَتَهُ﴾ الإثبات ليس إلا.

فهذه اللفظة التي هي: «قل» من لفظ الناظم، ليس تحتها معنى إلا تهيم النظم له، وكثيراً ما يأتي هنا في هذا النظم، واقتدى في الإتيان بها بالإمام الشاطبي رحمته الله في «العقيلة» ^(٢)؛ إذ كثيراً ما أتى بها - رحمة الله تعالى عليهما -.

وفي هذا البيت التضمنين، وهو أن يكون معنى بيت في بيت آخر بعده ^(٣)، مثل ما ذكر الناظم هنا؛ لأن معنى قوله: «وراسيت» وفائدته في

(١) وقع في «ت» بعد هذا الموضع زيادة الجملة: «فإنه يحذف الثانية، وسكت عن الأولى، وذكره في هجاء المصاحف في قوله: ﴿رَسَلْتِ رَبِّي﴾ الحذف فيهما حيث وقع، وكذلك في الأحزاب في: ﴿رَسَلْتِ اللَّهُ﴾ [الأحزاب: ٣٩]. وليس هذا موضعه، وسيأتي ذكر نحو هذا قريباً.

(٢) انظر - مثلاً -: أبيات العقيلة رقم (٤٦) و(٥٠) و(١٦٣) وغيرها في: الوسيلة للسخاوي الصفحات على التوالي: (٨٧) و(١٠١) و(٣١٧).

(٣) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقرظيني: (ص ٣٨٣).

البيت الذي يليه، وهو قوله: «رجح ثبته وباسقلت»، ومثل هذا في التضمين قول الشاعر^(١): [٣١/ب]

وَإِهَالَهُمْ لَوُ أَنَّهُمْ	عَادُوا وَجَادُوا لِي فَمَا
أَرْجُونَوَالاً مِنْهُمْ	هَيْهَاتَ هُمْ حَسْبِي وَمَا
مِثْلِي إِلَى غَيْرِ الْأَلَى	جَرَحُوا فَوَادِي إِنْ مَا
أَشْكُو إِلَيْهِمْ مِنْهُمْ	كَلَّمَا يَزِيدُ وَكَلَّمَا
هَجَرُوا تَفَاقَمَ أَمْرُهُمْ	يَا لَيْتَهُمْ دَاوُوا كَمَا
جَرَحُوا فَلَوْ طَبَّوْا شَفَوْا	هَيْهَاتَ لَوُ لَاهُمْ لَمَا
ذَهَبَ الزَّمَانُ بِأَنْ أَقُولَ	عَسَى وَأَرْجُو رَبِّمَا

ومعنى قوله: «رجح ثبته»؛ أي: ثقله وأماله؛ تقول: أرجحت الميزان؛ أي: ثقلته حتى رجح، والأرجوحة والمرجوحة سواء، وهو أن يوضع وسط الخشبة على تل، ويقعد [غلامان]^(٢) على أحد طرفيها، فيميل أحدهما بالآخر، والترجيح بين شيئين، وليس هو المراد هنا، إنما المراد: الأول، أما الثقل أو الميل، وكلاهما واحد؛ لأن الكلمة إذا ثقلت وخفت الأخرى، فقد مالت الثقيلة بالخشيفة، وإذا مالت، فقد ثقلت؛ لأنها لا تميل إلا إذا ثقلت.

(١) هذه الأبيات ذكرها أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن

الجوزي في كتابه «المدحش»: (ص ٤٠٨).

(٢) سقطت من الأصل.

فقوله: «رجح ثبته»؛ أي: أثقله وأماله؛ فصار عنده راجحاً على عكسه، أو أنه مال هو إلى الإثبات دون الحذف، وهو المراد بقوله: «رجح ثبته»؛ أي: إثبات الألف الأولى في قوله: ﴿رَأْسِيَّتٍ﴾ و﴿بَاسِقَتٍ﴾.

وظاهر كلام الناظم يشعر بالخلاف، وأن الألف الأولى في هذين الموضعين في بعض المصاحف ثابتة، وفي بعضها محذوفة، إلا أن الراجح الإثبات كما ذكر، وأنه كذلك في «التنزيل»، وليس كذلك، وليس في «التنزيل» ما يدل على ذلك؛ لأنه قال في سورة ق: «و﴿بَاسِقَتٍ﴾ [الآية: ١٠] [بحذف الثانية وإثبات الأولى]»^(١)،^(٢).

[وقال في سورة سبأ: «وكتبوا ﴿رَأْسِيَّتٍ﴾ [الآية: ١٣] بحذف الألف الثانية التي بين الباء والتاء، وإثبات الأولى»^(٣)].^(٤)

فهذا نصه في هذين الموضعين، وليس فيه ما يدل على الخلاف، إلا أن يريد ﷺ مراعاة الخلاف في جمع المؤنث السالم مطلقاً، وأن الخلاف جاء في الألف الأولى فيما اجتمع فيه ألفان على العموم على ما ذكره الشيخان في كتابيهما^(٥) في قولهما: «وما اجتمع عليه ألفان من جمع المؤنث السالم،

(١) في الأصل: «مَحْذُوفَةُ الْأَلْفِ الثَّانِيَةِ - الَّتِي بَيْنَ الْقَافِ وَالتَّاءِ - وَابْتِثَ الْأُولَى».

(٢) مختصر التبيين: (٤ / ١١٣٥).

(٣) مختصر التبيين: (٤ / ١٠١٠).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: المقنع (ص ٢٣)، ومختصر التبيين (٢ / ٣٣).

فإن الرسم ورد في أكثر المصاحف بحذفهما معاً.

وهذه المواضع الأربعة المذكورة هنا داخلية في عموم ذلك؛ إلا أنه لما ثبت وصحّ عند أبي داود إثباتُ الألف الأولى في الموضعين الأولين، وهما: «رسالة العقود» و﴿رَأْسَيْتَ﴾^(١)، وذكرهما في «التنزيل» بالإثبات على ما صحّ عنده فيهما، ذكرهما الناظم كذلك، ولما ترجح عند أبي داود ثبتُ الألف الأولى في الموضعين الآخرين، وهما: ﴿رَأْسَيْتَ﴾^(٢) و﴿بَاسِقَيْتَ﴾ بما رواه، وبما صحّ عنده، ذكر الناظم ذلك على وجه يقتضي^(٣) الخلاف، وهو كذلك، إلا أن الذي ترجح عند هذا الشيخ إثباتهما، وهذا مراده، والله أعلم.

وسكت الناظم عن مواضع كثيرة مثل هذه الأربعة، فلم يذكرها، ولا أشار إليها، وذكرها أبو داود في «التنزيل»، إلا أنه لم يصرح بإثبات الألف الأولى فيها، منها:

﴿رِسَالَتُهُ﴾ [الآية: ١٢٤] في الأنعام، قال فيها: «وكتبوا ﴿رِسَالَاتِهِ﴾ بحذف الألف بين اللام والتاء، واجتمعت عليها المصاحف فلم تختلف»^(٤)، وسكت عن الأولى، [مفهومه: أنها ثابتة.

(١) في «س»: «و﴿رَأْسَيْتَ﴾»، وهو خطأ.

(٢) في «ت»: «رسالة».

(٣) سقطت من «ت».

(٤) مختصر التبيين: (٣/٥١٢).

وكذلك: ﴿مَعْرَبَاتٍ﴾ [الآية: ٥٧] في سورة براءة، قال: «بحذف الألف التي بين الراء والتاء»^(١)، وسكت عن الأولى^(٢).

وكذلك: ﴿قَصِرَتْ﴾ في سورة: والصفات [الآية: ٤٨] والرحمن [الآية: ٥٦]^(٣)، قال: «بحذف الألف التي بين الراء والتاء»^(٤)، وسكت عن الأولى.

وكذلك: ﴿شَمِخَتْ﴾ [الآية: ٢٧] في سورة: والمرسلات، قال: «بحذف الألف التي بين الخاء والتاء»^(٥)، وسكت عن الأولى.

ومواضع كثيرة غير هذه يقول فيها: «بحذف الألف»، ولا يذكر الأولى ولا الثانية، مثل: ﴿مُسْفَحَتْ﴾ [النساء: ٢٥]^(٦)، و﴿مُتَجَوَّرَتْ﴾ [الرعد: ٤]^(٧)، و﴿قَصِرَتْ﴾ [الآية: ٥٢] [٣٢ / ١] في سورة ص^(٨)، و﴿كَشِفَتْ﴾ [الآية: ٣٨]

(١) مختصر التبيين: (٣ / ٦٢٨).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من «س».

(٤) مختصر التبيين: (٤ / ١٠٣٥) و(٤ / ١١٧١) على التوالي.

(٥) مختصر التبيين: (٥ / ١٢٥٦).

(٦) انظر: مختصر التبيين (٢ / ٣٣٩).

(٧) انظر: مختصر التبيين (٣ / ٧٣٥).

(٨) انظر: مختصر التبيين (٤ / ١٠٥٣).

في سورة الزمر^(١).

وقال في ﴿سَيِّغَتِ﴾ [سبأ: ١١]: «بحذف الألفين»^(٢).

فاضطرب كلامه في «التنزيل» كما ترى، فلا أدري على أي شيء يحمل مذهبه في الألف الأولى في هذه المواضع المذكورة! هل على الحذف، أو على الإثبات؟

ولم يذكر الناظم منها كلمة غير ما ذكر، فيحتمل أن يكون سكوته عنها اعتماداً منه على قول أبي داود؛ حيث ذكر الخلاف في الأولى فيما اجتمع فيه ألفان، ولم يذكر خلافاً في حذف الثانية.

ثم قال: «وبحذفهما أكتب، وإياه أختار»^(٣)، فحمل على أنهما محذوفان عنده سوى المواضع الأربعة التي استثنى - كما قدمنا -.

ويحتمل - أيضاً - أن يكون سكوته عنها عملاً على الحذف الواقع فيهما في قوله: «وبعضهم أثبت فيه الأولا»^(٤)، فيكون سكوته عن المواضع المذكورة، إما أن تكون محذوفة عنده ليس إلا ذلك، سواء ذكرها أو لم يذكرها، لكونه اختار ذلك فيها، أو لأن الخلاف فيه بالحذف والإثبات، والمشهور الحذف.

(١) انظر: مختصر التبيين (٤/ ١٠٦٠).

(٢) مختصر التبيين: (٤/ ١٠١٠).

(٣) مختصر التبيين: (١/ ٣٣ - ٣٤).

(٤) البيت رقم: (٥٤).

ثم قال: «وفي الحواريين مع نحسات» هذا آخر البيت، وفيه - أيضاً - التضمين كما في البيت الذي قبله؛ لأن فائدته في أول البيت الذي بعده، وهو قوله: «أثبتته»؛ أي: أثبت الألف الأولى في الموضعين: في ﴿الْحَوَارِيِّينَ﴾ [المائدة: ١١١]، وفي ﴿نَحْسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦].

والفاعل بقوله: «أثبتته» أبو داود المتقدم الذكر في قوله: «وأثبت التنزيل»؛ أي: صاحب «التنزيل»؛ وهو أبو داود، ونسبة الإثبات له مجازاً، لا حقيقة؛ إذ ليس بمثبت، ولا حاذف، وإنما الحذف والإثبات حقيقة [للكتاب الأول، وهم الصحابة رضي الله عنهم] (١)، فنسبة الحذف والإثبات لأبي داود على معنى نقله، [أورواه، أو حفظه] (٢)، وقد قدمنا هذا.

فاستثنى الناظم لأبي داود - أيضاً - هذين الجمعين من جمع المذكر السالم؛ وهو: ﴿الْحَوَارِيِّينَ﴾ [المائدة: ١١١]؛ وهو جمع «حواري»، وجمع المؤنث السالم؛ وهو: ﴿نَحْسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦] مثل: «سوءة وسوءات»، و«بيضة وبيضات»، و«حفنة وحفنات».

أما ﴿الْحَوَارِيُّونَ﴾ ففي «التنزيل»: «﴿الْحَوَارِيُّونَ﴾ بإثبات الألف حيث ما أتى» (٣). وقال في ﴿نَحْسَاتٍ﴾: «بألف ثابتة بين السين والتاء» (٤).

(١) في «س»: «للكاتب الأول، وهو الصحابي».

(٢) في الأصل: «أز روايته، أو حفظه».

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٤٦٥) و(٤/ ١٢٠٢).

(٤) مختصر التبيين: (٤/ ١٠٨٣).

فإثبات الألف فيه - أعني: في ﴿الْحَوَارِيْنَ﴾ - عوضاً من الياء المحذوفة؛ إذ الأصل أن يكتب بياءين، فلما اجتمع ياءان في محل واحد؛ كرهوا اجتماع صورتين من غير حاجز بينهما، فحذفوا إحداهما، فلما حذفوا إحدى الياءين منه أثبتوا الألف فيه عوضاً مما حذف منه؛ لثلا [يتوالى]^(١) حذفان في كلمة واحدة، كما فعلوا ذلك في ﴿دَاوُدَ﴾، وفي ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ على المشهور^(٢)، وهذا علة ﴿الْحَوَارِيْنَ﴾ بالياء في موضع نصب أو خفض.

وأما ﴿الْحَوَارِيُونَ﴾ في موضع رفع، فليس لإثبات الألف فيه علة؛ إذ لم يحذف منه شيء، لا ياء ولا غيره؛ لأنه كامل، فأثبت ألفه على الأصل، [وبالحمل - أيضاً - على موضع العلة، وإن لم تكن علة؛ ليتفق حكمه مرفوعاً كان أو منصوباً أو مخفوضاً، وأما ﴿مِحْسَاتِ﴾، فأثبت ألفه على الأصل]^(٣).

ثم قال: «وجاء ربيون عنه بحذف»؛ أي: عن أبي داود المذكور.

قال في «التنزيل» في سورة آل عمران: «وكتبوا ﴿رَبَّنَا﴾ [الآية: ٧٩] ياء واحدة مع حذف الألف قبل النون، وكذلك رسمه عطاء^(٤)،»

(١) في «ت»: «يجتمع».

(٢) كما سيأتي ذكرهما عند شرح الآيات رقم: (٩٢ - ٩٥).

(٣) سقطت من «س».

(٤) هو: عطاء بن يزيد الخراساني، لم أعثر له على ترجمة، يتردد ذكره كثيراً في كتب الرسم ملازماً لحكم بن عمران الناقل الأندلسي. انظر: مختصر التبيين (٢/٢٦٩).

وحكم^(١)»^(٢).

وقال في سورة العقود: ﴿وَالرَّيْبِيُّونَ﴾ [الآية: ٦٣] بحذف الألف بين الباء والنون»^(٣).

وقوله: «بحذف» يريد: بحذف الألف مع ﴿رَبِّئِنِّينَ﴾، فجاء [٣٢/ب] ﴿رَبِّئِنِّونَ﴾ بحذف الألف، سواء كان في موضع رفع [كهذا]^(٤)، أو موضع نصب، أو خفض، مثل: ﴿رَبِّئِنِّينَ﴾؛ كما قال.

فإن قيل: لأي شيء ذكر ﴿رَبِّئِنِّونَ﴾، و﴿رَبِّئِنِّينَ﴾ بالحذف، وهو داخل في عموم قوله أول الباب: «وجاء أيضًا عنهم في العلمين»^(٥) إلى قوله: «من سالم الجمع الذي تكرر»^(٦)، و﴿رَبِّئِنِّينَ﴾ و﴿رَبِّئِنِّونَ﴾ جمع مذكر سالم من الهمز والتضعيف المستثنى، والناظم إنما تعرض هنا لذكر

(١) هو: حكم بن عمران القرطبي الأندلسي، يعرف بابن الطليطي، المقرئ النقاط، صحبه الغازي بن قيس، وأخذ عنه، وتصدر للإقراء بقرطبة، واشتهر بنقط المصاحف، والتقدم في ذلك، وتوفي سنة ست وثلاثين ومئتين.

التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (١/ ٢٢٥). وانظر: المحكم في نقط المصاحف للداني (ص ٩ و ٨٧).

(٢) مختصر التبيين: (٢/ ٣٥٦).

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٤٤٦) و(٣/ ٤٥١).

(٤) في «س»: «هكذا».

(٥) البيت رقم: (٤٨).

(٦) البيت رقم: (٥٠).

ما خرج عن القاعدة، فأثبت، وهو جمع مذكر سالم أو مؤنث مثل: ﴿مَجْسَاتٍ﴾ و﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾؟

قلنا: إنما ذكر هنا - والله أعلم - حذف ﴿رَبِّيْنَ﴾ و﴿رَبِّنِيَّوْنَ﴾، وإن كان داخلاً في عموم ما ذكر أولاً من حذف جمع المذكر السالم من أجل أنه لما ذكر إثبات الألف في ﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾، وأن علة إثبات الألف فيه لأجل حذف إحدى الياءين منه، فالألف عوضٌ من الياء المحذوفة؛ لثلاثاً يجتمع على الكلمة حذفان - كما قدمنا في تحليل ذلك - [خشي] ^(١) أن يتوهم متوهم أن الألف - أيضاً - في ﴿رَبِّيْنَ﴾ ثابتة من أجل أنه حذف منه إحدى الياءين كما في ﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾، فنصَّ على حذف الألف في اللفظين، فكأنه يقول: لا يتوهم أن ﴿رَبِّيْنَ﴾ ثابتٌ ألفه لأجل حذف يائه كما فعل ذلك في ﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾، ولما ذكر ﴿رَبِّيْنَ﴾ منصوباً، ذكره مرفوعاً، بحسب الانجرار؛ لأنه محذوف كله، والمرفوع أولى بالحذف؛ لكونه لم يحذف منه شيء غير الألف، فهو جارٍ على القاعدة، والأصل الذي أصلوه فيما تقدم أول الباب في الجمع، فهو جمع سالم، ليس فيه همز ولا حرف مضعف.

ويحتمل - والله أعلم - أن يكون حذف الألف من ﴿رَبِّيْنَ﴾ و﴿رَبِّنِيَّوْنَ﴾، وأثبتها في ﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾؛ لأن ﴿رَبِّيْنَ﴾ أكثرُ حروفاً من ﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾؛ فإنهم يعتبرون ذلك ولو بحرف واحد؛ كما قالوا في ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ على القول بحذف ألفه وإثبات ألف ﴿دَاوُدَ﴾ من غير خلاف، وذلك لأن

(١) في «س»: «خَافَ».

أصل ﴿الرَّبِّيُّونَ﴾: «رب» بالراء والباء، من التربية، ووزنه: «فَعْلٌ»، و«حواري» أصله على هذا: «فَعَالِي»، ف «ربانيون» الباء حرفان والياء حرفان؛ لأنهما مضعفان، و﴿الْحَوَارِيُّونَ﴾ ثمانية أحرف، و﴿رَبِّيُّونَ﴾ تسعة أحرف، و﴿حواريين﴾ ثمانية أحرف.

ثم قال [ﷺ] وغفر لنا وله:

[٥٨] ثُمَّ بَنَّتْ فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ فِي النَّحْلِ وَالْأَنْعَامِ مَعَ لَهُ الْبَنَّتْ

قوله: «بنئت» معطوف على قوله: «وجاء ربنيون عنه بحذف»^(١) «ثم بنئت» بالحذف؛ أي: وجاء - أيضاً - «بنئت» بحذف الألف في ثلاثة مواضع، كما قال في سورة النحل، وهو قوله تعالى مخبراً عن المشركين: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَ الَّذِي لَهُنَّ مَا يَشْتَهُونَ﴾^(٢) [الآية: ٥٧].

وقال في «التنزيل»: «فيه حذف الألف من قوله [ﷺ] في النحل: ﴿وَجَعَلُوا

لِلَّهِ [٣] الْبَنَاتِ﴾^(٤).

وفي الأنعام في قوله: ﴿بَنِينَ وَبَنَاتٍ يَغَيْرُ عَلَيْهِ﴾ [الآية: ١٠٠].

قال في «التنزيل»: «بحذف الألف من ﴿بنئت﴾^(٥).

(١) البيت رقم: (٥٧).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) زيادة من «ت».

(٤) مختصر التبيين: (٣/ ٧٧٣).

(٥) مختصر التبيين: (٣/ ٥٠٧).

ثم قال: «مع له البننت» ولما لم يتأت له ﷻ تعالى تقييد هذا الموضع بالسورة، قيده بالحرف، وأراد: قوله تعالى في سورة والطور:

﴿أَمْ لَهُ الْبَنَتْ وَلَكُمْ الْبُنُونَ﴾ [الآية: ٣٩].

قال في «التنزيل» في سورة والطور: «﴿الْبَنَتْ﴾ بحذف الألف»^(١).
فهذه المواضع الثلاثة محذوفة الألف، وما بقي من لفظ «البنات» غير ما ذكر ثابت الألف^(٢).

فإن قيل - أيضًا -: لأي شيء ذكر ﴿بَنَاتٍ﴾ بالحذف، وهي داخلة في عموم الجمع [المتقدم]؟

قلنا: يحتمل - والله أعلم - ذكره لهذه المواضع الثلاثة بالحذف؛ لأن لفظ «بنات» حيث جاء في القرآن ثابت الألف؛ كذا ذكر الشيخ أبو داود،

(١) مختصر التبيين: (٤/ ١١٥١).

(٢) أصلح ابن جابر هذا البيت فقال:

ثم بنات في ثلاث كلمات في النحل والأنعام أم له البنات
وكل ما بقي منه ثبتا عند أبي داود كيفما أتى
تقييد إصلاحات على مورد الظمان، ضمن قراءة نافع عند المغاربة لعبد الهادي
حميتو (٢/ ٤٤٦).

كما أن الشيخ أبا عمرو الداني لم يتعرض للفظ «بنات»، إلا أن تندرج له في عموم حذف ألف الجمع المؤنث، وجرى العمل على ما ذكره الشيخ أبو داود.
انظر: مختصر التبيين (٢/ ٣٩٧ و ٣/ ٥٠٧)، ودليل الحيران للمارغني (٤٦ - ٤٧).

فلو لم يذكرها، لدخلت له في عموم الجمع^(١)، فكان ألفها محذوفة حيث وقعت، فذكرها على جهة الاستثناء مما أثبت.

[فإن قيل]^(٢): وهلاً ذكر الثابت منها، فيعلم أن ما بقي محذوف،

ولا سيما أنه لما أخذ يذكر هنا ما [خرج]^(٣) عن القاعدة [١/٣٣]، فأثبت؟

قلنا: إنما ذكر المحذوف منها لقلته؛ لأنه أقل من الثابت، والقصد

في النظم إيجاز اللفظ واختصاره، فلو ذكر الثابت منها، لطال النظم، وكان

ذلك ضد الغرض المقصود في قوله: «لخصت منهن بلفظ موجز»^(٤).

فإن في سورة هود **﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتٍ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾** [الآية: ٧٨]، وفيها:

﴿لَقَدْ عَلِمْت مَا لَنَا بِبَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ [الآية: ٧٩]، وفي سورة الحجر: **﴿قَالَ هَؤُلَاءِ**

بَنَاتٍ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ [الآية: ٧١]، وفي سورة الصافات: **﴿فَأَسْتَفْتِيهِمْ إِرْيَاكَ**

أَبْنَاتٍ وَلَهُمُ أَبْنَاتٌ﴾ [الآية: ١٤٩]، وفيها: **﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾**

[الآية: ١٥٣]، وفي سورة الزخرف: **﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ مِنَّا مِثْلُ بَنَاتٍ وَأَصْفَنَكُمْ**

يَا بَنِينَ﴾ [الآية: ١٦]، فالثابت منها أكثر.

ويحتمل أن يكون ذكر هذه المواضع الثلاثة من لفظ «بنات»؛ لأن

«بنات» وإن كان على صورة جمع المؤنث السالم، فهو مضارع لجمع

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في «س»: «شد».

(٤) البيت رقم: (٢٥).

التكسير من حيثُ تعين فيه بناء الواحد، ألا ترى أن «بنات» في حال الإفراد مكسور الباء ساكن النون، وفي الجمع مفتوح الباء مفتوح النون، فهو جمع تكسير، لكنه أشبه جمعَ المؤنث السالم من حيثُ كان جمعُه بالألف والتاء، والكسرة فيه علامة النصب مثل جمع المؤنث السالم، قال الله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصفات: ١٥٣]. كما أن ﴿بَيْنَ﴾ شبه جمع المذكر في كونه يجمع بالواو والنون في حال الرفع، وينصب ويخفض بالياء. فلما أشبه جمعَ المؤنث السالم من هذا الوجه؛ فلذلك ذكره في جمع [المذكر والمؤنث السالمين]^(١)، ولولا هذا، لكان الأولى به أن يذكره في الباب الذي بعد هذا في جموع التكسير مثل: «ديار» و«أبواب»^(٢).

ثم قال:

[٥٩] وَفِي صِرَاطٍ خُلْفُهُ وَسَوَاءَتْ
وَعَنْهُمَا رَوْضَاتِ قُلُوبٍ وَالْجَنَّاتِ
[٦٠] وَبَيَّنَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ فَكَّهَيْنِ^(٣)
كَيْفَ أَتَى، وَفِي انْفِطَارِ كَاتِبَيْنِ

(١) في الأصل: «المؤنث السالم».

(٢) وقد اعترض على جوابه هذا الإمام الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٢٧٥)، فقال: «ولكن هذا الجواب عندي بعيد، وذلك أن هذا الجمع لا نسلم أنه جمع تكسير مشابه لجمع سلامة، وإنما هو جمع سلامة مشابه لجمع تكسير، والدليل على ذلك من وجهين: أحدهما: أصله، والآخر: إعرابه...».

(٣) جاء في بعض النسخ: «ثُمَّ فَكَّهُونٌ».

[٦١] وَمُقْنِعٌ بِأَيْتٍ لِلْسَّائِلِينَ وَأَثَبَتَ التَّنْزِيلُ أُخْرَى دَاخِرِينَ

إنما ذكر الناظم ﴿مِرْطًا﴾ هنا، وإن لم يكن من الجموع؛ لأنه مذكور في سورة الفاتحة [الآية: ٦ - ٧]؛ لقوله في الترجمة: «من فاتحة الكتاب»^(١)، وذكره قبل فراغه من [ذكر]^(٢) الجموع؛ لأنه كذلك في السورة الكريمة بين جمعين، إذ قبله: ﴿أَنْتَ لَيِّبٌ﴾ [الآية: ٢]، وبعده: ﴿الْمَسَائِرُ﴾ [الآية: ٧].

وقوله: «وفي صراط خلفه»؛ أي: وفي ألف ﴿مِرْطًا﴾ خلف أبي داود، ونسبة الخلاف له - أيضًا - مجازًا على معنى: حفظه، أو رواه، أو نقله عن المصاحف.

فذكر ﴿الْمِرْطَ﴾ بالخلاف في ألفه، هل هو ثابت أو محذوف عن أبي داود؟

قال في «التنزيل»: «وكتبوا في بعض المصاحف ﴿الْمِرْطَ﴾ بغير ألف بين الرء والطاء حيث وقع لفظ ﴿الْمِرْطَ﴾، سواء كان معرفًا بالألف واللام، أو [غير معرف]^(٣)؛ نحو: ﴿أَهْدِنَا الْمِرْطَ﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿مِرْطَ الَّذِينَ أَنْمَتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿صِرْطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، و﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرْطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، و﴿وَلَهْدَيْتَهُمْ صِرْطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٨]،

(١) البيت رقم: (٤٤).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل: «بالإضافة»، وما أثبتته من «س»، كما في مختصر التبيين.

﴿إِنِّي صَرِّطُ الْعَزِيزِ الْعَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١] و[سبا: ٦]، وفي بعضها بالألف، وكلاهما حسن، والأول أختار^(١). يعني: الحذف.

وظاهر كلام الناظم التساوي من غير ترجيح، فكان حقه أن يبين اختياره في ذلك؛ لالتزامه ذلك في الصدر في قوله: «وكل ما قد ذكره أذكر»^(٢)، وقد قال في الباب الذي بعد هذا في حذف ألف «الديار»:

«إِلَّا الَّذِي مَعَ خِلَالٍ قَدْ أَلِفَ فَرَسْمُهُ قَدْ اسْتَحَبَّ بِالْأَلِفِ»^(٣)

فكان حقه أن يقول هنا: واختار فيه الحذف؛ كما قال في «التنزيل».

ثم قال: «وسوءات»؛ أي: وفي «سوءات» خلفه؛ يريد: في ألف «سوءات»^(٤)، [٣٣/ب]، وأنه في بعض المصاحف ثابت، وفي بعضها محذوف.

قال في «التنزيل»: «وكتبوا في بعض المصاحف: ﴿سَوَاءَتَهُمَا﴾»^(٤) بحذف صورة الهمزة والألف بعدها استغناءً عنها بحركة الهمزة؛ لدلالاتها عليها، وفي بعضها: ﴿سوءاتهما﴾ بألف بعد الهمزة، وكلاهما حسن»^(٥).

(١) مختصر التبيين: (٢/ ٥٥ - ٥٦).

(٢) البيت رقم: (٣٦).

(٣) البيت رقم: (٨٦).

(٤) وهي في: [الأعراف: ٢٠، ٢٢ و ٢٧]، و[طه: ١٢١].

(٥) مختصر التبيين: (٣/ ٥٣٤)، وانظر - أيضاً -: (٤/ ٨٥٤).

وقوله: «وعنهـما روضات قل والجنت» يريد بقوله: «وعنهـما»: أبا عمرو الداني، وأبا داود؛ لأنه قال: إن هذه الكلمة خاصة بهما، وإنه متى أتت هذه الكلمة التي هي قوله: «وعنهـما» في هذا الرجز، فإن المراد بها: الإمامان؛ لقوله في الصدر:

«وَكُلُّ مَا جَاءَ بِلَفْظِ: عَنْهُمَا فَابْنُ نَجَّاحٍ مَعَ دَانَ رَسَمًا»^(١).

قوله: «روضات» مكسور التاء، معطوف على قوله: «صراط خلفه»، ولا يفهم الخلاف في ﴿رَوْضَاتٍ﴾ إلا إذا كان مخفوضاً هكذا، معطوفاً على ما فيه الخلاف قبله، وأما إذا كان معرباً فبعيدٌ فهم الخلاف منه؛ لأنه يكون مقطوعاً مما قبله؛ لأنه يكون لو أعربه مبتدأً، والخبر في المجرور قبله؛ أو يكون فاعلاً بفعل محذوف، ويكون المعنى: وعنهـما جاء، أو جاء عنهما «روضات».

فقوله: «روضات»؛ أي: وفي ﴿رَوْضَاتٍ﴾ الخلاف عنهما، وفي ﴿أَلْجَنَاتِ﴾، أو: وعنهـما الخلاف في ﴿رَوْضَاتٍ﴾ و﴿أَلْجَنَاتِ﴾، وأراد الموضعين في سورة الشورى في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ [الآية: ٢٢].

قال أبو داود في «التنزيل»: «وكتبوا من روايتنا عن محمد بن عيسى الأصبهاني خاصة: في ﴿رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ بألف وتاء بعدهما ممدودة

(١) البيت رقم: (٣٨).

في الموضوعين، ولا يجوز فيهما غير التاء، وإنما الخلاف في إثبات الألف، وفي حذفها، فورد خط المصحف بحذف الألف في كل مكان من مثل هاتين الكلمتين جميعاً، وشذ هذان الحرفان من ذلك من روايتنا عن الأصبهاني، ولم أرو ذلك عن غيره، وأضرب عن ذكرهما الغازي^(١)، وحكم، وعطاء، ونافع، وغيرهم^(٢).

هذا نص أبي داود في «التنزيل» في هاتين الكلمتين، وأن الخلاف فيهما منصوص ظاهر.

وأما أبو عمرو في «المقنع»، فلم يصرح بالخلاف فيهما كأبي داود.

قال بعد الفصل الذي ذكر فيه الجموع: «وقال محمد بن عيسى الأصبهاني^(٣) في كتابه في «هجاء المصاحف»: ﴿قَوْمٌ طَاعُونَ﴾ في والذاريات [الآية: ٥٣] والطور [الآية: ٣٢]، ﴿يَلْقَى أَنَامًا﴾ [الآية: ٦٨] في الفرقان، و﴿رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ [الآية: ٢٢] في حم عسق^(٤)، و﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [الآية: ٢٨] في النبأ، ألفت كلها مرسومة

(١) وسيذكر المؤلف رحمه الله تعالى ترجمته (٤/ ١٥١٧).

(٢) مختصر التبيين: (٤/ ١٠٩٠ - ١٠٩١).

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) أي: سورة الشورى.

بالألف، وقال أبو عمرو: وكذلك رأيتها في مصاحف العراق^(١). هذا نصه .

والعجب من الناظم! كيف نسب الخلاف للمقنع كأبي داود، وليس فيهما للمقنع نص غير هذا الذكر عن محمد بن عيسى: أن الألف فيهما ثابتة مع الكلمة المذكورة، وأن الداني رأى الألف فيهما ثابتة في مصاحف أهل العراق كما قال محمد بن عيسى، وليس في «المقنع» للحذف فيهما ذكر، فإن كان أراد إدخال الخلاف فيهما من مفهوم هذا الكلام الذي حكى عن محمد بن عيسى، وأنه بقي رواية كثيرة غير هذا الرجل، ومصاحف كثيرة غير مصاحف أهل العراق؛ مثل مصحف أهل المدينة ومكة والشام، وأنهما محذوفان في هذه المصاحف، فكان الحق أن يذكر ﴿طَاعُونَ﴾ بالخلاف كما ذكرهما، وهو لم يذكر في ﴿طَاعُونَ﴾ إلا الإثبات ليس إلا؛ لأنه قال فيما يأتي: «وعنه والداني في طاغون ثبت»^(٢).

فبالوجه الذي ذكر ﴿طَاعُونَ﴾ بالإثبات، كان حقه أن يذكر الكلمتين بالإثبات مثله .

وبالوجه الذي ذكر [١/٣٤] الخلاف في الكلمتين، كان حقه أن يذكر

(١) المقنع: (ص ٢٣).

(٢) البيت رقم: (٧٠).

الخلاف في ﴿طَاعُونَ﴾ مثلهما؛ لأن الكلام فيهما واحد، والجموع سائغ فيها كلها، لا يختص به بعضها دون بعض، إلا أن يريد ﴿رَوْضَاتِ الْجَنَاتِ﴾ الأصلُ فيهما الحذف على القاعدة؛ لأنهما جمعاً سلامة، سالمان من النقص، والهمز، والتضعيف، الذي يوجب الإثبات أو الخلاف، لا سيما وقد ذكر أبو داود أن خط المصحف جاء بحذف كل ما جاء جمعاً مثلهما، وأنهما شذا بخروجهما على الأصل، لما جاء عن محمد بن عيسى، فذكر الخلاف فيهما من هذا القبيل، وأن ﴿طَاعُونَ﴾، وإن كان جمع سلامة، فإنه اسم منقوص، والداني لم يذكر من الجموع المنقوصة جمعاً بالحذف، فهو ثابت عنده من هذا الوجه، مع وجود النص عن محمد بن عيسى بإثباته، ورواية الداني ذلك كذلك في مصاحف أهل العراق، فلهذا حكم له بالإثبات و﴿رَوْضَاتِ الْجَنَاتِ﴾ بالخلاف، والله أعلم.

ثم قال: «وبينات منه» معطوف على ﴿رَوْضَاتِ﴾، معناه: «وبينات منه» بالخلاف عنهما.

وقوله: «منه» قيد لهذه الكلمة، وهو لفظ القرآن، وأراد: قوله تعالى في سورة فاطر: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْهُ﴾ [الآية: ٤٠].

قال الحافظ في «المقنع» في باب ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللفظ والمعنى: «قال أبو عبيد القاسم بن سلام: قوله ﷺ: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْهُ﴾ [الآية: ٤٠] في فاطر رأيتها في بعض مصاحف أهل العراق الأصلية القديمة بألف... ووجدت ذلك في بعضها بغير ألف.

وروى قالون عن نافع في الباب الذي روى عنه في فاطر: ﴿فَهُمْ عَلَنَ يَنْتَبِئْتَهُ﴾^(١)، يريد: بحذف الألف.

وقال أبو داود في «التنزيل»: «وكتبوا في مصاحف أهل المدينة، وبعض مصاحف سائر الأمصار: ﴿عَلَنَ يَنْتَبِئْتَهُ﴾ من غير ألف قبلها على الاختصار، [وقرأناه]^(٢) كذلك بغير ألف على التوحيد لابن كثير، وأبي عمرو، وحفص، وحمزة، وفي بعضها: ﴿بينات منه﴾ بألف على الجمع، وقراءته كذلك لنافع، وابن عامر، وأبي بكر، والكسائي^(٣)، وفي كل المصاحف بالتاء بلا خلاف^(٤).

قلت: فيكون هذا مما اختلف القراء في رسمه وفي قراءته.

وقوله: «ثم فكهون» يريد: بالخلاف عنهما.

(١) المقنع: (ص ٣٩).

في هذه العبارة تصرف من الشارح رحمته، وعبارة الداني في المقنع هي: «حدثنا أبو عبيد قال: وقوله عز وجل: ﴿عَلَنَ يَنْتَبِئْتَهُ﴾ في سورة فاطر رأيتها في بعض المصاحف بالألف والتاء. قال أبو عمرو: وكذلك وجدت أنا ذلك في بعض مصاحف أهل العراق الأصلية القديمة، ورأيت ذلك في بعضها بغير ألف - ثم ذكر سنداً إلى قالون عن نافع: - أن ذلك مرسوم في الكتاب بغير ألف».

(٢) في الأصل: «وقراءته».

(٣) وقرأه كذلك - أيضاً - أبو جعفر ويعقوب.

انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٥٣٥)، التيسير للداني (ص ١٨٢)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٥٢).

(٤) مختصر التبيين: (٤/ ١٠١٨ - ١٠١٩).

وقوله: «كيف أتى» يريد: كيف جاء هذا اللفظ في القرآن، سواء كان هكذا ﴿فَكَهُونٌ﴾ بالواو، أو ﴿فَكَهَيْنَ﴾ بالياء، فإن الخلاف في جميع ذلك.

وجميع الوارد من ذلك في كتاب الله ﷻ أربعة مواضع:

أولها: في سورة يس: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ﴾ [الآية: ٥٥]، وهذا الذي ذكر الناظم يحتمل أن يكون ذكر دون الآخر الذي بالياء؛ لأنه الأول الوارد في القرآن.

وفي سورة الدخان: ﴿وَنَعْمَ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ﴾ [الآية: ٢٧].

وفي: والطور: ﴿فَكَهَيْنَ بِمَاءِ الْيَوْمِ رِيًّا وَوَقَّهَهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾

[الآية: ١٨].

وفي المطففين: ﴿أَنقَلَبُوا فَاكِهِينَ﴾ [الآية: ٣١].

فاختلفت المصاحف في هذه المواضع الأربعة، فرسمت في بعض المصاحف بألف بين الفاء والكاف، وفي بعضها بغير ألف، ذكر ذلك أبو عمرو في «المقنع» في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالحذف والإثبات^(١) عن محمد بن عيسى عن نصير، وذكر في الباب المروي عن نافع الحذف في جميع ذلك^(٢).

وقال أبو داود في سورة يس: «وكتبوا ﴿فَكَهُونٌ﴾ في جميع مصاحف

(١) المقنع: (ص ٩٧) و(ص ٩٨) و(ص ٩٩).

(٢) المقنع: (ص ١٣).

أهل المدينة، وفي بعض مصاحف سائر الأمصار بغير ألف... ومثله ﴿فَكَهَيْنَ﴾، وفي بعضها بألف^(١)؛ مثل ما في «المقنع»؛ لأن مصاحف أهل المدينة هي [٣٤/ب] التي يروي نافع عنها.

واختلف القراء في هذه المواضع المذكورة، فأما في المطففين، فحذف الألف منه قراءة مشهورة في السبع، قرأ بها عاصم في رواية حفص^(٢)، وقرأ الباقر بالألف^(٣)، وأما بقية المواضع، فليس في السبع قراءة بغير ألف، وقرأها: أبو جعفر، وقتادة، وغيرهما، بغير ألف^(٤)، وكذلك

(١) مختصر التبيين: (١٠٢٧/٤).

(٢) وقرأها كذلك - أيضاً -: أبو جعفر، والداقوني عن هشام، والرملي عن الصوري، والأخفش عن ابن ذكوان عن ابن عامر، وأبو رجاء، والحسن، وعكرمة، والأعرج، والسلمي؛ و﴿فَكَهَيْنَ﴾ بغير ألف صفة مشبهة من فكه بمعنى: فرح، أو عجب.

السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، والتيسير للداني (ص ٢٢١)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٥٤)؛ وانظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي (٢/ ٣٦٦)، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص ٧٥٥)، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان (٨/ ٤٣٥).

(٣) أي: باقي السبعة، وقرأها كذلك - أيضاً -: خلف، ويعقوب، والحلواني، والداقوني عن هشام، والمطوعي عن الصوري، والأخفش عن ابن ذكوان عن ابن عامر؛ و﴿فَاكُهَيْنَ﴾ بألف اسم فاعل بمعنى أصحاب الفاكهة.
انظر: ما سبق.

(٤) وهي قراءة: الحسن، وأبي حيو، ومجاهد، والأعرج، وشيبة، وأبي رجاء، ويحيى ابن صبيح، وابن مسعود، والسلمي، وأبي المتوكل، وأبي الجوزاء، والنخعي، وهارون عن أبي بكر عن عاصم من طريق الداني.

الذي في المطففين، ولعل هذه القراءة كانت مشهورة في ذلك الزمان^(١)، فتكون في هذه المواضع مما اختلف القراء فيها في قراءتها، واختلفت مصاحف الأمصار في رسمها.

وقرأ الحسن وغيره^(٢) في يس والدخان بغير ألف، وفي غير ذلك بالألف^(٣)، وقرأ أبو زيد بغير ألف في يس فقط^(٤).

وقوله: «وفي انفطار كُتبتين» يريد: بالخلاف عنهما - أيضاً - مثل ما تقدم، ويريد: قوله تعالى في الانفطار: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَنِينًا﴾ [الآية: ١٠ - ١١]^(٥)، فهي في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف، هكذا قال في «المقنع»، ونسب الخلاف لمصاحف أهل العراق، وقال: «رأيته

= تفسير البحر المحيط لأبي حيان: (٣٢٧ / ٧)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٣٥٤ - ٣٥٥)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٦٥٢).

(١) كذا في النسخ الخطية، وهي قراءة عشرية قرأ بها أبو جعفر كما يفهم من كلام المؤلف السابق، فليتنبه.

(٢) انظر: التعليق الأخير في الصفحة السابقة.

(٣) تفسير البحر المحيط لأبي حيان: (٣٦ / ٨)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٣٥٤)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٦٥٢).

(٤) والذي جرى عليه العمل فيها هو حذف الألف. انظر: دليل الحيران للمارغني (ص ٤٨).

(٥) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٥٥): «واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها؛ نحو: ﴿وَإِنَّا لَهُ كَنِينُونَ﴾ [آية: ٩٤] في الأنبياء، والأقرب أنه احتراس، وذلك لعدم اندراج ذي الواو في ذي الياء؛ لما تقدم تحريره في التنوع».

في بعضها بألف، وفي بعضها بغير ألف»^(١).

[وذكر أبو داود فيه أنه: «كتب في بعض المصاحف بألف بين الكاف والتاء، وفي بعضها ﴿كَيْبِينَ﴾ بغير ألف»^(٢) على الاختصار، قال: كلاهما حسن»^(٣)، ولم يذكر مصاحف أهل العراق كما قال الحافظ^(٤).

قوله: «ومقنع بأيّت للسائلين» قوله: «ومقنع» فاعل بفعل محذوف تقديره: ذكر، أو نقل، والمفعول بذكر أو نقل محذوف تقديره: «خلافاً»، كأنه يقول: ونقل «مقنع»، أو ذكر «مقنع» خلافاً، ويريد: مؤلف «المقنع»؛ الذي هو الداني.

وقوله: «بأيّت» الباء وعائية بمعنى: «في»^(٥)، على حد قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ٢٢]؛ أي: في هذا البلد، وقولهم: «أقمت بالبلد»؛ أي: أقمت في البلد، و«أقمت بموضع كذا»؛ أي: في موضع كذا.

فقوله: «بأيّت»؛ أي: في أيّت، «وأيّت» هكذا بضم التاء من «أيّت» بضمّتين على الحكاية، وإفراده على القراءة الأخرى^(٦).

(١) المقنع: (ص ٢٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) مختصر التبيين: (١٢٧٦ / ٥).

(٤) أكثر المصاحف على الحذف، وهو الذي عليه العمل؛ كما قال الضبياع في سميّر الطالبين (ص ٣٣).

(٥) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: (ص ٤٠)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (١١٧ / ٢).

(٦) قرأه «أَيْتٌ» بالإنفراد: ابن كثير، ووقف عليه بالهاء - كما سيذكر الشارح -، وقرأه الباقون: «أَيْتٌ» بالجمع، ووقفوا عليه بالتاء.

ويريد: أن صاحب «المقنع» اختص بذكر الخلاف في هذه الكلمة دون أبي داود؛ لأنه ذكر في الباب المروي عن نافع: ﴿أَيَّتُّ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [يوسف: ٧] بحذف الألف^(١).

وقال في باب: ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو المعنى: «عن أبي عبيد، قال: رأيت الإمام مصحفَ عثمانَ بنِ عفانَ رضي الله عنه . . . في يوسف: ﴿آياتٍ للسائلين﴾ بألف^(٢).

فحصل الخلاف فيه بنقل هذين الإمامين عن المصاحف، ومثل هذا هو الذي نبه عليه الشيخ أبو القاسم الشاطبي في العقيلة بقوله:

وَبَيَّنَ نَافِعِهِمْ فِي رَسْمِهِمْ وَأَبِي عُبَيْدِ الْخُلْفُ فِي بَعْضِ الَّذِي أُثِرَ^(٣)

ولا تعارض بينهما؛ لأن كل واحد منهما يروي عن مصحفٍ غير الذي يروي عنه الآخر، فنافع يروي عن مصحف أهل المدينة، وأبو عبيد يروي عن مصحف عثمان رضي الله عنه الذي اختصه لنفسه، فذكر أبو عمرو الخلاف في «المقنع» في هذه الكلمة على ما قدمنا.

= السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٤٤)، التيسير للداني: (١٢٧)، النشر لابن الجزري: (١٣١ / ٢) و(٢٩٣ / ٢).

(١) المقنع: (ص ١١)؛ وعبارته: «وفي يوسف ﴿أَيَّتُّ لِّلسَّائِلِينَ﴾ و﴿فِي غَيْبَتِ﴾ بحذف الألف في الحرفين».

(٢) المقنع: (ص ٣٨)؛ وعبارته: «﴿آياتٍ للسائلين﴾ بالألف والتاء».

(٣) البيت رقم (٤٣) من العقيلة؛ الوسيلة للسخاوي: (ص ٨٣).

وأما أبو داود، فلم يذكر فيها إلا الحذف، وذكر أن ذلك إجماع من المصاحف، فقال في «التنزيل»: «كتبوا: ﴿ءَايَةٌ لِّلسَّالِئِينَ﴾ بالتاء، بغير ألف بينها وبين الياء، إجماعاً^(١) من المصاحف»^(٢).

وإنما ذكر الخلاف فيه في القراءة، [فقال: «واختلف القراء»]^(٣) في إثبات الألف بين الياء والتاء، وفي حذفها، على التوحيد؛ فابن كثير يقرؤها على التوحيد، ويقف عليها بالهاء^(٤)، والباقون يقرؤونها بالجمع.

وقوله: «وأثبت التنزيل أخرى داخرين»؛ أي: أثبت صاحب «التنزيل»، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ونسب هذا الكلام له، وهو في الحقيقة لغيره على معنى: نقله ورواه عن المصاحف [١/٣٥] كما قدمنا.

و«أخرى» تأنيث «آخر»، يريد كلمة ﴿دَاخِرِينَ﴾؛ أي: وأثبت «التنزيل» ألف «أخرى داخرين»؛ أي: ألف الكلمة الآخرة من لفظ

(١) حكاية أبي داود الإجماع من المصاحف على الحذف فيه نظر؛ لأن أبا عبيد رآها في مصحف عثمان رضي الله عنه بإثبات الألف كما نقل المؤلف عن الداني.

انظر: الدرّة الصقيلة لليب (مخطوط): [٣٦/ب]، والوسيلة للسخاوي: (ص ٨٣ -

٨٤، ١٦٤)، ونثر المرجان للناططي: (٣/١٩٥)، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ٤٨).

(٢) مختصر التبيين: (٣/٧٠٧).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) مختصر التبيين: (٣/٧٠٧).

﴿دَاخِرِينَ﴾، وذلك في سورة غافر في قوله تعالى فيها: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [الآية: ٦٠].

قال في «التنزيل» في هذه السورة^(١): «و﴿دَاخِرِينَ﴾ بالألف»^(٢).

فدل على أن كل ما تقدم قبلها في القرآن من لفظ ﴿دَاخِرِينَ﴾ محذوف الألف، وذلك في سورة النحل؛ وهو قوله تعالى: ﴿سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الآية: ٤٨]، وفي سورة النمل: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ﴾ [الآية: ٨٧]، وفي سورة الصافات: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الآية: ١٨]؛ لأن هذه جموع سلامة كثيرة الدور، أربعة بهذا المستثنى، ولو سكت عنه، لكان حكمه الحذف كسائر الجموع، [وإنما ذكر هذا هنا، واستثناه؛ لمخالفة حكمه حكم الجموع المنصوص عليها بالحذف، ولو سكت عنه، لكان حكمه الحذف كسائر الجموع]^(٣)، لكنه لما ذكره الشيخ أبو داود بالإثبات، ذكره كما ذكره، وكذلك جميع ما استثناه قبله، وما يأتي بعده من الجموع، إنما استثناها لكونها مخالفة [لحكم]^(٤) الجموع، إما بالإثبات، أو بالحذف، فذكر ذلك كما ذكره، كما اشترطه في قوله في الصدر: «وكل ما قد ذكره أذكر»^(٥).

(١) أي: سورة غافر.

(٢) مختصر التبيين: (٤/ ١٠٧٨)؛ وعبارته: «و﴿دَاخِرِينَ﴾ بألف ثابتة».

(٣) سقط من الأصل؛ وما أثبتته من هامش النسخة «س»، وهو مثبت تصحيحاً لأصلها.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) البيت رقم: (٣٦).

ثم قال ﷺ:

[٦٢] وَبَعْدَ وَاوٍ عَنْهُمَا قَدْ أُثْبِتَتْ لَدَى سَمَوَاتٍ بِحَرْفٍ فَصَلَّتْ

[٦٣] وَحُدِفَتْ قَبْلُ بِلَا اضْطِرَابٍ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْكِتَابِ

قوله: «أثبتت» فعلٌ ماضٍ مبني لما لم يسمَّ فاعله، والمفعول به الذي لم يسمَّ فاعله محذوف، تقديره: «هي» يعود على الألف، ويريد: أن الألف قد أثبتت بعد الواو في لفظ ﴿سَمَوَاتٍ﴾ في سورة فصلت^(١).

وقوله: «لدى سموات»؛ أي: في السموات، فتعين أن يكون معنى «لدى» هنا: «في» مثل قوله: ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [غانر: ١٨].

ثم قال: «بحرف فصلت»؛ أي: بكلمة فصلت؛ لأن الحرف يطلق على حرف التهجي، ويطلق على الكلمة كما قال، وهذا مثل قول أبي القاسم^(٢)

(١) أمّا الألف الثانية التي بعد الواو في غير حرف فصلت، فسكت عنها الناظم ﷺ؛ اتكالاً منه على ما قدمه من حذف الألف الثانية من الجمع المؤنث ذي الألفين، ولم يذكر هنا إلا ما خرج عن الضوابط المتقدمة.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٦٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٤٩).

(٢) هو: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي أبو القاسم، تتلمذ على أبي إسحاق الزجاج، ونسب إليه، وقرأ - أيضاً - على ابن رستم الطبري، وابن دريد، ونفطويه، وروى عنه: أحمد بن علي الجبال، وأحمد بن شرام النحوي، والحسن بن علي السقلي، له: كتاب الجمل، والإيضاح، وشرح خطبة أدب الكتاب، توفي سنة أربعين وثلاث مئة، وقيل غير ذلك.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ١١٩)، بغية الوعاة للسيوطي: (٢/ ٧٧).

في «الجمل» في باب: الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر: ثم قال: «وهي: كان وأمسى وكذا»^(١).

وكذلك قوله في باب: حروف الخفض: «قال: هي حروف وظروف، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف»^(٢).

وقوله: «بحرف فصلت» أراد: قوله تعالى في سورة فصلت: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [الآية: ١٢]، ذكره الإمامان في كتابيهما - أعني: «المقنع»^(٣)، و«التنزيل»^(٤) - «أن الألف محذوفة بعد الواو في ﴿سَمَوَاتٍ﴾ في جميع القرآن إلا في موضع واحد، فإن الألف مرسومة فيه، وهو قوله في فصلت: ﴿سَمَوَاتٍ﴾»^(٥)،

(١) الجمل في النحو للزجاجي: (ص ٥١).

(٢) الجمل في النحو للزجاجي: (ص ٦٠).

(٣) انظر: (ص ١٩)؛ وعبارته: هي التي ذكرها الشارح، وزاد: «قوله في فصلت: ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾».

(٤) انظر: مختصر التبيين (٤ / ١٠٨٢)؛ وعبارته: «و﴿سَمَوَاتٍ﴾ بألف ثابتة بين الواو والتاء هنا خاصة - أي: في [فصلت: ١١] - ليس في القرآن غيره، وسائر غير ألف».

(٥) قال الإمام السخاوي في الوسيلة (ص ٢٢١): «وهذا الذي ذكره أبو عمرو - رحمه الله - فيه نظر؛ فإني كشفت المصاحف القديمة التي يؤثق برسمها، ويشهد الحال بصرف العناية إليها، فإذا هم قد حذفوا الألفين من ﴿السَّمَوَاتِ﴾ في فصلت كسائر السور - وعلى هذا الرسم كتب المغاربة مصاحفهم خلافاً للمشاركة -، وكذلك =

[وزاد في التنزيل: «في الهجاء دون ألف قبلها»]^(١).

ثم قال: «وحذفت قبل» يعني: الألف، فأنتها؛ لأن الحروف تذكّر وتؤنّث، وقوله: «قبل» ظرف زمان مقطوع عن الإضافة، ولذلك بناه على الضم، مثل قوله تعالى: ﴿لِللّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، ويريد بقوله: «قبل» يعني: قبل الواو.

وقوله: «بلا اضطراب»؛ أي: بلا اختلاف.

وقوله: «في كل موضع من الكتاب»؛ أي: في كل موضع من القرآن، يريد: أن الألف التي قبل الواو وبعد الميم في لفظ ﴿السَّمَوَاتِ﴾ محذوفة في كل كلمة من لفظ ﴿السَّمَوَاتِ﴾ في جميع القرآن.

= رأيتها في المصحف الشامي الذي قدمت ذكره... فهذا يحتاج إلى تثبت ونظر، ولا ينبغي أن يحكم على البتّ بأن الألف ثابتة في سورة السجدة بإجماع؛ أي: في سورة فصلت، سميت كذلك؛ لاشتمالها على سجدة.

وانظر: الدرّة الصقيلة لليب (مخطوط): [٤٦/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٦٢/ب].

قال أحمد شرشال في مخالقات النساخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف (ص ١٠٢) بعد ذكره لنص السخاوي هذا: «فهذا النص يبطل دعوى الإجماع، وينبغي أن يجري في هذه الكلمة الخلاف على الأقل، تقليلاً للخلاف، وموافقة لنظائرها، إذا رسمت على ما ذكره السخاوي».

(١) زيادة من «ت».

قال أبو عمرو في «المقنع» [في ما اتفقت على رسمه مصاحف الأمصار]^(١) بعد ذكره ما قدمناه عنه وعن أبي داود في الألف التي بعد الواو في فصلت: «فأما الألف التي بعد الميم محذوفة في كل موضع بلا خلاف»^(٢).

قال أبو القاسم المزياتي^(٣) رحمه الله: «في ﴿السَّمَوَاتِ﴾ ثلاث ألفات، وهي محذوفة الألف التي بعد الميم، وهي التي كانت فيها في حال الإفراد في قوله: «سما»، والألف التي بعد الواو في «سماوات»، والألف التي انقلبت عن واو الأصل همزة^(٤)، وهي التي انقلبت في الجمع واوًا؛ إذ كان أصله: «سماوات»؛ لأن مفرده: «سماو»، فلما وقعت الواو بطرف بعد ألف [ب/٣٥] زائدة، انقلبت همزة، فقالوا: «سما»، فلما جمعوا، انقلبت الهمزة واوًا، فقالوا: «سماوات» كما تقلب في: «حماوات»، و«بيضاوات»^(٥).

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به، وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[٦٤] وَأُبَيَّتِ آيَاتُنَا الْحَرْفَانِ فِي يُونُسٍ نَالِثَهَا وَالثَّانِي

(١) زيادة من «ت».

(٢) المقنع: (ص ١٩).

(٣) هو: عبد الرحيم بن جعفر المزياتي أبو القاسم، من أهل تلمسان، كان فقيهاً حافظاً للرأي، أخذ عنه أبو عبدالله بن الحسين الأندلي المتوفى سنة (٥٣٥هـ) وتفقه به، وقال: لم ألق أحفظ منه لمسائل المدونة إلا أفراداً من الرجال. التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (٦٣/٣).

(٤) وهي ثالث الألفات بناءً على أن الهمزة تسمى ألفاً. انظر: شرح الأشموني على الفية ابن مالك: (١٣٧/٣)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: (٣٤٣/٣).

(٥) لم أقف على مصدره.

يريد: أثبتت ألف «آياتنا»، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه؛ كما قدمنا في مواضع.

وقوله: «الحرفان» يريد: الكلمتان؛ كما قدمنا في قوله: «بحرف فصلت»، وأن الحرف يطلق ويراد به الكلمة، فقوله: «الحرفان» يريد: الكلمتان، و«الحرفان» بدل من «آياتنا».

وقوله: «في يونس»؛ أي: في سورة يونس عليه السلام.

وقوله: «ثالثها والثاني»؛ أي: ثالث هذه الكلمة التي هي: ﴿ءَايَاتُنَا﴾، و«الثاني»؛ أي: الحرف الثاني؛ أي: واللفظ الثاني منها.

واحترز بقوله: «ثالثها والثاني» من الأول، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ﴾ [يونس: ٧]، هذا هو الأول، وهو محذوف.

والثاني: وهو المستثنى بالإثبات؛ هو قوله تعالى فيها: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتَتْ بِقَرِّءَانٍ غَيْرِ هَذَا﴾ [يونس: ١٥].

والثالث: هو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَدَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١].

هاتان الكلمتان أثبتت ألفهما كما قال، وحذفت ألف ﴿ءَايَاتِنَا﴾ حيث وقع في القرآن؛ غير ألف هاتين الكلمتين.

قال الشيخ أبو داود في سورة يونس: «وكتبوا هنا: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾ [الآية: ١٥]، ورأس إحدى وعشرين آية: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾

بألف ثابتة بين الياء والتاء في الموضوعين من هذه السورة، وليس في القرآن غيرهما، وسائر ما في القرآن قبل وبعد بغير ألف»^(١).

ومثل ما ذكر أبو داود ذكر أبو عمرو في «المقنع» بلفظ غير هذا اللفظ^(٢)، وكذلك غيرهما^(٣)؛ لأن قوله: «وأثبتت» حكم مطلق لجميعهم.

ثم قال ﷺ: [وغفر لنا وله]:

[٦٥] وَالْحَذْفُ عَنْهُمَا بِأَكْلُونَا وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ فَعَّالُونَا

[٦٦] كَيْفَ آتَى، وَوَزَنُ فَعَّالِينَا كُلاً، وَعَنْهُ بُتُّ جَبَّارِينَا^(٤)

قوله: «والحذف عنهما» يحتمل أن يكون فاعلاً بفعل محذوف تقديره: «وجاء الحذف عنهما».

«بأكلونا» الباء وعائية بمعنى: «في»؛ أي: في «أكلونا»؛ أي: في هذه الكلمة، ويحتمل أن يكون قوله: «والحذف»: مبتدأ، و«عنهما»: جار ومجرور متعلق بالثبوت والاستقرار على أنه خبر المبتدأ.

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٦٥١).

(٢) المقنع: (ص ٢٠)؛ وعبارته: «وكل شيء في القرآن من ذكر ﴿ءَايَاتِنَا﴾ فهو بغير ألف إلا في الموضوعين، فإنهما رسماً بالألف، وهما في يونس ﴿مَكْرُ فِي ءَايَاتِنَا﴾، و﴿ءَايَاتِنَا يَنْتَبِ﴾».

(٣) انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٧)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [١/٥٩]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٧٩/ ب- ١/٨٠]، وثر المرجان للناظي: (٣/ ٢٤).

(٤) في بعض النسخ: «فَعَّالِينَ وَجَبَّارِينَ» بغير ألف الإطلاق.

وقوله: «وعن أبي داود فعللونا» يحتمل قوله: «فعللونا» الإعرابين اللذين قدمنا في قوله: «والحذف».

ويريد: أن الشيخين أبا عمرو، وأبا داود جاء الحذف عنهما في ألف ﴿أَكَّلُونَ﴾ اتفاقاً منهما، وهو قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿أَكَّلُونَ لِلسُّحْتِ﴾ [الآية: ٤٢].

ذكره أبو عمرو في [الباب] ^(١) المروي عن نافع قال: «وفي المائدة: ﴿أَكَّلُونَ لِلسُّحْتِ﴾» ^(٢)، وذكره أبو داود في «التنزيل» في سورة المائدة - أيضاً ^(٣).

وإنما ذكر الناظم ﴿أَكَّلُونَ﴾، وأفرده بالذكر وإن كان جمعاً، وهو داخل في عموم الجمع المتقدم الذي حذفت الألف منه؛ لما وقع في هذا الوزن من الاختلاف بين الشيخين كما ذكر، فلم يحذف الحافظ من هذا الوزن إلا ﴿أَكَّلُونَ﴾ كما قال: «والحذف عنهما بأكلون».

والألف في قوله: «بأكلونا» و«فعللونا» لإطلاق [١/٣٦] القافية.

ثم قال: «وعن أبي داود فعللونا» معناه: هذا الوزن؛ أي: وعن أبي داود أتى حذف ألف هذا الوزن كيف أتى في كتاب الله ﷻ، سواء كان

(١) سقطت من الأصل.

(٢) المقنع: (ص ١١).

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٤٤٥)؛ عبارته: «حَذَفُ الألفِ مِنْ كَلِمَةِ ﴿سَمَّعُونَ﴾ في الموضوعين، وكذا بين الكاف واللأم من ﴿أَكَّلُونَ﴾».

معرفاً بالألف واللام مثل: ﴿الْمُتَرَصُّونَ﴾ [الذاريات: ١٠]، أو غير معرف مثل: ﴿سَمَّعُونَ﴾ في الموضعين^(١)، ومثل: ﴿قَرَأْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، و﴿طَوَفُونَ عَلَيْكُمْ﴾ [النور: ٥٨].

وقوله: «ووزن فعولين»؛ أي: وأتى - أيضاً - حذف ألف هذا الوزن.

«كُلا»؛ أي: جميعاً، يريد - أيضاً -: سواء كان معرفاً بالألف واللام مثل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ومثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٥]^(٢)، أو غير معرف مثل: ﴿قَوَّامِينَ﴾ في الموضعين: في النساء [الآية: ١٣٥]، وفي المائدة [الآية: ٨].

ثم استثنى ﷺ لأبي داود من وزن «فعالين» موضعين، وهما: ﴿جَبَّارِينَ﴾ في المائدة [الآية: ٢٢]، وفي الشعراء [الآية: ١٣٠]، فقال: «وعنه ثبت جبارين» يريد عن أبي داود^(٣)؛ لأن هذه اللفظة التي هي: «عنه» خاصة بأبي داود، كما أن

(١) بل في ثلاثة مواضع: موضعان في: [المائدة: ٤١ و ٤٢]، وموضع في: [التوبة: ٤٧].

(٢) في الأصل: «مثل: ﴿التَّوَّابِينَ﴾ و﴿الْأَوَّابِينَ﴾».

(٣) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٦٥): «وأما ﴿جَبَّارِينَ﴾، فقد ذكره في «التنزيل» بالإثبات في الموضعين في آيات ﴿يَمَحُ اللَّهُ الزُّبُرًا﴾ [الآية: ٢٧٦] من سورة البقرة، فلم أر في التنزيل واحداً من كلماته بإثبات ولا بحذف، وقد جزم التجيبي بثبت الذي في العقود، وحكى الخلاف في الذي في الشعراء». =

لفظة: «عنهما» لهما معاً.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به آمين]:

[٦٧] وَعَنَّهُ حَذْفُ خَطِطُونَ خَطِطِينَ

بِغَيْرِ أَوْلَى يُوسُفِ، وَخَلْسِيْنِ

[٦٨] ثُمَّ مِنَ الْمَنْقُوصِ وَالصَّابُونَ وَالصَّابُونَ

وَمِثْلُهُ الصَّابِينَ مَعَ طَفِينَا

[٦٩] وَفَوْقَ صَادٍ قَدْ أَتَتْ غَلْبُونَا

وَمِثْلُهُ^(١) الْحَرْفَانِ مِنْ رَعُونَا

كل ما ذكر من الجموع في هذه الآيات والتي قبلها من قوله:

«وعن أبي داود فعللون»^(٢) إلى قوله: «والداني في طاغون»^(٣) لأبي داود

في «التنزيل»، ولم يذكر أبو عمرو منهما لفظاً بعينه، وإنما ذكر الناظم

﴿خَطِطُونَ﴾، و﴿خَطِطِينَ﴾ وإن كان داخلاً في عموم الجموع المحذوفة،

لأجل اختصاص أبي داود بحذفهما دون أبي عمرو؛ لأجل ما استثنى منها

= وهذا وهم من ابن عاشر ﷺ، فقد ذكرهما أبو داود فقال: «والثالث: ﴿جَبَّارٍ﴾

في هود، وإبراهيم، وغافر، ومثله: ﴿جَبَّارِينَ﴾ في المائدة والشعراء بألف، وأماله

الكسائي وحده في هذين الموضوعين خاصة. مختصر التبيين: (٢/ ٣١٧ -

٣١٨).

والذي جرى عليه العمل الإثبات فيهما باتفاق. انظر: دليل الحيران: (ص ٥٠).

(١) في بعض النسخ: «ومثلها الحرفان».

(٢) البيت رقم: (٦٥).

(٣) البيت رقم: (٧٠).

بالإثبات، وهو اللفظ الأول في سورة يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهو قوله: ﴿وَأَسْتَغْفِرِي لَدَيْكَ إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ [الآية: ٢٩]، فهو ثابت على ما ذكر.
 وذكر ﴿خَطِئِينَ﴾ - أيضاً - بالحذف، وإن كان داخلاً في العموم؛
 لأجل ما حذف منه، وهو الياء التي هي صورة الهمزة، فخاف - والله أعلم -
 أن يتوهم متوهم أن ألفه ثابتة لأجل ما حذف منه، وجاء محذوفاً لأبي
 داود، فذكره كذلك.

ويجري هذا التعليل - أيضاً - في ﴿خَطِئِينَ﴾ منصوباً ومرفوعاً؛ لأنه
 حذفت منه صورة الهمزة، وهي الياء في ﴿خَطِئِينَ﴾، والواو في
 ﴿خَطِئُونَ﴾.

وقوله: «وعنه حذف» يحتمل أن يكون «حذف» مبتدأ، والخبر في
 المجرور قبله هو قوله: «وعنه»، ويحتمل أن يكون فاعلاً بفعل محذوف
 تقديره: «وجاء عنه حذف» ﴿خَطِئُونَ﴾.

وقوله: «حذف خطئون»؛ أي: ألف ﴿خَطِئُونَ﴾، فحذف المضاف،
 وأقام المضاف إليه مقامه.

وقوله: «خطئين» يريد: «وخطئين»، فحذف واو العطف، وأبقى
 المعطوف، ويريد: أن ألف ﴿خَطِئِينَ﴾ محذوفة لأبي داود^(١)؛ سواء كان
 في موضع نصب، أو خفضٍ مثل هذا، أو كان في موضع رفع مثل:
 ﴿خَطِئُونَ﴾.

(١) انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٧٢٩ و ٣/ ٧٣١).

ثم استثنى من لفظ ﴿خَطِيئِينَ﴾ الكلمة الأولى في سورة يوسف ﴿يُوسُفَ﴾، فقال: «بغير أولى يوسف»، و«أولى» تأنث «أول»، وأنه لملاحظته الكلمة؛ أي: بغير الكلمة الأولى في سورة يوسف، ويريد: بغير ألف الكلمة الأولى، واحترز بقوله: «بغير أولى يوسف» من غيرها مما في سورة يوسف؛ لأن في سورة يوسف ثلاث كلمات من لفظ ﴿خَطِيئِينَ﴾:

فالكلمة الأولى منها هي المستثناة بالثبوت، وهي قوله تعالى:

﴿رَأْسُتَغْفِرِي لِذُنُوبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ [الآية: ٢٩].

وفيها - أيضاً -: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكِ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا

لِخَطِيئِينَ﴾ [الآية: ٩١].

وفيها - أيضاً -: ﴿قَالُوا يَا بَنَا آسْتَفِيرٍ لَنَآ ذُنُوبِنَا إِنَّا كُنَّا خَطِيئِينَ﴾ [الآية: ٩٧].

[٣٦/ب]

وقوله: «وخسئين» يريد بالحذف لأبي داود، فهو معطوف على قوله: «خطئون» لا على المستثنى؛ لأنه أقرب له؛ لأنه لو كان معطوفاً عليه، لكان حكمه الإثبات كما هو في المستثنى، ولا قائل بذلك.

قال الشيخ أبو داود في سورة البقرة: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِيْنَ﴾ [الآية: ٦٥] قال: ﴿خَاسِيْنَ﴾ بحذف الألف^(١).

وقال في سورة الأعراف: ﴿فَلَمَّا عَتَا رَعْنَ مَأْنُوعَةً فُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِيْنَ﴾

(١) مختصر التبيين: (١٥٦/٢).

[الآية: ١٦٦]؛ قال - أيضاً - : ﴿خَاسِنٌ﴾ بحذف الألف، وبياء واحدة^(١) بين السين والنون، من غير صورة للهمزة؛ لثلاثا يجتمع ياءان^(٢).
 وقوله: «ثم من المنقوص والصلبونا»؛ أي: من الاسم المنقوص، أو الجموع المنقوصة، [فتكون «من» في قوله: «ثم من المنقوص» للتبعيض، كأنه يقول: ثم أتى عنه بعض الجموع المنقوصة]^(٣) بحذف الألف؛ لأننا وجدنا جموعاً ناقصة غير ما ذكر ثابتة الألف، لم يتعرض أبو داود لذكرها، وإنما ذكر بالحذف منها هذه الأسماء التي في النظم، من ذلك: ﴿سَاهُونَ﴾^(٤)، و﴿النَّاهُونَ﴾^(٥)، و﴿الْعَادُونَ﴾^(٦)، و﴿الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، و﴿الْعَافِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، و﴿الْقَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، و﴿الْفَافِينَ﴾^(٧)، ولكنه استثنى من هذه الجموع ﴿غَوِيْنَ﴾ [الآية: ٣٢] في سورة: والصفات، فقال: إنه محذوف^(٨)، وجموع غير ما ذكرنا، إن بحثت وجدتها.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) مختصر التبيين: (٣/ ٥٨٢).

(٣) سقطت من «ت».

(٤) في: [الذاريات: ١١]، و[الماعون: ٥].

(٥) في: [المائدة: ٧٩]، و[التوبة: ١١٢].

(٦) في: [المؤمنون: ٧]، و[المعارج: ٣١].

(٧) في: [الأعراف: ١٧٥]، و[الحجر: ٤٢]، و[الشعراء: ٩١].

(٨) انظر: مختصر التبيين: (٤/ ١٠٣٤).

ونقصان ﴿والصَّيْبِينَ﴾^(١) بحذف لام الكلمة منه؛ لأن مفردة على قراءة نافع الذي يقرؤه بغير همز: «صابي»؛ مثل: قاضٍ وغازٍ، اعتلَّ بعلمتهما، فصار: «صاب».

وأصل ﴿الصَّيْبُونَ﴾^(٢): «الصابيون» على وزن: «فاعِلون» بالياء لام الكلمة منه، استثقلت فيه الضمة، فنقلت إلى الياء قبلها، فبقيت الياء ساكنة، والواو ساكنة، حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار: «الصابون»، وكذلك ﴿الصَّيْبِينَ﴾ حذفت منه لام الكلمة، وهي الياء الأولى المتحركة بالكسر، هذا على قراءة نافع^(٣)، وأما على قراءة الجماعة ما عدا نافعاً^(٤) الذين يقرؤون ﴿وَالصَّيْبُونَ﴾ بالهمز^(٥)، فلم يحذف منه شيء، ومفرده: «صابيء».

وكذلك ﴿طَلغِينَ﴾^(٦) أصله: «طاغيين» بياءين، حذفت منه لام الكلمة، وكذلك: ﴿غَوِيْنَ﴾ [الصفات: ٣٢] مثل: ﴿طَلغِينَ﴾، وكذلك: ﴿زَعُونَ﴾^(٧) حذفت منه لام الكلمة، وهي الياء؛ إذ أصله: «راعيون» مثل: «صابيون».

(١) في: [البقرة: ٦٢]، و[الحج: ١٧].

(٢) وردت هكذا بالواو والنون في: [المائدة: ٦٩].

(٣) وكذلك: أبو جعفر.

(٤) وأبا جعفر.

(٥) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٥٧ و ٢٤٧)، والتيسير للداني: (ص ٧٤)، والنشر لابن الجزري: (١/ ٣٩٧ و ٢/ ٢١٥).

(٦) وردت في: [الصفات: ٣٠]، و[ص: ٥٥]، و[القلم: ٣١]، و[النبأ: ٢٢].

(٧) ورد في: [المؤمنون: ٨]، و[المعارج: ٣٢].

ويحتمل أيضا ذكره لهذه الجموع الأربعة وجهين:

أحدهما: أن يكون ذكرها لما فيها من التغيير؛ لأنها أسماء ناقصة كما قال، فخاف أن يتوهم المتوهم أن ألفها ثابتة، لأجل ما نقص منها، وأنها إذا حذفت ألفها اجتمع فيها حذفان، فإنه لما تغير هذا الجمع، خالف جمع المذكر السالم الذي لا يتغير.

الوجه الثاني: أنه إنما ذكرها، وإن كانت داخلية في عموم الجموع؛ لأجل ما استثنى منها، وهو قوله: ﴿طَاغُونَ﴾^(١)، و﴿أَلْفَاوِينَ﴾^(٢) غير ما في سورة: والصفات.

وقيد قوله: «غلوينا» بقوله: «وفوق صاد» يريد: في سورة: والصفات: ﴿فَأَعْوَيْنَكُمْ إِنَّكُمْ كَاغْوِينَ﴾ [الآية: ٣٢] يريد: بالحذف.

قال أبو داود [في سورة/ والصفات]^(٣): «﴿غَوِينَ﴾ بحذف الألف»^(٤).

وظاهره يقتضي أن ما عدا ما ذكر من لفظ ﴿غَوِينَ﴾ ثابت الألف، وذلك في سورة الحجر: ﴿إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الآية: ٤٢]، وفي سورة الشعراء: ﴿وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ﴾ [الآية: ٩١]، وفيها: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ﴾

(١) وردت في: [الذاريات: ٥٣]، و[الطور: ٣٢].

(٢) وردت في: [الأعراف: ١٧٥]، و[الحجر: ٤٧].

(٣) سقطت من «ت».

(٤) مختصر التبيين: (٤/ ١٠٣٤)؛ وعبارته: «﴿فَأَعْوَيْنَكُمْ﴾ بحذف الألف، وكذا ﴿غَوِينَ﴾».

وَالْعَاوُونَ ﴿الآية: ٩٤﴾.

ولم يذكر أبو داود بالحذف من لفظ ﴿غَوِيْنَ﴾ إلا ما ذكر الناظم، وسكت عن غيره من لفظه، فدل على أنه ثابت الألف؛ كما قدمنا.

ثم قال: «ومثله الحرفان من راعونا»؛ أي: ومثل ﴿غَوِيْنَ﴾، أو مثل ما تقدم.

وقوله: «الحرفان من راعونا» يريد: الكلمتان من ﴿رَعُونَ﴾، وهما: في سورة المؤمنين؛ وهو قوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [الآية: ٨]، ومثلها في سورة المعارج [الآية: ٣٢].

وأصله: «راعيون»، استثقلت الضمة [١/٣٧] في الياء، فنقلت إلى ألفين؛ كما قدمنا في قوله: ﴿الصُّبُونَ﴾.

والألفات في: «طغينا» و«غويونا» و«راعونا» و«الصُّبونا» لإطلاق القافية.

ثم قال ﷺ [ورضى عنه ونفعنا به أمين]:

[٧٠] وَعَنْهُ وَالِدَانِي فِي طَاعُونَا بُتُّ، وَمَا حَدَفَتْ مِنْهُ التُّونَا
[٧١] فَعَنْهُ حَذْفُ بَلِغَوْهُ بَلِغِيَّةُ وَصَلِحُ التَّحْرِيمِ أَيْضاً يَقْتَفِيَّةُ

ذكر ﷺ في هذا البيت عن أبي داود؛ وهو قوله: «وعنه»، وعن الشيخ أبي عمرو؛ وهو قوله: «والداني» إثبات الألف في ﴿طَاعُونَ﴾، فاستثناه من

المنقوص؛ إذ أصله: «طاغيون» حذفت منه لام الكلمة، وهما موضعان:

في سورة والذاريات: ﴿أَتَوَصَّوَابِهِۦٓ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَّاغُوتٌ﴾ [الآية: ٥٣].

قال أبو داود: «بإثبات الألف هنا، وفي سورة: والطور: ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ

طَّاغُوتٌ﴾ [الآية: ٣٢]»^(١).

قال أبو عمرو في «المقنع»: «قال محمد بن عيسى الأصبهاني في

كتابه «في هجاء المصاحف»: ﴿قَوْمٌ طَّاغُوتٌ﴾ في: والذاريات، والطور. . .

مرسوم بالألف»^(٢).

وقد ذكرناه قبل هذا في قول الناظم: «وعنهما روضاتِ قُلِّ والجَنَّاتِ»^(٣)،

ونص ما في «المقنع» عن محمد بن عيسى في الست كلم بما أغنى عن

إعادة ذلك هنا، فتأمله»^(٤).

وقول الناظم هنا: «وعنه والداني في طاغون» فيه العطف على المضمَر

المخفوض من غير إعادة الخافض، وذلك ممنوع عند البصريين؛ [بل

أجازة الأَخْفَش^(٥)،

(١) مختصر التبيين: (٤/ ١١٤٣)؛ وعبارته: ﴿طَّاغُوتٌ﴾ بالألف، وكذلك الذي

وقع في الطور بالألف».

(٢) المقنع: (ص ٢٣).

(٣) البيت رقم: (٥٩).

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٥٩): (٢/ ٧٨١).

(٥) سبقت ترجمته.

ويونس^(١) من البصريين، حكاه عنهما ابنُ مالك^(٢)، وهو مختار عندهما، وليس بلازم^(٣) [٤]، فكان حقه أن يقول: «وعنه، وعن الداني». وأجاز ذلك بعضُ الكوفيين^(٥)، واحتج لجوازه بقراءة حمزة^(٦): ﴿وَأَتَقُوا

(١) هو: يونس بن حبيب الضبي المصري أبو عبد الرحمن، كان إمامًا في النحو واللغة، وله فيه قياس ومذاهب، وكانت له حلقة بالبصرة يؤمها أهل العلم، أخذ عن أبي العلاء، وحماد بن سلمة، وأخذ عنه: الكسائي، والفراء، وروى عنه سيبويه كثيرًا، له من التصانيف: معاني القرآن، واللغات، والنوادر، والأمثال. مات في خلافة هارون الرشيد سنة ١٨٢ هـ.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٥١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/٣٥٢)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢/٣٦٥).

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن عبد الملك بن مالك الطائي الجباني أبو عبدالله، إمام النحاة، وحافظ اللغة، وكان عالمًا بالقراءات وعللها، أخذ عن ثابت بن حيان، وأبي علي الشلوبين، وابن يعيش الحلبي، وغيرهم، له تصانيف عدة، منها: التسهيل، والعمدة، والألفية في النحو، توفي سنة اثنتين وسبعين وست مئة. انظر: غاية النهاية لابن الجزري: (٢/١٥٩)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/١٣٠).

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: (ص ٣٧١)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (١/٤٣٢)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: (٣/٣٩٢)، وتوضيح المقاصد للمراذي: (٢/١٠٢٦).

(٤) سقطت من «س وت».

(٥) انظر: الخصائص لابن جني: (١/٢٨٥)، الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: (ص ٣٧١).

(٦) وهي - أيضًا - قراءة: أبي جعفر ويعقوب.

اللَّهِ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴿النساء: ١﴾ بكسر الميم ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾^(١)، عطف على المضمرة في ﴿به﴾ من غير إعادة الخافض.

ورد ذلك البصريون^(٢)، وقالوا: على هذه القراءة يكون الوقف على قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾، والواو في قوله: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ واو القسم، وجواب القسم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ولهم فيه كلام ليس هذا موضعه^(٣).

والعذر للناظم فيه: أنه عطفه من غير إعادة الخافض؛ لتعذر ذلك في النظم، لما يؤدي إليه ذلك من فساد الوزن، والشعر محلُّ الضرورة يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، وقد تقدم لنا مثل هذا في قوله: «وآله وصحبه [الأعلام]»^(٤)،^(٥).

(١) وقرأ الباقون بفتح الميم: ﴿والأرحام﴾.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٢٦)، التيسير للداني: (ص ٩٣)، النشر لابن الجزري: (٢ / ٢٤٧).

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: (ص ٣٧٤).

(٣) انظر: جامع البيان للطبري: (٧ / ٥١٧)، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري:

(٢ / ٥٩٢)، ومشكل إعراب القرآن لمكي: (١ / ١٨٧)، وشرح الهداية للمهدوي:

(٢ / ٢٤٤)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٥ / ٢)، وتفسير البحر المحيط

لأبي حيان: (٣ / ١٦٤)، وتفسير روح المعاني للآلوسي: (٤ / ١٨٤).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) البيت رقم: (٥٠٥).

وقوله: «وما حذفت منه النون» [ظاهر كلامه يقتضي أنه معطوف على قوله: «طاغون»، وأن ما حذفت منه النون]^(١) مذكور بالإثبات عن أبي داود، وأبي عمرو؛ لذكر الناظم لها معاً في أول البيت في قوله: «وعنه والداني»، وليس كذلك؛ بل [ظاهر]^(٢) كلام أبي عمرو في «المقنع»^(٣) حذف الألف من المجموع السالمة مطلقاً، سواء حذفت منه النون، أم لا، وإن كانت مثوله ﷺ إنما هي لما ثبتت فيه النون، وإنما ذكر ما حذفت منه النون للإضافة بالإثبات للشيخ أبي داود خاصة، واستثنى من ذلك ثلاثة أحرف، وهي التي ذكر الناظم.

وإذا أبطل العطف لما ذكرناه، تعين أن يكون تمام الكلام عند قوله: «ثبت»، ويكون قوله: «وما حذفت منه» مبتدأ، و«ما» موصولة بمعنى: «الذي»، وصلتها: «حذفت»، والضمير العائد عليها في قوله: «منه».

وقوله: «فعنه حذف بلغوه بلغيه... إلخ» جملة في محل رفع على أنها خبر لمبتدأ، ولما كان الموصول فيه بمعنى الشرط، حَسُنَ دخولُ الفاء في [الخبر]^(٤)، وهو قوله: «فعنه»، والضمير الرابط بين المبتدأ والخبر محذوف تقديره: «فعنه حذف بالغوه بالغيه وصالح التحريم منه» [٣٧/ب]؛ أي: مما

(١) في «ت» صححت في الهامش.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: المقنع (ص ٢٢ - ٢٣).

(٤) في «ت»: «الشرط».

وقعت عليهما، وهو الذي حذف منه النون، على أن الأفصح والمعروف عند النحاة إظهار هذا الضمير المخفوض، والشاذ حذفه، وقد جاء حذفه قليلاً، ومنه قولهم: «السمنُ منوانٍ بدرهمٍ»؛ أي: منوانٍ منه^(١) [بدرهم]^(٢)، وعلى هذا يخرج هذا الذي ذكرناه هنا.

وقد أخذ بعض الناس مثل هذا من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] أي: منهم، على أن قوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ الجملة خبر «إن»، والرابط محذوف، تقديره: «منهم»^(٣)؛ كما قلنا.

ولما نص الناظم رحمته على أن ما حذف منه النون إنما تحذف منه هذه الأحرف الثلاثة، دل مفهوم هذا الكلام على أن ما سواها ثابت، وتقدير الكلام: وجمعُ المذكر السالم الذي حذف منه النون ثابتٌ إلا ثلاثة أحرف: «بلغوه»، «بلغيه»، و«صلح التحريم».

(١) انظر: اللمع في العربية لابن جنبي: (ص ٢٧)، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري: (ص ٧٤)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (١/ ١٣٩)، والأصول في النحو لابن السراج: (٢/ ٣٠٢)، وعلل النحو للوراق: (ص ٣٧٥).

(٢) زيادة من «ت».

(٣) انظر: إعراب القرآن للزجاج: (٣/ ٩١٣)، والمحجر الوجيز لابن عطية: (٣/ ٥١٤)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٦/ ١١٦)، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: (١٢/ ٤٧٩).

وسبب الصلة مع الموصول والمحذوف منه النون، احذف منه «بلغوه»
«بلغيه» و«صلح التحريم»، فلما استثنى هذه الأحرف الثلاثة بالحذف،
دلّ على أن ما عداها مما حذفت فيه النون للإضافة ثابتٌ، مثل:
﴿ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ في النساء [الآية: ٩٧] والنحل [الآية: ٢٨]، و﴿حَاضِرِي
الْمَسْجِدِ الْخَرَامِ﴾ [الآية: ١٩٦] في البقرة، و﴿كَاشِفُوا الْعَذَابِ﴾ [الدخان: ١٥]، و﴿رَادُّوهُ
إِلَيْكَ﴾ [القصاص: ٧]، و﴿تَارِكُوا إِلَهِيَّتَنَا﴾ [الآية: ٣٦] في: والصفات،
و﴿تَارِكِي إِلَهِيَّتَنَا﴾ [الآية: ٥٣] في هود^(١)، وكذلك هو، فإن هذه المواضع
كلها مسكوت عنها في «التنزيل»، لم يذكرها أبو داود أصلاً، فدل على أنها
ثابتة.

وَلَوْ قَالَ النَّاطِمُ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَمَا حَذَفَتْ مِنْهُ التُّونَا»:

أَثْبَتَهُ التَّنْزِيلُ إِلَّا أَحْرَفَا تُذَكَّرُ قَدْ [مَيَّزَهَا]^(٢) فَحَذَفَا
أَوْ يَقُولُ - أَيْضاً -:

أَثْبَتَهُ التَّنْزِيلُ إِلَّا كَلِمَا رَسَمَهَا بِالْحَذْفِ فِيمَا رُسِمَا
لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ إِشْكَالٌ، وَلَمْ يَخْتَجِ إِلَى إِغْرَابٍ وَلَا اغْتِدَارٍ^(٣).

(١) تقديم وتأخير في «س».

(٢) في «س»: «خَصَّصَهَا».

(٣) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٧٢) ردًا على اعتراض ابن آجطا، ومن تبعه
في هذا؛ كالرجاجي في تنبيه العطشان (ص ٢٩٩): «... والعجب من المعترض
كيف حاول إصلاح أمر لفظي قد سوغه سماع مثله نظماً ونثرًا بفساد أمر معنوي، =

والألف في «طاغونا» و«النونا» لإطلاق القافية.

وقوله: «فمنه حذف بِلغوه بِلغيه» أراد: حذف ألف ﴿بِلغُوهُ﴾
﴿بِلغِيهِ﴾ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

وقوله: «بِلغيه» أراد: «وبِلغيه» بحذف واو العطف، وأراد أيضا:
«وَألف بِلغيه»، وأراد قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿إِنَّ أَجَلَ هُمْ بِلغُوهُ
إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ﴾ [الآية: ١٣٥]، وقوله في سورة النحل: ﴿لَنْ تَكُونُوا بِلغِيهِ إِلَّا
بِشِقِ الْآنْفِيسِ﴾ [الآية: ٧].

قال أبو داود: «بحذف الألف» فيهما^(١).

= هذا وهو مقرَّب بأن أبا داود ساكت عما عدا الكلمات، وأعجبُ من هذا: التماثلُ
على تقليده، وإياك والاعتزاز بظاهر قول الناظم آخر النظم: «وظاهر التنزيل
وَصَلُّ إِذْ سَكَتُ» البيت رقم: (٤١٦): أن الساكت قائل بالأصل، فإن ذلك لا يصح
نظراً ولا نقلاً.

أما من جهة النظر، فلأن الأصل الفصل لا الوصل، فكيف يكون السكوت
ظاهراً في الوصل، الذي هو خلاف الأصل؟ هذا خُلف.

وأما من جهة النقل، فإن أبا داود لم يسكت عنها جملة، بل ذكرها في عموم
ما يوصل، وإنما يعني: أنه سكت عن ذكرها في المنفصل، وسيأتي بيانه محرراً
في محله إن شاء الله تعالى.

(١) قال في سورة الأعراف: ﴿وَبِلغُوهُ﴾ بغير ألف - أيضاً - . مختصر التبيين:
(٣/ ٥٦٦)؛ وقال في سورة الرعد: ﴿بِبِلغِيهِ﴾ بغير ألف، ووقع في سورة
النحل وغافر بياء بعد الغين خلافاً لهذا «مختصر التبيين: (٣/ ٧٣٨)، وقال في =

وقوله: «وَصَلِحَ التَّحْرِيمَ أَيْضاً يَقْتَفِيهِ» معناه: يتبعه، يريد: يتبع لفظ ﴿بَلِّغُوهُ﴾ و﴿بَلِّغِيهِ﴾، ويتبع الجمع الذي حذف منه النون، ويريد: قوله تعالى: ﴿وَصَلِحَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٤] في سورة التحريم، وليس في القرآن غيره، فليس إضافته لسورة التحريم قيلاً له، وإنما هو زيادة بيان.

قال أبو عمرو في «المقنع»: ﴿وَصَلِحَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ هو واحد يؤدي عن جمع^(١).

وفي «الهداية»^(٢) لمكي^(٣): ﴿وَصَلِحَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: خيارهم^(٤).

وقال الضحاك^(٥)،

= سورة غافر: ﴿بَلِّغِيهِ﴾ بغير ألف، وكذا رسمه عطاء، وروينا عن نافع في قوله في المائدة: ﴿بَلِّغِ الْكَعْبَةَ﴾ بغير ألف، وأحسبه اكتفى بذكر ذلك هناك عن هذا، ولم يذكره مختصر التبيين: (٤/ ١٠٧٧).

(١) المقنع: (ص ٣٥).

(٢) وهو كتاب «الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه»، ويعرف - أيضاً - بـ «تفسير مكي بن أبي طالب القيسي».

(٣) هو: مكي بن أبي طالب القيسي؛ سبقت ترجمته.

(٤) انظر: جامع البيان للطبري: (٢٣/ ٤٨٦)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٨/ ١٨٩)، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل: (١٩/ ٢٠١).

(٥) هو: الضَّحَّاكُ بن مزاحم الهلالي الخراساني أبو القاسم، تابعي جليل، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، سمع سعيد بن جبير، وأخذ عنه التفسير، توفي سنة خمس ومئة.

وغيره: هو أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ^(١).

قال أبو محمد ^(٢): فيجب أن يكون أصل ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ على هذين القولين الواو [حذفت من الخط على اللفظ.

وقال مجاهد: «﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾: الأنبياء» ^(٣)؛ فيكون - أيضاً - أصله الواو ^(٤)، وهو قول سفيان ^(٥).

وذهب أبو حاتم ^(٦) إلى أن الوقف ﴿وَصَلِّحُ﴾ مثل: ﴿سَدَّعُ﴾ [الآية: ١٨]،

= غاية النهاية لابن الجزري: (٣٠٦ / ١).

(١) وهو - أيضاً - قول ابن مسعود، وأبي بن كعب، ومجاهد، وعكرمة، وابن جبير.

انظر: جامع البيان للطبري (٢٣ / ٤٨٦ - ٤٨٧)، معالم التنزيل للبغوي: (٨ / ١٦٨)،
والمحرر الوجيز لابن عطية (٥ / ٣٣٢).

(٢) أي: مكى بن أبي طالب.

(٣) وهو - أيضاً - قول قتادة، وسفيان الثوري، والعلاء بن زياد.

انظر: جامع البيان للطبري: (٢٣ / ٤٨٧)، والنكت والعيون للماوردي: (٦ / ٤١)،
والمحرر الوجيز لابن عطية: (٥ / ٣٣٢).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) أي: سفيان الثوري.

(٦) هو: سهل بن محمد بن عثمان السجستاني أبو حاتم، إمام أهل البصرة في القراءة والنحو في زمانه، أخذ عن يزيد بن هارون، وأبي عبيدة المثني، ويعقوب الحضرمي، وحَدَّث عنه: أبو داود، والنسائي، والبزار، توفي سنة خمس وخمسين ومئتين.

معرفة القراءة الكبار للذهبي: (١ / ٢١٩)، غاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٢٨٩).

﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: ١١]، وفي هذا مخالفة السواد، والأحسن ألا يوقف عليه.

وكان الطبري^(١) يقول: «إن ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ للجنس؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [المصر: ٢]، ونظير ذلك قول الرجل: لا يقربني إلا قارئ القرآن، فهو بلفظ الواحد، ومعناه للجنس»^(٢)؛ وكذلك هذا، فإن وقف واقفًا، وقف بغير واو، اتباعًا للخط والمعنى»^(٣). انتهى كلامه.

فذكر الناظم رحمته في هذا الباب هذه الجموع على أنواعها، واستوفى الكلام فيها، وخرج من كلامه أن جمع المذكر السالم على ثلاثة أنواع:

[أحدها:]^(٤) ما كان [١/٣٨] آخره صحيحًا؛ نحو: ﴿انْتَلَيْتَ﴾ و﴿الظَّالِمِينَ﴾ و﴿الصَّادِقِينَ﴾، وشبه ذلك، وهو الذي بدأ به أول الباب.

(١) هو: محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر، الحافظ المؤرخ، وإمام أهل التفسير، رحل من بلده لطلب العلم وهو ابن اثنتي عشرة سنة، سمع من محمد ابن عبد الملك، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وإسماعيل السدي، وآخرين، روى عنه: أبو شعيب الحراني، والطبراني، من أشهر تصانيفه: تفسير جامع البيان في تأويل القرآن، وتاريخ الأمم والملوك، توفي سنة ثلاث مئة وعشرة. البداية والنهاية لابن كثير: (١١/ ١٤٥)، معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/ ٢٦٤)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/ ٩٦).

(٢) جامع البيان للطبري: (٢٣/ ٤٨٧).

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (١٢/ ٧٥٧٠ - ٧٥٧٢).

(٤) سقطت من الأصل.

الثاني: ما كان آخره مهموزًا نحو: ﴿الْمَخَاطِئِينَ﴾ و﴿خَسِيبِينَ﴾.

الثالث: ما كان منقوصًا نحو: ﴿الصَّابِينَ﴾ و﴿طَلغِينَ﴾.

ثم إنه جعل القسم الأول - وهو ما كان آخره صحيحًا - على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما كان على وزن: «فاعلين»، ونون الجمع فيه مثبتة، نحو: [﴿انْتَلَمَيْتَ﴾ و﴿الصَّادِقِينَ﴾] ^(١).

الثاني: ما كان على وزن: «فَعَالُونَ» و«فَعَالِينَ»، ونون الجمع فيه مثبتة؛ مثل: ﴿أَكَلُونَ﴾، و﴿جَبَّارِينَ﴾.

الثالث: ما كان على وزن: «فاعلين»، إلا أن نون الجمع حذفت منه للإضافة، نحو: ﴿لَوْ تَكُونُوا بِبَيْعِهِ إِلَّا بَشِيرًا نَّفْسٍ﴾ [النحل: ٧]، و﴿بَلِّغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٥].

فقد تحصل من جميع ما ذكره: أن جمع المذكر السالم على خمسة أضرب:

الأول: ما كان على وزن: «فاعلين» صحيح الآخر، ولم تحذف منه نونه.

الثاني: ما كان على وزن: «فاعلين» صحيح الآخر، وقد حذفت منه نونه للإضافة.

الثالث: ما كان على وزن: «فاعلين» [صحيح الآخر، ولم تحذف

(١) سقطت من الأصل.

منه نونه، ولم يأت إلا كذلك .

الرابع : ما كان على وزن فاعلين^(١) مهموزاً.

الخامس : ما كان على وزن : « فاعلين » منقوصاً.

وهذه الأنواع ذكرها أبو داود في «التنزيل»^(٢)؛ كما ذكر الناظم [عنه ﷺ]^(٣)، وسكت أبو عمرو ﷺ عنها، فلم يذكرها على التعيين كما ذكر أبو داود، وإنما ذكر كلاماً مجملاً في حذف الألف من الجمع [السالم]^(٤)، وظاهرُ إطلاقه ﷺ يقتضي الحذف فيها كلها إن حملنا كلامه في قوله: «الكثير الدور» على الأوزان؛ لأن أوزان هذه الجموع كلها واحدة، إلا أن بعضها منقوص، أو محذوف الآخر، وهو الذي يظهر من كلام أبي داود؛ لذكره بالحذف جموعاً قليلةً الدَّور، لم تأت في القرآن إلا في موضع واحد، أو موضعين .

وإن حملنا كلام الحافظ في «المقنع» على ما تكرر لفظه بعينه، وكثر دورُه، فيكون هذا كله عنده ثابتاً، وعند أبي داود على حسب ما ذكر الناظم عنه، فافهم هذا، وتأمله، فقد قدمنا في أول الباب شيئاً من هذا .

ثم قال الناظم ﷺ :

[٧٢] وَلِلْجَمِيعِ السَّيِّئَاتِ جَاءَ بِأَلْفٍ إِذْ سَلَبُوهُ الْيَاءَ

(١) سقطت من الأصل .

(٢) ستذكر قريباً .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) في «س»: «المسلم» .

«السيئات»: مبتدأ، وجاء فاعله في موضع الخبر، و«لجميع»: جار ومجرور متعلق بـ «جاء»، فكأنه يقول: وجاء [لجميع الكتاب، أو] ^(١) لجميع الرواة عن المصاحف لفظ ﴿التَّيَّاتِ﴾ ثابت الألف.

ثم ذكر العلة الموجبة لإثبات ألفه، فقال: «إذ سلبوه الياء»: أي: لأجل أن سلبوه، فـ «إذ» هنا للتعليل، على حد قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُرًا فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]؛ أي: ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم؛ أي: ولن يخفف عنكم ما أنتم فيه [من العذاب؛ لاشتراككم فيه] ^(٢)؛ بل كل واحد منكم يناله نصيبه من العذاب، فحرم الله أهل النار من هذا المقدار من التأسى، فلا راحة لهم في شيء؛ حتى في التأسى لا راحة لهم فيه ^(٣).

ومعنى «سلبوه»؛ أي: انتزعوا منه الياء، يقال: سلبه الله عقله؛ أي: انتزعه منه، وسلب كذا: انتزع منه، وفي الحديث: «من قتل قتيلاً فله سلبه» ^(٤)؛ أي: ما انتزع عنه من اللباس وغيره.

(١) سقطت من «ت».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: جامع البيان للطبري: (٦٠٧ / ٢١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٩١ / ١٦)، المحرر الوجيز لابن عطية: (٥ / ٥٥ - ٥٦).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس: باب من لم يخمس الأسلاب (٣ / ١١٤٤) رقم: (٢٩٧٣)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير: باب استحقاق القاتل سلب =

فعلة إثبات ألف ﴿السِّيَّاتِ﴾ هو حذف إحدى الياءين منه، وهو صورة الهمزة؛ لثلاثي التوالي على الكلمة الواحدة حذفان، وهذا التعليل ينتقض بحذف الألف من ﴿خَطِيئِينَ﴾، و﴿خَسِيئِينَ﴾، فإنهم حذفوا ألفه على ما ذكره أبو داود^(١)، ومع ذلك صورة الهمزة مسلوبة منه كما هي هاهنا في ﴿السِّيَّاتِ﴾؛ بل كان ألف ﴿السِّيَّاتِ﴾ أحقَّ وأولى بالحذف من ﴿خَطِيئِينَ﴾، و﴿خَسِيئِينَ﴾.

وأجيب عن ذلك بوجهين:

أحدهما: أن لفظ ﴿السِّيَّاتِ﴾ أكثر دورا في القرآن من ﴿خَطِيئِينَ﴾، و﴿خَسِيئِينَ﴾.

الثاني: أن [٢] ﴿السِّيَّاتِ﴾ جمع مؤنث، وهو أثقل من المذكر^(٣)؛

= القتل (٣/ ١٣٧٠ رقم: ١٧٥١)؛ كلاهما عن أبي قتادة بلفظ: «من قتل قتيلاً له عليه بيئةٌ فله سلبه».

(١) كما تقدم عند شرح البيت رقم (٦٧): (٢/ ٨٠١).

(٢) سقطت من «ت».

(٣) قال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٣٠٣ - ٣٠٤) بعد ذكره لاعتراض الشارح هذا:

«قلت: الفرق بين ﴿السِّيَّاتِ﴾ وهذه الألفاظ: أن الحذفين في ﴿السِّيَّاتِ﴾ متواليان من غير حائل بينهما، بخلاف الحذفين في ﴿خَطِيئُونَ﴾ و﴿خَطِيئِينَ﴾ و﴿خَسِيئِينَ﴾؛ لأن الحذفين في هذه الألفاظ حال بينهما حرف، وهو الطاء في =

فافهم هذا وتأمله .

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]: [٣٨/ ب]

[٧٣] وَلَيْسَ مَا اشْتَرِطَ مِنْ تَكَرُّرٍ	حَتْمًا؛ لِحَذْفِهِمْ سِوَى الْمُكَرَّرِ
[٧٤] وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ اقْتِفَاءً	سَنَنِهِمْ وَبِهِمْ اقْتِدَاءً
[٧٥] فَقَدْ أَتَى الْحَذْفُ بِلَفْظِ الْفَاتِحِينَ	عَلَى انْفِرَادِهِ وَلَفْظِ الْغَائِرِينَ
[٧٦] وَمُتَشَكِّسُونَ ثُمَّ الْخَالِفِينَ	وَالْحَامِدُونَ مِثْلَهَا وَسَافِلِينَ
[٧٧] وَحَسَرْتِ عَمْرَتِ قُرْبَاتٍ	وَحَرْفِ مَطْوِيَّتٍ مَعَ مُعَقَّبَاتٍ
[٧٨] أَوْرَدَهَا مَوْلَى الْمُؤَيَّدِ هِشَامٍ	وَهَلُّهَا اسْتَوَيْتُ فِي الْجَمْعِ الْكَلَامَ

يريد ﷺ بقوله: «وليس ما اشترط من تكرر»: أن قول [الشيخ]^(١) كأبي عمرو، وأبي داود، وغيرهما: «وكذلك ما اتفقوا على حذف الألف من

= ﴿خَطِطُونَ﴾ و﴿خَطِطِينَ﴾ والسين في ﴿خَسِيسِينَ﴾، والحذفان في الكلمة بغير حائل أجهف وأنقل من الحذفين وبينهما حائل، فمن أجل هذا أثبت الألف في ﴿السَّيِّئَاتِ﴾ دون هذه الألفاظ.

وقال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٧٤) رَأْدًا على اعتراض ابن آجطا هذا: «وجوابه بالفرق بمباشرة الحذف فيه لصورة الهمزة دون ﴿خَطِطُونَ﴾ وبأن قياسها فيه التصوير، كما تقدم قريبًا لولا تأديته للجمع بين صورتين، وإن كان حذفها - أيضًا - بسبب التأدية المذكورة قياسيًا دون ﴿خَطِيطَاتٍ﴾؛ لأن قياسه عدم التصوير، اعتبارًا بما تؤول إليه عند التسهيل من الإبدال ثم الإدغام».

(١) في «ت»: «الشيخ».

الجمع السالم الكثير الدورِ» ليس بلازم، وأن اشتراطهم كثرة الدور والتكرار غير محتتم، ولا واجب، وإنما كلام جرى على الألسنة.

وقوله: «حتمًا»؛ أي: واجبًا، ولازمًا، لأن المحتوم اسمٌ من أسماء الواجب، فكأنه يقول: وليس اشتراطهم تكررَ ألفاظ الجموع لازمًا.

ثم علل ذلك بقوله: «لحذفهم سوى المكرر»؛ أي: لأجل أنا وجدناهم حذفوا غير المكرر، فاللام في قوله: «لحذفهم» لامٌ التعليل، فخرج من كلامه: أن اشتراط [الأئمة]^(١) الشيوخ كثرة الدور والتكرار غير معمول عليه، ولا لازم، من أجل أنا وجدناهم - يعني: الشيوخ الذين اشتراطوا ذلك - نصوا على حذف ألف جموع لم يكثر دورها في القرآن، ولا تكرر لفظها، ولم تأت إلا في موضع واحد، مثل ما ذكر عن أبي داود، وقد نص الحافظ في «المقنع»^(٢) في جمع المؤنث السالم على حذف: ﴿الْعُرْفَتِ﴾، و﴿عُرْفَتِ﴾، و﴿تَيْبَتِ﴾^(٣)، وهي متحدة الألفاظ.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) (ص ٢٢).

(٣) قال ابن جابر في إصلاحاته على مورد الظمان:

فقد أتى الحذف بلفظ العرفت في مقنع وثيبئت وعرفئت

وجاء في التنزيل لفظ الفستحين على انفراد ولفظ العسفرين

تقييد إصلاحات على مورد الظمان لابن جابر ضمن قراءة نافع عند المغاربة:

وقوله: «وليس ما اشترط» فعل ماضٍ، و«ما» موصولة بمعنى: «الذي»، وهو اسم «ليس»، وصلتها الجملة من «اشترط»، ومفعوله المحذوف الذي لم يسمَّ فاعله، وهو الضمير العائد من الصلة إلى الموصول، وخبر المبتدأ قوله: «حتمًا».

ثم قدر ﷺ كأن قائلًا قال له: إذا كان اشتراطُ الشيوخ كثرةَ الدور والتكرار غيرَ لازم، فلأي شيء ذكرته أنت في قولك: «من سالم الجمع الذي تكرر»^(١)؟ فقال: «وإنما ذكرته اقتفاء» يعني قولهم: الكثير إلى الدور، «اقتفاء سننهم» يعني: اتباع طريقتهم، واقتديت بهم في ذكرهم له، فذكرته كما ذكروه، مع أنه غير لازم، ولا مشروط؛ لأنني وجدتهم حذفوا ما ليس بمكرر، ولا كثير الدور.

ثم أخذ يبين ذلك، ويذكره في قوله: «فقد أتى الحذف بلفظ الفستحين»؛ أي: في لفظ ﴿الْفَاسِقِينَ﴾، والباء وعائية بمعنى: «في»، في مثل قولهم: أقمت بالمدينة؛ [أي: في المدينة]^(٢).

ثم قال: «على انفراده»؛ أي: مع أنه متحد، فرد، لا نظير له، لم يتكرر، ولم يأت إلا في سورة واحدة في القرآن، وذلك في سورة الأعراف في قصة شعيب ﷺ حيث قال: ﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاسِقِينَ﴾ [الآية: ٨٩].

(١) البيت رقم: (٥٠).

(٢) سقطت من «س».

قال في «التنزيل»: «فيه بحذف الألف من ﴿الْفَلَّاحِينَ﴾»^(١)، وكذلك لفظ ﴿الْعَفْرِينَ﴾ فيها - أيضاً -^(٢) في قول موسى ﷺ: ﴿فَاعْفِرْ لَنَا وَأَرْحَمْنَا وَأَنْتَ حَرِيْرُ الْعَفْرِينَ﴾ [الآية: ١٥٥]^(٣)، و﴿مَنْشَكِسُونَ﴾ في سورة الزمر في قوله: ﴿صَرْبَ اللَّهِ مَثَلًا لِّرَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مَنْشَكِسُونَ﴾ [الآية: ٢٩]^(٤)، ومعنى «متشاكسون»: مختلفون؛ قاله ابن عباس، وقتادة، والفراء^(٥).

فهذه ألفاظ كلها متحدة، لم تأت في القرآن إلا في موضع واحد، قال أبو داود في «التنزيل»: إنها محذوفة الألف.

وكذلك ﴿الْخَلِيفِينَ﴾ لفظ متحد، لم يأت في القرآن إلا في موضع واحد، في سورة براءة: ﴿فَأَقْعُدُوا مَعَ الْخَلِيفِينَ﴾ [الآية: ٨٣] مع أنه حذف^(٦)، وهو قليل الدور، ولكنه [١/٣٩] على وزن ﴿انْفَتَيْتَ﴾ الذي كثر دوره.

قال: «والحلمدون مثلها وسلفين»؛ أي مثل: ﴿الْخَلِيفِينَ﴾ مع كونه متحد اللفظ، لم يتكرر، ولم يأت في القرآن إلا في موضع واحد، مع أنه

(١) لم أعر عليه في مختصر التبيين، ولعله في التنزيل الكبير المفقود.

(٢) أي: في سورة الأعراف.

(٣) انظر: مختصر التبيين (٥٧٧/٣).

(٤) لم أعر عليه - أيضاً - في مختصر التبيين.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: (٤١٩/٢)، ومعاني القرآن للنحاس: (١٧٢/٦)،

والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٢٥٢/١٥).

(٦) انظر: مختصر التبيين (٦٣٣/٣).

محذوف الألف، وذلك في سورة براءة في قوله: ﴿الْحَمِيدُونَ السَّاجِدُونَ﴾ [الآية: ١١٢]، فهو مثل: ﴿الْحَالِفِينَ﴾ في الحكم والاتحاد^(١).

وكذلك ﴿سَفَلِينَ﴾ متحد اللفظ في سورة: والتين والزيتون: ﴿تُرْجَدْنَ سَفَلًا﴾ [الآية: ٥] لم يأت إلا في موضع، وهو منصوب عليه بالحذف في «التنزيل» لأبي داود^(٢).

[ثم قال]^(٣): «وحسرت» كذلك - أيضاً - لم يكثر دوره، ولم يتكرر، ولم يأت إلا في موضعين: في البقرة: ﴿كَذَلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [الآية: ١٦٧]، وفي سورة فاطر: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾ [الآية: ٨]^(٤).

ثم قال: «غمرات» أراد: «وغمرات» بحذف واو العطف، وأراد قوله في سورة الأنعام: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ﴾ [الآية: ٩٣]^(٥) في غمرات الموت، وهو متحد اللفظ، [لم يأت إلا في هذا الموضع في هذه السورة، وحكمه الحذف لأبي داود]^(٦)^(٧).

(١) انظر: مختصر التبيين (٣/ ٦٤٢).

(٢) انظر: مختصر التبيين (٥/ ١٣٠٧).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: مختصر التبيين (٢/ ٢٣٨) و(٣/ ٥٠٣).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: مختصر التبيين (٣/ ٥٠٣).

(٧) في الأصل: «ليس في القرآن غيره»، وسقط بقية الكلام منها.

وقوله: ﴿قُرْبَاتٍ﴾ أراد: «وقربات» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة براءة: ﴿وَيَسْخِذْ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الآية: ٩٩]، وهو متحد اللفظ - أيضاً -، لم يأت إلا في هذا الموضع، مع أنه محذوف^(١).

وقوله: «وحرف مطويات مع معقبات» أراد: وكلمة «مطويات»، وأراد: قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿وَأَلَسْنَا نَعْلَمُ أَنَّ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الآية: ٦٧]، و﴿مُعَقَّبَاتٌ﴾ في سورة الرعد في قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ﴾ [الآية: ١١]، وهما متحدان في اللفظ، مع أنهما محذوفان^(٢).

ثم قال: «أوردها» يريد: جاء بها؛ يعني: بهذه الألفاظ المتقدمة، والكلمات المذكورة، وذكرها «مولى المؤيد هشام» يريد: معتنق المؤيد، وهو أبو داود سليمان بن نجاح الأموي في كتابه المسمى بـ «التنزيل» الذي اعتمد الناظم على النقل منه.

ومعنى «المؤيد»: المنصور والمعان، والتأييد: هو النصر والإعانة والقوة، قال الله تعالى: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧] أي: نصرناه وأعناه وقويناه^(٣).

(١) باتفاق شيوخ الرسم؛ لأنه جمع مؤنث سالم. انظر: مختصر التبيين (٣/ ٦٣٥).

(٢) انظر: مختصر التبيين (٤/ ١٠٦٣) و(٣/ ٧٣٧).

(٣) انظر: جامع البيان للطبري: (٢/ ٣١٩)، والمحزر الوجيز لابن عطية: (١/ ١٧٦)،

والدر المنثور للسيوطي: (١/ ٢١٣).

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي آتَاكَ بِصَبْرٍ﴾ [الأنفال: ٦٢]؛ أي: قواك وأعانك^(١).

و«هشام»^(٢) [هذا هو]^(٣): مولى أبي داود الذي أعتق أباه نجاحاً، وهو أمير المؤمنين بالأندلس، أبو الوليد هشام بن المستنصر بالله الحكيم بن الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ابن الحكيم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل بالأندلس^(٤).

ثم قال: «وها هنا استوفيت» يريد: أن في هذا الموضوع - وهو آخر هذه الأبيات المذكورة - تم كلامه وانقضى في جموع السلامة نظمه.

وكل ما ذكر في هذه الترجمة من جموع السلامة فلا يذكره بعد.

ومعنى قوله: «استوفيت»؛ أي: وَفَّيت وتممت، فإنَّ «استفعل» [يأتي بمعنى: «أفعل»؛ مثل: استكبر، ويأتي بمعنى: «طلب»؛ مثل: استسقى واستخرج^(٥).

(١) انظر: جامع البيان للطبري: (١٤ / ٤٤)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٤٢ / ٨).

(٢) انظر: ترجمته في: بغية الملتبس للضبي: (ص ١٣)، والمغرب في حلى المغرب لابن سعيد المغربي: (١ / ١٩٣)، والبيان المغرب لابن عذاري: (٢ / ٢٥٣).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سبق ذكر هذا عند شرح البيت رقم (٢٤): (٢ / ٦٦٨).

(٥) انظر: الباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢ / ٢٧٧)، وشرح ابن عقيل: (٢ / ٥٥٤ - ٥٥٥)، وشرح شافية ابن الحاجب للإستراباذي: (١ / ١١٠).

واستعمل الناظم «استفعل»^(١) هنا بمعنى: «فَعَلَ»، فمعنى «استوفيت»؛
أي: وَقَّيْتُ وتممت الكلام في جموع السلامة.



(١) سقطت من «ت».

الفصل الثاني

القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه

ونظائره من سورة البقرة

ثم قال [الناظم رحمته] وغفر لنا وله بمنه وكرمه آمين]:

[٧٩] الْقَوْلُ فِيمَا قَدْ أَتَى فِي الْبَقَرَةِ عَنْ بَعْضِهِمْ وَمَا الْجَمِيعُ ذَكَرَهُ

«القول» خبر مبتدأ محذوف تقديره: «هذا القول»، أو يكون معناه: هذا

بيان [القول] ^(١)، أو شرح هذا القول، فحذف المضاف، وأقام المضاف

إليه مقامه، وحذف المبتدأ، فيكون على هذا حذف منه شيئين: المبتدأ،

والمضاف.

وقوله: «عن بعضهم» يريد: عن بعض الكتاب، لا عن بعض

المصاحف؛ لأنه لا يجمع هكذا بالهاء والميم إلا من يعقل، فلو أراد

المصاحف، لقال: [ب/٣٩] عن بعضها.

وقوله: «وما الجميع ذكره»؛ «ما» موصولة بمعنى «الذي»، وهو معطوف

على «ما» المخفوضة في قوله: «فيما قد أتى» أي: والذي ذكره جميعهم،

فكأنه يقول: القول فيما اختلفوا فيه، وما اجتمعوا عليه، وهذا مثل قوله في

الباب الذي تقدم، وفرغنا من الكلام فيه: «باب اتفاهم والاضطراب» ^(٢)،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) البيت رقم: (٤٤).

فعبّر هاهنا بالاجتماع عن الاتفاق، وعن الاختلاف بما أتى عن بعضهم، وفي ضمنه: أن البعض الآخر ذكروا غير ما ذكره البعض الآخرون، فحصل الخلاف.

فهذه الترجمة التي أخذنا في شرحها، والترجمة [التي قبلها]^(١) التي فرغنا من ذكرها، ذكر فيهما الناظم ألفاظًا حمل عليها أمثالها، وأحكامًا مطردة في ألفاظ جرت على نسق واحد في أغلب أحوالها، فكان هذا الباب والذي قبله نظيراً لقول أبي القاسم الشاطبي رحمه الله في عقيلته: «باب الحذف في كلمة يحمل عليها أشباهها»^(٢)؛ لأن الحذف ينقسم قسمين: مرتب، وغير مرتب:

فغير مرتب: هو الذي ذكره في هذه الترجمة، التي نحن آخذون في الكلام عليها، وفي الباب الذي قبل هذا؛ وهو الحذف المطرد.

والمرتب: وهو الذي يذكر بعد هذه الترجمة، وجزأه على أربعة أجزاء على حسب أرباع القرآن [العظيم]^(٣)، وسيأتي ذكر ذلك - إن شاء الله تعالى - في موضعه.

(١) سقطت من «ت».

(٢) ويبدأ من البيت رقم (١٢٩) من العقيلة؛ انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٣)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١/٧٢]، والدرة الصقبيلة لليب (مخطوط): [٥٤/ب].

(٣) سقطت من «س»، وفي «ت»: «الكريم».

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وبأمثاله آمين]:

[٨٠] وَحَذَفُوا ذَلِكَ ثُمَّ الْأَنْهَارُ وَأَبْنُ نَجَّاحٍ رَاعِنًا وَالْأَبْصَارُ

هذا من ردِّ [الصدر]^(١) على الأعجاز؛ لأنه ذكر في عجز الترجمة ما اتفقوا عليه وقدمه في الباب، فبدأ بما اتفقوا عليه، فقدم في الباب ما أخر في الترجمة، عكس ما فعل في الباب الذي قبل هذا، وقد ذكرناه هناك^(٢)، وكلاهما جائزان، ومثل هذا الذي ذكر هنا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾، [ثم قال]^(٣): ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، فبدأ بما أخر.

[وقوله: «حذفوا» يريد: جميع الكتاب، فهو من [باب]^(٤) الأحكام المطلقة التي نبه عليها في الصدر في قوله: «والحكم مطلقاً به إليهم»^(٥)؛ أي: للجميع، مثل هذا الذي ذكر هنا]^(٦).

وقوله: «وحذفوا ذلك» معناه: أي: حذف ألف هذه الكلمة التي هي «ذلك»، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، [ومثل هذا كثير في

(١) في الأصل «الصدر».

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٤٧): (٢/٧٢٣).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) البيت رقم: (٢٧).

(٦) سقطت من «ت».

هذا الرجز، وهكذا يقدر في كل ما أتى من مثل هذه الكلمة، وهو جائز - أعني: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه^(١) - قال الله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] يريد: أهل القرية، وأصحاب العير^(٢).

وقوله: «وحذفوا ذلك» يريد: ألف هذه الكلمة حيث ما وردت في كتاب الله ﷻ؛ سواء اتصل به ضمير، أو لم يتصل به ضمير، [سواء]^(٣) كان في أوله حرف عطف، أو لم يكن؛ مثل: ﴿ذَلِكُمْ﴾، و﴿ذَلِكَنَّ﴾، و﴿فَذَلِكُمْ﴾، و﴿فَذَلِكُنَّ﴾، و﴿ذَلِكَ﴾، و﴿ذَلِكَ﴾، و﴿فَذَلِكَ﴾، فإن الألف في جميع ذلك محذوف، وذلك إجماع من المصاحف^(٤).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: الجمل في النحو للفراهيدي: (ص ١٢٩)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: (ص ٣١٦)، وجامع البيان للطبري: (١٦ / ٢١٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٩ / ٢٤٦).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) أجمع علماء الرسم على حذف الألف، ذكر ذلك الداني في المقنع (ص ١٦ - ١٧) في فصل: ما أجمع عليه كتاب المصاحف فقال: «وكذلك أجمعوا على حذف الألف، في قوله: ﴿ذَلِكَ﴾، و﴿ذَلِكَمُ﴾، و﴿ذَلِكَنَّ﴾... وشبهه من لفظه، حيث وقع».

وانظر: مختصر التبيين: (٢ / ٦١)، العقيلة البيت رقم (١٣٠) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٣)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١ / ٧٣]، والدرة الصقيلة لليب (مخطوط): [٥٤ / ب].

وقوله: «ثم الأنهـر» أي: وألف ﴿الْأَنْهَارُ﴾، وقوله: «الأنهـر» الألف واللام لاستغراق الجنس لا للعهد، حتى [إنه] ^(١) لا يحذف منه إلا ما كان هكذا بالألف واللام، بل يحذف ألف ﴿الْأَنْهَارُ﴾ سواء كان معرفاً بالألف واللام مثل هذا، أو منكرًا مثل: ﴿وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ﴾، ﴿وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ﴾ [محمد: ١٥] وذلك إجماع من المصاحف.

قال أبو عمرو في «المقنع»: «وكذلك حذفوا الألف بين الهاء والراء من ﴿أَنْهَارٌ﴾ و﴿الْأَنْهَارُ﴾، حيث وقع» ^(٢).

و[قال] ^(٣) أبو داود في «التنزيل»: «﴿الْأَنْهَارُ﴾ و﴿أَنْهَارٌ﴾ محذوف الألف بين الهاء والراء حيث جاء؛ معرفاً، أو منكرًا» ^(٤).

قال: «وأثبتوا الألف في تسع كلم في: ﴿النَّهَارِ﴾ و﴿الْعَذَابِ﴾ و﴿الْحِسَابِ﴾ و﴿الْعِقَابِ﴾ و﴿الْجَبَارِ﴾ ^(٥)، [١/٤٠] و﴿النَّارِ﴾، و﴿الْغَفَّارِ﴾، و﴿السَّاعَةِ﴾، و﴿الْأَنْصَارِ﴾ - من النصرة - أين ما أتى ذلك كله؛ سواء كان معرفاً، أو غير معرف» ^(٦).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) المقنع: (ص ١٨).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) مختصر التبيين: (٢/١٠٧).

(٥) في الأصل: ﴿الجبـال﴾؛ وهو خطأ، وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في مختصر التبيين.

(٦) مختصر التبيين: (٢/٨٩ - ٩٠).

وقال في «المقنع» في باب: ما رسم بإثبات الألف على اللفظ والمعنى:
 «وقال الغازي بن قيس: ﴿الْعَدَابِ﴾ و﴿الْعِقَابِ﴾ و﴿الْحَسَابِ﴾ و﴿أَبْيَانَ﴾
 و﴿الغفار﴾ و﴿[الْجَبَارُ]﴾^(١) و﴿السَّاعَةَ﴾ و﴿النَّارِ﴾ بالألف؛ يعني: في
 المصاحف، وذلك على اللفظ»^(٢).

فزاد على ما ذكر أبو داود: ﴿أَبْيَانَ﴾، ونقص مما قال أبو داود:
 ﴿النَّارِ﴾ و﴿الأنصار﴾.

ثم قال: «وابن نجاح رُعِنَا والأبْصُرُ»؛ أي: وابن نجاح حذف
 ألف ﴿رَاعِنَا﴾، وألف ﴿الْأَبْصُرُ﴾.

فذكر في هذا البيت أربعة ألفاظ؛ في الشطر الأول: لفظان بحذف ألفهما
 بإجماع من المصاحف، وهما: كلمة ﴿ذَلِكَ﴾، وكلمة ﴿الْأَنْهَرُ﴾، وفي
 الشطر الثاني: كلمتان محذوفتا الألف لأبي داود، وأبي عمرو، وهما:
 ﴿رَاعِنَا﴾ و﴿الْأَبْصُرُ﴾.

فأما ﴿رَاعِنَا﴾، فجاء في القرآن في موضعين: في هذه السورة -
 أعني: سورة البقرة -: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنْظِرْنَا﴾ [الآية: ١٠٤]،
 فيحمل عليه شكله، فيحذف مثله؛ لأنه أطلق ولم يقيد، وفي سورة النساء:
 ﴿وَأَسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لِيَأْ بِالسِّنِينَ﴾ [الآية: ٤٦].

(١) في الأصل: ﴿الجبال﴾؛ وهو خطأ، وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في المقنع.

(٢) المقنع: (ص ٤٤).

وكذلك قال أبو داود: بالحذف فيهما^(١).

وأما ﴿الْأَبْصُرُ﴾ بالألف واللام، وهما فيه - أيضاً - لاستغراق الجنس في هذه الكلمة، فيدخل تحته جميع هذا اللفظ، سواء كان معرفاً بالألف واللام؛ مثل: ﴿الْأَبْصُرُ﴾، أو بالإضافة، مثل: ﴿أَبْصَرَهُمْ﴾ و﴿أَبْصَرَكُمْ﴾، أو منكرًا؛ مثل: ﴿وَأَبْصُرُوا أَفْئِدَةً﴾ [الاحقاف: ٢٦].

قال أبو داود في «التنزيل»: «﴿الْأَبْصُرُ﴾، و﴿أَبْصَرَهُمْ﴾، و﴿وَأَبْصُرُوا﴾ بحذف الألف، حيث ما ورد، وكيف ما جاء، ولا خلاف بين المصاحف في إثبات لفظ: ﴿وَالْأَنْصَارِ﴾ الذي هو من النصرة، حيث جاء معرفاً، أو منكرًا»^(٢). وقد قدمناه في التسع كلم المذكورة آنفاً^(٣).

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله، ونفعنا به وبأمثاله بمنه وكرمه]:

(١) انظر: مختصر التبيين (٢/ ١٩١) و(٢/ ٤٠٢).

وهو الذي عليه العمل؛ أي: الحذف. انظر: دليل الحيران للمارغني (٥٥).

(٢) مختصر التبيين: (٢/ ٨٩ - ٩٠).

(٣) وقد جمع الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٣١٥ - ٣١٦) هذه الألفاظ العشرة فقال:

وألف الساعة والعقاب	وألف العذاب والحساب
وألف النهار والجار	وألف البيان والفجار
وألف النار مع الأنصار	ثبت في الخط لدى الأخير

وانظر: دليل الحيران (ص ٥٥).

[٨١] وَعَنْهُمَا الْكِتَابُ عَزَّ الْحَجْرُ وَالْكَهْفِ فِي ثَانِيهِمَا عَن خُبْرٍ

[٨٢] وَمَعَ لَفْظِ أَجَلٍ فِي الرَّعْدِ وَأَوَّلِ النَّمْلِ تَمَامُ الْعَدِّ

ذكر في هذين البيتين لفظ: ﴿الْكِتَابُ﴾، وأنه محذوف الألف كيف جاء

في كتاب الله ﷻ إلا أربعة مواضع، فإنها ثابتة الألف في جميع المصاحف.

ويحتمل «الكتاب» في قوله: «وعنهما الكتاب» إعرابين: أن يكون

مبتدأ، والخبر في المجرور؛ وأن يكون فاعلاً بفعل مضمر تقديره: «وجاء

حذف ألف الكتاب»، أو: «وعنهما حذف ألف الكتاب»، فحذف المضاف،

وأقام المضاف إليه مقامه، ومثل هذا كثير في هذا النظم، تقدم، ويأتي كثيراً،

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه جائز، وقد قدمنا الاستشهاد

عليه بالأثر، وهي: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ﴾ [يوسف: ٨٢]^(١).

ولقائل أن يقول: ليس في الآية إلا حذف مضاف واحد، وفي التقدير

الذي قدرتموه هنا: «وعنهما حذف ألف الكتاب» حذف مضافين، فما شاهدته؟

قلنا: حذف مضافين وأكثر جائز - أيضاً -، ولا سيما في الشعر مثل

هذا؛ فإنه محل ضرورة، وقد قال امرؤ القيس:

إِذَا التَّفَتُّ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُهَا نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَّا الْقَرْنُفِلِ^(٢)

يريد: تضوع ريحها مثل تضوع نسيم الصبا، فحذف هذا كله.

(١) انظر: شرح البيت رقم (٨٠): (٢/ ٨٣٣).

(٢) ديوان امرئ القيس: (ص ١١١).

وقوله: «وعنهما» يريد: عن الشيخين أبي عمرو، وأبي داود؛ كما قدمنا في مثل هذا، وكما يأتي في مواضع؛ لاشتراطه ذلك في الصدر^(١)، وأن هذا اللفظ خاصّ بهما، وهذا الذي [٤٠/ب] حكى عنهما هو الذي ذكر الشيخ الشاطبي في «العقيلة»؛ حيث قال^(٢):

كَتَبَ إِلَّا الَّذِي فِي الرَّعْدِ مَعَ أَجَلٍ وَالْحِجْرِ وَالْكَهْفِ فِي تَائِبِهِمَا غَبْرًا
وَالنَّمْلِ الْأَوْلَى،

فذكر الأربعة المستثناة في بيت، وفي بعض آخر، يريد: ﴿كَتَبَ﴾ بالحذف إلا هذه الأربعة فإنها ثابتة.

وكذلك قال صاحب «المنصف» في باب: [إثبات الألفات خطأ؛ حيث قال:

كَذَلِكَ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ^(٣) وَيَعْدُهُ إِلَّا وَلَهَا كِتَابُ
وَالْكَهْفُ فِيهَا مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ وَأَوَّلُ النَّمْلِ فَخُذْ بِقَلْبِكَ

فاتفق كلام الشيوخ الأربعة، الذين التزم الناظم النقل عنهم من كتبهم، على إثبات الأربعة، وحذف ما سواها، وكذلك كل من تكلم على الرسم.

(١) في البيت رقم: (٣٧).

(٢) البيتان رقم: (١٤٣ و ١٤٤) من العقيلة؛ الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٦).

(٣) في «س»: «إثبات الألفات»، والباقي زيادة من الأصل و«ت».

وكان حقه أن يقول: «وعنهم الكتاب غير الحجر»، فيكون الحكم لجميعهم كما ذكرنا.

فيحتمل تخصيصه الشيخين بالذكر؛ لأنهما الأصل، وغيرهما فرع تابع لهما، وأخذ عنهما، وناقل من كتبهما، فالإمام الشاطبي نظم ما في «المقنع»، وصاحب «المنصف»^(١) شيخ بشيخه الذي هو المغامي^(٢)، كان معاصراً لأبي داود، وأخذ عن أبي عمرو، وأبي محمد مكي، فكل ما جاء في «المنصف» فمن «المقنع» وغيره.

وعمدة الناظم في هذا النظم إنما هو «المقنع»، و«التنزيل»، فذكره لهما ذكرٌ لجميعهم، وهكذا فعل في مواضع من هذا النظم، يقول: «عنهما»، وهو لجميعهم، ولهذا المعنى الذي ذكرناه [اقتصر عليهما]^(٣). والله أعلم.

وقوله: «وعنهما الكتائب» يريد: بالحذف؛ لقوله قبله: [«وحذفوا ذلك ثم الأنهر» البيت^(٤)]^(٥)، ثم قال: «وعنهما الكتائب» يريد: بالحذف كحكم ما قبله، ثم استثنى الأربعة المذكورة بالإثبات، لقلتها بالنسبة إلى المحذوف منها؛ لأن لفظ «الكتائب» في القرآن كثير، لا تكاد تخلو سورة من القرآن

(١) وهو: المرادي البلنسي، وتقدمت ترجمته. انظر: البيت رقم: (٢٨).

(٢) تقدمت ترجمته - أيضاً - . انظر: البيت رقم: (٣٠).

(٣) سقطت من «س».

(٤) البيت رقم: (٨٠).

(٥) في «س»: «وحذفوا ذلك وراعنا».

من ذكر ﴿نَكَتَ﴾، فلذلك ذكر الثابت منها، واقتدى بالأئمة؛ لأنهم لم يتعرضوا إلا للثابت لقلته.

وقوله: «غير الحجر» يريد: غير حرف الحجر، «والكهف»؛ أي: وغير حرف الكهف.

ثم قال: «في ثانيهما»؛ أي: ثاني الحرفين، وهما: لفظ ﴿نَكَتَ﴾ في هاتين السورتين، وأن الثابت هو الثاني احترازًا من الأول فيهما.

والأول في سورة الحجر: ﴿الرَّتْكَ مَآئِثُ الْكُتُبِ وَقُرْآنِ مُبِينٍ ﴿١﴾ رَبَّمَا يَوْدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الآيتين: ١ - ٢].

والثاني: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَهَلَّا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾﴾ [الآية: ٤]، وهذا هو المستثنى، فهو ثابت الألف.

والأول في سورة الكهف هو - أيضًا - قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ ﴿١﴾﴾ [الآية: ١]، هذا محذوف الألف.

والثاني هو قوله بعد هذا: ﴿وَأَنْزَلَ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ ﴿٢٧﴾﴾ [الآية: ٢٧]، هذا هو المستثنى في قوله: «ثانيهما».

ثم قال: «عن خير»؛ أي: عن اختبار وامتحان، ويريد: أنه إذا اختبر ذلك وامتحنه في المصحف، فإنه يوجد كذلك، وأن اللفظ الثاني في هاتين السورتين هو الثابت.

ثم قال: «ومع لفظ أجل في الرعد» أي: الحرف الذي مع لفظ «أجل» في الرعد، فقيده بقوله: «أجل»، ويريد: قوله تعالى في سورة الرعد:

﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الآية: ٣٨] هذا مستثنى؛ فهو ثابت الألف، وقيده بلفظ «أجل» احترازاً مما قبله ومما بعده في هذه السورة؛ فقبله: ﴿الْمَرَّةَ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾ [الآية: ١]، وكذلك: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ﴾ [الآية: ٣٦]، وبعده: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الآية: ٣٩]، وخاتمة السورة، وهي قوله: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الآية: ٤٣].

ثم قال: «وأول النمل تمام العد» وقوله: «وأول» مبتدأ، وخبره: «تمام العد»، [١/٤١] و«العد»: يريد: العدد، فأدغم الدال الأولى في الثانية بعد سكونها، وأراد قوله تعالى: ﴿طَسَّ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل: ١]، هذا ثابت الألف.

واحترز بقوله: «وأول النمل» مما بعده، وهو قوله تعالى في قصة بلقيس: ﴿إِنِّي أُلْقِي إِلَى الْكِتَابِ كَرِيمٍ﴾ [النمل: ٢٩]، وقوله: ﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا﴾ [النمل: ٢٨].

هذا [هو] ^(١) الذي تضمنه هذان البيتان، وأن كل ما كان في كتاب الله ﷻ من لفظ ﴿أَلْكِتَابِ﴾ فهو محذوف الألف إلا هذه الأربعة، هكذا قال أبو عمرو في «المقنع» ^(٢)، قال: «وكل شيء في القرآن من ذكر ﴿أَلْكِتَابِ﴾، و﴿كِتَابِ﴾ فهو بغير ألف، إلا أربعة مواضع؛ فإن الألف فيها مرسومة»، وعدّها.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) (ص ٢٠).

ومثله لأبي داود^(١)، سواء كان منكرًا؛ مثل: ﴿إِنِّي أَلْفَىٰ إِلَىٰ كَيْتٍ كَرِيمٍ﴾ [النمل: ٢٩]، و﴿كِتَابًا مُّتَشَبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، و﴿كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾، أو معرفًا بالألف واللام؛ مثل: ﴿أَنْكِتَابٍ﴾، وهو كثير، أو بالإضافة؛ مثل: ﴿كِتَابِي﴾ [النمل: ٢٨]، و﴿كِتَابُهُ بِيَمِينِهِ﴾ [الإسراء: ٧١، الحاقة: ١٩]، و﴿فَأْوَلْتِ بِكَ يَقْرَءُ وَنَكْتَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١]؛ فهو محذوف كله إلا الأربعة المذكورة^(٢).

ثم قال ﷺ [تعالى، ونفعنا به بمنه وكرمه]:

[٨٣] وَأَحْذِفْ تَفْلُوهُمْ يَتَمَّى وَدَفَّعَ كَذَا يَنْزِيلِ فِرَاشًا وَمَتَّعَ

ذكر في هذا البيت خمسة الألفاظ: ثلاثة منها مطلقة الحكم لجميع الرواة والنقل، غير منسوبة لراو ولا ناقل معين، وهي: ﴿تَفْلُوهُمْ﴾، و﴿يَتَمَّى﴾، و﴿دَفَّعَ﴾، ولفظين منسوبين لأبي داود، وهما: ﴿فِرَاشًا﴾ و﴿مَتَّعَ﴾.

وقوله: «واحذف» أمر للكاتب؛ أي: واحذف أيها الكاتب ﴿تَفْلُوهُمْ﴾؛ أي: ألف ﴿تَفْلُوهُمْ﴾ للجميع، فهو حكم مطلق داخل تحت قوله في

(١) انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٦١ - ٦٢).

(٢) وبذلك جرى العمل. وانظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٦)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٧٩/ ب]، الدرّة الصقيلة لليب (مخطوط): [٥٨/ ب]، تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٣١٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٨٨)، ودليل الحيران (ص ٥٦).

الصدر: «والحكم مطلقاً به إليهم أشير»^(١)؛ أي: لجميع الرواة^(٢)، وأراد: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَىٰ تَفْذَوْهُمْ﴾ [الآية: ٨٥]، وهو لفظ متحد، ليس في القرآن غيره، وفيه قراءتان مشهورتان في السبع^(٣):
 ﴿تَفْذَوْهُمْ﴾ هكذا بألف وضم التاء، وهي قراءة نافع، وعاصم، والكسائي^(٤).

﴿تَفْذَوْهُمْ﴾ بفتح التاء وسكون الفاء من غير ألف، وهي قراءة ابن كثير، وابن عامر، وأبي عمرو بن العلاء، وحمزة.
 ورسمه بغير ألف يحتمل القراءتين معاً، فمن قرأ بغير ألف، فذلك حقيقة رسمه، ومن قرأ بالألف، قدّر حذف الألف تخفيفاً، فيكون هذا مما اختلفوا في قراءته، واتفقوا على رسمه.

ثم قال: «يتسمى» يريد: «ويتسمى» بحذف واو العطف، وذلك جائز، ويريد: الألف الأولى التي بين التاء والميم، وأما الألف الثانية التي بعد

(١) البيت رقم: (٣٧).

(٢) قال أبو داود: «﴿تَفْذَوْهُمْ﴾ بغير ألف بين الفاء والذال، واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف، واختلف القراء فيه». مختصر التبيين: (٢/ ١٧٨).
 وانظر: المقنع: (ص ١٠)، والبيت رقم (٥١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٠٦).

(٣) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٦٣)، والتيسير للداني: (ص ٧٤)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٢١٨).

(٤) وهي - أيضاً - قراءة: أبي جعفر، ويعقوب.

الميم، فهي مرسومة بالياء، فليس هذا موضعها، وإنما تُذَكَّر فيما رسم بالياء؛ لأنها مشبهة بألف التانيث.

وأَتَقَنَّ من هذه العبارة عبارة أبي القاسم في «العقيلة»:
أُولَى يَتَمَى وَنَصْرَى^(١).

ولفظ ﴿الْيَتَمَى﴾ في هذه السورة في مواضع^(٢)، فيحمل عليه مثله من لفظه حيث ورد في كتاب الله ﷻ؛ لأنه أطلق ولم يقيد، فحذف الألف منه تخفيفاً^(٣).

وقوله: «ودفع» أراد: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [الآية: ٢٥١]، فيحمل عليه نظيره في سورة الحج [الآية: ٤٠]؛ لأنه أطلق - أيضاً - ولم يقيد، وفيها قراءتان في السبع مشهورتان^(٤):

(١) أول البيت رقم (١٣٨) من العقيلة، وتماه: «... فاحذفوا، وتعلّى كلّها، وبغير الجنّ الآن جرى».

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٩).

(٢) في [الآيات: ٨٣ و ١٧٧ و ٢١٥ و ٢٢٠].

(٣) انظر: المقنع (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٧٣)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٩)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١/ ٧٧]، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [١/ ٥٧]، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٣١٩).

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٨٧)، والتيسير للداني: (ص ٨٢)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٢٣٠).

﴿دَفَاعٌ﴾: هكذا بكسر الدال وألف بعد الفاء، وهي قراءة نافع^(١).

ولباقي القراء: ﴿دَفَعُ﴾ بفتح الدال وسكون الفاء من غير ألف.

ورسمها كذلك بغير ألف^(٢) يحتمل القراءتين معاً، فمن قرأها بغير ألف، فذلك حقيقة رسمها، ومن قرأها بألف، قدر حذف الألف تخفيفاً، فهو مما اختلفوا في قراءته، واتفقوا على رسمه؛ مثل: ﴿تَفَدُّوهُمْ﴾.

ثم قال: «كذا بتنزيل فرشا ومنتع»؛ أي: مثل هذا محذوف الألف [ب/٤١] «بتنزيل» أي: في «التنزيل»؛ يريد: في الكتاب المنسوب لأبي داود، مثل ما ذكر في «التنزيل» في هذين الحرفين من الحذف ذكر صاحب «المنصف»، لكنه اقتصر على أبي داود، ونسب هذا الحكم إليه دون صاحب «المنصف» اعتماداً منه على الشيخين وكتابيهما - أعني: «المقنع»، و«التنزيل» - وإنما ذكر من «المنصف» حروفاً قليلة لم يذكرها أبو داود، وكل ما فيه هو في «التنزيل».

وقوله: «فرشا» يريد: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فَرَشًا﴾ [الآية: ٢٢]، وهو لفظ متحد ليس في القرآن غيره، وحذف الألف.....

(١) وهي - أيضاً - قراءة: يعقوب، وأبي جعفر؛ وهي مصدر «دَفَعُ»، والقراءة الأخرى مصدر «دَفَعُ».

(٢) انظر: المقنع: (ص ١٠ و ١٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ٢٩٩ و ٤/ ٨٧٨)، والعقيلة البيت رقم (٥٢) في الوسيلة للسخاوي: (١٠٨).

منه تخفيفاً^(١).

وقوله: «ومنّع» هذا لفظ مطلق، وهو متعدد في القرآن؛ لأنه في هذه السورة التي هي البقرة في مواضع منها: ﴿وَلَكَّرَ فِي الْأَرْضِ مُسْنَقَرٌ وَمَنْعٌ إِلَّا حِينَ﴾ [الآية: ٣٦]، وكذلك قوله: ﴿مَنْعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [الآية: ٢٣٦]، و﴿مَنْعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ [الآية: ٢٤٠]، و﴿وَلَمَّا طَلَقْتَ مَنَعَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [الآية: ٢٤١]، وغير هذا، فيحمل عليه لفظه حيث جاء في كتاب الله ﷻ؛ لأنه أطلق ولم يقيد، وحذف الألف منه تخفيفاً^(٢).

ثم قال ﷻ:

[٨٤] وَعَنْهُمَا الصَّلِيعَةُ الْأُولَى أَتَتْ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ حَيْثُ مَا بَدَتْ
[٨٥] مَعَ الصَّوْعِ اسْتَطَعُوا الْأَلْبَبُ ثُمَّ الشَّيْطَانُ دِيَارُ أَبْسُوبُ

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/ ١٠٢): «حذف الألف بين الراء والشين من ﴿فُرْشَاءُ﴾».

وهو موضع واحد في القرآن لا غير، وانفرد بحذف الألف فيه أبو داود دون أبي عمرو الداني، وعليه العمل، كما لا يدخل فيه قوله تعالى: ﴿كَأَلْفَرَّاشٍ أَلْمَبْتُوثِ﴾ [القارة: ٤] فهو ثابت الألف. انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٣٢٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٩١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٥٧).

(٢) حيث وقع لأبي داود، ووافقه البلنسي في المنصف، وعليه العمل، ولم يتعرض له أبو عمرو الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٢/ ١٢٠)، و(٢/ ٢٩٠ - ٢٩١)، وتنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٣١٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٩١).

[٨٦] إِلَّا الَّذِي مَعَ خَلَلٍ قَدْ أُلِفَ فَرَسَمَهُ قَدْ اسْتَحَبَّ بِالْأَلْفِ
 ذكر في هذه الآيات الثلاثة سبعة ألفاظ: أولها: لفظ ﴿الصَّعِقَةُ﴾،
 وآخرها: لفظ ﴿أَبُوبُ﴾، وذكر أن الشيخين اتفقا على حذف ألف الكلمة الأولى
 من لفظ ﴿الصَّعِقَةُ﴾ لا غير، وباقي الألفاظ مما اختص الشيخ أبو داود بحذفه
 في «التنزيل» دون أبي عمرو، ولكنه ذكر بعد هذا أن لفظ ﴿السَّيِّطِينَ﴾ مذكور
 في «المقنع»^(١)، وتعقبه على الحافظ؛ لكونه مذكوراً في جموع السلامة،
 وليس هو منها، وإنما هو جمع تكسير، وسيأتي ذكره حيث ذكره إن شاء الله ﷻ.
 فقال: «وعنهما الصلعة»؛ أي: حذف ألف ﴿الصَّعِقَةُ﴾.

وقوله: «الأولى»؛ أي: الكلمة الأولى في القرآن، وهي التي في هذه
 السورة في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْكُمُ الصَّعِقَةُ وَأَنْتُمْ نُنظَرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥]،
 وليس في السبع فيها قراءة، فيكون حذف الألف منها تخفيفاً واختصاراً.
 قال أبو الحسن السخاوي: «ويجوز أن تكون رسمت بغير ألف على قراءة
 ابن محيصن ﴿الصعقة﴾، ولعلها كانت قراءة مشهورة في ذلك الزمان،
 فإنها تروى عن علي، وعن عائشة، وابن الزبير»^(٢).
 زاد المهدي في التحصيل: «عمر بن الخطاب»^(٣).

(١) انظر: (ص ٢٢).

(٢) الوسيلة: (ص ١٠٧ - ١٠٨).

(٣) انظر: الجامع في أحكام القرآن للقرطبي: (١ / ٤٠٤)، والمحرر الوجيز لابن عطية:

(١ / ١٤٧).

قال أبو الحسن: «وقرأ بهذا أبو رجاء^(١)، وأبو العالية^(٢)، وقتادة، والنخعي^(٣)».

فعلى هذه القراءة تكون مقصودة برسمها بغير ألف؛ لأنها حقيقة رسمها، وتكون هذه اللفظة على القراءة المشهورة مما اتفق القراء على قراءته ورسمه، وعلى القراءة الشاذة مما اختلف القراء في قراءته واتفقوا على رسمه؛ لأن الحافظ ذكرها في الباب المروي عن نافع، ولا معارض له في ذلك.

ثم قال: «وعن أبي داود حيث ما بدت»؛ أي: حيث ما ظهرت، يريد: ﴿الصَّعِقَةُ﴾؛ فإن ألفها محذوف لأبي داود^(٤)، [فهذا مع ما بعده خاص بأبي

(١) هو: عمران بن تيم العطاردي البصري أبو رجاء، تابعي كبير، كان مخضرمًا، وأسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، توفي سنة خمس ومئة وله مئة وسبع وعشرون سنة وقيل: مئة وثلاثون.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٥٨ / ١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٥٣٣).

(٢) هو: رفيع بن مهران الرياحي أبو العالية، من كبار التابعين، أخذ القرآن عرضًا عن أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن عباس، توفي سنة تسعين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٦٠ / ١)، غاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٢٥٩).

(٣) الوسيلة: (ص ١٠٨).

(٤) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢ / ١٤١): ﴿الصَّعِقَةُ﴾ بحذف الألف بين الصاد والعين حيث ما وقعت، ووافق على ذلك الشاطبي، وعليه العمل =

داود] ^(١) دون أبي عمرو .

وأتى لفظ ﴿الصَّوْعَةُ﴾ في سورة النساء في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّوْعَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ [الآية: ١٥٣]، وفي سورة حم السجدة: ﴿صَنِيعَةً مِّثْلَ صَنِيعَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [الآية: ١٣]، وفيها: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ صَنِيعَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ﴾ [الآية: ١٧]، وفي سورة: والذاريات في قصة ثمود: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّوْعَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الآية: ٤٤].

فقوله: «حيث ما بدت»؛ أي: حيث ما ظهرت، سواء كانت منكرة أو معرفة، وقد ذكرناها.

وفي قول الناظم رحمته: «وعن أبي داود حيث ما بدت» بلاغة وحسن عبارة؛ لأنها عبارة [١/٤٢] وافية حصل بها المقصود لفظاً ومعنى مع اختصار اللفظ.

ثم قال: «مع الصوْع»؛ أي: عن أبي داود حذف ﴿صَنِيعَةً﴾ مع ﴿الصَّوْعِ﴾؛ أي: وكذلك ﴿الصَّوْعِ﴾ حيث ما بدت لأبي داود ^(٢).

= انظر: البيت رقم (٥١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٠٦)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [ب/٣٨]، والدرة الصقيلة لليب (مخطوط): [ب/٢٣]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٥٨)

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٩٩ و ٢/ ١٤١)؛ والشيخ أبو عمرو الداني لم يتعرض له.

و«استطعوا» حيث ما بدت إلى آخر ما ذكر عنه بالحذف؛ لأنه أطلق في هذه الألفاظ كلها، واستثنى من لفظ ﴿الذَّيَارِ﴾ قوله: «إلا الذي مع خلال قد ألف».

ولفظ ﴿الصَّوْعِقِ﴾ في هذه السورة - أعني: سورة البقرة -: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي مَا آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوْعِقِ﴾ [الآية: ١٩]، وفي سورة الرعد: ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوْعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ﴾ [الآية: ١٣].

ثم قال: «استطعوا»، ويريد: «واستطعوا» بحذف واو العطف، فهو محذوف الألف لأبي داود حيث ما بدا^(١)، وهو لفظ متعدد أتى في القرآن في سورة؛ ففي هذه السورة: ﴿حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا﴾ [الآية: ٢١٧]، وفي سورة الكهف: ﴿وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الآية: ٩٧]، وفي سورة يس: ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا مُضِيًّا وَلَا يَرْجِعُونَ﴾ [الآية: ٦٧]، وفي: والذاريات: ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا مِنْ قِيَامٍ وَمَا كَانُوا مُنْصِرِينَ﴾ [الآية: ٤٥].

ثم قال: «الألبب» يريد: «والألباب» بحذف واو العطف - أيضاً - كما قلنا، وإنما حذفه ليتزن له النظم، وهذا - أيضاً - لفظ مطلق محذوف

(١) أي: حيث ما وقع، قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/ ٢٦٧): «وكذا من ﴿اسْتَطَعُوا﴾ بحذف الألف التي بين الطاء والعين»، وعليه العمل، ولم يتعرض له أبو عمرو الداني.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٩٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٥٨ - ٥٩).

الألف لأبي داود حيث ما بدا^(١)؛ لأنه لم يقيد، ولم يأت هذا اللفظ في جميع القرآن إلا هكذا معرّفاً بالألف واللام؛ ففي هذه السورة: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الآية: ١٧٩]، وبعده: ﴿وَأَتَقُونَ أَولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الآية: ١٩٧]، فيحمل عليهما جميع ما في القرآن من لفظهما، وحذف الألف تخفيفاً.

ثم قال: «ثم الشيطان» له - أيضاً - بحذف الألف^(٢)، وهو لفظ متعدد، وفي هذه السورة: ﴿وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ﴾ [الآية: ١٠٢]، وبعده: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفَرُوا﴾ [الآية: ١٠٢]، فيحمل عليه جميع ما كان من لفظها حيث جاء في القرآن، فحذف الألف منه تخفيفاً.

ثم قال: «ديسر» يريد: «وديسر» بحذف واو العطف - أيضاً - كما تقدم، ولم يأت في القرآن «ديار» هكذا منكرأ، وإنما أتى معرّفاً بالإضافة وبالألف واللام؛ ففي هذه السورة: ﴿وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِينِكُمْ﴾ [الآية: ٨٤]، وبعده: ﴿فَرِيقًا مِّنكُمْ مِّن دِينِهِمْ﴾ [الآية: ٨٥]، وفي آخر الحزب الرابع: ﴿حَرَجُوا﴾

(١) أي: حيث ورد في القرآن، وعليه العمل، ولم يتعرض له الداني. انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٢٤٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٥٧ - ٥٨).

(٢) قال أبو داود في مختصر التبيين (١/ ١٢٠): «الشيطان» بغير ألف بعد الطاء أين ما أتى، وكيف ما تصرف؛ ووافقه على حذفه الداني، والشاطبي. انظر: المقنع: (ص ١٨)، والبيت رقم (١٣٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٥)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١/ ٧٦]، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [١/ ٥٦].

من دِيرِهِمْ ﴿[الآية: ٢٤٣]، ويَعْدَهُ: ﴿وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِيرِنَا﴾ [الآية: ٢٤٦]، فيحمل عليه شبهه من لفظه حيث ورد؛ فيحذف^(١)؛ لأنه أطلق - أيضاً - ولم يقيد .
وأما الألف واللام، فلم يأت إلا في موضع واحد في سورة الإسراء: ﴿فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾ [الآية: ٥]، وهو الذي استحَب أن يكتب بالألف كما قال .

وأما ذكر الناظم «دير» هكذا، وإن لم يأت في القرآن، لأن النظم لم يتبها له ولم يتزن إلا كذلك، ولأن التنكير أصل، والتعريف فرع، فيدخل المعرف تحت المنكر، ولا يدخل المنكر تحت المعرف إلا ما يقتضي دخوله تحته .

ثم قال: «أبواب» يريد - أيضاً -: «أبواب» بحذف واو العطف، وهذا اللفظ أتى في القرآن هكذا منكرأ، ومعرفاً بالإضافة، ومعرفاً بالألف واللام، [ففي هذه السورة: ﴿وَأَتَوْا أَبْيُوتَ مِنْ آبُوبِهَا﴾ [الآية: ١٨٩] معرفاً بالإضافة،

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/ ١٧٤ - ١٧٥): ﴿مِنْ دِيرِكُمْ﴾ بحذف الألف بين الراء والياء حيث وقع، ووزنها فِعَالٌ بكسر الفاء وفتح العين مخففة، وجملتها خمسة عشر موضعاً، كلها حذفت الألف منها؛ حاشا الذي في سبحان ﴿خِلَالَ الدِّيَارِ﴾، فليست لي رواية فيه - ثم قال بعد تعدادها -: واستحب كتب هذا الذي في بني إسرائيل بألف على اللفظ، ولا أمنع من كتبه بغير الف .
ولم يتعرض له أبو عمرو الداني، وجرى العمل فيها بالحذف إلا الذي في الإسراء، فالعمل فيه بالإثبات . انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٥٩) .

ومثله: ﴿أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾^(١)، ومثله [٢]: ﴿فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣]، إلى غير ذلك.

وأما بالألف واللام: ﴿مُفَنِّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠].

وأما النكرة فقوله تعالى: ﴿هَلَّا سَبَعَةُ أَبْوَابٍ﴾ [الحجر: ٤٤]، وفي الزخرف:

﴿أَبْوَابًا وَسُرُورًا﴾ [الآية: ٣٤].

وجميع ذلك محذوف حيث ما ورد^(٣)؛ لإطلاقه - أيضاً -، ولكونه أتى به نكرة، وقد قدمنا أن النكرة إذا أتت مطلقة من غير تقييد بسورة أو بحرف، أو بما يقتضي التقييد، فالمعروف داخل تحتها.

ثم قال ﷻ تعالى: «إلا الذي مع خلل قد ألف» ظاهر اللفظ يقتضي [٤٢/ب] أن الاستثناء من أقرب المذكور الذي هو لفظ «أبواب» وليس كذلك؛ بل الاستثناء من لفظ «ديسر» الذي قبله؛ لتقييده ذلك بـ «خلال» في قوله: «إلا الذي مع خلل قد ألف»، و﴿خِلَلٌ﴾ لم يأت إلا مع لفظ ﴿الدِّيَارِ﴾، وأراد قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾ [الآية: ٥].

(١) في: [النحل: ٢٩]، و[الزمر: ٧٢]، و[غافر: ٧٦].

(٢) سقطت من «ت».

(٣) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/٢٥١): «بحذف الألف من كلمة ﴿أَبْوَابَهَا﴾ حيث ما وقعت، وكيف ما تصرفت».

ولم يتعرض لها الداني، وجرى العمل فيها بالحذف. انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٣٢٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٩٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٥٨).

ومعنى قوله: «ألف» أي: عَهِدَ وَعُرِفَ وُوجِدَ، والأليقُ به في هذا الموضوع: «وجد»، ومعناه: إلا الحرف الذي وجد معه ﴿خِلَلٌ﴾، وأصله: من ألفت الشيء؛ إذا عهدته، واستأنست به.

ثم قال: «فرسمه قد استحَبَّ بالألف»؛ «فرسمه»: مفعول مقدم بـ «استحَبَّ»، والفاعل بـ «استحَبَّ»: أبو داود الذي صدر به في قوله: «وعن أبي داود حيث ما بدت»، لأن هذا كله عن أبي داود.

ونص أبي داود في هذا اللفظ في «التنزيل» في سورة الإسراء في قوله تعالى: ﴿خِلَلٌ أَلْيَارٍ﴾ قال: «وَالدِّيَارِ» بألف ثابت، ولا أمنع من كتابته بغير ألف، والذي أستحب الأول^(١).

وقوله: «استحَبَّ بالألف» يريد: الألفَ المعهودَ في الحروف، وهو حرف التهجي، وهذا من التجنيس في الكلام^(٢)، وهو جناس بديع في الكلام؛ لأن معنى الثاني غير معنى الأول؛ إذ معنى قوله: «ألف» الأول: عهد ووجد، ومعنى «ألف» الثاني: الحرفُ المعهود، ومثل هذا من التجنيس قول بعضهم^(٣):

سَعْيًا لِدَهْرٍ مَضَى وَالْوَصْلُ يَجْمَعُنَا
وَنَحْنُ نَحْكِي عِنَاقًا شَكْلَ تَنْوِينِ

(١) مختصر التبيين: (٢/ ١٧٥).

(٢) تقدم ذكره ومعناه عند شرح البيت رقم (٢٢): (٢/ ٦٥٩).

(٣) ينسب لأبي الفضل الميكالي. انظر: زهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق الحصري القيرواني: (٢/ ٤٢٦).

فَصِرْتُ إِذَا عَلِقَتْ قَلْبِي حَبَائِلُكُمْ بِسَهْمٍ هَجَرَكَ تَزْمِي نُسَمَّ تَنْوِينِي
 فـ «تنوين» الأول غير الثاني، وقد ذكرنا شيئاً من هذه في قول الناظم:
 «أجلها فاعلم كتاب المقنع»^(١)، وكان فيما تقدم مقنع، وإنما ذكرته هنا
 لحسنه.

ثم قال ﷺ:

[٨٧] وَالْحَذْفُ عَنْهُمْ فِي الْمَسْكِينِ أَنِي وَالْخُلْفُ فِي ثَانِي الْعُقُودِ ثَبَّتَا
 ذكر في هذا البيت لفظ ﴿المسكين﴾، [وإنه محذوف الألف في
 جميع القرآن، عند جميع الرواة، إلا الثاني من لفظ ﴿المسكين﴾]^(٢) في
 سورة العقود؛ فإنه بالخلاف، فقال: «والحذف عنهم في المسكين»؛ أي:
 عن جميع الرواة الناقلين عن المصاحف، لأنه حكم مطلق غير مقيد.
 قال أبو داود^(٣): «﴿وَالْمَسْكِينِ﴾ بغير ألف، سواء كان معرفاً بالألف
 واللام، أو بالإضافة، [أو كان غير معرف]^(٤) - فـ ﴿المسكين﴾ بالألف واللام
 كثير، وبالإضافة: ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٩٥]، والمنكر نحو قوله:
 ﴿فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩] محذوف كله، - واتفقت على
 ذلك المصاحف ولم تختلف».

(١) البيت رقم: (٢٢).

(٢) سقطت من «ت».

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٢/ ١٧٣ و ٢/ ٢٤٧)

(٤) سقطت من الأصل.

ومثل ما ذكر أبو داود في «التنزيل» ذكر أبو عمرو في «المقنع»^(١)، وكذلك غيرهما^(٢).

وحذف الألف من لفظ ﴿المسكين﴾ تخفيفاً واختصاراً، إلا الذي في سورة البقرة في قوله: ﴿فِيذِيَّةٌ طَعَامٌ مَسْكِينٍ﴾، فيحتمل أن يكون حذف ألفه لأجل القراءة الأخرى؛ إذ فيه [وحده]^(٣) قراءتان في السبع مشهورتان^(٤): فنافع، وابن ذكوان^(٥) يقرؤون: ﴿طَعَامٌ مَسْكِينٍ﴾ [بالإضافة والجمع]^(٦).

والباقون بالتونين، ويرفع الميم من ﴿طَعَامٌ﴾، والتوحيد في ﴿مَسْكِينٍ﴾. واتفقت المصاحف على حذف ألفه، فلم تختلف، ورسمه كذلك بغير ألف يحتمل القراءتين معاً، فمن قرأ ﴿مَسْكِينٍ﴾ بالإفراد، فذلك حقيقة رسمه، ومن قرأ بالجمع، قدّر حذف الألف فيه تخفيفاً؛ مراعاة للقراءة الأخرى.

(١) انظر: المقنع (ص ١٠ و ١٨ و ٨٤).

(٢) أي: من علماء الرسم؛ كالشاطبي في البيت رقم (٤٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٩٦)، وابن وثيق في الجامع: (ص ٤١).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٧٦)، والتيسير للداني: (ص ٧٩)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٢٢٦).

(٥) وكذلك: أبو جعفر.

(٦) فراغ في «ت».

ثم إنه ﷺ ذكر الخلاف في الثاني في سورة العقود، وهو قوله تعالى في جزاء الصيد: ﴿أَوْ كَفَّرَتْهُ أَرْطَابًا ثَمِينًا﴾ [الآية: ٩٥].

واحترز بقوله: «الثاني» من الأول الذي قبل هذا في كفارة اليمين بالله في قوله تعالى ﴿فَكَفَّرْتَهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩] [٤٣ / ١].

والخلاف الذي جاء فيه، وأشار إليه الناظم، هو ما ذكره أبو عمرو في «المقنع» في باب: ذكر ما اختلف فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف؛ قال: «وفي بعض المصاحف: ﴿أَوْ كَفَّرَتْهُ مَسَاكِينٌ﴾ بألف، وفي بعضها: ﴿مَسْكِينٌ﴾ بغير ألف»^(١).

ومثله في «التنزيل» لأبي داود^(٢)، وزاد: «ولم يختلف القراء في إثباتها لفظاً على الجمع»^(٣).

والألف في قوله: «ثبتنا» لإطلاق القافية.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه]:

[٨٨] وَحُذِفَ أَدْرَاءُكُمْ رَهْنٌ حَيْثُ يُخَادِعُونَ وَالشَّيْطَانُ

[٨٩] كَذَا الشَّيْطَانُ بِمُقْنَعٍ أُثِرَ فِي سَالِمِ الْجَمْعِ، وَفِي ذَاكَ نَظْرٌ

(١) المقنع: (ص ٩٣).

(٢) مختصر التبيين: (٣ / ٤٦٠ - ٤٦١).

(٣) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٦٩): «ويترجح فيه الحذف للنظائر، وللمصاحف المدنية؛ وهو الذي عليه العمل. انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ١٢٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٥٩).

ذكر في هذين البيتين خمسة ألفاظ بالحذف للجميع، فالحكم فيها مطلق للكُل، إلا أن اللفظ الخامس منها، وهو لفظ: ﴿الشَّيْطَانِ﴾ تقدّم له، وإنما ذكره هنا على جهة التعقب والتنبيه على الحافظ، وإلا فقد تقدم له أنه محذوف فيما ذكره أبو داود قبل هذا في قوله: «ثم الشيطان دينار أبواب»^(١).

فقال: «وحذف اذّاءتم»، قلنا: هذا حكم مطلق للجميع؛ أعني: الحذف في ﴿اذّاءتم﴾، ويريد: حذف الألف الأولى التي بعد الدال، وأما الألف التي هي صورة الهمزة، فيأتي ذكرها في باب الهمز؛ حيث يذكرها الناظم - إن شاء الله تعالى -^(٢).

قال أبو عمرو في «المقنع» في باب: ما اتفقت عليه مصاحف أهل الأمصار: «[قال نصير]^(٣): وكتبوا ﴿فَأَذَّرَةٌ تُمُّ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] بغير ألف»^(٤). وقال أبو داود: «﴿فَأَذَّرَةٌ تُمُّ﴾ بحذف الألف الزائد الموجود في لفظ القارئ بعد الدال»^(٥).

(١) البيت رقم: (٨٥).

(٢) انظر: البيت رقم (٣٠٩) وشرحه: (٣/١٤٢٤).

(٣) سقطت من «ت».

(٤) المقنع: (ص ٨٤).

(٥) مختصر التبيين: (٢/١٦٣).

ومثل هذا الذي ذكر أبو عمرو وأبو داود ذكره غيرهما^(١) ممن تكلم على الرسم [مثلهما]^(٢)، وحذف الألف منه تخفيفاً واختصاراً.

ثم قال: «رهلن» يريد: «ورهلن» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى: ﴿فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فهو - أيضاً - محذوف الألف للجميع، ذكره أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع^(٣)، ولا معارض له في ذلك.

وقال أبو داود في «التنزيل»: «اجتمعت المصاحف على رسم ﴿فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً﴾ بغير ألف بين الهاء والنون»^(٤).
وفيه قراءتان مشهورتان في السبع^(٥):

فنافع، وابن عامر، وحمزة، وعاصم، والكسائي^(٦)، يقرؤون: ﴿فَرِهْنُ﴾ بالألف.

(١) كالشاطبي في العقيلة؛ انظر: البيت رقم (٤٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٩٦)،
والدرة الصقيلة لليب (مخطوط): [٢١/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط):
[٣٦/ب].

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: (ص ١٠).

(٤) مختصر التبيين: (٢/٣٢٢).

(٥) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٩٥)، والتيسير للداني: (ص ٨٥)، والنشر لابن
الجزري: (٢/٢٣٧).

(٦) وكذلك: أبو جعفر.

وابن كثير، وأبو عمرو، يقرآن: ﴿فرهن﴾ بضم الراء والهاء من غير ألف.

ورسمه بغير ألف يحتمل القراءتين معاً - كما قدمنا في غيره - فهو مما اتفق الكتاب على رسمه، واختلف القراء في قراءته.

وقوله: «حيث يخدعون والشيطان» يريد: حيث جاء هذا اللفظ في كتاب الله ﷻ فإنه محذوف الألف لجمعهم^(١).

وورد هذا اللفظ في القرآن في ثلاثة مواضع: في البقرة موضعان: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الآية: ٩]، وفي سورة النساء: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِّعُهُمْ﴾ [الآية: ١٤٢].

فأما الأول في سورة البقرة، والذي في سورة النساء، فليس فيهما في السبع قراءة، فحذف الألف فيهما تخفيفاً^(٢).

(١) باتفاق الشيخين. انظر: المقنع: (ص ١٠ و ٨٤)، ومختصر التبيين: (٢ / ٩١).

(٢) لم يذكر الشارح ﷻ شيئاً عن حذف الألف في قوله: ﴿خَدِّعَهُمْ﴾ في سورة النساء، هل هي بالحذف كسابقتها، أم هي بخلاف ذلك؟

قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٩٨): «فالناظم لما فهم من عبارة الشيخين أن ذكرهما ﴿خَدِّعَهُمْ﴾ في الموضوعين إنما هو على جهة تنمة الكلام وبيانه، سكت عنه كما سكت الشاطبي، فهما لذلك من كلام أبي عمرو.

والظاهر من تشبيه أبي داود ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِّعُهُمْ﴾ بحذف ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ في الكلمتين، وتنظيره ذلك بالألفات الواقعة بعد الخاء من ﴿خَدِّدِينَ﴾ و﴿خَدِّدُونَ﴾ و﴿خَدِّدًا﴾، مع أن كلاً من المنظر به اسم فاعل: أن ذكره لـ ﴿خَدِّعَهُمْ﴾، هو لإرادة حذف ألفه».

ثم قال: «وقد وجدت بطرّة مكتوبة على المحل الثاني من التنزيل ما نصه: «قال في كتابه المسمى بالتبيين المختصر هذا منه: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ بحذف ألفيهما». وهذه العبارة صريحة في إرادته مع مجاوره.

قال اللبيب عند قول الشاطبي:

وَاحْذِفْهُمَا بَعْدُ فِي آدْرَةٌ تَمْ وَمَسَا كَيْنَ هُنَا، وَمَعَا يُخَادِعُونَ جَرَى

ما نصه: «وقد أغفل الشاطبي موضعين في سورة النساء لم يذكرهما في القصيدة، وهما قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾، وقد ذكر أبو عمرو الاتفاق أنهما محذوفتان.

وقد زدت بيتاً أذكر فيه: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ اللذين في سورة النساء، وهو هذا:

يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ فَاحْذِفْهُمَا فَهَمَا فِي مُفْنَعٍ ذُكِرَا

وقد تقدم وجه إسقاط الناظم له كالشاطبي.

وقال التجيبي: «في النساء ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ بغير ألف فيهما».

وقد تظافرت هذه الظواهر والنصوص على حذفه، فيترجح. والله أعلم.

وانظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٩٦ - ٩٧)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط):

[٢٢/ب].

قلت: وقد نظم ذلك - أيضاً - ابن القاضي، فقال:

﴿خَادِعُهُمْ بِالْحَذْفِ فِي التَّبْيِينِ وَفِي التَّجْيِيبِ فَخَذَّ تَبْيِينِي

وَنَصَهُ فِي عَمْدَةِ الْبَيَانِ كَذَاكَ فِي اللَّيْبِ وَالْإِتْقَانِ».

ينظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/ب].

وأما الثاني في سورة البقرة، وهو قوله ﷻ: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الآية: ٩]، ففيه قراءتان في السبع مشهورتان^(١):

فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو، يقرؤون: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ بضم الياء وفتح الخاء وألف بعدها وبكسر الدال.

وابن عامر، وعاصم، وحزمة، والكسائي^(٢)، يقرؤون: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ بغير ألف مع فتح الياء والدال وسكون الخاء.

ورسمه بغير ألف يحتمل القراءتين معاً - كما قلنا في غيره - . [٤٣/ب]

وأما قوله: «والشيطان» فحذف الألف منه تخفيفاً، وورد لفظ ﴿الشَّيْطَانُ﴾ في مواضع في القرآن، وكأنه يقول: حيث ﴿يَخْدَعُونَ﴾ فإنه محذوف، وحيث جاء لفظ ﴿الشَّيْطَانُ﴾ فإنه [محذوف - أيضاً] ^(٣).

ففي سورة البقرة: ﴿فَأَرَاهُمَا الشَّيْطَانُ عَنَّا﴾ [الآية: ٣٦]، وفي سورة النساء: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [الآية: ٦٠]، وفيها: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [الآية: ٧٦]، وفيها: ﴿لَا تَبْعُرُوا الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الآية: ٨٣]، إلى غير ذلك [من لفظه] ^(٤)، حيث ورد في كتاب الله ﷻ فهو محذوف للجمع ^(٥).

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٤١)، والتيسير للداني: (ص ٧٢)، والنشر

لابن الجزري: (٢/٢٠٧).

(٢) وكذا: أبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

(٣) في «س»: تقديم وتأخير في الكلمتين.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) باتفاق الشيخين، ووافقهم الشاطبي.

ثم قال: «كذا الشَّيْطَانِ بِمَقْنَعٍ أَثَرٌ» يريد: بحذف الألف منه لجمعهم، وإنما كرر لفظ ﴿الشَّيْطَانِ﴾ هنا؛ لما فيه من التنبيه على ما ذكر الحافظ في «المقنع» في جموع السلامة، وليس هو من جموع السلامة؛ وإنما هو [جمع] ^(١) تكسير لا غير، ولذلك قال الناظم: «فيه نظر»، وإلا فقد ذكره قبل هذا مع ألفاظ ذكرها بالحذف لأبي داود.

ويعني الناظم بقوله: «وفيه نظر»: كَوْنُ الحافظ ذكره في جموع السلامة، وليس منها؛ لأنه قال في «المقنع»: «وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعاً، فالمذكر نحو: ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ ^(٢) و﴿الصَّادِقِينَ﴾، و﴿الصَّادِقِينَ﴾، و﴿الْمُتَّقِينَ﴾، و﴿الْمُتَّقِينَ﴾، و﴿الْمُتَّقِينَ﴾، و﴿الْمُتَّقِينَ﴾، و﴿الْمُتَّقِينَ﴾ ^(٣). فذكره مع جموع السلامة ^(٤).

= انظر: المقنع: (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٠)، والبيت رقم (٤٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٩٦)، والدرة الصقيلة لليب (مخطوط): [ب/ ٥٦]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [ب/ ٧٦].

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل: ﴿الظَّالِمِينَ﴾، وهو تصحيف؛ وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في المقنع.

(٣) المقنع: (ص ٢٢).

(٤) قال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٣٢٩): «وفي ذكر ﴿الشَّيْطَانِ﴾ في أمثلة جمع المذكر السالم وَهْمٌ وَغَلَطٌ؛ لأنه جمع تكسير، وهذا يدل على تصديق =

وقوله: «كذا الشيطان بمقنع أثر»؛ أي: في «مقنع»، فالباء بمعنى: «في»، و«المقنع»: الكتاب المنسوب لأبي عمرو.

وقوله: «أثر»؛ أي: روي، يقال: أثرت الحديث أثره أثرا؛ إذا رويته عن غيرك، والحديث المأثور: هو المروي المنقول، ينقله الخلف عن السلف. قال الأعشى^(١):

إِنَّ السَّيِّئَ فِيهِ تَمَارَيْتُمَا يَبْنُ لِلْسَّامِعِ وَالْأَثْرِ^(٢)

أي: الناقل، [وهذا هو الرواية في النظم، وهذا اللفظ]^(٣) «أثر» بضم الهمزة وكسر الثاء وسكون الراء، ويفتح الظاء من «نظر» وسكون الراء آخر البيت الآخر، ففيه التعاقب بالفتح على الكسر قبل حرف «الروي»^(٤)، وذلك

= قولهم: «لكل عالم هفوة»؛ لأن أبا عمرو الداني رحمته - مع جلالته قدره ونهاية إدراكه - مثل جمع المذكر السالم بمثال جمع التكسير، ولو سئل عن ذلك لقال: جمع تكسير، فسبحان من لا عيب فيه وعلا.

(١) سبقت ترجمته.

(٢) ديوان الأعشى الكبير: (ص ١٤١)، وفيه بدل «الأثر»: «الناظر»، ومعنى «تماريتما»؛ أي: اختلفتما.

(٣) في «س»: «هكذا هي الرواية، ففي النظم في هذه اللفظة».

(٤) الرُّوي: هو الحرف الذي يختاره الشاعر من الحروف الصالحة، فيبني عليه قصيدته، ويلتزمه في جميع أبياتها، وإليه تنسب القصيدة؛ فيقال: قصيدة همزية إن كانت الهمزة.

جائز، وكذلك التعاقب بالكسر على الفتح جائز - أيضاً -، ويسميه أهل القافية: «التوجيه»^(١).

قال امرؤ القيس:

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا فَتَوَبَّا نَسِيتُ وَتَوَبَّا أَجْرُ
وَلَمْ يَزَلْ كَالِيءٍ كَاشِحٍ وَلَمْ يُفْشَ مِنَّا لَدَى الْبَيْتِ سِرٌّ
وَقَدْ رَأَيْتَنِي قَوْلُهَا: يَا هَنَاهُ وَيَعْحَكَ أَلْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرِّهِ^(٢)

فأعقب بالفتح على الكسر في البيت الثالث والذي قبله كما فعل الناظم، فيجوز التعاقب بين الحركات الثلاث قبل حرف الروي؛ كانت القافية ساكنة أو مطلقة.

= انظر: كتاب القوافي للتونخي: (ص ٩٣)، والموجز في معرفة القوافي لأبي البركات ابن الأنباري: (ص ٣٢).

(١) «التوجيه»: هو حركة ما قبل الرَّوِيِّ المقيد - أي: الساكن - شريطة ألا يكون في القافية «دخيل»؛ أي: ينبغي ألا تكون القافية مؤسسة؛ وسمي بذلك؛ لأن الشاعر له الحق أن يوجهه إلى أي جهة شاء من الحركات.

انظر: القوافي للتونخي: (ص ١١٠)، والموجز في معرفة القوافي لأبي البركات ابن الأنباري: (ص ٣٦).

(٢) ديوان امرؤ القيس: (ص ٧٠)؛ ومعنى «تَسَدَّيْتُهَا»: علوتها وتناولتها، و«الكاليء»: الحافظ والمراقب، و«الكاشح»: المتولي عنك بوجهه، «يا هناه»: يا رجل، وتَقَالُ لمن يستحقر.

وإنما يتمتع التعاقب بين هذه الحركات في «الدخيل»؛ وهو: الحرف الذي يكون بين التأسيس وحرف الروي^(١)، و«التأسيس»: هو الألف الذي يكون قبل الحرف الذي قبل حرف الروي^(٢)، ويسمى ذلك الحرف: «الدخيل» - كما قلنا - وهذا يعرفه أهل العروض.

ثم قال:

[٩٠] وَعَنْهُمَا أَصْحَبُ مَعَ أُسْرَى ثُمَّ الْقِيَمَةَ مَعَ النَّصْرَى

ذكر في هذا البيت أربعة ألفاظ عن الشيخين، ويريد بقوله: «وعنهما أصحاب مع»؛ أي: حذف ألف ﴿أَصْحَبُ﴾ كما قدمنا في مثل هذا.

قال أبو عمرو في «المقنع»: «وكذلك حذف الألف بعد الحاء في قوله: ﴿أَصْحَبُ النَّارِ﴾^(٣)،

(١) وهو حرف متحرك يقع بين ألف التأسيس والرؤي، وسمي دخيلاً؛ لأنه دخيل في القافية؛ وذلك لوقوعه بين حرفين - الرؤي والتأسيس - خاضعين لمجموعة من الشروط، في حين لا يخضع هو لشروط مماثلة، فشابته الدخيل في القوم.
انظر: الموجز في معرفة القوافي لأبي البركات ابن الأنباري: (ص ٣٤).

(٢) ويجب أن يكون هذا الحرف الذي يفصل بين ألف التأسيس وحرف الرؤي صحيحاً، وهو الذي يسمى: «الدخيل»، فَسُمِّيَتِ الألف تأسيساً؛ لأنه يُحَافِظُ عليها في قافية القصيدة كأنها أسٌّ للقافية، وقيل: لأنها تقدمت على جميع حروف القافية.
انظر: الموجز في معرفة القوافي لأبي البركات ابن الأنباري: (ص ٣٤).

(٣) وهو متعدد في القرآن.

﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾^(١)، ﴿وَأَصْحَابُ مَدِينٍ﴾^(٢)، وشبه ذلك^(٣).

ومثله في «التزليل» لأبي داود^(٤)، وحذف الألف منه تخفيفاً^(٥).

وورد هذا اللفظ الذي هو ﴿أَصْحَابُ﴾ [٤٤/١] في مواضع كثيرة في القرآن، وفي هذه السورة التي هي سورة البقرة مواضع^(٦)، فيحمل عليها أمثالها من لفظها حيث جاءت؛ لأننا قدمنا أن هذه الترجمة شبيهة بالباب الذي ذكر الشاطبي في «عقيلته»، وهو باب الحذف في كلمات يحمل عليها أشباهها^(٧)، فلا يذكر في هذه الترجمة إلا ما جاء في سورة البقرة، فإن كان متحد اللفظ، وجاء محذوفاً، ذكره، وكان حكمه ذلك مثل: ﴿أَسْكِرَى﴾، و﴿تَقْنَدُوهُمْ﴾ الذي يذكر بعد هذا، و[إن]^(٨) كان متعدد اللفظ، واطرد الحكم فيه بالحذف فاجتزأ^(٩) بكلمة منه، وحمل عليها أشباهها إلى آخر القرآن؛ مثل: ﴿أَصْحَابُ﴾، و﴿الْفَيْمَةِ﴾، و﴿النَّصْرَى﴾ الذي في البيت.

(١) وهو متعدد - أيضاً - في القرآن.

(٢) في: [التوبة: ٧٠]، و[الحج: ٤٤].

(٣) المقنع: (ص ١٨).

(٤) مختصر التبيين: (٢/ ١٢٤).

(٥) بانفاق الشيخين ومتابعة الشاطبي لهما في العقيلة؛ البيت رقم (١٣٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٧).

(٦) في: [الآيات: ٣٩ و ٨١ و ٨٢ و ١١٩ و ٢١٧ و ٢٥٧ و ٢٧٥].

(٧) انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٢٦٣).

(٨) سقطت من الأصل.

(٩) أي: اكتفى.

وقوله: «مع أسرى»؛ أي: وعنهما [حذف ألف ﴿أَصْحَابُ﴾ مع^(١)] حذف ألف ﴿أَسْرَى﴾^(٢)، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتُواكُم مِّنْكُمْ أُسْرَىٰ تَعَدُّوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، ويريد الألف الذي بين السين والراء، وأما الألف الثانية، فبابها ترجمة: «وهاك ما بألف قد جاء والأصل أن يكون رسماً [ياء]^(٣)»^(٤).

وهذا اللفظ - أعني: لفظ ﴿أَسْرَى﴾ - متحدٌ، ليس في القرآن غيره، وفيه قراءتان في السبع مشهورتان^(٥):

فحمزة يقرؤه: ﴿أَسْرَى﴾ على وزن: «فَعْلَى»، والباقون يقرؤونه - أعني: لفظ ﴿أَسْرَى﴾ - على وزن: «فُعَالَى». ورسمه بغير ألف يحتمل القراءتين معاً.

وقوله: «ثم القِيْمة مع النصْرَى» يريد: ثم ألف هذه اللفظة محذوف عنهما.

وفي قوله: «ثم القِيْمة» روايتان: ضم التاء، وكسرها، فبالضم يكون قوله: «القِيْمة» معطوفاً على «أصحاب»؛ لأن «أصحاب» مرفوع بالابتداء،

(١) سقطت من «ت».

(٢) باتفاق الشيخين؛ انظر: المقنع: (ص ١٠)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٧٧ - ١٧٨).

(٣) في الأصل: «... إلخ».

(٤) البيت رقم: (٣٥٧)؛ وهو «باب رسم الألف ياء».

(٥) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٦٤)، والتيسير للداني: (ص ٧٤)، والنشر

لابن الجزري: (٢/ ٢١٨).

والخبر في المجرور قبله الذي هو قوله: «عنهما»، ويحتمل أن يكون مرفوعاً بالفاعلية على تقدير: «وجاء عنهما»، وعلى كلا الإعرابين فهو مرفوع.

فـ «القيِّمة» على رواية ضم التاء معطوفة عليه. وعلى رواية كسر التاء يكون معطوفاً على «أسرى» مخفوضاً بالظرف.

وقوله: «مع النصري» يريد - أيضاً -: مع ألف ﴿النَّصْرِيُّ﴾، ويريد - أيضاً -: الألف الأولى التي بين الصاد والراء، وأما الثانية، فليس هذا بابها؛ لأنها ألف تأنيث؛ إذ وزنها «فعالي»، فبابها الباب الذي قدمنا ذكره في باب «أسرى»^(١).

وحذف الألف من لفظ ﴿الْقَيْمَةِ﴾، ولفظ ﴿النَّصْرِيُّ﴾ تخفيفاً واختصاراً.

قال أبو داود: «و﴿الْقَيْمَةِ﴾ بحذف الألف حيث ما وقع»^(٢).

وفي «المقنع»: «وكذلك حذفوها بعد الياء في ﴿الْقَيْمَةِ﴾ في جميع القرآن»^(٣).

ومثل ما ذكر الشيخان ذكر غيرهما^(٤).

(١) أي: باب رسم الألف ياء.

(٢) مختصر التبيين: (١٧٩ / ٢).

(٣) المقنع: (ص ١٨).

(٤) كالإمام الشاطبي في البيت رقم (١٣٧) من العقيلة؛ في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٧)،

والدرة الصقيلة لليب (مخطوط): [٥٦/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٧٦/ب].

قال في «المقنع»: «وكذلك حذفوها بعد الصاد في قوله: ﴿النَّصْرَى﴾، و﴿نَصْرَى﴾. ومثل هذا ذكره غيره^(١).

ووقع هذان اللفظان في هذه السورة [في مواضع^(٢)]، [وفي مواضع كثيرة في القرآن، متعدد لفظها]^(٤).

ثم قال ﷻ:

[٩١] وَيَعْدُونَ مُمْضِرٍ أَتَاكَ حَشْوًا كَرِذَنًا لَهُمْ وَأَتَيْنَاكَ

أي: وعنهما حذف الألف الواقعة بعد نون الضمير، وكذلك أتى عن غيرهما؛ لأن حذف الألف بعد نون المضممر متفق عليها في جميع المصاحف، بشرط أن يكون الألف حشواً كما قال، ومعنى «حشواً»: وسطاً، ومنه: الحشو؛ وهو ما في البطن، وما تنطوي عليه الأضلاع، وهو وسط الإنسان^(٥)،

(١) كأبي داود؛ حيث قال في مختصر التبيين (٢/ ١٥٤): ﴿النَّصْرَى﴾ بحذف الألف قبل الراء وإثبات ياء بعدها على الإمالة.

وكذلك ذكره الشاطبي في العقيلة؛ البيت رقم (١٣٨) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٩)، والدرة الصقيلة للييب (مخطوط): [١/٥٧]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١/٧٧].

(٢) في: [الآيات: ٦٢ و ١١١ و ١١٣ و ١٢٠ و ١٣٥ و ١٤٠].

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في «س»: «وهما كثيرٌ في القرآن، متعدد لفظهما».

(٥) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة حشا»: (١٤/ ١٧٨)، وتاج العروس

للزبيدي «مادة حشو»: (٣٧/ ٤٣٢).

فتحذف هذه الألف بشرط أن تكون وسطاً في الكلمة لا طرفاً^(١)، مثل ما مثل به ك: ﴿زِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، و﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، و﴿وَأَنبِئْتَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤]، و﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، و﴿وَأَنبِئْتَهُ الْخُبْرَ صَبِيحًا﴾ [مريم: ١٢]، و﴿فَأَنبَجْنَاهُمْ مَاءً آلٍ فِرْعَوْنَ﴾^(٢) [البقرة: ٥٠]، إلى غير ذلك.

فإن وقعت هذه الألف طرفاً نحو: ﴿وَأَنبِئْنَا دَاوُدَ زُورًا﴾^(٣)، و﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لَقْمَنَ الْحِكْمَةَ﴾ [لقمان: ١٢]، و﴿وَأَعْرَفْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾^(٤)، و﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٠٢ - ٥٠٣): «يحتمل أن يكون سبب اختصاص المتوسطة بالحذف، أن حذف الاختصار لا يُعهد في الأطراف، بل في الحشو فقط، فَجَرَّوْا في نون الضمير على ذلك السّنن، واعتُبر مثل هذا في ألف المثني، وفي الألف الواقعة بعد اللام فيما يأتي، وسبب ذلك - والله أعلم - أن الأطراف معتبرة في الوقوف حذفاً وثبوتاً؛ لما تقرر أن الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه، على مراد الابتداء به، والوقوف عليه، فحوظ فيها على مطابقة الملفوظ به، ما لم يحافظ في الحشو، ولذا لا تجد ألفاً يحذف اختصاراً طرفاً، وما حذف من الياءات والواوآت التزم جلُّ أئمة القراءة حذفه في الوقف، وبعضهم في الوصل - أيضاً -، ولا يعهد لهم مثل هذا فيما حذف حشواً، وهذا بخلاف ما حذف من حروف العلة طرفاً، لاجتماع مثلين نحو ﴿تَرَبَّيْنَا﴾، أو ﴿نَدَّأ﴾ في أحد وجهيهما، و﴿لَيْسَتْوَا﴾، و﴿يُثِي﴾ في أحد وجهيهما، فلم يعتبر في الوقف؛ لظهور علة حذفه».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) [النساء: ١٦٣] و[الإسراء: ٥٥].

(٤) [البقرة: ٥٠] و[الأنفال: ٥٤].

ظَلَمُوا بِعَذَابٍ ﴿[الأعراف: ١٦٥]، فلا يجوز حذفها، وثبتت إجماعاً من الكتاب؛ لئلا يلتبس بجمع المؤنث السالم؛ مثل: ﴿وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ لِيَثْبَتًا غَلِيظًا﴾^(١) [النساء: ٢١].

قال في «المقنع»: «وكذلك حذفوا الألف بعد النون التي في ضمير جماعة المتكلمين [٤٤/ب] نحو: ﴿أَبَيِّنَاكُمْ﴾، و﴿ءَاتَيْنَاكُمْ﴾، و﴿مَكَّنَّاكُمْ﴾، و﴿ءَاتَيْنَاهُ﴾، و﴿عَلَّمْنَاهُ﴾، و﴿ءَاتَيْنَاكَ﴾، و﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾، و﴿أَنشَأْنَاهُنَّ﴾، و﴿جَعَلْنَاهُنَّ﴾، و﴿وَرَزَيْنَاهَا﴾، و﴿فَرَسْتَهَا﴾، و﴿فَقَهَّمْنَاهَا﴾، وما كان مثله»^(٢).

ومثل ما ذكر الحافظ في «المقنع» ذكر أبو داود في «التنزيل»^(٣)، وكذلك غيرهما^(٤).

والألف في قوله: «أَتَاكَ»، و«آتَيْتَاكَ» لإطلاق القافية.

ثم قال ﷺ:

(١) سقطت من «س».

(٢) المقنع: (ص ١٧).

(٣) قال في مختصر التبيين (٢/ ٧٣ - ٧٤): «و﴿رَزَقْنَاهُمْ﴾ بحذف الألف التي هي ضمير جماعة المتكلمين الموجودة في اللفظ بين النون والهاء من هذه الكلمة وشبهها حيث ما أتت نحو: ﴿ءَاتَيْنَاهُمْ﴾، و﴿إِذْ نَجَّيْنَاكُمْ﴾، ...، و﴿فَجَعَلْنَاهُنَّ﴾، و﴿فَجَعَلْنَاهَا﴾ وشبهه».

(٤) كالشاطبي في العقيلة؛ البيت رقم (١٣٥) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٤).

[٩٢] وَالْأَعْجَمِيَّةُ كَنَحْوِ: لُقْمَنْ
وَنَحْوِ: إِسْحَاقَ، وَنَحْوِ: عِمْرَانَ
[٩٣] وَنَحْوِ: إِبْرَاهِيمَ مَعَ إِسْمَاعِيلِ
نُؤْتِ: هَارُونَ، وَفِي إِسْرَائِيلَ
[٩٤] بُنْتُ عَلَى الْمَشْهُورِ لَمَّا سُلِبْنَا
مِنْ صُورَةَ الْهَمْزِ بِهِ إِذْ كُتِبْنَا
[٩٥] وَبِاتِّفَاقٍ أَبْتُنُوا دَاوُدَا
إِذْ كَانَ أَيْضًا وَاوُهُ مَفْقُودًا

هذه الأبيات العشرة التي أولها: «والأعجمية كنحو لقمن» وآخرها: «وفي سليمان أتت كذلك»^(١) ذكر فيها هذه الأسماء الأعجمية؛ وهي أكثرها، والعربية؛ وهي أقلها.

وقسمها على ثلاثة أقسام:

قسم اتفقت المصاحف على حذف الألف منه.

وقسم اتفقت المصاحف على إثبات الألف فيه.

وقسم اختلفت المصاحف في حذف الألف منه وإثباتها.

وسياتي [ذكرها]^(٢) - إن شاء الله تعالى - .

فقال هنا: «والأعجمية»؛ أي: وعنهما حذف الألف من الأسماء العجمية، أو حذف ألف [الأسماء]^(٣) الأعجمية^(٤).

(١) البيت رقم: (١٠١).

(٢) في «س»: «ذكره آخرها».

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٠٣): «ولكن ذلك الحذف بشروط أربعة:

أحدها: أن يكون الاسم علمًا؛ احترازًا عن نحو ﴿وَنَارِقُ﴾.

ثم قال: «كنحو» [مرادُه بالنحو هنا: الشبيه والنظير والمثال، فقوله: «كنحو»؛ أي: كمثل] ^(١) «لقمطن» وما بعده مما مثل به.

قال الحافظ في «المقنع»: «واتفق كتاب المصاحف على حذف الألف في الأسماء العجمية المستعملة؛ نحو: ﴿إِزْهَيْمٌ﴾، و﴿إِسْتَعِيلٌ﴾، و﴿إِسْحَاقُ﴾، و﴿هُرُونَ﴾، و﴿عِمْرَانُ﴾ و﴿لُقْمَنُ﴾، وشبهها» ^(٢). وكذلك ذكره غيره ^(٣) مثل ما ذكر.

= وثانيها: قال الجعبري: أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف؛ احترازا عن نحو ﴿عَادٌ﴾. وعهدته في كونه عَجَبِيًّا عليه، إذ لم أر من قال بعجميته، وإنما هو فيما وقفت عليه أبو قبيلة عربية، وسُمِّيت به ثالثها: أن يكون الألف حشواً؛ احترازا من نحو: ﴿ءَادَمُ﴾، و﴿زَكَرِيَّا﴾، و﴿يَحْيَى﴾، و﴿عِيسَى﴾، و﴿مُوسَى﴾؛ لأن الهمز لا وجود له في المصحف، فهمزة ﴿ءَادَمُ﴾ و﴿زَكَرِيَّا﴾ فيه غير حشو، وإيضاً - فإن الموجود من حروف ﴿ءَادَمُ﴾ ثلاثة فقط. رابعها: أن يكون الاسم مستعملاً، وقد أفاد بهذا الشرط بقوله بعد: «وما أتى وهو لا يستعمل» البيت، وهذا مستلزم للشرط الأول؛ إذ لا يوجد في القرآن اسم أعجمي غير علم، كثير الاستعمال، وأفاد الثاني والثالث بالمثُل.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) المقنع: (ص ٢١).

(٣) كأبي داود في مختصر التبيين، وسيذكر قوله خلال شرح للأسماء الأعجمية الآتية؛ وكذلك تعرض لها ابن وثيق في الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف: (ص ٣٤ - ٣٥)، والشاطبي في العقيلة الأبيات: (١٤٧، ١٤٨، ١٤٩) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٩٠).

وإنما حذفت الألف من هذه الأسماء العجمية؛ لثقلها، ألا ترى أنها لا تنصرف؟ وما ذلك إلا لشبهها بالفعل في الثقل، فحذفت بحذف ألفها. وقوله: «ثمت هـرون»؛ «ثم»: حرف عطف، ولحقتها تاء التانيث، وليس في الحروف ما يؤنث هكذا بتاء التانيث إلا «ربّ» و«ثم»^(١)، ويؤنث «بل» بالألف، فيقال: «بلى»؛ على ما قيل فيه في بعض الأقوال، وأن الألف زيدت في «بل» لتأنيث الكلمة، وقيل غير ذلك^(٢).

وقوله: «وفي إسرائيل» يريد: وفي ألف ﴿إِسْرَائِيلَ﴾، وفي هذا البيت التضمين؛ لأن معناه في البيت الذي بعده في قوله: «ثبت على المشهور لما سلبا»، ومعنى «سلب»: انتزع.

وقوله: «من صورة الهمز»؛ «من»: زائدة في قوله: «من صورة» أي: سلب صورة الهمزة، وإن فسرنا «سلب» معنى «عري»، وأبقينا «من» على حالها، فنقول: لما عري من صورة الهمز.

وقوله: «به»: الضمير في «به» عائد على الاسم الذي هو «إسرائيل»؛ أي: لما سلب هذا الاسم صورة الهمزة التي كانت به أن لو كتب على الأصل، لكتب بياءين: ياء صورة للهمزة، والياء الثانية [فيه]^(٣) التي جاءت

(١) انظر: الصحابي في فقه اللغة لابن فارس: (ص ٧٠)، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢ / ٢٧٢)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٢ / ٢١٩ و ٢ / ٣١٩).

(٢) انظر: الصحابي في فقه اللغة لابن فارس: (ص ١٠٣)، والجنى الداني في حروف المعاني للمراي: (ص ٤٢٠)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٢ / ١٩١).

(٣) سقطت من الأصل.

بعد الهمزة، فسلب صورة الهمزة التي كانت به^(١) أن لو كتب في الخط على الأصل، لكنهم لم يكتبوها، وحذفوها كراهة اجتماع ياءين في محل واحد ليس بينهما حائل، وهم يكرهون اجتماع الأمثال، فحذفوها، وأبقوا الهمزة مكان الصورة، لأن الهمزة قد تستغني عن الصورة في هذه الأحوال.

ويحتمل أن يكون الضمير في «به» عائداً على الهمز على تقديم في البيت وتأخير، ويكون التقدير: لما سلب من صورة الهمز إذ كتب به - أي: بالهمز - فسلب الصورة.

وقوله: «إذ كتب»؛ «إذ» ظرف لما مضى من الزمان، والعامل فيه قوله: «لما سلب»؛ أي: سلب [١/٤٥] صورة الهمزة حين كتب.

والألف في قوله: «سلبا» و«كتبا» لإطلاق القافية، وفي ضمن قوله: «ثبت على المشهور»: أن فيه الحذف على غير المشهور.

ففي ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ إذا قولان: الحذف، والإثبات؛ والمشهور الإثبات^(٢)، [وعلّة ذكرها]^(٣) هو حذف صورة الهمزة [منها]^(٤)،

(١) في «ت وس»: «التي كانت تكون به».

(٢) وهو الذي عليه مصاحف أهل المغرب، وذهب أهل المشرق إلى الحذف إتباعاً لأبي داود، وموافقة لأقل المصاحف.

انظر: مختصر التبيين: (٢/ ١١٤ - ١١٥ / ٢ / ١٢٤)، وتنبية العطشان: (ص ٣٣٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٠٤)، ودليل الحيران: (ص ٦٣).

(٣) في «س»: «وعلته ما ذكر».

(٤) في «س»: «منه».

ومعنى قوله: «مفقوداً»؛ أي: معدوماً، وأصل الفقد: عدم الشيء بعد وجوده، وتلفه بعد حضوره، ومعنى قولنا: «معدوماً»: أي: في الخط دون اللفظ.

وهذا الذي ذكر الناظم - أيضاً - في ﴿دَاوُدُ﴾ هو نص الحافظ في «المقنع»، قال: «أما ﴿دَاوُدُ﴾، فلم يختلفوا في رسمه بألف في كل المصاحف؛ لأنهم حذفوا من هذا الاسم واوًا، فلم يحذفوا لذلك الألف فيه»^(١).
ومثل هذا ذكر أبو داود^(٢)، وغيره^(٣).

فإن قيل: ما الفرق بين ﴿دَاوُدُ﴾ و﴿إِسْرَائِيلَ﴾؛ فإن ألف ﴿دَاوُدُ﴾ ثابتة إجمالاً، وألف ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ مختلف فيها بالحذف والإثبات، وكلاهما اسمان أعجميان، حذف من كل واحد منهما حرف؛ فحذفوا من ﴿دَاوُدُ﴾ إحدى الواوَيْن، وحذفوا من ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ إحدى الياءَيْن؟

فالجواب: إن ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ أكثر ثقلاً من ﴿دَاوُدُ﴾، وبيان ثقله من وجوه: أحدها: أن ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ أكثر حروفاً من ﴿دَاوُدُ﴾؛ لأن ﴿دَاوُدُ﴾ خمسة أحرف بالمحذوف، وقد راعوا ذلك في جموع وأسماء حذفوها لأجل هذا المعنى؛ لأن الحذف المقصود به الاختصار والتخفيف، فإذا كثرت حروف

(١) المقنع: (ص ٢٢).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٩٧) و(٢/ ٢٩٩) و(٢/ ٤٢٨).

(٣) كالشاطبي في العقيلة؛ البيت رقم (١٤٩) في الوسيلة: (ص ٢٩٠).

الاسم، خففوها بحذف الألف منه، وبهذه العلة اعتلوا لحذف ألف ﴿مِيكَئَل﴾ الذي اتفقت المصاحف على حذفه، وأثبتوا الألف في أسماء غيره؛ لكونه أكثر منه حروفاً، مع أنه لم يأت إلا في موضع واحد.

الوجه الثاني: أن ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ قد قيل: إنه اسم مركب من: «أسرا»، ومن: «إيل»، وأن «أسرا» معناه: «عبد»، و«إيل» معناه: «الله»، فمعنى «إسرائيل»: «عبدالله»، والتركيب مما يوجب في الاسم الثقل؛ بدليل أنه من موانع الصرف، وبهذه العلة اعتلوا في ﴿مِيكَئَل﴾.

الوجه الثالث: أن ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ أكثر ما جاء في القرآن مضافاً إليه مثل: ﴿بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فكأن ﴿بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ شيء واحد، فكثرت حروفه فخفف بالحذف.

وأما إثبات ألفه، فعلى الأصل؛ لأن الأصل الإثبات، ولأجل ما حذف منه كما قدمنا.

ولولا أن الحافظ حكى الإثبات فيه عن أكثر المصاحف، لكان الحذف فيه أقيس لما قدمنا؛ لأن وجود علة منها توجد في غيره، فيحذف [له] (١).

ثم قال:

[٩٦] وَمَا أَتَى وَهُوَ لَا يُسْتَعْمَلُ فَأَلِفٌ فِيهِ جَمِيعًا يُجَعَلُ

(١) في «س»: «لها».

[٩٧] كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: طَالُوتَا يَا جُوجَ مَا جُوجَ وَفِي جَالُوتَا

[٤٥ / ب]

[٩٨] وَعَنْ خِلَافٍ قَلَّ فِي هَارُوتَا هَلَمَنْ قَارُونَ وَفِي مَارُوتَا

[٩٩] لَكِنْ بِمِثْلٍ اتَّفَاقًا حُذِفَتْ مَعَ أَنَّهَا كَلِمَةٌ مَا اسْتُعْمِلَتْ

[١٠٠] وَلَا خِلَافَ بَعْدَ حَرْفِ المِيمِ فِي الحُذْفِ مِنْ هَمَنْ فِي المَرْسُومِ

[١٠١] وَصَلِحٍ وَخَلِيدٍ وَمَلِكٍ وَفِي سُلَيْمَانَ أَتَتْ كَذَلِكَ

معنى «الاستعمال» المذكور في قوله: «وهو لا يستعمل»: ما كثر دوره، ووقع في الكلام كثيرا، إما أن العرب سمت به، وجرى على ألسنتها، وذكرت في أشعارها، أو جرى في القرآن في مواضع^(١)؛ فمعنى قوله: «وما أتى وهو لا يستعمل»؛ أي: وما جاء من هذه الأسماء العجمية قليل الدور.

«فألف فيه جميعاً يجعل»؛ أي: يثبت.

ثم أخذ يبينه في البيت الآخر فقال: «كقوله سبحانه طالوتَا»؛ وأتى هذا الاسم في سورة البقرة في موضعين: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥١٣): «وهذا المعنى غير بيّن بنفسه، بل يتوقف على بحث وتنظير، فلذلك احتاج الناظم إلى تعداد المثل في القسمين، ألا ترى إلى ﴿إِيَّاسَ﴾ و﴿يَايِينَ﴾، لما لم يذكرهما الشيخان في واحد من القسمين تردد الناظم في الأول منهما في عمدة البيان كما تقدم، ولم يذكر الثاني، وجزم التجيبي بحذف الأول، وتردد بعض الشيوخ فيهما».

لَكُمْ طَأُوتَ مَلِكًا ﴿[الآية: ٢٤٧]، وبعده: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَأُوتُ بِالْجُنُودِ﴾ [الآية: ٢٤٩].

ثم قال: «ياجوج» أراد: «وياجوج» بحذف واو العطف - أيضاً -، وأبقى المعطوف؛ وهو جائز، وقد قدمنا جوازه، والاستشهاد على ذلك من كلام العرب [في مواضع] ^(١).

ثم قال: «وفي جالوتا» صوابه: «مع جالوت»؛ كأنه يقول: «ياجوج» و«ماجوج» مع «جالوت»؛ لأن قوله: «وفي جالوت» خبر مبتدأ محذوف تقديره: «وفي جالوت أَلِفٌ يجعل» كما قال: «ألف فيه جميعاً يجعل»، وهو الذي يدل عليه الكلام.

ثم قال: «وعن خلاف قلّ في هاروتا»؛ «قلّ»: يستعمل عند النحويين بمعنيين: يستعمل بمعنى: «التقليل»؛ وهو المراد هنا، ويستعمل بمعنى: «النفى»؛ تقول: قل ما يصنع كذا، وأنت تريد: لا تصنعه أبداً، وقلّ ما يكون كذا، وأنت تريد: لا يكون ذلك أبداً ^(٢)، فقوله: «وعن خلاف قلّ»؛ أي: قليلاً.

ثم قال: «هامن قارون» أراد: «وهامن وقارون» بحذف واو العطف؛ لأنه معطوف على قوله: «في هاروتا»، وهو مما حذف منه حرف العطف،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: الخصائص لابن جني: (٢/ ١٢٤)، والأصول في النحو لابن السراج:

(٢/ ١٦٨ - ١٦٩).

وبقي المعطوف، ودليله: ما قدمته في مواضع، وهذا مثل قولهم: أكلت شحما لحمًا، يريد: ولحمًا.

ثم قال: «وفي ماروتا» معطوف على ما قبله، فكأنه يقول: وعن خلاف قليل في «هاروت»، وفي «هامن»^(١)، وفي «ماروت».

وجميع ما ذكر الناظم في هذه الآيات المتقدمة من إثبات الألف في: ﴿طَالُوْتُ﴾^(٢)، و﴿جَالُوْتُ﴾^(٣)، و﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾^(٤)، والخلاف في: ﴿هَرُوتَ وَمَرْوَتَ﴾^(٥) و﴿وَهَمْنَنَ﴾^(٦)، و﴿قَرُونَ﴾^(٧) هو نص الحافظ

(١) والمراد من ﴿هَامَنَ﴾ هنا ألفه الأولى، وأما الثانية، فسيأتي ذكرها في بيت مستقل، وأصلح ابن جابر هذا البيت فقال:

وكثر الإثبات في هاروتا هامان قارون وفي ماروتا
واختار فيه ابن نجاح الحذفا من بعد ما نقل فيه الخلفا
إصلاحات ابن جابر الغساني: ضمن كتاب قراءة نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو: (٢/٤٤٦). وانظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص٥٧)، ودليل الحيران: (ص٦٤).

(٢) وقع في موضعين: [البقرة: ٢٤٧ و٢٤٩].

(٣) وقع في ثلاثة مواضع: [البقرة: ٢٤٧ و٢٤٨ و٢٤٩].

(٤) في موضعين: [الكهف: ٩٤]، و[الأنبياء: ٩٦].

(٥) في [البقرة: ١٠٢].

(٦) في ستة مواضع: [القصص: ٦ و٨ و٣٨]، و[العنكبوت: ٣٩]، و[غافر: ٢٤ و٣٦].

(٧) في أربعة مواضع: [القصص: ٧٦ و٧٩]، و[العنكبوت: ٣٩]، و[غافر: ٢٤].

في «المقنع»، قال: «فأما ما لم يستعمل من الأسماء العجمية، فإنهم أثبتوا الألف فيها نحو: ﴿طَالُوتُ﴾، و﴿جَالُوت﴾، و﴿يَأْجُوج﴾، و﴿وَمَأْجُوج﴾، وشبهها، ورأيت في المصاحف يختلف في أربعة منها، وهي: ﴿هَزْرُوت﴾، و﴿مَزْرُوت﴾، و﴿وَهَمَنْ﴾، و﴿قَرْوَن﴾؛ ففي بعضها بالألف، وفي بعضها بغير ألف، والأكثر على إثبات الألف.

وفي كتاب «هجاء السنة» الذي رواه الغازي بن قيس الأندلسي عن أهل المدينة: ﴿هَزْرُوت﴾ و﴿مَزْرُوت﴾ و﴿قَرْوَن﴾ بغير ألف رسماً لا ترجمة، ووجدت في مصاحف أهل العراق: ﴿هامن﴾ بالألف بعد الهاء، وفي كلها بغير ألف بعد الميم^(١). انتهى كلام الحافظ في «المقنع».

وذكر الشيخ أبو داود في «التنزيل»^(٢) مثل ما ذكره الحافظ في «المقنع»، ثم قال أبو داود: «وأنا أختار كتب هؤلاء الأربعة الأسماء بغير ألف حملاً على سائرهن، مع مجيء ذلك كذلك في بعض المصاحف»^(٣)، [يريد أن: هذه الأسماء المحذوفة في بعض المصاحف.

فتحذف اتباعاً لتلك المصاحف]^(٤) التي هي فيها محذوفة.

(١) المقنع: (ص ٢١ - ٢٢).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (١١٣ / ٢ - ١١٥).

(٣) مختصر التبيين: (١١٥ / ٢).

(٤) سقطت من الأصل.

فخرج من جميع ما ذكره الشيوخ في هذه الأسماء العجمية: أنها ثلاثة أقسام:

قسم لا خلاف في حذف ألفه: وهو ما كثر استعماله منها؛ مثل: ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾، و﴿سَمِيعٌ﴾، وهو الذي بدأ الناظم به، [١/٤٦] وكذلك ﴿مِكَدَلُ﴾، وإن كان غير مستعمل؛ لأن المصاحف اتفقت على حذف ألفه على ما يأتي حيث يذكره، فهو ملحق بالقسم المتفق عليه بالحذف.

وقسم لا خلاف في إثبات ألفه: وهو ما لم يكثر استعماله مثل: ﴿طَالُوتُ﴾، و﴿جَالُوتُ﴾، و﴿يَأْجُوجُ﴾، و﴿مَأْجُوجُ﴾، وكذلك ﴿دَاوُدُ﴾، لأن المصاحف اتفقت على ألفه؛ للعللة التي ذكر فيهِ، وهي حذف إحدى الواوين منه - كما قدمنا -^(١).

(١) ولم يذكر ﷺ كلمتي: ﴿إِيَّاسُ﴾ و﴿يَاسِينَ﴾ فهما - أيضاً - تابعتان لهذا القسم؛ إذ ألفهما ثابتة، وقد ذكرهما الناظم ﷺ في عمدة البيان؛ كما نقل ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٠٦) فقال:

قال الناظم في عمدة البيان مشيراً إلى الأول:

والتَّصُّ فِي إِيَّاسٍ فِيهِ نَظَرٌ وَتُبُّهُ فِيمَا رَأَيْتُ أَجْدَرَ

لكني لم أجد هذا البيت في عمدة البيان الموجود ضمن كتاب: قراءة نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو، ولم ينسبه ابن القاضي إلى الخراز، بل قال: «قال بعضهم»، وجرى العمل في الكلمتين على الإثبات.

ينظر: بيان الخلاف لابن القاضي، [١/٦]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٣ - ٦٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٣٨).

وقسم اختلف في إثبات ألفه وحذفها، والإثباتُ أشهر: وهو: ﴿هَرُوتَ﴾ ﴿وَمُرُوتَ﴾، ﴿وَهَمَنَنْ﴾، و﴿قُرُون﴾، و﴿إِسْرَائِيلَ﴾، واختار أبو داود في ﴿هَرُوتَ﴾، ﴿وَمُرُوتَ﴾، ﴿وَهَمَنَنْ﴾، و﴿قُرُون﴾ الحذف؛ لما قدمنا، فهذا حصرُها.

ثم قال: «لكن بميكل اتفاقاً حُذفت» يعني: الألف، يريد: الألف حذفت من اسم ﴿مِيكَالَ﴾ اتفاقاً من المصاحف.

وقوله: «مع أنها كلمة ما استعملت»؛ «الاستعمال» المراد به هنا: ما يرجع إلى ألسنتهم، [أي: أنهم لم يسمُّوا بها، ولا استعملوها في أشعارهم، ولا جرت على ألسنتهم]^(١)؛ لأن هذه الأسماء الأعجمية ثقيلة على السنة العرب، لم تألفها، ولم تنطق بها إلا عن كلفة، ولذلك تلاعبت بها، ونطقت بالاسم منها بلغات، وهذا بعض ما اعتل به في حذف الألف من

= وأضاف الرجراجي اسماً أعجمياً آخر، وهو: ﴿بَابِلَ﴾ في سورة البقرة [الآية: ١٠١]، فقال ﷺ: «والدليل على أن ﴿بَابِلَ﴾ اسم أعجمي: كونه لا ينصرف، وإنما لا ينصرف للعجمة والتعريف». وقال الشيخ الضباع: «وعلى الإثبات في ﴿بَابِلَ﴾».

انظر: تنبيه العطشان: (ص ١٤١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٥)، وسمير الطالبين (ص ٣٨).

(١) سقطت من الأصل.

﴿مِيكَئَلْ﴾ على قلة دوره واستعمالها له، ولم يأت إلا في موضع واحد^(١)، وقيل: إنما حذف الألف منه؛ لأن العرب لم تستقر فيه على لغة واحدة؛ بل قد استعملت فيه لغات.

وقد قرئ بثلاث لغات^(٢) في السبع^(٣):

فقرأ نافع^(٤): ﴿مِيكَئَلْ﴾ بهمزة من غير ياء بعد الهمزة، وقرأه حفص، وأبو عمرو بن العلاء: ﴿مِيكَئَلْ﴾ من غير همز ولا ياء^(٥)، وقرأه الباقون بياء بعد الهمزة^(٦).

وهذا كله ضرب من التصريف والتغيير، فحذفت ألفه لهذا المعنى؛ لأن الحذف [ضرب من التصريف]^(٧) والتغيير، والتغيير يأنس بالتغيير.

(١) في: [البقرة: ٩٨].

(٢) قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٣٨): «وأما اللغات التي في «ميكائيل» فست... وذكرها».

انظر: جامع البيان للطبري: (٢١/ ١٠١)، والكشف عن وجوه القراءات لمكي: (١/ ٢٥٥)، والبحر المحيط لأبي حيان: (١/ ٢٧٣)، وروح المعاني للألوسي: (١/ ٣٣٤).

(٣) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٦٦)، والتيسير للداني: (ص ٧٥)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٢١٩).

(٤) وكذا أبو جعفر.

(٥) على وزن «مِفْعَال»، وهي قراءة يعقوب - أيضاً..

(٦) هَكَذَا: ﴿مِيكَئَلْ﴾.

(٧) سقطت من الأصل.

وقيل: إنما حذفت الألف من ﴿مِيكَدَل﴾ وإن كان قليل الدور، ولم يأت إلا في موضع واحد؛ لزيادة حروفه؛ [لأن حروفه]^(١) أكثر مما ثبتت الألف فيه من الأسماء الأعجمية.

ويحتمل [أيضاً]^(٢) أن يكون إنما حذفت الألف منه مع قلة دوره؛ لأنه اسم مركب؛ [لما قدمناه]^(٣) في بعض علل ﴿إِسْرَوَيْل﴾ على القول بحذف ألفه، والتركيب مما يوجب الثقل، فخفف بالحذف.

وقوله: «ولا خلاف بعد حرف الميم في الحذف من هلمن في المرسوم» وهذا الذي ذكر في هذا البيت هو نص الحافظ في «المقنع» في هذا الحرف^(٤)؛ قال: «وجدت في مصاحف أهل العراق ﴿هاملن﴾ بالألف بعد الهاء، وفي كلها بغير ألف بعد الميم»^(٥).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في «س»: «كَمَا قدمنا».

(٤) وكذلك الشاطبي في العقيلة؛ البيت رقم: (١٤٨) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٩٠).

والذي عليه العمل في هذه الكلمة الإثبات في مصاحف أهل المغرب، والحذف في مصاحف أهل المشرق؛ والذي ينبغي أن تكون عليه مصاحف أهل المغرب هو الحذف اتباعاً لأصولهم العتيقة، وهو ما ذهب إليه أبو داود واختاره، وقال السخاوي: «وكشفت أنا ذلك في المصحف الشامي فوجدت فيه الكل بغير ألف». والله أعلم.

انظر: مختصر التبيين: (٢/ ١١٥)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٢٩٢)، ودليل الحيران للمازني: (ص ٦٤).

(٥) المقنع: (ص ٢٢).

وفي «التنزيل» لأبي داود: «ولم يختلفوا في حذف الألف بعد الميم من ﴿هَامِنٌ﴾»^(١).

وقوله: «وصلح وخلص وملك البيت؛ معناه: ولا خلاف في حذف الألف من ﴿صَلِحٌ﴾، و﴿خَلِدٌ﴾، و﴿مَلِكٌ﴾».

وقوله: «وفي سليمان أنت كذلك» يريد: الألف؛ أي: أنت الألف محذوفة، أو بالحذف من ﴿سُلَيْمَنٌ﴾، «أنت كذلك»؛ أي: كما تقدم في الأسماء التي قبله.

قال الحافظ في «المقنع»؛ «وكذلك حذفوها من ﴿سُلَيْمَنٌ﴾، و﴿صَلِحٌ﴾، و﴿خَلِدٌ﴾، و﴿مَلِكٌ﴾ وليست بأعجمية لما [كثر]»^(٢) استعمالها»^(٣) إلا أن في ذكر الناظم: ﴿سُلَيْمَنٌ﴾ و﴿خَلِدٌ﴾ و﴿صَلِحٌ﴾، و﴿مَلِكٌ﴾ نظراً، ولا عذر له إلا أن يقال: إنما ذكرها اتباعاً للحافظ، واقتداء به؛ لأنه هكذا ذكرها في «المقنع»، فذكرها الناظم كما ذكرها الحافظ، فالدرك إذاً على الحافظ^(٤)؛ لأن ﴿سُلَيْمَنٌ﴾ اسم أعجمي ليس بعربي، فكان ذكره في الأسماء العجمية التي اتفق على حذفها أولى وأحق.

(١) مختصر التبيين: (٢/ ١١٥).

(٢) في الأصل: «ذكر»؛ وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في المقنع.

(٣) المقنع: (ص ٢١).

(٤) وقد دافع ابن عاشر عن الإمام الداني، ورفع اللوم عنه، وقال: «فلا درك على أبي عمرو، ولا على الناظم كما أنه لا درك على أبي داود في ذكره في تضاعيف مثل الأسماء الأعجمية: مالك - وهو عربي - بين لقمان وإسماعيل؛ لما كان مراده جمع نظائر الألفات المحذوفة بعد الميم في الأسماء، ولا في ذكره صالحاً وخالداً مع قوله: [إنهما غير أعجميين] إثر الأسماء الأعجمية؛ للمشاركة في الاستعمال المشار =

وقد قال: «وحذفوها من ﴿سُيَمِّنَ﴾» فبدأ به، ثم قال: «﴿صَلِّح﴾»، و﴿خَلِّد﴾، و﴿مَلِك﴾، وليست بأعجمية»، و﴿سُيَمِّنَ﴾ داخل فيها، ولا خلاف أنه أعجمي. [٤٦/ب]

وفي ذكره - أيضاً - لـ ﴿خَلِّد﴾ مع هذه الأسماء نظر؛ لأنه إن أراد اسم علم مثل هذه الأسماء التي ذكر معه، فليس في كتاب بُيِّنَ «خُلِّد» اسم علم؛ وإنما جاء صفة^(١).

وإن أراد به الاسم الذي هو قسيم الفعل فذلك صحيح، غير أنه لم يرد هذا، وإنما أراد أنه اسم علم مثل: ﴿صَلِّح﴾، و﴿مَلِك﴾، و﴿سُيَمِّنَ﴾؛ لقله: «ليست بأعجمية».

وقوله: «وصالح» لم يتعرض الحافظ لذكر ﴿صَلِّح﴾ بالحذف إلا إذا كان اسماً مثل ما قال هنا، ولم يتعرض لذكره إذا كان صفة مثل: ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا﴾^(٢)، و﴿وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الفرقان: ٧٠]، وكان حقه أن يذكره هنا، أو في غير هذا الموضع، وينسب الحكم فيه لأبي داود؛ لأن الشيخ أبا داود ذكره بحذف الألف^(٣) حيث جاء في القرآن^(٤).

= إليه بقوله: (مما كثر استعماله)، كما تقدم مثله في كلام أبي عمرو ولا مشاحة في العبارات، ولا في الترتيب والاعتبارات». انظر: فتح المنان (ص ٥١٤ - ٥١٥).

(١) كما في قوله تعالى: ﴿كَمَنَّ هُوَ خَلِّدٌ فِي النَّارِ﴾ [محمد: ١٥].

(٢) وهو متعدد في القرآن.

(٣) فقال في مختصر التبيين (٢/١١٣): «وكذا حذفوها من ﴿صَلِّح﴾، و﴿خَلِّد﴾، وليستا بأعجمية مما كثر استعماله».

(٤) قال بعضهم كما نقل عنه ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥١٧): =

ثم قال :

[١٠٢] طُغَيْنٌ أَمَوْتُ كَذَا لِابْنِ نَجَّاحٍ وَعَنْهُمَا فِي الْحَجْرِ خُلْفٌ فِي الرِّيحِ
 [١٠٣] وَسُورَةُ الْكَهْفِ وَنَصُّ الْفُرْقَانِ كَذَا بِإِبْرَاهِيمَ عَنِ سُلَيْمَانَ
 [١٠٤] وَالْبِكْرِ وَالشُّورَى، وَنَصُّ الْمُقْبِعِ بِالْحَذْفِ فِي الثَّلَاثِ عَنِ تَبَّعِ
 [١٠٥] وَجَاءَ أَوْلَى الرُّومِ بِالتَّخْيِيرِ لِابْنِ نَجَّاحٍ لَيْسَ بِالمَأْتُورِ
 [١٠٦] وَكُلُّ مَا بَقِيَ عَنْهُ فَاحْذِفِ وَلَفْظُ إِحْسَنِ أَتَى فِي المُنْصِفِ

ذكر الناظم في هذه الآيات الخمسة لفظ ﴿الرِّيحِ﴾ حيث جاء، وذكر الاختلاف الواقع فيها بين الشيخين أبي عمرو وأبي داود، وما اتفقا عليه من ذلك، وما اختلف به كل واحد منهما، حاشا الشطر الأول من الآيات المذكورة فإنه ذكر فيه لفظين اختص بذكر الحذف فيهما أبو داود دون أبي عمرو، وهما: ﴿طُغَيْنٌ﴾ و﴿أَمَوْتُ﴾.

= احذف سليمان والأسماء قد
 ثلاثة ملك منها وصلحه
 وهل أراد عموم الحذف في علم
 إلى أن قال:

لكن يقوي عموم الحذف أنهما
 وأنه لم يرد من خلد علما
 من عجمة أوردوها عندما ذكرا
 وخالد تمم التعديد منحصرًا
 وغيره أم على الأعلام قد قصرًا
 علاهما بالاستعمال إذ كثيرا
 فادفع توهم ذا التحصيل إن خطرا

وحاشا الشطر الأخير - أيضاً - من الخمسة الأبيات المذكورات ؛ فإنه ذكر فيه لفظ: ﴿الْإِخْتِنُّ﴾ ، وأن صاحب «المنصف» حذف ألفه مطلقاً حيث جاء في القرآن .

وما بين هذين الشطرين لفظ ﴿الرِّيحَ﴾ كما قدمنا، فقال: «طفغين أموات» ؛ «طفغين» : مبتدأ، و«أموات» : معطوف عليه، وقوله: «كذا» فيه الخبر، وساغ الابتداء بـ «طفغين» وإن كان نكرة؛ لأنه علم في هذا الموضع .
وقوله: «أموات» يريد: «وأموات»، وقوله: «كذا» الإشارة إلى ما تقدم في البيت الذي قبل هذا في قوله: «وفي سليمان أتت كذلك» يريد: الألف بالحذف .

ثم قال: «طفغين أموات كذا» أي: كما ذكرت لك أن الحذف في ﴿سُلَيْمَنَ﴾ وما قبله، كذلك الحذف في هاتين الكلمتين «لابن نجاح» يعني: أبا داود، وهو سليمان بن نجاح .

وقوله: «طفغين» فأتى به منكرأ [هكذا]^(١)، ولم يأت «طفغين» في هذه السورة التي فيها هذه الترجمة، وهي سورة البقرة إلا ﴿طُغَيْنِهِمْ﴾ هكذا معرفاً بالإضافة، وهو قوله تعالى في المشركين: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥] .

وأتى به الناظم منكرأ، وذلك أبلغ؛ لأنه يدخل تحته المعرف؛ لأن [النكرة أصل، والمعرفة فرع]^(٢)، ولو أتى به كما هو في السورة ﴿طُغْيَانِهِمْ﴾ ،

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في «س»: «أصل للمعرفة» .

لكان [فيه^(١)] قيد له، فلا [يحذف]^(٢) منه إلا ما كان هكذا بالهاء والميم، و[لا كان]^(٣) يدخل تحته ﴿طغين﴾؛ لأن النكرة لا تدخل تحت المعرفة إلا بنص، أو ما يقتضي دخولها، بخلاف العكس؛ لأن المنصوص لأبي داود في «التنزيل» حذف ألف ﴿طغين﴾ [حيث جاء]^(٤) في جميع القرآن، سواء كان معرفاً، أو منكرًا.

قال في «التنزيل» في سورة البقرة في قوله: ﴿وَسَيُكْفِّرُ فِي طَغْيَيْنِهِم بِعَمَهُونَ﴾ [الآية: ١٥]: «بحذف الألف على ستة أحرف»^(٥).

وقال في سورة العقود: ﴿طُغَيْنَاتَا﴾ بحذف الألف بين الياء والنون^(٦)، وكذلك حيث ما ورد، وكيف ما ورد.

وقوله: «طغين» وزن «فعلان» مثل: ﴿عُدُونَ﴾، و﴿بُرْهَنٌ﴾، و﴿بُنَيْنٌ﴾، و﴿بُهَيْنٌ﴾، اختص الشيخ أبو داود بحذفه دون الحافظ؛ [لأن الحافظ]^(٧) لم يذكر من هذا الوزن لفظاً واحداً، ولا تعرض لذكره بالحذف أصلاً؛ بل ذكره بالإثبات، وقد نبه الناظم عليه بعد هذا في خاتمة ترجمة: «ما جاء

(١) في «س»: «في ذلك».

(٢) في الأصل: «يدخل».

(٣) في الأصل: «لكن»، وهو خطأ.

(٤) سقطت من «س».

(٥) مختصر التبيين: (٩٧ / ٢).

(٦) مختصر التبيين: (٤٥٢ / ٣).

(٧) سقطت من الأصل؛ وما أثبتته من (س).

[١ / ٤٧] من أعرافها لمريماً^(١) في قوله: «وذكر الداني وزن فعلان بألف ثابتة كالعُدوان»^(٢).

ومن هذا الوزن ألفاظ في القرآن مثل: ﴿عُدُونَ﴾، و﴿طَغِينَ﴾، و﴿بُرْهَنٌ﴾، و﴿بَيْتَنٌ﴾، و﴿بَيْنَنٌ﴾، و﴿قَرِينٌ﴾، و﴿الْمُسْرَانُ﴾ و﴿كُفْرَانٌ﴾ كلها عند الداني ثابتة الألف^(٣)، وحذف أبو داود بعض الألفاظ منها، وسكت عن بعضها فلم يذكرها، وسبق التنبيه على ما ذكر منها بالحذف في المواضع التي ذكر الناظم منها ما ذكر.

وقوله: «أموات» يريد: «وأموات» بحذف واو العطف؛ كما قلنا في مواضع، وجاء هذا اللفظ في هذه السورة^(٤) مرفوعاً نكرةً كما ذكره الناظم، وجاء فيها منصوباً نكرة؛ ففيها: ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [الآية: ٢٨]، وفيها: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أحيَاءٌ﴾ [الآية: ١٥٤].

وهو لفظ مطلق غير مقيد بها، ولا بغيرها، حكمه الحذف لأبي داود، سواء كان منصوباً أو مرفوعاً؛ لأن الإعراب لا عبرة به، وإنما العبرة بما يغير الهيئة عن حالها؛ مثل: ﴿أَسْطَعُوا﴾ و﴿أَسْطَعُوا﴾، و﴿بَشِيرُوهُنَّ﴾، و﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ﴾، سواء [أيضاً]^(٥) كان نكرة - كما ذكر في النظم - أو

(١) البيت رقم: (١٨٩).

(٢) البيت رقم: (٢١٧).

(٣) انظر: المقنع (ص ٤٤).

(٤) أي: سورة البقرة.

(٥) سقطت من «س».

معرفة؛ لكونه أتى به نكرة، فيدخل تحته المعرف؛ لأن التنكير أصل للتعريف حتى يأتي نص بإخراجه منه، فيحمل على ما قال هنا الذي في سورة آل عمران: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ [الآية: ١٦٩] وهو مثله، [ويحمل عليه الذي في سورة النحل: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ [الآية: ٢١] وهو مثله^(١)، ويحمل عليه الذي في سورة: والمرسلات: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾^(٢) أَحْيَاءٌ وَأَمْوَاتًا﴾ [الآيتين: ٢٥ - ٢٦]، ويحمل عليه الذي في سورة فاطر: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتُ﴾ [الآية: ٢٢]، وإن كان معرفة؛ لأنه داخل تحت قوله: «أموات»؛ لما قدمنا أن التنكير أصل للتعريف.

قال الشيخ أبو داود في «التنزيل» في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [الآية: ٢٨]: «أين ما أتى، وكيف ما تصرف بحذف الألف بين الواو والتاء»^(٣).

وحذف الألف من هاتين الكلمتين - أعني: ﴿طَغِيثِن﴾ و﴿أَمْوَاتٌ﴾ - تخفيفاً^(٤).

ولم يذكر الحافظ واحدة منهما بعينها؛ إلا ما ذكر في «المقنع» في باب: مارسم بإثبات الألف على اللفظ أو على المعنى في وزن «فعلان»^(٥) كما قدمنا.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) مختصر التبيين: (١٠٩ / ٢).

(٤) وهو الذي جرى عليه العمل في هذين اللفظين. انظر: دليل الحيران للمارغني (ص ٦٦).

(٥) المقنع: (ص ٤٤).

وأما ﴿أَمَوْتُ﴾، فلم يذكره البتة، لا بتعريض، ولا بتصريح، فهو ساكت عنه، داخل تحت قول الناظم في الصدر: «وكل ما لواحد نسبت فغيره سكت إن سكت»^(١)، فهما عنده بثبت الألف.

ثم قال: «وعنهما في الحجر خلف في الرياح» يريد: عن أبي عمرو، وعن أبي داود، فشرك بينهما في الحكم في هذه اللفظة، وذكر أنهما حكيا الخلاف فيها عن المصاحف بالإثبات والحذف.

وقوله: «في الحجر» يريد: في سورة الحجر.

وقوله: «خلف» مصدر يحتمل أن يكون مبتدأ، والخبر في المجرور، ويحتمل أن يكون فاعلاً بفعل مضمر تقديره: «وجاء عنهما خلف»، والمجروران من قوله: «وعنهما في الحجر» و«في الرياح» متعلقان به.

وأراد: قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ [الآية: ٢٢] هو في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بغير ألف، ذكر ذلك أبو عمرو في «المقنع» في باب: ما اختلف فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف^(٢)، وذكر ذلك أبو داود في «التنزيل»^(٣)، [ثم قال: «وأنا أستحب

(١) البيت رقم: (٤٠).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٩٤).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٧٥٦-٧٥٧).

ثم قال بعد ذكر اختلاف المصاحف في رسمه: «وأنا أستحب كتب هذه الكلمة بغير ألف؛ موافقة لبعض المصاحف، ولقراءة حمزة».

كُتِبَ هذه الكلمة بغير ألف؛ لموافقة بعض المصاحف، ولقراءة حمزة، وقال في الهجاء: «وكلاهما حسن»^(١)، وفيه في السبع قراءتان مشهورتان: بالإفراد والجمع^(٢)،^(٣).

ثم قال: «وسورة الكهف ونص الفرقان» عطفهما على ما قبلهما، وإن الخلاف الذي في سورة الكهف، والذي في سورة الفرقان كما في الحرف الذي في [سورة]^(٤) الحجر، فهما في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف مثل الذي في سورة الحجر، وأراد: قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿نَذُرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْنِدًا﴾ [الآية: ٤٥]، وفي سورة الفرقان: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الآية: ٤٨].

(١) سقطت من الأصل.

(٢) لفظ «الريح» في موضع سورة الحجر قرأه بالإفراد: حمزة وخلف العاشر، و«الريح» بالجمع قراءة الباقيين.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٧٣)، والتيسير للداني: (ص ٧٨)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٢٢٣).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٧٥٦ - ٧٥٧).

ثم قال بعد ذكر اختلاف المصاحف في رسمه: «وأنا استحب كتب هذه الكلمة بغير ألف، موافقة لبعض المصاحف ولقراءة حمزة».

(٤) سقطت من الأصل.

ذكر أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع: «وفي الكهف: ﴿نَذْرُوهُ الرِّيحِ﴾، وفي الفرقان: ﴿أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ [٤٧/ب]»^(١)، بحذف الألف فيهما.

وقال في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف: «[في الحجر في بعض المصاحف: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَرْفِيعَ﴾ [الآية: ٢٢] بألف على الإجماع، وفي بعضها ﴿الريح﴾ على واحدة»^(٢)، وفي الكهف في بعض المصاحف ﴿نَذْرُوهُ الرِّيحِ﴾ بغير ألف، وفي بعضها ﴿الرياح﴾ بالألف»^(٣).

وقال في باب: ما اتفقت عليه مصاحف أهل الأمصار: «وفي الفرقان: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ بإثبات الألف»^(٤).

فحصل الخلاف فيهما، وفي كل واحد منهما قراءتان في السبع مشهورتان: بالإفراد، والجمع»^(٥).

(١) المقنع: (ص ١٢).

(٢) زيادة من «ت».

(٣) المقنع: (ص ٩٤ - ٩٥).

(٤) المقنع: (ص ٨٧).

(٥) قرأ لفظ ﴿الريح﴾ في سورة الكهف بالإفراد: حمزة والكسائي وخلف العاشر، والباقون ﴿الريح﴾ بالجمع، وفي سورة الفرقان بالإفراد: ابن كثير وحده، والباقون بالجمع.

ثم قال: «كذا بإبراهيم عن سليمان» يريد بقوله: «كذا»؛ أي: كما ذكرت لك أن الشَّيْخَيْن ذكرا الخلاف في الثلاثة المتقدمة من لفظ ﴿الرِّيحِ﴾، كذلك ذكر أبو داود الخلاف في الثلاثة التي ذكر؛ وهي التي في سورة إبراهيم كما قال: «كذا بإبراهيم عن سليمان» وهو أبو داود، وأراد: قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿أَسْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [الآية: ١٨]^(١)، والذي في سورة «البكر» - وهي البقرة - قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [الآية: ١٦٤]^(٢)، والتي في سورة الشورى؛ وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عُلَىٰ ظَهْرِهِ﴾ [الآية: ٣٣]^(٣).

فهذه الثلاثة التي ذكر عن أبي داود فيها الخلاف كالثلاثة التي قبلها التي حكى الخلاف فيها عنهما معاً، فخص أبو داود بذكر الخلاف في هذه الثلاثة دون أبي عمرو، فحصل من كلامه ﷺ: أن هذه الألفاظ الستة [المذكورة]^(٤) مختلف فيها، وهي التي في: الحجر، والكهف، والفرقان، وإبراهيم، والبقرة، والشورى، وأنها مذكورة بالخلاف لأبي داود^(٥)، ووافقه

= انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٧٣)، والتيسير للداني: (٧٨)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٢٢٣).

(١) انظر: مختصر التبيين (٣/ ٧٤٩).

(٢) انظر: مختصر التبيين (٢/ ٢٣٤).

(٣) انظر: مختصر التبيين (٤/ ١٠٩٣).

(٤) سقطت من «ت».

(٥) قال في مختصر التبيين (٢/ ٢٣٤ - ٢٣٦) في موضع سورة البقرة: «وكتبوا في

مصاحف أهل المدينة من روايتنا عن نافع بن أبي نعيم المدني ﴿وتصرف﴾ =

أبو عمرو على ذكر الخلاف في الثلاثة [الأول، وخالفه في الثلاثة الأخر] (١)، فلم يذكر فيها خلافاً؛ بل هي عنده محذوفة من غير خلاف .

وهو قول الناظم: «ونص المقنع بالحذف في الثلاث عن تتبع»؛ أي: عن مطالعة واستقصاء، فكأنه يقول: تتبعت «المقنع» بالنظر والمطالعة، [فما رأيت ذكر في هذه الثلاثة غير الحذف، وهو كما قال ﷺ؛ لأن الحافظ لم يذكر في المقنع في الباب المروي عن نافع] (٢) غير الحذف في هذه الثلاثة كما قال؛ لأنه قال:

«حدثنا عبدالله بن عيسى المدني، قال: حدثنا ابن مينا قالون، عن نافع ابن أبي نعيم القاري، قال: الألف [غير مكتوبة] (٣) - يعني: في المصاحف - في قوله في البقرة: كذا وكذا - ثم قال: - في سورة البقرة: . . . ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [الآية: ١٦٤]، . . . وفي إبراهيم: ﴿أَشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾ [الآية: ١٨]، . . . وفي حم عسق: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾ [الآية: ٣٣]» (٤).

= الرِّيحُ من غير ألف بين الباء والحاء في خمسة مواضع: هنا، وفي إبراهيم، والكهف، والفرقان، والشورى، وروينا عن محمد بن عيسى الأصبهاني حرفاً سادساً، وهو في الحجر: ﴿وَأرسلنا الرِّيحَ لوقح﴾، وحكى أن المصاحف اختلفت فيه، وفي الذي في الكهف، ولم يذكر محمد من هذه الجملة غيرهما، ولا رسم منهما الغازي بن قيس في كتابه غير الذي في الحجر، وكتبه بغير ألف، ولم يذكر فيه اختلافاً.

(١) في «ت»: «الأولى، وأما الثلاثة الآخرين».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في «ت»: «محذوفة».

(٤) انظر: المقنع (ص ١٠ و ١٢ و ١٣).

ولم يذكر هذا الموضوع إلا في هذا الباب، فهي محذوفة عنده من غير خلاف، وحكى أبو داود الخلاف فيها عن المصاحف، فانفقا على حكاية الخلاف فيها في: الحجر، والكهف، والفرقان، واختلفا فيما في: البقرة، وإبراهيم، والشورى.

فذكرها في «المقنع» بالحذف ليس إلا، وذكرها أبو داود بالخلاف كالثلاثة الأخرى، فكلها بالخلاف لأبي داود.

ثم قال: «وجاء أولى الروم بالتخيير لابن نجاح ليس بالمأثور» الوزن لا يقوم إلا بتحقيق الهمزتين معا من «جاء» و«أولى».

وقوله: «لابن نجاح» يريد: أبا داود.

وقوله: «ليس بالمأثور»؛ أي: ليس بالمروى، تقول: أُنزِتُ الحديث:

إذا رويته عن غيرك، والحديث المأثور: المروي.

فذكر أن [الشيخ]^(١) أبا داود خيّر في الحرف الذي في سورة الروم بين الحذف والإثبات، اختيارا من عنده، وليس له فيه رواية عن المصاحف بحذف ولا إثبات، وأراد: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الآية: ٤٦].

قال في «التنزيل»: «وقد وقع في الروم حرف واحد اجتمع القراء على قراءته بألف على الجمع من أجل قوله: ﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾، وليس فيه رواية كيف كتبه الصحابة - رضوان الله عليهم -، واختياري أن يكتب على الاختصار

(١) سقطت من الأصل.

بحذف الألف من الأسماء والأفعال كثيرا مع بقاء الفتحة الدالة عليها [٤٨ / ١] مثل الأَحَدَ عشر موضعاً التي وقع فيها الخلاف بين القراء ليأتي بالباب واحداً، ولا أمنع من الإثبات على اللفظ؛ إذ لم تأت رواية بخلاف ذلك»^(١).

هذا معنى قول الناظم: «وجاء أولى الروم بالتخيير لابن نجاح»، غير أنه بقي على الناظم أن يبين اختياره^(٢) كما قال: «واختياري أن يكتب على الاختصار بحذف الألف»، كما قال قبل هذا في لفظ ﴿الْدِيَارِ﴾: «فرسمه قد استحب بالألف»^(٣)، وقد التزم في الصدر أن يذكر كل ما ذكره في قوله: «وكل ما قد ذكره أذكر»^(٤).

ثم قال: «وكل ما بقي عنه فاحذف»؛ «كل»: مفعول مقدم بقوله: «فاحذف»؛ أي: فاحذف عن أبي داود كل ما بقي من لفظ ﴿الرِّيْحِ﴾.

والذي بقي من لفظ ﴿الرِّيْحِ﴾ غير ما ذكر:

حرف من الأعراف: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيْحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الآية: ٥٧]^(٥).

(١) مختصر التبيين: (٢ / ٢٣٧).

(٢) أي: اختيار أبي داود، وهو الحذف كما تقدم في النص الذي قبله.

(٣) البيت رقم (٨٦).

(٤) البيت رقم (٣٦).

(٥) انظر: مختصر التبيين (٣ / ٥٤٤).

- [وحرف في الروم: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُبْرِئُ سَحَابًا﴾ [الآية: ٤٨] ^(١).
- وحرف في النمل: ﴿أَمْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّيْلٍ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الآية: ٦٣] ^(٢).
- وحرف في فاطر: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُبْرِئُ سَحَابًا﴾ [الآية: ٩] ^(٣).
- وحرف في الجاثية: ﴿وَتَضْرِبُ الرِّيحُ عَائِنَاتٌ لِقَوْرِ يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ٥] ^(٤).
- هذه خمسة مواضع ^(٥)، إلى الستة المذكورة أولاً، تصير أحد عشر موضعاً، وهذه أحد عشر موضعاً اختلف القراء فيها بالجمع والإفراد، واختلف الرواة عن المصاحف فيها بالحذف والإثبات - على ما ذكر الناظم -.

(١) انظر: مختصر التبيين (٤ / ٩٨٩).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: مختصر التبيين (٤ / ٩٨٩).

(٤) انظر: مختصر التبيين (٤ / ١١١٣).

(٥) لم يذكر الإمام الداني من هذه المواضع شيئاً، وذكرها أبو داود بالحذف في مواضعها من السور.

ونقل اللبيب عن الطلمنكي: أنه قال: «كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر ﴿الرِّيحَ﴾ فإنه يكتب بغير ألف إلا الذي في أول الروم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾، فإنه يكتبها بالألف؛ لاجتماع القراء عليه بالجمع».

انظر: الدرر الصقيلة للبيب (مخطوط): [٢٤/ب]، تنبيه العطشان للرجراجي:

(ص ٣٥١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٢٣).

فهي على طريق الداني [فيها]^(١) تنقسم على ثلاثة أقسام:
 قسم بالحذف من غير خلاف عنده فيه: وهي ثلاثة: الذي في سورة
 البقرة، والذي في سورة إبراهيم، والذي في سورة حم عسق.
 وقسم حكى فيه الخلاف عن المصاحف بالإثبات والحذف: وهي
 ثلاثة: الذي في سورة الحجر، والذي في سورة الكهف، والذي في سورة
 الفرقان.

وقسم مسكوت عنه لم يتعرض لذكره [لا بحذف ولا إثبات: وهو
 ما بقي من لفظ ﴿الرَّيْحُ﴾ ما عدا الستة]^(٢).

وهي على طريقة أبي داود [فيها]^(٣) تنقسم أيضا على ثلاثة أقسام:
 قسم بالخلاف في الحذف والإثبات: وهي الستة المذكورة في النظم.
 وقسم خير فيه بين الحذف والإثبات: وهو الأول في سورة الروم،
 واختار فيه الحذف.

= والعمل فيه على الحذف إلا في أول الروم فبالإثبات؛ لإجماع القراء على قراءته
 بالجمع.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٦٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٣)،
 ولطائف البيان لأبي زيثحار: (١ / ٣٠).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من «س».

(٣) سقطت من الأصل.

وقسم بالحذف عنده من غير خلاف فيه: وهو ما بقي من لفظ ﴿الرَّيْحِ﴾ . وهذا هو الذي يقتضي كلام الناظم في لفظ ﴿الرَّيْحِ﴾ على مذهب الإمامين أبي عمرو وأبي داود.

وقال أبو بكر بن عبد الغني الشهير بـ «الليبي» في شرح «العقيلة»: «اعلم أن لفظ ﴿الرَّيْحِ﴾ في كتاب الله ينقسم على ثلاثة أقسام:

قسم اختلف القراء فيه بالجمع والإفراد، وقسم اتفق القراء على قراءته بالجمع، وقسم اتفق القراء على قراءته بالإفراد.

فأما الذي اختلف القراء فيه بالجمع والإفراد، فهي أحد عشر موضعاً: في البقرة، والأعراف، والحجر، وإبراهيم، والكهف، والفرقان، والنمل، والروم - وهو الثاني - وفاطر، والشورى، والجاثية^(١).

واتفق كتاب المصاحف على حذف الألف التي بين الياء والحاء فيهن.

وأما الذي اتفق القراء عليه بالجمع فهو الذي في أول الروم؛ لأجل قوله: ﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾ .

وما عدا هذه المواضع فإنهم متفقون على إفراده، وذلك نحو قوله: ﴿رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ﴾ [آل عمران: ١١٧]، و﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾ [الأنبياء: ٨١]، و﴿الرَّيْحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]، و﴿الرَّيْحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾ [ص: ٣٦]، وشبه ذلك^(٢).

(١) وقرأ أبو جعفر بألف على الجمع في ستة مواضع في: إبراهيم [١٨]، والإسراء [٦٩]، والأنبياء [٨١]، وسبأ [١٢]، وصاد [٣٦]، والشورى [٣٣]. انظر: الكنز في القراءات العشر (٢/٤١٨).

(٢) انظر: الدرر الصقيلة للبيبي (مخطوط): [١/٢٤-ب].

ثم قال: «ولفظ إحسان أتى في المنصف»؛ قوله: «ولفظ» بضممة على الظاء على القطع مما قبله؛ لأنه استئناف كلام بحكم شيخ غير الذي قبله. فقوله: «ولفظ إحسان أتى في المنصف» يريد: بالحذف في «المنصف»، هذا من الحروف التي نقل من «المنصف»^(١) المنبه عليها في صدر هذا الرجز في قوله: «وربما ذكرت بعض أحرف مما تضمن كتاب المنصف»^(٢). ثم قال [ﷺ]:

[١٠٧] مَعَ شَعَائِرٍ، وَجَاءَ حَذْفُ ذَيْنِ فِي نَصِّ تَنْزِيلِ بَغَيْرِ الْأَوَّلَيْنِ

المعنى تقتضي التشريك بين شيئين، وكذلك هذا، فكأنه يقول: ولفظ ﴿إِحْسَانٌ﴾ مع [٤٨/ب] ﴿شَعَائِرَ﴾ أتى في «المنصف» بحذف الألف فيهما.

فذكر في هذا البيت والشطر الأخير من البيت الذي قبله: أن لفظ ﴿إِحْسَانٌ﴾، ولفظ ﴿شَعَائِرَ﴾ بحذف ألفهما معاً حيث جاء في كتاب الله ﷻ في كتاب «المنصف» مطلقاً، وذكر عن أبي داود حذفهما حيث جاء، غير الأول من كل واحد منهما، و[هو]^(٣) قوله: «وجاء حذف ذين» أراد: هذين، فحذف الهاء ليستقيم له الوزن، و«ذين»: تثنية «ذا».

وقوله: «في نص تنزيل»؛ أي: في «التنزيل» لأبي داود.

(١) وهذا هو الموضع الأول منها.

(٢) البيت رقم (٢٨).

(٣) سقطت من الأصل.

ثم قال: «بغير الأولين» يريد: الأول من لفظ ﴿إِحْسَن﴾، وهو قوله في سورة البقرة في أول حزب ﴿وَإِذَا لَقُوا...﴾: ﴿وَيَا لَوْلَا دِينَ إِحْسَانًا﴾ [الآية: ٨٣]، والأول من لفظ ﴿شَعَيْرٍ﴾ وهو قوله في هذه السورة: ﴿إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [الآية: ١٥٨].

ولفظ ﴿شَعَيْرٍ﴾ لم يأت إلا هكذا، ولفظ ﴿إِحْسَن﴾ أتى معرفة ومنكرا، وكلاهما محذوفان؛ لكونه أتى به في النظم منكرًا، فيدخل تحته المعرف، وقد قدمنا أن التنكير أصل للتعريف.

وقد نص على ذلك أبو داود في «التنزيل»، فقال في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ﴾ [الآية: ٩٠]: «بحذف الألف»^(١).
فوقع الاتفاق من أبي داود وصاحب «المنصف» على حذف ألف ﴿إِحْسَن﴾^(٢)،

(١) مختصر التبيين: (٣ / ٧٧٨).

(٢) قال أبو داود في سورة البقرة: ﴿بِحَسَنٍ﴾ «بِحَسَنٍ» بحذف الألف بعد السين وقبل النون» مختصر التبيين: (٢ / ٢٤٤).

ولم يتعرض له الإمام الداني، وسكت أبو داود رضي الله عنه عن قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣]، فذهب بعضهم إلى إثبات ألفه؛ لسكوت الداني وأبي داود عنهما، وعلى هذا رسم مصاحف أهل المشرق، والأولى حذفه كبقية النظائر؛ إذ ليس لسكوت قول أو حكم، فأبو داود نص على حذف نظائرها، وكان رضي الله عنه يستحب الحمل على النظائر، ولا يرضى من غيره أن ينص على حذف حرف بالحذف ويسكت عن نظيره، بل ويعتذر عن فعل ذلك بأنه اكتفى بالمذكور =

﴿شَعْنِيرٍ﴾^(١) حيث وقعا، واختلفا في الأولين منهما: فحذفهما صاحب «المنصف»^(٢)، وأثبتهما أبو داود، [فالكاتب إذا مخير فيهما، فإن شاء أثبتهما على ما في «التنزيل»، أو حذفهما]^(٣) على ما في

= بالحذف عن المسكوت عليه، كما اعتذر للغازي ونافع - رحمهما الله تعالى -، ولأن البنسي في المنصف نص على حذف الجميع، ورجَّح ذلك ابن القاضي في بيان الخلاف [١/٤] فقال: «فيترجح الحذف؛ لنص المنصف، وللحمل على النظائر»، ومثله لابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٢٥)، وكذا الناططي في نثر المرجان (١/ ١٧٥ / ١ / ٢٤١)، ونسب الحذف لمصحف ابن الجزري، وقال عن الإثبات: «وهو خلاف الضابط»، وأيضاً: المارغني في دليل الحيران (ص ٦٧ - ٦٨)، وعليه رسم مصاحف أهل المغرب. وانظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٣٥٢)، وسمير الطالبيين للضبغ: (ص ٤٩ و ٥٣).

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٣/ ٤٣٢) في أول سورة المائدة: «حذف الألف قبل الهمزة من ﴿شَعْنِيرِ اللَّهِ﴾».

وهذا - أيضاً - لم يتعرض الداني لذكره مطلقاً، وسكت الشيخ أبو داود عن قوله تعالى: ﴿مَنْ شَعْنِيرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وهذه - أيضاً - من الكلمات المسكوت عنها، والكلام فيها كلفظ ﴿إحسُنْ﴾ المتقدم قبله، والعمل عند أهل المغرب بالحذف، وخالف أهل المشرق فأثبتوا الأول، وحذفوا ما عداه.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٢٥)، ونثر المرجان للناطقطي: (٢/ ٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٧ - ٦٨).

(٢) في «ت» في هذا الموضع: «وأثبتهما؛ أي: سكت عنهما، والظاهر من سكوته الثبوت».

(٣) سقطت من الأصل.

«المنصف»، أو أثبت جميع ذلك على مذهب الداني؛ لأنه لم يتعرض لذكر لفظ منهما، فهي عنده ثابتة.

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله بمنه وكرمه أمين]:

[١٠٨] حَيْثُ أَصْبِعُهُمْ وَالْبُرْهَنْ نَكَلًا الطَّغُوتُ نُمَّ الإِخْوَانُ
قوله: «حيث أصبِعُهُمْ» يريد: بحذف الألف، ويريد: لأبي داود؛ لقوله^(١): «بنص تنزيل».

ثم قال: «حيث أصبِعُهُمْ»؛ كأنه قال: وفي «التنزيل» أيضاً أتى ﴿أَصْبِعُهُمْ﴾ بحذف الألف حيث ورد، ففي هذه السورة: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [الآية: ١٩].

قال في «التنزيل»: «وحذفوا الألف من ﴿أَصْبِعُهُمْ﴾، ومثله: ﴿جَعَلُوا أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [نوح: ٧]»^(٢).

وقوله: «والبرهن» كذلك أيضاً محذوف الألف لأبي داود حيث ما ورد^(٣)، والألف واللام في قوله: «والبرهن» لاستغراق الجنس، فهو محذوف الألف كله، سواء كان معرفاً، أو منكرًا، ففي هذه السورة: ﴿قُلْ

(١) في البيت الذي قبل هذا.

(٢) مختصر التبيين: (٩٩/٢).

(٣) ولم يتعرض له الداني بعينه، إلا أنه نص في المقنع (ص ٤٤) على إثبات ألف وزن «فُعْلَان»، وهذا منه، والعمل على الحذف كما هو عند أبي داود.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٣٥٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٢٦)،

ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٨).

﴿كَاتُوا بُرْهَنَكُمْ﴾ [الآية: ١١١]، وفي سورة المؤمنين: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [الآية: ١١٧].

قال فيه أبو داود: «بحذف الألف بين الهاء والنون»^(١).

و﴿بُرْهَانَ﴾ وزن «فعلان» الذي قدمنا ذكره في ﴿طَفِينِ﴾^(٢).

وقوله: «نكلا» يريد: «ونكلا» بحذف واو العطف، وذلك لأبي داود

- أيضاً، وهذا اللفظ مقصود، وأراد: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿نَكَالًا

إِمَائِينَ يَدِيهَا﴾ [الآية: ٦٦]، ومثله في العقود: ﴿نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [الآية: ٣٨].

(١) مختصر التبيين: (٧١٢/٣). وانظر: (١٩٦/٢ و ١٩٩/٤).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (١٠٢): (١٩١/٢).

سكت الناظم عن لفظ التثنية الواقع في سورة القصص في قوله تعالى: ﴿فَدَانِكَ

بُرْهَانِنِ﴾ [الآية: ٣٢]، وقد قال في مختصر التبيين (٩٦٦/٤): «﴿فَدَانِكَ﴾

كتبه بغير ألف على الاختصار، وكذا ﴿بُرْهَانِنِ﴾، واختلفت المصاحف في

إثبات الألف بين النون وفي حذفها».

قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٢٧): «ولا شك أن تشبيهه ﴿بُرْهَانِنِ﴾

بـ ﴿فَدَانِكَ﴾ يتبادر منه أن المراد: حذف ألفه الثانية، وقوله: «واختلفت المصاحف

إلى آخره». ربما يُرْجَحُ أن المراد من التشبيه: حذف الألف الأولى، وبحذفها

جزم التجيبي، ويحتمل أن يريد بالتشبيه الألفين معاً، ثم استدرك محل الخلاف

بالذكر، وعلى هذا فيحتمل أن يكون الناظم سكت عنه غفلة، ويحتمل أن يكون

سكت عنه لفهمه على المعنى الأول؛ لترجحه بالأصالة، أو هو المتعين عند

الاحتمال، أو بأن هذا الوزن ثابت عند أبي عمرو، إلا ما استثني منه، فلهذا

سكت عنه، وهذا أقرب».

فيخرج منه الذي في سورة النازعات: ﴿تَكَالُ اللَّائِيَةَ وَالْأُولَىٰ﴾ [الآية: ٢٥]، فهو ثابت^(١).

وقوله: «الطُّغُوت» يريد: «والطُّغُوت» بحذف واو العطف، ويريد: أن ألف ﴿الطُّغُوتَ﴾ محذوفة لأبي داود^(٢)؛ لأن هذا الذي ذكر هنا من قوله: «حيث أصعبهم» إلى قوله: «ولأبي عمرو من المعاهدة»^(٣) كلها لأبي داود دون أبي عمرو؛ لأن الداني لم يذكر منها لفظا واحدا.

[قال في «التنزيل» في قوله تعالى في هذه السورة: ﴿أَزَلَيْتُهُمُ الْطُّغُوتُ﴾ [الآية: ٢٥٧]: «فيه حذف الألف بين الطاء والغين حيث ما وقع»^(٤)].^(٥)

وقوله: «ثم الإخون» كذلك محذوف الألف لأبي داود حيث ما وقع في القرآن^(٦)، والألف واللام في قوله: «الإخون» لاستغراق الجنس.

قال في «التنزيل» في قوله تعالى في هذه السورة: ﴿وَإِنْ تَخَاطَبُوهُم فَاِخْوَانُكُمْ﴾ [الآية: ٢٢٠]: «في هذه الآية حذفوا الألف بين الواو والنون من

(١) كما لا يدخل فيه قوله تعالى: ﴿أَنْتَكَالُ اللَّائِيَةَ وَالْأُولَىٰ﴾ [المزمل: ١٢]، فهو ثابت الألف.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٢٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٦).

(٢) وهو الذي عليه العمل. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٦٨).

(٣) البيت رقم (١١٢).

(٤) مختصر التبيين: (٢ / ٣٠٠).

(٥) سقطت من «ت».

(٦) وعلى هذا العمل، ولم يتعرض له أبو عمرو الداني. انظر: دليل الحيران

للمارغني: (ص ٦٨).

﴿إِخْوَانِكُمْ﴾ حيث ما وقع، وكيف ما تصرف^(١)، يريد: سواء كان معرفاً مثل هذا بالإضافة، أو منكرًا مثل: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، و﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

ثم قال ﷺ: [١/٤٩]

[١٠٩] إِيَّيَ حَفِظُوا وَبَشِّرُوهُنَّ ثُمَّ تَرْضَوْا وَتَبَشِّرُوهُنَّ

«إِيَّيَ حَافِظُوا» يريد: «وإِيَّيَ» بحذف واو العطف، ويريد: قوله تعالى في هذه السورة: ﴿وإِيَّيَ فَآرَهُبُونَ﴾ [الآية: ٤٠]، و﴿وإِيَّيَ فَاتَّقُونَ﴾ [الآية: ٤١].
هذه اللفظة محذوفة الألف لأبي داود^(٢).

قال في «التنزيل»: «﴿فإِيَّيَ﴾ بغير ألف بين الياءين حيث ما أتت هذه الكلمة»^(٣).

فيدخل فيه الذي في سورة النحل [الآية: ٥١]،

(١) مختصر التبيين: (٢/ ٢٨٠).

(٢) وهذا اللفظ «إِيَّيَ» مقيد بالإضافة إلى ياء المتكلم، ولا يدخل فيه المضاف إلى غيره مثل: ﴿إِنَّا﴾، و﴿إِيَّاكُمْ﴾، و﴿إِيَّاهُ﴾، وانفرد بحذفها أبو داود وحده، ولم يتعرض لها الداني، وجرى العمل فيها على الحذف.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٣٥٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٢٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٨ - ٦٩).

(٣) مختصر التبيين: (٢/ ١٢٥).

والعنكبوت [الآية: ٥٦].

وقوله: «حَفِظُوا» يريد: «وحَفِظُوا» بحذف واو العطف، ويريد: أنه محذوف الألف لأبي داود^(١).

[قال]^(٢) في «التنزيل»: «حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ» [البقرة: ٢٣٨] بغير ألف بين الحاء والفاء^(٣).

وقوله: «وَبَشِّرُوهُنَّ» الواو للعطف؛ فهو معطوف على «حَفِظُوا»، و«بَشِّرُوهُنَّ» بالحذف لأبي داود - أيضاً^(٤)، وأراد: قوله تعالى: «فَأَلْتَمَنَ بَشِيرُوهُنَّ» [البقرة: ١٨٧].

قال في «التنزيل»: «وَبَشِّرُوهُنَّ» بغير ألف^(٥).

وقوله: «ثم تراضوا» يريد: بالحذف له - أيضاً^(٦)، وأراد: قوله تعالى: «إِذَا تَرَاصُوا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ» [البقرة: ٢٣٢].

(١) انفرد بحذفها أبو داود، وبه العمل، ولم يتعرض الداني له. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٦٨).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) مختصر التبيين: (٢ / ٢٩١).

(٤) وهو الذي عليه العمل فيها، وفي «لا تُبَشِّرُوهُنَّ» كما ستأتي، ولم يتعرض لهما الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٦٨).

(٥) مختصر التبيين: (٢ / ٢٥٠).

(٦) ومثله قوله تعالى: «فِيمَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ» [النساء: ٢٤]، وبه العمل، ولم يتعرض لذكرهما أبو عمرو الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٦٨ - ٦٩).

قال في «التنزيل»: ﴿تَرَاثَوَا﴾ بحذف الألف بين الراء والضاد^(١).

وقوله: «وتبشروهن» يريد: بحذف الألف لأبي داود - أيضاً -.

قال في «التنزيل»: «وكذلك ﴿وَلَا تَبَشِّرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] بغير ألف

بين الباء والشين بإجماع من المصاحف»^(٢).

وإنما ذكرهما الناظم معاً - أعني ﴿بَشِّرُوهُنَّ﴾، و﴿وَلَا تَبَشِّرُوهُنَّ﴾ - ولم

يستغن بذكر أحدهما عن الآخر؛ لاختلاف صيغتهما؛ مثل: ﴿أَسْتَطْعُوا﴾

و﴿أَسْتَطْعُوا﴾، فإذا اختلفت الصيغ، لم يدخل شيء منها تحت شيء، وإنما

الذي يدخل بعضه تحت بعض، ويستغني بذكر واحد منهما غيره، إذا كان

الاختلاف في الإعراب لا غير، مثل ما قدمنا في: ﴿أَمَوْتُ﴾^(٣).

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله ونفعنا به أمين]:

[١١٠] كَذَا أَصَابَتْهُمْ أَصَابَتْكُمْ وَمَا أَصَابَكُمْ لَدَى الثَّلَاثِ كَيْفَمَا

هذه الثلاثة الألفاظ التي ذكر في هذا البيت هي - أيضاً - لأبي داود^(٤)،

وهي مقصودة لا يحذف منها إلا ما جاء هكذا جمعاً بالكاف والميم، أو

(١) مختصر التبيين: (٢/ ٢٨٨). وانظر: (٢/ ٣٩٩).

(٢) مختصر التبيين: (٢/ ٢٥٠).

(٣) انظر: البيت رقم (١٠٢) وشرحه: (٢/ ٨٩٤).

(٤) قال أبو داود في موضع سورة البقرة: ﴿إِذَا أَصَابَتْكُمْ﴾ بحذف الألف، وقال

في موضع سورة النساء: «مما اتفقت عليه المصاحف ﴿أَصَابَتْكُمْ﴾ و﴿دَيَّرَكُمْ﴾

بغير الألف فيهما»، ثم قال بعدها: ﴿فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ﴾، وكذا: ﴿أَصَابَكُمْ﴾

بحذف الألف حيث ما وقع.

انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٢٢٧ و ٢/ ٤٠٣ - ٤٠٥).

بالهاء والميم، بشرط أن يكون [بالتاء: ﴿أَصَبْتَهُمْ﴾، و﴿أَصَبْتَكُمْ﴾] ^(١) كما قال، احترازاً مما لا تاء فيه؛ مثل: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ [النحل: ٣٤]، فلا يحذف منه إلا ما كانت التاء فيه مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَبْتَهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٦]، ومثل قوله أيضاً: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَبْتَهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ [النساء: ٦٢]، و﴿أَصَبْتَكُمْ﴾ مثل: ﴿فَأَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةٌ﴾ [المائدة: ١٠٦]، و﴿أَصَبْتَكُمْ﴾ مثل: ﴿وَلَيْنَ أَصَبْتَكُمْ فَضَلُّ مِنْ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٣]، و﴿وَمَا أَصَبْتَكُمْ يَوْمَ التَّقَىٰ لَجَمْعَانِ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، إلى غير ذلك مما كان مثل هذه الكلمات الثلاث، وهو قوله: «لدى الثلاث كيفما»؛ أي: فهذه الألفاظ الثلاثة بالحذف مقصورا عليها ^(٢).

وقوله: «كيفما» يرجع إلى اللفظ الأخير، وهو قوله: ﴿أَصَبْتَكُمْ﴾، يريد: كيف ما جاء؛ سواء كان قبله لفظ «ما»؛ مثل: ﴿وَمَا أَصَبْتَكُمْ﴾، أو لم يكن؛ مثل: ﴿وَلَيْنَ أَصَبْتَكُمْ﴾ [النساء: ٧٣]. هكذا أخبرني ناظمه رحمته، وقيدته عنه ^(٣).

(١) في «س»: ﴿أَصَبْتَهُمْ﴾ هكذا.

(٢) وما جاء على غير ما ذكر فهو ثابت الألف، وبذلك العمل، ولم يتعرض له الداني، فأخذ له بعضهم بالإثبات، ولكن نقل الإجماع يبطله.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٢٩ - ٥٣٠)، وتبيينه العطشان للرجراجي: (ص ٣٥٨ - ٣٥٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٩).

(٣) أصلح الرجراجي البيت، فقال: «فلو جعل عليه عوض قوله: «وما» كذا»، وجعل عوض قوله: «كيفما» «حيثما»، لزال الإشكال.

ثم قال:

[١١١] مِيثَقُ الْإِيْمَانِ وَالْأَمْوَالِ أَيْمَانُ الْعُدْوَانِ وَالْأَعْمَالِ

كل ما في هذا البيت - أيضاً - مذكور في «التنزيل» بالحذف.

قال [في التنزيل]^(١): «مِيثَقٌ» بحذف الألف حيث ما وقع، كذا

«مِيثَقَكُمْ» حيث ما وقع^(٢).

وجاء اللفظان في هذه السورة، قال في: ﴿وَإِذَا خَذْنَا مِيثَقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الآية: ٨٣]، وقال: ﴿وَإِذَا خَذْنَا مِيثَقَكُمْ﴾ [الآية: ٦٣]^(٣).

وقال في «التنزيل»: «﴿قُلْ يَنْسَا يَا مُرُكَّمُ بِهِ إِيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣]

بحذف الألف بين الميم والنون حيث ما وقع^(٤).

= وأصلحه ابن جابر بمثل إصلاح الرجرجي، وزاد عليه، فقال:

«كَذَا أَصَابَتْهُمْ أَصَابَتُكُمْ وَمَا أَصَابَكُمْ وَذَا الْأَخِيرُ كَيْفَمَا
فَحَذْفُهُ لِابْنِ نَجَّاحٍ وَرَدًا مَا لَمْ يَكُنْ لِمُفْرَدٍ قَدْ أُسْنِدًا»

انظر: تنبيه العطشان للرجرجي: (ص ٣٥٩)، وإصلاحات ابن جابر الغساني ضمن
قراءة نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/ ٤٤٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٩).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٢/ ١٠٩ و ٢/ ١٥٥ و ٢/ ١٧٢).

(٣) لفظ «مِيثَقٌ» متنوع ومتعدد في القرآن، والعمل على حذف ألفه سواء كان
معرفاً بالألف واللام، أو بالإضافة، أو منكرأ، ولم يتعرض له الداني.

انظر: تنبيه العطشان للرجرجي: (ص ٣٥٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

(٤) مختصر التبيين: (٢/ ١٨٤)؛ والعمل على حذف لفظ «الإيمان» سواء كان

معرفاً، أو منكرأ، ولم يتعرض له الداني.

=

وقوله: «والأموال» يريد: بحذف الألف - أيضاً - له^(١)، والألف واللام فيه لاستغراق الجنس - أيضاً -؛ سواء كان معرفاً بالألف واللام؛ كما في النظم؛ مثل ما في السورة: ﴿وَنَقَصَ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾ [الآية: ١٥٥]، أو معرفاً بالإضافة؛ نحو: ﴿أَمْوَالِكُمْ﴾ و﴿أَمْوَالَهُمْ﴾، أو منكرًا مثل: ﴿وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾ [التوبة: ٦٩]، [٤٩/ب] إلى غير ذلك، فإنه محذوف كله^(٢).

وقوله: «أيمُن» يريد: «وأيمُن» بحذف واو العطف - أيضاً -، فإنه محذوف الألف لأبي داود.

قال في «التنزيل» في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]: «فيه من الهجاء حذف الألف بين الميم والنون من ﴿أَيْمَانِكُمْ﴾»^(٣).

فـ ﴿أَيْمَنْ﴾ محذوف الألف معرفاً كان أو منكرًا؛ أما المنكر؛ نحو قوله: ﴿أَوْ يَخَافُونَ أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ﴾ [المائدة: ١٠٨]، والمعرف إما بالإضافة مثل: ﴿أَيْمَانِكُمْ﴾، و﴿أَيْمَانِهِمْ﴾، وإما بالألف واللام مثل: ﴿بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩].

= انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

(١) قال في مختصر التبيين (٢/ ٢٢٧): «حذف الألف بين الواو واللام من ﴿الأموال﴾».

(٢) لأبي داود وحده، وعليه العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني. انظر: دليل

الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

(٣) مختصر التبيين: (٢/ ٢٨٥).

وكل ذلك محذوف^(١)، وأتى به الناظم منكرأً ليدخل تحته المعرف؛ لأن التنكير أصل للتعريف - كما قدمنا - .

ويحتمل أن يريد بـ «الأيمان»: جمع «يمين» التي هي الجريحة مثل: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦].

[ويحتمل أن يريد بقوله: «أيمُن»: جمع «يمين» الذي هو الحلف مثل: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] و[المائدة: ٨٩]، و﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وهذا هو الأظهر]^(٢).

ويحتمل أن يريد هما معاً؛ لأن اللفظ يحتملها، وكلاهما محذوفان في «التنزيل»^(٣).

وقوله: «العدوان» يريد: «والعدوان».

قال في «التنزيل»: ﴿وَالْعُدُونِ﴾ بغير ألف بين الواو والنون حيث ما وقع^(٤).

وهو وزن «فعلان»^(٥).

(١) لأبي داود وحده، وعليه العمل، ولم يتعرض له الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

(٢) سقطت من «ت».

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٢ / ٣٩١).

(٤) مختصر التبيين: (٢ / ١٧٧).

(٥) وقد نص الإمام أبو عمرو الداني على إثبات الألف في ما كان على هذا الوزن كما سبق ذكره، والعمل فيه على الحذف كما قال أبو داود.

وقوله: «وَالأَعْمَلُ» يريد: بالحذف - أيضاً^(١)، سواء كان معرفاً؛ مثل: ﴿أَعْمَلْنَا﴾، و﴿أَعْمَلَهُمْ﴾، أو منكرأ؛ مثل: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلْنَا﴾ [الكهف: ١٠٣]، فالألف واللام في قول الناظم لاستغراق الجنس.

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله بمنه وكرمه أمين]:

[١١٢] ثُمَّ مَوَاقِيتُ أَحْطَطْتُ وَالدَّهْ وَالْأَبِي عَمْرٍو مِنَ الْمُعَاهَدَةِ
[١١٣] عَلَهْدِي فِي الْفَتْحِ وَأُوَلَى عَاهَدُوا وَكُلُّهَا لِابْنِ نَجَّاحٍ وَارِدُ
الثلاثة الألفاظ المذكورة في الشطر الأول من البيت الأول من هذين البيتين هي كلها لأبي داود^(٢)، فهي معطوفة على ما تقدم.

فقوله: «ثم مواقيت» يريد: بحذف الألف لأبي داود، وأراد: قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].
قال في «التنزيل»: «في خمسة فيه من الهجاء حذف الألف من ﴿مَوَاقِيتُ﴾»^(٣).

= انظر: المقنع: (ص ٤٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

- (١) أي: لأبي داود؛ قال في مختصر التبيين (٢/ ٢١٣): «حذف الألف من ﴿أَعْمَلْنَا﴾، و﴿أَعْمَلَكُمْ﴾»، وعلى هذا جرى العمل فيه، ولم يتعرض الداني لذكره. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).
- (٢) لم يتعرض لهذه الثلاثة الداني، والعمل فيها على الحذف كما قال أبو داود. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

(٣) مختصر التبيين: (٢/ ٢٥٠ - ٢٥١).

وقوله: «أَحْطَطْتُ» يريد: «وَأَحْطَطْتُ» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى: ﴿وَأَحْطَطْتُ بِهٖ حَظِيَّتَهُ﴾ [البقرة: ٨١]، وهو متحد اللفظ^(١).
قال في «التنزيل»: «﴿وَأَحْطَطْتُ بِهٖ حَظِيَّتَهُ﴾ بحذف الألف بين الحاء والطاء»^(٢).

وقوله: «وَالِدَةٌ» يريد: «وَوَالِدَةٌ» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى: ﴿لَا تُضَاكَرُ وَاِلِدَةٌ يُؤَلِّدُهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].
قال في «التنزيل»: «﴿وَوَالِدَةٌ﴾ بحذف الألف»^(٣).

ولا يدخل تحته ﴿وَالِدٌ﴾، [فهو ثابت]^(٤)؛ لأن أبا داود لم يذكره^(٥).
وقوله: «وَأَبِي عمرو من المعاهدة» يريد: وحذف لأبي عمرو من لفظ «المعاهدة»، أو حذف أبو عمرو ما تصرف من لفظ «المعاهدة» حرفين، وهما قوله: ﴿عَنْهَدَ﴾ في الفتح و﴿عَنْهَدُوا﴾.

(١) لا يندرج فيه ﴿أَمَاطٌ﴾، فهو ثابت الألف، وعلى ذلك جرى العمل فيه.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٣٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

وقد ورد في الإسراء [٦٠]، والكهف [٢٩]، والفتح [٢١]، والطلاق [١٢]، والجن [٢٨].

(٢) مختصر التبيين: (١٧١ / ٢).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٢٨٩ / ٢).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) والمحذوف منه ما كان مقيداً بهاء التأنيث؛ أي: ما كان مفردة مؤنثة كيف وقعت.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٣٦١)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٥٣٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

وليس يريد هذا اللفظ بعينه الذي هو المصدر؛ إذ ليس في القرآن «المعاهدة» هكذا، ولا الفعل المضارع، وإنما في القرآن الفعل الماضي.

وفي هذا البيت التضمين؛ لأنه قال: «من المعاهدة»، وبيان التضمين هذا، أن قوله: «عهد في الفتح وأولى عهدوا» مبتدأ، وخبره في المجرور في البيت الذي قبله، وهو قوله: «ولأبي عمرو»، فهو متعلق بالثبوت والاستقرار على أنه خبر المبتدأ، فكأنه يقول: حذف ﴿عَهْدَ﴾ و﴿عَهْدُوا﴾ ثابت ومستقر لأبي عمرو.

وقوله: «عهد في الفتح»؛ أي: في سورة الفتح، وأراد: قوله تعالى فيها: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الآية: ١٠] (١).

وقوله: «وأولى عهدوا» ويريد: الكلمة الأولى من لفظ «المعاهدة»، وهو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿أَوْكَلْنَا عَهْدًا وَعَهْدًا تَبَدُّهُ﴾ [الآية: ١٠٠] (٢).

لم يذكر أبو عمرو في «المقنع» من لفظ «المعاهدة» إلا هاتين الكلمتين (٣).

وقوله: «وكلها لابن نجاح وارد» يعني: كل ما تصرف [٥٠/١] من لفظ «المعاهدة»، وهو الفعل، محذوف كله لأبي داود (٤) حيث ورد في

(١) انظر: المقنع (ص ١٤).

(٢) انظر: المقنع (ص ١٠).

(٣) وتابعه فيهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيتين رقم (٥٢ و ١١٣) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٠٨ و ٢٢٩).

(٤) قال في موضع البقرة: «﴿عَهْدُوا﴾ بحذف الألف»، وقال في أول التوبة: «بحذف

الألف من ﴿عَهْدْتُمْ﴾ حيث وقع».

كتاب الله، ففي هذه السورة هذا الذي ذكرنا: ﴿أَوْكَلَمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ [الآية: ١٠٠]، وفيها: ﴿وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ [الآية: ١٧٧]، وفي سورة براءة: ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الآية: ١]، وفيها: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ [الآية: ٧٥]، ومثله من لفظه حيث جاء في القرآن محذوف لأبي داود^(١).

وقوله: «وكلها» مبتدأ، والخبر في قوله: «وارد».

وقوله: «وارد»؛ أي: جائي، وأفرده مراعاة للفظ «كل»؛ لأن لفظ «كل» مفرد، ومعناها الجمع، فإعراى لفظها، فأفرد بقوله: «وارد».

ثم قال:

[١١٤] تَجْرَةُ أَمْنَتَهُ مَنَافِعُ غِشَاوَةٌ شَفَاعَةٌ وَوَاسِعُ

[١١٥] شَهْدَةٌ فِعْلُ الْجِهَادِ غَفْلٌ نُمٌّ مَنَسِكُكُمْ وَالْبَطْلُ

كل ما ذكر في هذين البيتين لأبي داود دون أبي عمرو؛ لأن أبا عمرو لم يذكر من هذه الألفاظ في «المقنع» لفظاً واحداً، إلا اللفظين من لفظ ﴿الْبَطْلُ﴾ كما قال: «وضمن الداني منه المقنعا»^(٢).

= مختصر التبيين: (٢/ ١٨٧ و ٣/ ٦١٠)؛ وانظر كذلك: (٣/ ٦٣٢ و ٤/ ١١٢٨).

والعمل فيه على الحذف في الجميع كما قال أبو داود. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧١).

(١) انظر - أيضاً -: الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [١/ ٢٥]، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٣٦٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٣٣ - ٥٣٤).

(٢) البيت رقم: (١١٦).

[فكأن الناظم يقول]^(١): «وكلها لابن نجاح وارد»، و«تجرّة» - أيضاً - كذلك كلها واردة بالحذف لابن نجاح^(٢)، وكذا، وكذا، من كل ما ذكر في البيتين، مما هو متعدد اللفظ، أو متحد اللفظ.

فقوله: «تجرّة» يريد: «وتجرّة» بحذف واو العطف، ويريد: أنها محذوفة له حيث وردت؛ لأنها متعددة، وحكم ذلك الحذف له مطلقاً كيف جاءت؛ سواء كانت معرفة بالألف واللام؛ مثل قوله تعالى: ﴿خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ النَّجْوَةِ﴾ [الجمعة: ١١]، أو معرفة بالإضافة؛ مثل: ﴿فَمَا رِيحَتْ بِجَدْرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، أو منكرة؛ مثل: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢] و[النساء: ٢٩].

وقوله: «أمنته» يريد: «وأمنته» بحذف واو العطف، وهو جائز، وقد قدمناه في مواضع، إلا أن هذا لفظ عطف مقيد على لفظ عام؛ لأن «أمانته» هنا مقصود، يريد به: قوله تعالى في هذه السورة: ﴿قَلِيذٍ أَلْدَىٰ أَوْثَمِينَ أَمْنَتَهُ﴾ [الآية: ٢٨٣]^(٣)، واحترز به من الذي في سورة الأحزاب؛ وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ [الآية: ٧٢]، فهو ثابت^(٤).

(١) في الأصل: «فقال الناظم».

(٢) انظر: مختصر التبيين (٢/ ٩٩ و ٢/ ٣٢١ و ٥/ ١٢٠٤).

وعليه - أي: الحذف - جرى العمل في هذه الألفاظ جميعاً. انظر: نشر المرجان للنائطي: (١/ ٢٩٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٧١ - ٧٢).

(٣) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/ ٣٢٢): «وكتبوا ﴿أَمْنَتَهُ﴾ بغير ألف بين الميم والنون».

(٤) انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٣٥)، وتبنيه العطشان للرجراجي: (ص ٣٦٣).

وقوله: «منلفع» يريد: بالحذف - أيضاً - لأبي داود، وهو لفظ متعدد، وحكمه الحذف له مطلقاً حيث جاء في كتاب الله ﷻ.

قال في «التنزيل»: «و﴿مَنْفَعٌ﴾ بحذف الألف بين النون والفاء في كل القرآن»^(١).

ففي هذه السورة: ﴿قُلْ فِيهَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ٢١٩]، ومثله من لفظه يحمل عليه حيث جاء في كتاب الله ﷻ.

وقوله: «غشوة» يريد: «وغشوة» بحذف واو العطف، يريد: قوله تعالى في هذه السورة: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [الآية: ٧]، ومثله في سورة الجاثية: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِمْ غِشْوَةً﴾ [الآية: ٢٣].

ولو كان هذا اللفظ أكثر من هذين الحرفين لكان حكمه الحذف.

قال في «التنزيل» في سورة البقرة: «﴿غِشْوَةٌ﴾ بحذف الألف بين الشين والواو حيث ما أتت»^(٢).

وقوله: «شفعة» يريد: «وشفعة»، وهي لفظة متعددة كمثل: ﴿تَجَحَّرَةٌ﴾ و﴿مَنْفَعٌ﴾، وحكمها الحذف لأبي داود حيث ما جاءت في الكتاب العزيز^(٣)، ففي هذه السورة: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [الآية: ٤٨]، و﴿وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ﴾ [الآية: ١٢٣]، و﴿وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [الآية: ٢٥٤]، كلها بحذف الألف بين

(١) مختصر التبيين: (٢/ ٢٧٩).

(٢) مختصر التبيين: (٢/ ٨٩)؛ وانظر كذلك: (٤/ ١١١٥).

(٣) انظر: مختصر التبيين (٢/ ١٣٥ و ٢/ ٢٠٥ و ٢/ ٤٠٨، و ٤/ ١٠٦٠).

الفاء والعين، ويدخل تحته المعرف بالألف واللام مثل: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]؛ لأن التنكير أصل للتعريف.

وقوله: «ووسع» الواو الأولى للعطف، والثانية للقرآن، وهو لفظ مطلق - أيضاً -، حكمه الحذف حيث جاء.

قال في «التنزيل»: «﴿وَأَسِعُ﴾ بحذف الألف بين الواو والسين حيث ما وقع»^(١).

«شهادة» يريد: «وشهادة» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في هذه السورة: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [الآية: ١٤٠].

[ب/٥٠]

وقال: «شهادة» منكرًا، فيدخل تحته المعرف نحو: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و﴿عَلَيْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]؛ لأن التنكير أصل للتعريف - كما قدمنا -، وهو لفظ مطلق بالحذف^(٢) يدخل تحته المعرف والمنكر.

وقوله: «فعل الجهاد» يريد: والفعل من لفظ «الجهاد» محذوف؛ سواء كان ماضيًا مثل: ﴿وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨]، ومثل: ﴿جَاهِدُوا فِيْنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، و﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨]. أو مضارعًا مثل: ﴿جَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٤].

(١) مختصر التبيين: (٢/ ٢٠١ - ٢٠٢). وانظر - أيضاً -: (٢/ ٤١٤)

(٢) انظر: مختصر التبيين (٢/ ٢١٣ و ٣/ ٤٦٣).

وهذا كله لأبي داود.

قال أبو داود: «وحذفوا الألف من كلمة ﴿جَهْدُوا﴾، و﴿جَهْدُونَ﴾ أين ما أتت، وأثبتوها في كلمة ﴿هَاجَرُوا﴾ حيث ما وقعت»^(١).

واحترز بقوله: «فعل الجهاد» من الاسم؛ فظاهره يقتضي أن الاسم من لفظ «الجهاد» ثابت الألف حيث كان في كتاب الله مطلقاً.

وفي «التنزيل» لأبي داود حذف الألف من الاسم في قوله تعالى في سورة الممتحنة: ﴿إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهْدًا فِي سَبِيلِي﴾ [الآية: ١] قال: «﴿جِهْدًا﴾ بحذف الألف»^(٢).

فما أدري هل الناظم غفل عنه، أو لم يره، أو النسحُ اختلفت، على أني رأيته كذلك في عدة نسخ^(٣).

(١) مختصر التبيين: (٢/٢٦٨)؛ وانظر: (٤/١٢٠٢).

(٢) مختصر التبيين: (٤/١١٩٨).

وقال في موضع الفرقان: «﴿وَجَلِّهْدُمْ بِهِ﴾ بحذف الألف، قبل الهاء، و﴿جِهَادًا﴾ بألف ثابتة بعد الهاء». مختصر التبيين: (٤/٩٤٦).

(٣) قال أبو الحسن التزوالي بعد نقله نص ابن آجطا هذا: «قلت: بل غفل الناظم عنه». مجموع البيان (مخطوط): (٢٩١/ب).

وقال الخراز في عمدة البيان: «جِهْدًا المنصوب مع أصلكم». انظر: عمدة البيان ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٠٣).

وزاد ابن جابر الغساني بيتاً أصح به بيت الناظم، فقال: =

وقوله: «غُفِل» يريد: «وُغِفِل» بحذف واو العطف - أيضاً -، وهو - أيضاً - لفظ مطلق محذوف الألف حيث ما وقع في القرآن.

قال في «التنزيل»: «﴿بَغِفِلٍ﴾ بحذف الألف حيث وقع»^(١).

وقوله: «ثم منسككم» يريد: بحذف الألف^(٢)، وهذا اللفظ مقصود، وأراد قوله تعالى: «﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُ مَنَسِكَكُمْ﴾» [البقرة: ٢٠٠].

واحترز به من قوله في قصة إبراهيم عليه السلام: «﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾» [البقرة: ١٢٨]، [فهو ثابت]^(٣).

= نَعَمْ جِهَلْدَا أَتَى فِي الْمَمْتَحَنَةِ بِالْحَذْفِ فِي التَّنْزِيلِ فِيهَا بَيِّنَةٌ
انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة
لحميتو: (٤٤٧ / ٢).

وقال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٣٦٥) بعد ذكره لفعل الجهاد: «وهذا من الألفاظ الستة المستدركة على الناظم بالحذف لابن نجاح نصّ على حذفها في التنزيل، وقد جمعناها في بيتين من الرّجز التام، وهو قولنا:

وَجِدَّةٌ حَاَجَجْتُمْ الْأَيْمَى وَالْجَاهِلِيَّةَ وَنَا دَنِيَّةُ
ثُمَّ كَذَا خَرَجْتُمْ جِهَلْدَا عَنِ النَّجَاحِ حَذْفُهَا سُقْنَاهُ.

وجرى العمل بالحذف في موضع الممتحنة - أيضاً -، وإثبات موضع سورة الفرقان.
انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٣)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٦١).

(١) مختصر التبيين: (١٦٤ / ٢).

(٢) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢ / ٢٥٧): «حذف الألف من «مَنَسِكَكُمْ»».

(٣) سقطت من «ت».

وقوله: «والبطل» يريد: ولفظ ﴿الْبَطْلُ﴾ بالحذف لأبي داود^(١) حيث ما جاء في القرآن مطلقاً من غير تقييد، معرفاً أو منكرأ.

قال في «التزليل» في قوله ﴿لَا تَلْسُوا أَلْحَقَ بِالْبَطْلِ﴾ [البقرة: ٤٢]: «في هذا حذف الألف بين الباء والطاء من ﴿الْبَطْلُ﴾ حيث ما وقع، وكيف ما تصرف»^(٢).

ثم قال:

[١١٦] وَضَمَّنَ الدَّانِي مِنْهُ الْمُقْنَعَا وَيَبْطُلُ مِنْ قَبْلُ مَا كَانُوا مَعَا

[١١٧] مَعَ الْمُتَمَّى وَهُوَ فِي غَيْرِ الطَّرْفِ كَرَجُلَانِ يَحْكَمَانِ، وَاخْتَلَفَ

[١١٨] لِإِبْنِ نَجَّاحٍ فِيهِ، ثُمَّ الدَّانِي قَدْ جَاءَ عَنْهُ فِي تَكْذِبَانِ

وقوله: «وَضَمَّنَ الدَّانِي»؛ أي: أودع الداني - يعني: أبا عمرو الداني -

«منه»؛ أي: من لفظ ﴿الْبَطْلُ﴾.

«المقنعا» يريد: الكتاب المسمى بـ «المقنع» تأليف أبي عمرو الداني،

كما ذكر الناظم في الصدر في قوله: «أَجْلَهَا فاعلم كتاب المقنع»^(٣).

«وبطل من قبل ما كانوا معاً» يريد: هو اللفظ الذي قبل «ما كانوا»،

وهما موضعان: في سورة الأعراف: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَبَرِّمًا هُمْ فِيهِ وَيَبْطُلُ مَا كَانُوا

(١) ووافقه أبو عمرو الداني على حذف موضعين، وهما: قوله تعالى: ﴿وَيَبْطُلُ مَا

كَانُوا﴾ في [الأعراف: ١٣٩] و[مورد: ١٦] - كما سيأتي ذكرهما في شرح البيت الموالي -.

(٢) مختصر التبيين: (٢/ ١٣٤).

(٣) البيت رقم: (٢٢).

يَعْمَلُونَ ﴿[الآية: ١٣٩]، وفي سورة هود: ﴿وَحَاطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَيَنْطَلُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ١٦].

فـ «ما» لفظ القرآن في قول الناظم: «من قبل ما».

وقوله: «معاً» يريد: جميعاً؛ يعني: اللفظين، ولو كان هذا اللفظ أكثر من اثنين، لدخل في قوله: «معاً»؛ لأنه يشمل اثنين فأكثر؛ لأن معناه: جميعاً، وعليه قول [الخنساء^(١)]^(٢):

وَمَاتُوا رِجَالِي وَبَادُوا مَعَا وَغَوَدَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفِزًّا^(٣)

وقوله: «مع المثني» المعية تقتضي المساواة والمشاركة، فكانه يقول: أودع الداني في «المقنع» لفظ ﴿بَطْل﴾ في الموضعين^(٤)؛ أي: وألف الثنية؛ بشرط أن يكون حشواً لا طرفاً كما قال: «وهو في غير الطرف».

(١) هي: تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد الرياحية السلمية، والخنساء لقب غلب عليها، من أشهر شواعر العرب وأشعرهن، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي، وأدركت الإسلام فأسلمت، ووفدت على رسول الله ﷺ مع قومها بني سليم، فكان رسول الله ﷺ يستنشدها، ويعجبه شعرها، حضرت حرب القادسية، وفيها استشهد بنوها الأربعة.

الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١/٣٤٣)، والأغاني للأصفهاني: (١٥/٧٢)، والإصابة لابن حجر: (٧/٦١٣).

(٢) في الأصل: «الشاعر».

(٣) ديوان الخنساء: (ص٦٩).

(٤) انظر: المقنع (ص١١).

وسواء كانت هذه الألف المذكورة حشواً لوقوع نون الثنية بعدها، أو بغير ذلك، فمثال ما كان حشواً بنون الثنية: ﴿رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، و﴿يَحْكُمَانِ﴾ [الأنبياء: ٧٨] كما قال الناظم، ومثال ما كان حشواً بغير نون الثنية: ﴿أَضْلَانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، و﴿يَدَاهُ﴾^(١)، و﴿يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]. [١/٥١]

وقد نبه الشاطبي رحمه الله في «عقيلته» عن مثالين حيث قال:

«كَسَاحِرَانِ أَضْلَانَا»^(٢) [٢].

وهذه الألفات - أيضاً - معنى ألف الثنية تكون متعلقة بالأسماء، وتكون متصلة بالأفعال، وقد أتى الناظم رحمه الله بهما معاً في مثالين: مثال من الأسماء، ومثال من الأفعال، فقال: «كرجلان يحكمان»، فالأسماء: ﴿رَجُلَانِ﴾، والأفعال: ﴿يَحْكُمَانِ﴾.

وقوله: «في غير الطرف» احترازاً من الألف إذا وقع طرفاً؛ مثل: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿وَقَالَا الْحَمْدُ﴾ [النمل: ١٥]؛ فإنها ثابتة؛ إذ لو حذفت هذه الألف، لالتبس اللفظ بلفظ المفرد.

قال بعض الشيوخ^(٤): «وكذلك على هذا إذا لم يكن بعد ألف الثنية ما يدل على الثنية مثل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]،

(١) في [المائدة: ٦٤]، و[الكهف: ٥٧]، و[النبا: ٤٠].

(٢) من البيت رقم (١٣٤)؛ انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٢).

(٣) سقطت من «ت».

(٤) لم أجد اسم صاحب هذا القول، وهكذا نسبه لبعض الشيوخ الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٣٧١)، وابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٤٥).

والأحسن فيها الإثبات؛ لأنه يلتبس بالمفرد إذا حذف؛ بخلاف قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ^(١).

وقول الناظم رحمه الله: «وهو في غير الطرف» الراء مفتوحة، وقوله آخر الشطر الأخير: «واختلِف» اللام مكسورة.

والقافية إذا كانت ساكنة، فالمستحسن أن يكون الحرف الذي قبل حرف الروي متفق الحركة؛ إما بالفتح، أو بالكسر، أو بالضم، أو مختلفاً بالضم والكسر، وأما بالفتح والكسر مثل ما في النظم، أو بالفتح والضم، فغيره أحسن، إلا أن هذا الذي ذكر رحمه الله جائز، وغيره أفصح.

وفي هذا البيت التضمين؛ لأن فائدة قوله آخر البيت: «واختلِف» ^(٢) في قوله: «لابن نجاح فيه» أول البيت الذي بعده.

وقوله: «فيه» يعني: في المثني.

وقوله: «ثم الداني قد جاء عنه» الفاعل بقوله: «قد جاء عنه» المصدر المفهوم من قوله: «واختلِف»؛ [أي: ^(٣) قد جاء الخلفُ عنه في ﴿تَكَذَّبَانِ﴾].

(١) قال ابن جابر في إصلاحاته على المورد:

واختر كما اختار الشيوخ في يداك إثباته واسأل بتعليل هنالك

وهو التباسه بلفظ المفرد إذ صار في الخط يداك كاليد

انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة: (٢/ ٤٤٧).

(٢) سقطت من «س».

(٣) سقطت من الأصل.

وقوله: «ثم الداني» مبتدأ، وخبره في الجملة التي بعده؛ وهو قوله: «قد جاء عنه تكذبان»، والضمير الرابط بين المبتدأ والخبر «الهاء» في قوله: «عنه». فخرج من هذا: أن ألف التثنية محذوفة عند الداني حيث وقع في القرآن، بشرط أن يكون حشواً؛ أي: وسطاً^(١).

وذكر الخلاف في ﴿تُكذِّبَانِ﴾ في سورة الرحمن^(٢)، وأنها ثابتة في بعض المصاحف، ومحذوفة في بعضها^(٣).

ومذهب أبي داود في ألف التثنية الخلاف فيه حيث وقع^(٤)، والمختار عنده إثبات الألف؛ لأنه قال في «التنزيل» في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾

(١) ذكر الداني رحمته في المقنع (ص ١٥) بسنده عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال: «وكذلك رأيت التثنية المرفوعة كلها فيه - أي: في الإمام مصحف عثمان بن عفان - بغير ألف».

ووافق على ذلك الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٣٤) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٢)، والدرة الصقيلة لليب (مخطوط): [٥٥/ب].

(٢) وقد تكرر فيها في واحد وثلاثين موضعاً.

(٣) قال في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار: «وفي الرحمن كتبوا في بعض المصاحف ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكذِّبَانِ﴾ بالألف، وفي بعضها ﴿تُكذِّبَانِ﴾ بغير ألف من أول السورة إلى آخرها». المقنع: (ص ٩٨).

ووافق على ذلك الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١١٤) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣١).

وجرى العمل فيها على الإثبات. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٤).

(٤) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/ ٤٣٠) عند قوله تعالى: ﴿الثُّلُثُنِ﴾ [النساء: ١٧٥]: «مختلف فيه، فكتبه الصحابة بألف وبغير ألف، واختياري أن يكتب بألف بين الثاء والنون، وكذلك ألف التثنية أين ما وقعت».

[البقرة: ١٠٢]: «كتبوه بألف وبغير ألف، وبالألف أختار لمعنيين: أحدهما: موافقة لبعض المصاحف، والثاني: إعلاما بالثنية»^(١).

ثم قال ﷺ:

[١١٩] «وَفِي الْأَخِيرِ الْأَخِيرِ الْحَذْفُ مِنْ نِدَاءٍ رَجَحَ^(٢) عَنْهُمَا وَنَحَوِ مَاءَ

«وفي الأخير» يريد: وفي الألف الأخير من هذين اللفظين؛ وهما: ﴿نِدَاءٌ﴾، و﴿مَاءٌ﴾، وإنما لم يخفص «نداء» و«ماء»؛ لأنه جاء بهما محكيين على حالهما في لفظهما، وهذا مثل قولهم: «دعنا من تمر»، [كأنه سمعه يقول: تمر]^(٣)، فقال: «دعنا من تمر»، فحكاه على لفظ المسموع منه.

= - أصلح ابن جابر هذين البيتين فقال:

لابن نجاح فيه لكن الألف اختار فيه وهو رسم قد ألف ومطلق الخلاف قل للداني قد جاء عنه في تكذبان انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٤٧).

(١) مختصر التبيين: (٢/١٨٨ - ١٨٩).

وانظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٢)، والدرة الصقيلة لليب (مخطوط): [٤٨/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١/٦٥]، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٣٦٨ - ٣٧٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٤٠ - ٥٤٧).

(٢) يجوز فيه هكذا: «رَجَحَ» بتخفيف الجيم على البناء للفاعل، و«رَجَحَ» بتشديد هاء على البناء للمفعول.

(٣) سقطت من الأصل.

وقوله: «وفي الأخير» هذا المجرور يتعلق بالثبوت والاستقرار على أنه خبر لمبتدأ، والمبتدأ قوله: «الحذف»^(١).

وقوله: «رجح عنهما»؛ الترجيح: هو الميل إلى إحدى الجهتين^(٢)، فكان الشيخين رحمهما الله - أعني: أبا عمرو، وأبا داود - مالا إلى حذف الألف الأخيرة، واستحسانه مع جواز حذف الأولى.

قال أبو عمرو في «المقنع»، وأبو داود في «التنزيل»: «واتفقت المصاحف على حذف ألف النصب إذا كان قبلها همزة قبلها ألف ساكنة، وعلى حذف صورة الهمزة أين ما أتى ذلك، نحو قوله: ﴿مَاءٌ﴾ و﴿نِدَاءٌ﴾ و﴿يَنَاءٌ﴾ و﴿عُنَاءٌ﴾ و﴿عِشَاءٌ﴾ و﴿حِيَاءٌ﴾ و﴿مِرَاءٌ﴾ و﴿أَفْرَاءٌ﴾ و﴿مُكَاءٌ﴾ و﴿فَدَاءٌ﴾ وشبهه؛ لثلا يجتمع ألفان.

وقد يحتمل أن تكون المحذوفة ألف النصب - كما قدمنا -، وأن تكون الأولى هي المحذوفة، وتكون المرسومة ألف النصب، والأول أقيس^(٣).

بمعنى: «أن تكون المحذوفة ألف [٥١/ب] النصب؛ لوقوعها في موضع الحذف والتغيير، وهو الطرف، فكان الحذف أولى من التي في

(١) سقطت من «ت».

(٢) انظر: التعريفات للجرجاني: (ص٧٨)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: (ص١٧٠).

(٣) انظر: المقنع: (ص٢٦)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٠٢ - ١٠٣) - وهذا لفظه -.

وسط الكلمة؛ لأن من العرب من لا يعوض من التنوين في حال النصب ألفاً، كما لا يعوض منه في حال الخفض والرفع؛ حكى ذلك عنهما الفراء، والأخفش، هكذا قالوا معاً^(١).

هذا معنى قول الناظم: «رجح عنهما».

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[١٢٠] وَأَخِذْ بِوَعْدِنَا مَعَ الْمَسْحِجِذِ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضاً وَاحِدٌ

قوله: «واخذف» يريد: واحذف الألف من بـ ﴿وَعَدْنَا﴾؛ الباء وعائية؛ أي: في ﴿وَعَدْنَا﴾؛ أي: في هذه الكلمة، وهي لفظة ﴿وَعَدْنَا﴾ حيث وردت في كتاب الله ﷻ؛ لأنه حكم مطلق لجميع الرواة، فهو داخل تحت قوله في الصدر: «والحكم مطلقاً به إليهم أشير»^(٢) البيت.

قال أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع الذي رواه قالون عنه قال: «الألف غير مكتوبة - يعني: في المصاحف - في قوله في البقرة: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى﴾ [الآية: ٥١] و﴿وَوَعَدْنَاكَ﴾ [طه: ٨٠] حيث وقعت»^(٣).

(١) المحكم في نطق المصاحف للداني: (ص ٦٦)؛ وانظر: سر صناعة الإعراب لابن جني: (٢ / ٥١٩)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢ / ١٩٩).
قال الزجاجي في تبيين العطفان (ص ٣٧٥): «والعلة في حذف إحدى الألفين؛ لثلاثاً يجتمع في الكلمة ألفان؛ لأن الهمزة ليست بحاجز حصين، لبعدها وخفائها، ولأنها لا صورة لها في بعض الأحوال».

(٢) البيت رقم: (٣٧).

(٣) المقنع: (ص ١٠).

وقال أبو داود في «التنزيل»: «وحذفوا الألف بين الواو والعين من ﴿وَوَعَدْنَا﴾، وكذلك في الأعراف: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى﴾ [الآية: ١٤٢]، وفي طه: ﴿وَوَعَدْنَاكَ﴾ [الآية: ٨٠]، واجتمعت المصاحف على ذلك، ولم تختلف، واختلف القراءة في ذلك^(١)، فأبو عمرو^(٢) يحذف الألف بين الواو والعين في الثلاث سور، والباقون بشبوتها^(٣).

[حذف الألف إذا من ﴿وَوَعَدْنَا﴾ لأجل القراءة الأخرى، فيكون هذا مما وقع الاتفا على رسمه، والاختلاف في قراءته، فمن قرأ بغير ألف^(٤)، فذلك حقيقة رسمه، ومن قرأه بالألف، قدّر حذف الألف تخفيفاً.

وقوله: «المسجد» أيضاً الحذف فيه مطلق حيث وقعت هذه الكلمة؛ سواء كان معرفاً، أو منكرًا.

قال أبو داود في قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]: «في هذه الآية من الهجاء حذف الألف من ﴿مَسْجِدَ﴾ حيث وقع؛ سواء كان معرفاً أو منكرًا^(٥).

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٥٥)، والتيسير للداني: (ص ٧٣)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٢١٢).

(٢) وكذا: أبو جعفر ويعقوب.

(٣) مختصر التبيين: (٢/ ١٣٨)؛ وانظر - أيضاً - : (٣/ ٥٧٠).

ووافقهما على حذفه الإمام الشاطبي في العقيلة؛ انظر: البيت رقم (٥١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٠٦).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) مختصر التبيين: (٢/ ١٩٩).

ومثله لأبي عمرو^(١)، فهو من الأحكام المطلقة.

وقوله: «وعن أبي داود أيضاً «وحد»؛ أي: بالحذف عنه في لفظ «وحد» حيث ورد، كأنه يقول: واحذف عن أبي داود ألف «وحد»؛ أي: ألف هذه الكلمة.

قال في «التنزيل» في قوله تعالى: ﴿طَعَامٍ وَحِدٍ﴾ [البقرة: ٦١]: «بحذف الألف بين الواو والحاء حيث ما وقع»^(٢).

ويدخل تحته ﴿الْوَجْدُ﴾، لأن التنكير أصل للتعريف - كما قدمنا - حتى يأتي ما يدل على إخراجها.

وأغفل الناظم رحمه الله على لفظ ﴿وَجِدَةٌ﴾، فلم يذكرها كما ذكرها أبو داود؛ قال في «التنزيل» في أول سورة النساء في قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ﴾ [الآية: ١]: «في هذه الآية من الهجاء حذف الألف الموجودة في اللفظ بين الواو والحاء من ﴿وَجِدَةٌ﴾، وكذلك أين ما وقع»^(٣).

فكان حقه أن يذكره لالتزامه ذلك في قوله: «وكل ما قد ذكره أذكر»^(٤)،

(١) قال في المقنع (ص ١٨) في فصل: ذكر ما حذف منه الألف اختصاراً: «وكذا حذفها بعد السين في قوله: ﴿المَسْجِدُ﴾، و﴿مَسْجِدٌ﴾ حيث وقعاً». ووافقهما على حذفه الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٣١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٦).

(٢) مختصر التبيين: (٢/ ١٤٦).

(٣) مختصر التبيين: (٢/ ٣٩٠ - ٣٩١).

(٤) البيت رقم: (٣٦).

إلا أن يكون ﷺ لم يره^(١).

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله ونفعا به]:

[١٢١] وَكَيْفَ أَزْوَاجٌ وَكَيْفَ الْوَالِدَيْنِ وَفِي الْعِظْمِ عَنْهُمَا فِي الْمُؤْمِنِينَ

وقوله: «وكيف أزواج» يريد: لأبي داود دون أبي عمرو؛ لأنه معطوف على الذي قبله، وهو قوله: «وعن أبي داود أيضاً واحداً»، ثم قال: «وكيف أزواج» يريد: بالحذف كيف أتى في كتاب الله ﷻ؛ سواء كان معرفاً، أو منكرأ^(٢).

فالمنكر مثل قوله في هذه السورة: ﴿وَالَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [الآية: ٢٥]، ومثله في آل عمران: ﴿وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [الآية: ١٥]، ومثله في سورة النساء [الآية: ٥٧]، وغيره حيث أتى.

(١) وقد أصلح ابن جابر الغساني البيت في إصلاحاته على المورد فقال:

وَابْنُ نَجَّاحٍ وَاحِدَةٌ وَوَجِدٌ

انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٧/٢)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٣٧٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٥٠).

والعمل على حذفه سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، ولم يتعرض له الإمام الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٦).

(٢) وبه جرى العمل. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٦).

والمعروف إما بالإضافة مثل: ﴿أَزْوَاجِهِمْ﴾ و﴿أَزْوَاجِنَا﴾ و﴿أَزْوَاجِكُمْ﴾،
أو بالألف واللام؛ مثل: ﴿خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا﴾ في سورة يس [الآية: ٣٦]،
ومثله في سورة الزخرف [الآية: ١٢].

قال في «التنزيل»: [١/٥٢] «﴿وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾» بغير ألف بين الواو
والجيم أين ما أتى في جميع القرآن، وكيفما تصرف»^(١).

وقوله: «وكيف الولدين» يريد: لأبي داود - أيضاً - دون أبي عمرو،
وهذا اللفظ محذوف الألف حيث أتى في القرآن^(٢).

وقوله: «وكيف الولدين» يريد: سواء كان معرفاً أو منكرأ؛ إذ لم يأت
منكرأ، وإنما أتى معرفاً بالألف واللام؛ مثل قوله في هذه السورة: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا﴾ [الآية: ٨٣]، وما كان مثله، أو مضافاً؛ مثل قوله: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ
بِوَالِدَيْهِ﴾ في مواضع من القرآن^(٣).

(١) مختصر التبيين: (٢/١٠٨).

(٢) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/١٧٢): «وبالوالدين» بحذف
الألف.

وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني. انظر: تنبيه العطشان للرجراجي:
(ص٣٧٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٥٥٢)، ودليل الحيران للمارغني:
(ص٧٦).

(٣) في: [العنكبوت: ٨]، و[لقمان: ١٤]، و[الأحقاف: ١٥].

وقوله: «وفي العظم عنهما في المؤمنين»؛ يريد: قوله: «وفي العظم»؛ أي: والحذف في هذه الكلمة أو اللفظة التي هي لفظ ﴿أَعْظَمَ﴾.

«وعنهما»؛ أي: عن الشيخين أبي عمرو، وأبي داود.

«في المؤمنين»؛ أي: في سورة المؤمنين، وهي سورة: قد أفلح

المؤمنون.

اعلم - رحمك الله - أن لفظ ﴿أَعْظَمَ﴾ الوارد في هذه السورة أربعة

مواضع:

في أولها: ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْلًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾ [الآية: ١٤]،

ولم يذكر الحافظ في «المقنع» غير هذين الموضعين^(١).

والموضع الثالث الوارد في هذه السورة: قوله بعد هذين الموضعين:

﴿أَيُّدِكُمْ أَنْكُرُ إِذَا مِئْتُمْ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعِظْلًا أَنْكُرُ مُخْرَجُونَ﴾ [الآية: ٣٥].

والرابع: ﴿قَالُوا أءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْلًا أءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الآية: ٨٢].

وظاهر إطلاق الناظم ﷺ في قوله: «وفي العظم عنهما في المؤمنين»

يقضي أن الحافظ وأبا داود اتفقا على حذف ما في هذه السورة من لفظ

﴿أَعْظَمَ﴾، وليس كذلك؛ بل لم يذكر الحافظ في «المقنع» إلا الأولين لا غير.

قال في الباب المروي عن نافع: «وفي المؤمنين: ﴿الْمُضْغَةَ عِظْلًا

(١) انظر: المقنع (ص ٢٢).

فَكَسَوْنَا الْعِظَمَ لَحْمًا ﴿[الآية: ١٤]﴾^(١).

فكان حق الناظم ﷺ أن يقيد ذلك .

وقد ذكر لي بعض الطلبة ممن حضر يوماً مجلس الناظم ﷺ قال : لما وصل إلى هذا البيت، ذكر له هذا الإطلاق فيه، ففكر ملياً، فظهر له فساد، فأبدل هذا الشطر بشطر آخر غيره، فقال : «وَعَنْهُمَا الْعِظَمُ حَرْفًا الْمُؤْمِنِينَ» .

ولم أسمع منه، ولا سألته عنه؛ لأن هذا كان قريباً من المرض الذي مات فيه - عفا الله عنا وعنه - وهذا الشطر يشبه قليلاً من قوله الأول؛ لأنه قيد به ما أطلق من الكلام الأول، لكنه - أيضاً - لم يحترز لما فيه من الاحتمال؛ لأن قوله : «حرفاً المؤمنين» يحتمل أن يكونا الأولين، أو الأخيرين، أو الأوسطين، أو الأول والأوسط، أو الأول والأخير، [أو الأخير والأوسط]^(٢).

ويشبه أن يقال في قوله : «أولا المؤمنين» : أنه إنما أراد الأولين، كما جرت عادة من سبقه من الناظمين في مثل هذا الفن وغيره .

وذلك أنه إذا كان في سورة - مثلاً - لفظ مكرر في موضعين فأكثر، ويكون الحكم مختصاً باللفظ منها دون غيره - مثل ما ذكر هنا - فإنما يحمل عليه، ولا يحمل على الثاني، ولا على الثالث إلا بدليل، إما بتقييد، أو غيره مما يدل على أن المراد غير الأول، ومثل هذا في «العقيلة» في مواضع؛ [منها]^(٣) :

(١) المقنع : (ص ١٢).

(٢) سقطت من «س» .

(٣) سقطت من الأصل .

قوله في [أول] ^(١) الجزء الأول ^(٢): «وعهدوا» ^(٣)، ولم يقيده بالأول ولا بالثاني؛ لأنه في السورة منه لفظان:

﴿أَوْكَلَمَا عَهْدُوا عَهْدًا﴾ [الآية: ١٠٠]: وهو الأول، وهو المراد؛ لأن أبا عمرو لم يذكر في الباب المروي عن نافع إلا هو ^(٤).

وفيها: ﴿وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ [الآية: ١٧٧]: وهو غير المراد؛ لأنه لم يذكره في الباب المروي عن نافع.

وكذلك قوله آخر الجزء الثاني ^(٥): «تزورزكية» البيت ^(٦)، في آخره: «كلمت ربي اعتمرا» [٥٢/ب] الرواية فيه بضم التاء، وفيه نظر؛ لأن أبا عمرو لم يذكر في «المقنع» ^(٧) في الباب المروي عن نافع [إلا قول الله

(١) سقطت من الأصل.

(٢) ويقصد به: جزء «باب الحذف والإثبات وغيرهما مرتباً على السور من سورة البقرة إلى الاعراف». انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٨٧).

(٣) وهو قول الشاطبي في العقيلة البيت رقم (٥٢): «وعهدوا وهنأ تشابه اختصراً». انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ١٠٨).

(٤) انظر: المقنع (ص ١٠).

(٥) يقصد به: جزء «من سورة الأعراف إلى سورة مريم - عليها السلام -». انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ١٤٣).

(٦) رقم (٨٨). انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧٦).

(٧) انظر: (ص ١٢).

تعالى:]^(١) ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدادًا لَكَلِمَتِي رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩] الأول من ﴿كَلِمَتِي رَبِّي﴾؛ لأن بعده: ﴿لَتَفِدَّ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَتِي رَبِّي﴾، [ولم يذكر الثاني أصلاً، وحمله أبو الحسن السخاوي على أنه الثاني دون الأول؛ لأنه قال: «كلمت ربّي» يريد: ﴿قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَتِي رَبِّي﴾] ^(٢) [٣].

ولا يفهم من كلام الناظم المراد منهما إلا من خارج، وأن المراد الأول حتى يخرج بدليل، وكذلك كلام الناظم ﷺ هنا، يحمل أن المراد الأولين دون غيرهما، لأنهما هما اللذان ذكر أبو عمرو.

وَذَكَرَ لِي بَعْضُ الطَّلَبَةِ - أَيْضًا -: أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ فِي مَوْضِعِ «حَرْفِ الْمُؤْمِنِينَ»: «وَعَنْهُمَا الْعِظَمُ أَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ»، وَهَذَا أَشْبَهُ، إِلَّا أَنَّ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: أَرَادَ وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ، لِأَنَّ «أَوْلَى» تَأْنِيثُ «أَوْلٍ».

وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَوْضًا مِمَّا ذَكَرَ مِمَّا يُزِيلُ الْإِعْتِرَاضِينَ مَعًا:

(١) ما بين العارضتين لا يوجد في النسخ المخطوطة، وإنما أضفته حتى يستقيم سياق الكلام.

(٢) ما ذكره الشارح ﷺ هنا بخلاف ما ذكره الإمام السخاوي في الوسيلة؛ حيث يرى حذف الألف في الموضعين، قال: «... و﴿لِكَلِمَتِي رَبِّي﴾ و﴿قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَتِي رَبِّي﴾ جميع ذلك بغير ألف، وذلك مما ذكره أبو عمرو فيما رواه قالون عن نافع». ثم قال: «وَأَمَّا ﴿كَلِمَتِي رَبِّي﴾، فحذف الألف في الموضعين تخفيفاً». انظر: الوسيلة (ص ١٧٦ - ١٧٧).

(٣) سقطت من الأصل.

«وَلَفْظًا عَظْمًا قَدْ أَفْلَحَ عَنْهُمَا الْأَوْلَيْنِ» البيت، يُريدُ: «وَعَظْمًا» بِحَذْفِ
وَإِوَاءِ الْعَطْفِ كَمَا جَرَتْ عَادَتُهُ^(١).

[و﴿عَظْمًا﴾ على إحدى القراءات]^(٢)، وإن لم تكن على قراءة نافع^(٣)،
وهذا مثل قوله: «ورسالة العقود»^(٤)، فأتى به على القراءة الأخرى.

وقوله: «وكيف أزواج وكيف الولدَيْن وفي العظم عنهما في المؤمنين»
أوقع آخرَ الشطر الأول من هذا البيت بحرف اللين، وأوقع آخرَ الشطر
الثاني بحرف المدّ واللين، وهذا قليل في الشعر^(٥)، ومثال ذلك: قول
عمرو بن كلثوم^(٦):

(١) وقد أصلح البيت عدد من العلماء من أحسنها - كما قال المارغني - إصلاحُ الإمام
ابن عاشر؛ حيث قال في فتح المنان (ص ٥٥٤): «وكنت قلت عوض الشطر
الأخير: «والداني أَوْلِي عظام المؤمنين».

انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو:
(٢ / ٤٤٧)، وتنبه العطشان للرجراجي: (ص ٣٧٩)، ودليل الحيران للمارغني:
(ص ٧٦).

(٢) في «س»: «﴿عَظْمًا﴾، و﴿عَظْمًا﴾ على إحدى القراءتين فيه».

(٣) قرأه ابن عامر، وشعبة عن عاصم بالإفراد: «﴿عَظْمًا﴾ «العَظْمُ»، وقرأه الباقر - ومنهم
نافع - بالجمع: «﴿عَظْمًا﴾، «العِظْمُ».

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٤٤)، والتيسير للداني: (ص ١٥٨)، والنشر لابن
الجزري: (٢ / ٣٢٨).

(٤) انظر: البيت رقم (٥٥) وشرحه: (٢ / ٧٦٤).

(٥) ويسمى: الردف، وقد تقدم ذكره عند شرح البيت رقم (٤٣): (٢ / ٧٠٩).

(٦) سبقت ترجمته وتخريج البيت عند شرح البيت رقم (٤٣): (٢ / ٧٠٩).

كَأَنَّ مَثُونَهُنَّ مَثُونُ عَذْرِ
[تُصَفِّقُهَا الرِّيَّاحُ إِذَا جَرَيْنَا
كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ
مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَأَعْبِينَا] (١)
ثم قال ﷺ:

[١٢٢] وَغَيْرَ أَوَّلٍ بِنَزِيلِ آتَيْنِ كُلاًّ وَالْأَعْنَابُ بِغَيْرِ الْأَوَّلَيْنِ

قوله: «أتين» جمع الفاعل في قوله: «أتين» باعتبار الألفاظ؛ يعني: لفظ ﴿الْعِظْمَ﴾، وأنه لكونه جماداً لا يعقل، تقول: الأجداع انكسرن، وانكسرت، ولو قال: «وغير أول بتنزيل أتت»، لجاز.

وقوله: «وغير أول» نصب «غير» على أنه مستثنى مقدّم.

«كُلاًّ»؛ أي: جميعاً، وهو نصب على الحال، وليس بتأكيد؛ لأنه لا يكون «كُلاًّ» تأكيداً من النون من «أتين»، إلا إذا كان «كُلاًّ» مضافاً للضمير مثل: «كلهم» و«كلهن».

وقوله: «والأعناب بغير الأولين» يحتمل أن يكون «الأعناب» معطوفاً على النون في «أتين»، وساغ له ذلك، وإن لم يؤكد الضمير المرفوع؛ للفصل الواقع بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو: «كُلاًّ».

ويحتمل أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: «محذوف ألفه».

قوله: «بغير الأولين» من لفظ ﴿الْأَعْنَابُ﴾، فهما مسكوت عنهما في «التنزيل» (٢).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) وهذا من المواضع التي سها فيها الخراز، وتبعه عليه شراح المورد؛ كالشارح هنا، والرجراجي في تبيينه العطشان (ص ٣٨٠)، وغيرهما؛ أي: أنهم ذكروا الحذف =

فالمستثنى في هذا البيت: الأول من لفظ ﴿الْعِظَمَ﴾، [والأولين من لفظ ﴿الأعنب﴾ لأبي داود، وإنه سكت عنهما، ولم يذكرهما^(١)].

والأول من لفظ ﴿الْعِظَمَ﴾ قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمًا﴾ [الآية: ٢٥٩] استثناء له، وإن لفظ ﴿الْعِظَمَ﴾ محذوف الألف إلا في هذا فإنه ثابت.

والأولين من لفظ ﴿الأعنب﴾ في هذه السورة: ﴿أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [الآية: ٢٦٦]، وفي سورة الأنعام [الآية: ٩٩]، فتأمله.

ثم قال:

[١٢٣] لَكِنْ عِظَامُهُ لَهُ بِالْأَلْفِ وَكُلُّ ذَلِكَ بِحَذْفِ الْمُنْصِيفِ

استدرك ﷺ في هذا البيت ما استثناءه أبو داود من لفظ ﴿الْعِظَمَ﴾، وهو قوله: «لكن عظامه»، وكان حقه أن يذكره مع قوله: «وغير أول بتنزيل آتين»، لكن لما لم تساعده القافية، فرق بين الحرفين.

= لأبي داود بغير الأولين، ولم ينص أبو داود على الحذف في الأولين، ولا في الثالث والرابع - أي: الواقع في سورة الرعد والأول الواقع في سورة النحل -، ولم ينص على الحذف إلا في الموضع الثاني من سورة النحل، وهو الموضع الخامس.

انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٧٣٥ - ٣/ ٧٦٨ - ٣/ ٧٦٩ و ٣/ ٧٧٤)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٣٨٠)، ومجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣١/ ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٥٥).

(١) سقطت من «ت».

وقوله: «لكن عظامه له» يريد به: صاحب «التنزيل» بالألف؛ أي: أنه ثابت الألف، وأراد: قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجَمَعَ عِظَامُهُ﴾ [الآية: ٣]، قال: [«بالف ثابتة»^(١)][^(٢)].

وقوله: «وكل ذلك بحذف المنصف» يعني: ما تقدم من لفظ ﴿أَلْعِظَمَ﴾ و﴿الْأَعْنَبَ﴾، [لم يستثن منها حرفاً واحداً^(٣)]، فخرج من هذا لفظ ﴿أَلْعِظَمَ﴾، و﴿الْأَعْنَبَ﴾ [٤][^(٤)][١/٥٣] لهؤلاء الأشياخ؛ أعني: أبا عمرو، وأبا داود، وصاحب «المنصف»، مختلف فيه على حسب مذاهبهم فيها، وروايتهم لها عن المصاحف، وعن أئمتهم^(٥).

(١) مختصر التبيين: (١٢٤٤ / ٥).

(٢) زيادة من «ت».

(٣) هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي نقلها الإمام الخراز رحمته الله عن كتاب المنصف؛ قال البلنسي؛ كما نقل عنه ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٥٥): «ثم ضِعْفًا مثل ذلك وَعِظَمٌ».

أمّا لفظ ﴿ضِعْفًا﴾، فهو من المواضع التي أغفلها الخراز رحمته الله. قال الشيخ الضباع في سمير الطالبين (ص ٥٣): «﴿ضِعْفًا﴾ في النساء عن الداني، وسكت عنه أبو داود، والعمل على حذفه».

(٤) سقطت من «ت».

(٥) والعمل في لفظ ﴿الْعِظَمَ﴾ على الحذف عند المغاربة في جميع ألفاظه إلا موضع القيامة؛ إتباعاً للمنصف، والعمل عند المشاركة على الحذف إلا موضعي البقرة والقيامة إتباعاً لأبي داود.

فمذهب صاحب «المنصف»: حذف ألف ﴿أَعْظَمَ﴾، وألف ﴿الْأَعْنَبِ﴾ حيث جاء في القرآن من غير تقييد.

ومذهب أبي داود: حذف ألف ﴿أَعْظَمَ﴾ في جميع القرآن غير الأول منها في سورة البقرة، وغير الثاني في سورة القيامة، وحذف ألف ﴿الْأَعْنَبِ﴾ حيث جاء، غير الأولين منها في البقرة - كما قدمنا -، وفي سورة الأنعام - كما يظهر -.

ومذهب الداني: إثبات ألف ﴿الْأَعْنَابِ﴾ حيث جاء، وإثبات ألف ﴿الْأَعْظَامِ﴾ كذلك - أيضاً - غير الأولين في سورة المؤمنين، وهما: ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾ [الآية: ١٤]، فإنهما ذكرهما في الباب المروي عن نافع^(١)، فيهما قراءتان في السبع مشهورتان^(٢): بالجمع، والإفراد، ورسمًا على قراءة واحدة، فمن قرأهما بالإفراد، فذلك حقيقة رسمهما، ومن قرأهما بالجمع، قدّر حذف الألف تخفيفًا، فهما مما اختلف

= انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٣)، ولطائف البيان لأبي زيتحار: (١/ ٣٥ - ٣٦).

والعمل على حذف جميع ألفاظ ﴿الْأَعْنَبِ﴾ عند المغاربة اتباعًا للمنصف، وأثبت المشاركة الحرفين الأولين؛ اتباعًا لأبي داود. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).

(١) انظر: المقنع (ص ١٢).

(٢) تقدم قريبًا تخريج القراءتين عند شرح البيت رقم (١٢١): (٢/ ٩٤٤).

القراء فيه، ولم يُختلف في رسمه؛ لأن الاتفاق وقع على حذف ألفهما؛ لأنه من رواية نافع، وكل ما رواه نافع لا معارض له فيه.

وكل ما تقدم من حذف الألفات في جميع ما تقدم، من لفظ ﴿الرِّيحُ﴾^(١) إلى لفظ ﴿أَلْعِظَمَ﴾ هنا، فحذف الألف فيها تخفيفاً [إلا ما ذكرنا في حرفي ﴿أَلْعِظَمَ﴾ هنا، فإن حذف الألف فيهما لأجل القراءة الأخرى، وما بقي من لفظ ﴿أَلْعِظَمَ﴾ فحذفها تخفيفاً]^(٢) ليس إلا.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[١٢٤] وَالْحَذْفُ عَنْهُمَا بِهِمْزِ الْوَصْلِ إِذَا آتَى مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْأَصْلِ

كل ما ذكر في هذه الأبيات، هي أحد عشر بيتاً، أولها هذا البيت، وآخرها [آخر البيت الحادي عشر]^(٣)، وهو قوله: «وكذا تظاهرا»^(٤)؛ هو ما وافق عليه أبو عمرو أبا داود، إلا قوله: ﴿قُلْ أَفَأَتَّخِذُكُمْ﴾ [الرعد: ١٦]؛ فإن أبا داود اختص بذكر الخلاف فيه دون أبي عمرو؛ لأن أبا عمرو لم يذكره، ولا تعرض لذكره، فهو عنده بالألف، وباقى ما في الأبيات ذكره معاً، وكل ما فيها مذكور في «المقنع»، وفي «التنزيل»، ما خلا: ﴿قُلْ أَفَأَتَّخِذُكُمْ﴾ - كما قلنا -.

(١) في البيت رقم: (١٠٢).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في «ت»: «البيت الثالث»، وهو خطأ.

(٤) البيت رقم: (١٣٤).

أما السبعة الآيات الأولى إلى قوله: «كذا وقاتلوهم في البقرة» [فلم يزد أبو داود على أبي عمرو [شيئاً]^(١)، وكلاهما متفق من غير زيادة.

وأما الأربعة الآيات الأخيرة من قوله: «كذا وقاتلوهم في البقرة»^(٢) إلى قوله: «وكذا تظاهرا»، فإن أبا عمرو لم يحذف من الألفاظ المذكورة في الأربعة الآيات المذكورة، إلا ما ذكر الناظم، [ووافق أبو داود، وزاد]^(٣) عليه، فحذف كل ما كان من ألفاظها في القرآن، وسنذكر هذه الآيات بيتاً بيتاً - إن شاء الله -، وننبه على ما ذكرناه.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله]:

[١٢٥] مِنْ نَحْوٍ: وَأَتَوَفَّاتٍ قُلُوبٌ فَسُئِلُوا وَسِئِلُهُمْ كَنَحْوٍ: وَسُئِلُوا وَسُئِلُوا

[١٢٦] وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ وَبَعْدَ لَامٍ كَلَّذِي لِلدَّارِ لِلْإِسْلَامِ^(٤)

«الحذف»: مبتدأ، وخبره في قوله: «بهمز الوصل»، والباء فيه وعائية بمعنى: «في»؛ أي: في همز الوصل، وهو متعلق بالثبوت والاستقرار على أنه خبر لمبتدأ، و«عنهما» متعلق بقوله: «بهمز الوصل»، كأنه يقول: والحذف ثبت في همز الوصل عنهما.

ويجوز أن يكون الحذف فاعلاً بفعل محذوف بمعنى: جاء، أو ورد.

(١) سقطت من «ت».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل: «ووافق أبو داود».

(٤) سقطت من «ت».

فأخبر ﷺ أن الحذف جاء عن الشيخين في همز الوصل، فسامها: «همزة وصل»، وتسمى: «ألف وصل»، وهي في الحقيقة همزة، وإنما سميت ألفاً؛ لأنها أكثر ما تصور في الخط ألفاً.

وإنما سميت هذه الهمزة: «همزة وصل» لوجهين^(١):

أحدهما: أنها سميت بذلك من أجل أنها [يتوصل بها إلى الابتداء بالساكن.

الثاني: أنها سميت بذلك من أجل أنها [إنما]^(٢) تسقط في وصل الكلام ودرجه.

فقال: إنها [٥٣/ب] محذوفة إذا أنت من قبل همز الأصل؛ كنعو ما مثل به في قوله: «من نحو: وأتوا فات». .

وقوله: «[ومن نحو]»^(٣) لا متعلق لـ «من» هاهنا؛ لأنها لبيان الجنس.

وقوله: «وأتوا» الألف الموجودة في الخط هي همزة الأصل الساكنة، فلما دخلت الواو عليها في نحو: ﴿وَأَتُوا الْبُسُوتَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، و﴿وَأَتِعُرُوا يَتَنَكَّرُ﴾ [الطلاق: ٦]، والفاء في مثل: ﴿فَأَتُوا إِسْرَةَ﴾ [البقرة: ٢٣]، و﴿فَأَتُوا حَرَّتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، و﴿فَأَتِيَهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٦]، صارت

(١) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جنبي: (١/ ١١١ - ١١٢)، واللمع في العربية

لابن جنبي: (ص ٢٢٣)، وشرح ابن عقيل: (٢/ ٥٠٠).

(٢) سقطت من الأصل و«ت».

(٣) في الأصل: «وأتوا».

الواو والفاء كأنها من نفس الكلمة، لا تنفصل مما بعدها، [فنابت مناب] (١) ألف الوصل التي تجتلب للابتداء، فسقطت ألف الوصل لذلك، ألا ترى حيث لا واو ولا فاء فإنها رسمت ياء، واجتلبت ألف الوصل للابتداء؛ مثل: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِيهِمْ﴾ [يوسف: ٥٠]، و﴿قَالَ أَتُؤْتِي بِأَخٍ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٥٩]، و﴿وَمَنْهُمْ مَّنْ يُقُولُ أَتُدِّنْ لِي﴾ [التوبة: ٤٩]، أو وقعت قبلها كلمة يمكن انفصالها [منها، والسكوت] (٢) عليها رسمت ياء - أيضاً -، [واجتلبت] (٣) همزة الوصل، مثل: ﴿ثُمَّ أَتَتْهُ صَفَاً﴾ [طه: ٦٤].

هذا معنى قوله: «والحذف عنهما بهمز الوصل».

فإن قيل: لأي شيء أسقطوا ألف الوصل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَتْهُ صَفَاً﴾، و﴿وَأَتَتْهُ الْبُيُوتَ﴾، و﴿فَأَتَتْهُ سُورَةَ﴾، و﴿فَأَتَتْهُ حَرَكَكُمْ﴾ (٤)، وإلى غير ذلك من لفظه، ولم يرسموا الهمزة [الساكنة ياء، مثل ما فعلوا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَتْهُ صَفَاً﴾، و﴿ثم﴾ مثال الواو والفاء في العطف؟

قيل: هذا لا يلزم؛ لأن الأصل عدم الإجراء، وألا تلحق [٥] بالواو والفاء؛ لمباينتهما لها؛ لأن «ثم» كلمة مستقلة، والواو والفاء [ليستا كذلك،

(١) بياض في «ت».

(٢) سقطت من «ت».

(٣) في «ت»: «واختلفت».

(٤) سقطت من «ت».

(٥) سقطت من «ت».

كما قدمنا^(١) أن الواو والفاء في قوله: ﴿وَأَتُوا أَبْيُوتَ﴾ كلها من نفس الكلمة، لا يمكن انفصالها منها، بخلاف «ثم».

فإن قيل: قد حملتم «ثم» على الواو والفاء في قراءة قالون^(٢) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القصص: ٦١]، فسكنتم الهاء من قوله: ﴿ثم هو﴾ كما سكنتموها مع الواو والفاء؟

قلنا: حمل «ثم» على الواو والفاء في قوله: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ على غير الأصل؛ لأن تصيير الكلمتين كلمة واحدة على غير الأصل.

ثم قال: «قل وفسئلوا» هذه اللفظة التي هي: «قل» من لفظ الناظم، ليس تحتها معنى إلا تهيمىء النظم له^(٣)، وكثيراً ما أتى بهذه اللفظة في هذا

(١) في «ت»: «أيضاً قيل».

(٢) وهي - أيضاً - قراءة الكسائي، واختلف فيه عن أبي جعفر.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٥١)، والتيسير للداني: (ص ٧٢)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٠٩).

(٣) في «ت» إضافة هذه العبارة في هذا الموضع: «قلت: بل تحتها معنى، وهو قطع الكلام من الذي قبله؛ لأن قوله: ﴿فاسئلوا﴾ كقوله: ﴿فأتوا﴾؛ لأن الهمزة الأصل في ﴿وسئلوا﴾ فصل بينها وبين همزة الوصل فاصل؛ بخلاف ﴿وأتوا﴾ وكذلك قال الناظم: وشبهه إلى شبهه فسئلوا من لفظه بخلاف ﴿وأتوا﴾؛ فإنه يدخل تحته ﴿وأتروا - وأمر أهلك...﴾.

الرجز ليتيهاً به النظم، وكثيراً ما أتى به الإمام أبو القاسم الشاطبي رحمته في «عقيلته»^(١)، لما ذكرناه لا غير.

قوله: «قل وفسلوا» هذا الأمر من السؤال^(٢)، حذفت منه ألف الوصل أيضاً إذا كان قبله واو أو فاء في جميع القرآن.

قال الإمام الحافظ أبو عمرو في «المقنع»: «أعلم أنه لا خلاف في رسم ألف الوصل الساقطة في [اللفظ في حال]^(٣) الدرج، إلا في خمسة مواضع فإنها حذفت منها في كل المصاحف:

فالأول^(٤): إذا أتت همزة الوصل مكسورة ودخلت عليها همزة الاستفهام، نحو قوله: ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ﴾ [الرعد: ١٦]، و﴿وَوَلَدًا﴾ [٧] ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ﴾ [مريم: ٧٧-٧٨]، و﴿بِيَدَيَّ اسْتَكْبَرْتِ﴾ [ص: ٧٥]، و﴿جَدِيدٍ﴾ [٧] ﴿أَفَرَأَى﴾ [سبأ: ٧-٨]، وما كان مثله.

والثاني: إذا دخلت همزة الوصل على همزة الأصل الساكنة ووليها فاء أو واو، نحو ﴿وَأَتَوْنَا الْبُيُوتَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، و﴿فَأَتَوْا حَرْثَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، و﴿وَأَتَمِرُوا بَيْنَكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، و﴿فَأَتَوْا سُورَةَ﴾ [البقرة: ٢٣].

(١) انظر - مثلاً -: الأبيات (٥٠، ٥٩ و ٦٠) وغيرها من المواضع في الوسيلة للسخاوي:

(ص ١٠١ و ١٢٤ و ١٢٥).

(٢) هذه العبارة مكررة في «ت» حيث ذكرت قبل الفقرة السابقة، وكررت في مثل هذا الموضع.

(٣) سقطت من «ت».

(٤) وقع تقديم وتأخير من الشارح في ترتيب هذه المواضع بخلاف ما هو في المقنع، كما أنه اختصر بعضاً من كلامه.

فإن وليها «ثم» أو غيره مما ينفصل من الكلام ويمكن السكوت عليه أثبتت بلا خلاف في ذلك، نحو قوله: ﴿ثُمَّ أَنتَوْنَا صَفًّا﴾ [طه: ٦٤] و﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتُونِي بِهِ﴾ [يوسف: ٥٠]، و﴿الَّذِي أَوْتَيْنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وشبهه .

والثالث: إذا دخلت في الأمر من السؤال ووليها أيضا واو أو فاء، نحو قوله: ﴿وَسَتَلِي الْقَرِيَةَ الَّتِي﴾ [يوسف: ٨٢]، و﴿فَتَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣] . . .

والرابع: إذا دخلت مع لام المعرفة ووليها لام أخرى قبلها للتأكيد، أو للجر، أو للابتداء، فمثال التأكيد [١/٥٤] نحو قوله: ﴿لِلَّذِي بِبِكَّةٍ﴾ [آل عمران: ٩٦]^(١)، و﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى: ٤]، ومثال الذي للابتداء: ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: ٣٢]، ومثال التي للجر: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، و﴿فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الحشر: ٧] .

والخامس: التسمية في فواتح السور [وفي قوله]^(٢) في هود: ﴿بِسْمِ اللَّهِ بَجَرْنَهَا وَمُرْسِنَهَا﴾ [الآية: ٤١]، وذلك لكثرة الاستعمال، وأما قوله: ﴿بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، و﴿بِأَسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]، وشبهه، فالألف فيه مثبتة في الرسم بلا خلاف^(٣) .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل: «كقوله»، وهو خطأ .

(٣) المقنع: (ص ٢٩ - ٣٠) .

وأضاف الناظم إلى هذه الخمسة موضعاً سادساً، وهو قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿لَتَنخَذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧].

وبدأ الناظم من هذه المواضع بما دخلت همزة الوصل على همزة الأصل، وقد تقدم [التنبيه] ^(١) عليه.

ثم ثنى بالأمر من السؤال، فقال: «قل وفسلوا وشبهه كنجو»؛ أي: كمثل: «وسئل وسئلوا»، فأتى به بالواو والفاء على حسب ما ذكر الداني؛ لأن الواو والفاء كأنهما من نفس الكلمة، فنابا مناب ألف الوصل.

ويجوز أن يكون ذلك مرسوماً على لغة من يخفف الهمزة، فنقل حركتها إلى [السين] ^(٢)، وحذفها، فلما تحركت السين، استغنى عن ألف الوصل، وبذلك قرأ ابن كثير، والكسائي ^(٣)، وقد أجمعوا على قوله: ﴿سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١].

وهذان التعليان منتقضان:

-
- (١) في «سوت»: «الكلام».
- (٢) في الأصل: «الساكن».
- (٣) وكذلك خلف العاشر هكذا: ﴿سَلَّ﴾، وقرأ الباقون: ﴿اسْأَلْ﴾ بسين ساكنة وهمزة مفتوحة بعدها دون نقل.
- انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٣٢)، والتيسير للداني: (ص ٩٥)، والنشر لابن الجزري: (١/ ٤١٤).

أما التعليل الأول: فإنه إنما حذف ألف الوصل منه لأجل القراءة الأخرى، فينتقض الأمر من الأمر؛ لأنهم كتبوه بالألف بعد الواو، [ولا شك أنه جاء الأمر منه: مُر؛ كما جاء الأمر من: «سأل: سَلٌ»^(١)].

وأما التعليل الثاني: فالواو والفاء كأنهما من نفس الكلمة، فينتقض بالأمر من الفعل الثلاثي في مثل: [«وَأَذْكُرُوا»، «وَأَعْلَمُوا»، «فَأَنْتَشِرُوا»]^(٢)، وهذا لازم.

غير أنه قد يجاب عن هذا بأن يقال: وذلك أن الواو والفاء ذات وجهين، فهما باعتبار ما بعدهما كالكلمة الواحدة من حيث لا يصح انفصالهما عنها، [ولا يوقف عليهما]^(٣) دونهما، وهما باعتبار آخر كلمة على حالها من حيث إنها زائدة جيء بها لمعنى؛ ك: «ثم»، و«على»، و«عن»، وما أشبه ذلك من سائر حروف المعاني، فمن لاحظ الاعتبار الأول، كتبها بغير ألف، ومن لاحظ الاعتبار الثاني، كتبها بألف.

وقد عاملت العرب الواو والفاء بهذين الاعتبارين في مواضع منها بسكون اللام وضمها وكسرها [إذا دخلت على «هي» و«هو»، فبالاعتبار الأول تسكن الهاء، وبالاعتبار الثاني تضم أو تكسر]^(٤)، وكذلك سكون لام

(١) سقطت من «ت».

(٢) سقطت من «ت».

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة: (١/٩٣)، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: (ص ٤٩٨)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي: (٢/٢٦٩).

الأمر وكسرهما^(١) [في مثل قوله تعالى: ﴿وَلْيَبْتَغُوا﴾^(٢) و﴿وَلْيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ﴾^(٣) [الحج: ٢٩]، قرئ في السبع: ﴿وَلْيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ﴾ بكسر اللام^(٤).

وكذلك - أيضاً - عاملوا الواو والفاء بهذين الاعتبارين إذا دخلت على «إِذَا»؛ لأن «إِذَا» إنما تنصب إذا كانت أول الكلام، ولا تنصب إذا كانت وسط الكلام، فمن أخذ بالاعتبار الأول لم ينصب بها، ومن أخذ بالاعتبار الثاني نصب بها، قال الله سبحانه: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦].

وقرئ في الشاذ: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا خِلْفَكَ﴾ بالنصب^(٥).

[ثم قال ﷺ:

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في «س»: ﴿وَلْيَبْتَغُوا﴾ [المنكوت: ٦٦].

(٣) وهي قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر، وقرأ الباقون بإسكان اللام.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٣٦)، والتيسير للداني: (ص ١٥٧)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٣٢٦).

(٤) سقطت من «ت».

(٥) أي: ﴿يَلْبِثُوا﴾ بحذف النون، وهي قراءة أبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود، وهي كذلك في مصحف ابن مسعود.

انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (٣ / ٤٧٦)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٦ / ٦٣).

[١٢٦] وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ وَبَعْدَ لَامٍ كَلَلَّذِي لَلدَّارِ لِلِإِسْلَامِ^(١)

هذا هو الموضع الثالث الذي حذف فيه همزة الوصل، وهو إذا دخلت ألف الوصل مع لام التعريف، ووليها آخر للتأكيد أو للابتداء؛ مثل: ﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [الأنعام: ٣٢]، ومثله: ﴿لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: ٩٦]، و﴿لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ [آل عمران: ٦٨].

وكذلك إذا وليها لام الجر؛ مثل: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، و﴿فَلِلَّهِ وَالرُّسُولِ﴾ [الحشر: ٧]، و﴿لَلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِنْسَانِ﴾ [الزمر: ٢٢].

وكان الأصل في هذا كله: «دار»، و«لذي»، و«إسلام»، ثم [دخلت الألف واللام المعرفتان فصار: «الدار» و«الذي» و«الإسلام»]^(٢)، ثم دخلت لام الابتداء على «الدار»، [ولام التأكيد على «الذي»]^(٣)، ولام الجر على «إسلام»، فكان حقها أن تُضفر مع الألف، فتكون لام ألف، ولام، [ودال، وألف،]^(٤) وراء، في «للدار»، وكذلك في «الذي»، ولام ألف مرتان في «الإسلام»، فلما كثرت الأمثال في هذه الكلم، وسقط [ب/هـ/ب] ألف الوصل من اللفظ، أسقطوها خطأ؛ إجراءً للخط مجرى اللفظ؛ لأنها قد سقطت في اللفظ، فأجري الخط عليها مع كراهة توالي الأمثال.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) تقديم وتأخير في الأصل.

وقوله: «وقبل تعريف» يريد: وحذفوا ألف الوصل قبل لام التعريف، «وبعد لام» أي: إذا أتت بعد لامين: أحدهما - وهو الأول - للابتداء أو للجر، والثاني للتعريف.

فجعل التعريف باللام وحدها دون الألف، لا سيما على قول من يقول: إن الألف ألف الوصل، واجتلبت للابتداء.

وقد اختلف في الاسم الذي دخل عليه الألف واللام فبِمَ تَعَرَّفَ؟^(١)
فقال الخليل^(٢): «إنه تَعَرَّفَ بالألف واللام، وإن [آلة]^(٣) التعريف «أل».
وقال: «إن هذه الهمزة التي مع اللام همزة قطع».

واحتج على ذلك بفتحها؛ إذ الهمزة إنما تكون مضمومة أو مكسورة، واحتج - أيضاً - بإثباتها مع همزة الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَلَدَّكَّرِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ولو كانت همزة الوصل، لحذفت كما حذفت في قوله: ﴿قُلْ أَفَأَتَّخِذُكُمْ﴾ [الرعد: ١٦].

(١) انظر المسألة في: سر صناعة الإعراب لابن جني: (١/ ٣٣٢ - ٣٤٢)، واللمع في العربية لابن جني: (ص ٢٢٣)، وكتاب اللامات للزجاجي: (ص ٤١)، والمفصل في صناعة الإعراب للزمخشري: (ص ٤٤٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراي: (١/ ٤٦٠).

(٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد سبقت ترجمته. وانظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٣٩٠).

(٣) سقطت من الأصل.

وزهب غيره^(١) إلى أن التعريف إنما وقع باللام وحدها، وأن الهمزة التي هي معه [همزة وصل جيء بها للابتداء؛ لأن اللام ساكنة، ولا يبدأ بساكن؛ واحتج على أنها ألف وصل بسقوطها في الدرج.

وردّ ما احتج به الخليل، حيث قال: «لو كانت»^(٢) همزة وصل، لم تفتح».

[فإن قال]^(٣): وذلك أن همزة الوصل أصلها ألا تدخل إلا في الأفعال، وفي أسماء مخصوصة، ولا تدخل على الحروف ألبتة، فلمّا شذت العرب في إدخالها على لام التعريف، وهو حرف، شذوا في تحريكها بالفتح؟

[قلنا]^(٤): وهذا من باب الشذوذ للإعلام [بالشذوذ]^(٥)، كإثبات التاء في «قَدِيمَة» و«وَرِيْثَة»^(٦) تصغير «قدام» و«وراء»؛ إذ من أصلهم ألا يشبّوها في الاسم المصغر إذا كان على أربعة أحرف.

وردّ ما احتج به - أيضاً - من إثباتها مع همزة الاستفهام في نحو قوله تعالى: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾، وفرق بينه وبين ما إذا كانت مفردة ليست مع لام

(١) وهو سيويه ومن ذهب مذهبه. انظر: الكتاب لسيويه: (٣ / ٥٤١)، وتنبه العطشان للرجاجي: (ص ٣٩٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٦١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل: «فإن قيل».

(٤) سقطت من «س وت».

(٥) سقطت من «ت».

(٦) في الأصل: «قَدِيمَة وُورِيْثِكْ».

التعريف، وذلك أنها إذا كانت مفردة، إنما تكون مكسورة، وهمزة الاستفهام مفتوحة، وبهذا يقع الفرق بين الاستفهام [والخبر].

فلا معنى لإثبات ألف الوصل المنفردة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام^(١)؛ إذ حذفها لا يؤدي إلى لبس، وهمزة الوصل إذا كانت مع لام التعريف لا تكون إلا مفتوحة، وهمزة الاستفهام مفتوحة أيضاً، فلو حذف هذه الهمزة لدخول الاستفهام عليها، لالتبس الاستفهام بالخبر، وبالله التوفيق. ثم قال ﷺ:

[١٢٧] وَيَعَدُّ الْإِسْتِفْهَامَ إِنْ كَسَرْتَا كَقَوْلِهِ: يَدَيَّ أَسْتَكْبِرْتَا

هذا هو الموضع الرابع الذي حذف منه همزة الوصل، وهو إذا كانت همزة الوصل مكسورة، ودخلت عليها همزة الاستفهام؛ نحو: ﴿قُلْ أَخَذْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٠]، و﴿وَوَلَدًا﴾ [٧] ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ﴾ [مريم: ٧٧ - ٧٨]، و﴿جَدِيدًا﴾ [٨] ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا﴾ [الإسراء: ٩٨ - ٩٩]، و﴿بِيَدَيَّ أَسْتَكْبِرْت﴾ [ص: ٧٥]، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].

فإن أتت ألف الوصل مفتوحة؛ نحو قوله: ﴿إِنَّ الدَّكْرَيْنِ﴾، و﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٥٩]، و﴿إِنَّ الْآلِينَ﴾ [يونس: ٥١]، وشبهه:

فقوم يذهبون إلى أن المرسومة هي ألف الاستفهام، وذهب آخرون إلى أن ألف الوصل هي المرسومة، وأن المحذوفة هي ألف الاستفهام^(٢).

(١) سقطت من «ت».

(٢) انظر: تبيين العطشان للرجراجي: (ص ٣٩٢ - ٣٩٤)، وفتح المنان لابن عاشر:

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله بمنه وكرمه أمين]:

[١٢٨] وَلَتَّخَذَتْ، وَبِخُلْفٍ يُرْسَمُ لِإِبْنِ نَجَاحٍ فِي أَفَاتَخَذْتُمْ

هذا هو الموضع السادس الذي أضافه الناظم إلى هذه المواضع

المذكورة - كما قدمنا - وأدخله بين الموضع الخامس والموضع الأربعة

المتقدمة التي ذكرها أبو عمرو، وأبو داود^(١)، فإنهما لم يذكرها إلا خمسة

مواضع، خامسها: [١/٥٥] «بسم الله» الذي أصر الناظم، ولم يذكر ﴿لَتَّخَذَتْ﴾

مع هذه المواضع، [فقال: (٢)] «ولتخذت»، هنا تم الكلام.

وقوله: «وبخلف يرسم» هذا ابتداء كلام آخر مصروفاً إلى ما بعده؛

كأنه يقول: حذف ألف الوصل من كذا وكذا، ومن قوله تعالى: ﴿لَتَّخَذَتْ﴾

[الكهف: ٧٧] من هذه الكلمة؛ إذ لو رسمت ألف الوصل فيه، لرسم بلام

ألف؛ [إذ كان أصله: «اتخذت» دخلت عليه اللام التي هي جواب «لو»،

فكان حقها أن تُضَفر مع ألف] (٣) الوصل، فتصير لام ألف؛ مثل قوله تعالى:

﴿لَا تَخْذَنْهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ [الأنبياء: ١٧].

قال أبو داود: ﴿لَتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧] كتب بلام وتاء بعدها

من غير ألف بينهما، هذه روايتنا عن نافع بن أبي نعيم، والغازي بن قيس،

وحكم بن عمران، وعطاء الخراساني، ومحمد بن عيسى الأصبهاني.

(١) انظر: المقنع: (ص ٢٩ - ٣٠)، ومختصر التبيين: (٢/ ٢٣ - ٣٠ / ٢/ ١٦٩).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من «ت».

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو^(١) ﴿لَتَخَذْتُ﴾ بتخفيف التاء الأولى مع كسر الخاء بعدها، على لغة من يقول: تَخَذَ يَتَّخِذُ، [مثل: عمل يعمل]. وابن كثير وحده يخفف التاء الثانية لإظهاره؛ الذالّ عندها، والباقون يشددون التاء الأولى، ويفتحون الخاء، ويدغمون الذال في التاء على لغة من يقول: اتَّخَذَ يَتَّخِذُ^(٢)[^(٣)].

وأحسب هذه الكلمة كتبت على لغة «تَخَذَ» دون «اتَّخَذَ» في جميع المصاحف^(٤)، ولم يأت من ذلك في كتاب الله ﷻ غير هذا الحرف وحده.

وكتبوا في سورة الأنبياء: ﴿لَا تَخَذَنَّهُ﴾ [الأنبياء: ١٧] بألف على اللغة الثانية، وكانهم ﷻ جَرَوْا في ذلك إلى الجمع بين اللغتين، والله أعلم^(٥).

(١) وكذا: يعقوب.

(٢) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص٣٩٦)، والتيسير للداني: (ص١٤٥)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ١٥، ٢/ ٣١٤).

(٣) سقطت من «ت».

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي: (٢/ ٧٠)، شرح الهداية للمهدوي: (٢/ ٣٩٩)، والحجة لابن خالويه: (ص٢٢٨)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص٤٢٥)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (٢/ ١٠٧)، وإبراز المعاني لأبي شامة: (ص٥٧٢).

(٥) مختصر التبيين: (٣/ ٨١٦-٨١٧).

وذكره أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع في سورة الكهف^(١).

وقوله: «وبخلف يرسم» هذا ابتداء كلام آخر؛ فهو مقطوع مما قبله، لأن ما قبله متفق على حذف ألف الوصل منها، وهذا الموضع الذي هو لفظ ﴿أَفَاتَخَذْتُمْ﴾ مختلف فيه كما قال لأبي داود.

فالمجرور في قوله: «وبخلف» متعلق بقوله: «يرسم»، أو بالثبوت والاستقرار، وكذلك قوله: «لابن نجاح في أفاتخذتم» متعلق بالثبوت والاستقرار على أنه صفة للخلف، فكأنه قال: وبخلف مستقر أو ثابت في ﴿أَفَاتَخَذْتُمْ﴾ لابن نجاح، فنسب الخلف له^(٢)، ونسبته مجازا لا حقيقة، إنما هو حقيقة للواضع الأول، وهو الصحابي.

(١) انظر: المقنع (ص ١٢).

ووافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة؛ انظر: البيت رقم (٨٨) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧٦).

(٢) ولم يتعرض لها أبو عمرو الداني، وجرى العمل فيها بإثبات الألف؛ قال ابن القاضي: «وهو المشهور».

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/١ - ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٠).

وقوله: «يرسم» [المفعول الذي لم يُسم] ^(١) فاعله محذوف يعود على ألف الوصل المذكورة قبل هذا، المحذوفة من المواضع المذكورة؛ أي: اختلفت المصاحف في ألف الوصل التي بعد الفاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَأْتَحَدُّثُمْ﴾ [الآية: ١٦] في سورة الرعد هل ترسم أو لا ترسم؟

قال أبو داود في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَأْتَحَدُّثُمْ﴾: «كتبه في بعض المصاحف بألف بين الفاء والتاء، وفي بعضها بغير ألف، والأول أختار» ^(٢).

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله]:

[١٢٩] وَحَذَفُ بِسْمِ اللَّهِ عَنْهُمْ وَأَضْحُ فِي هُودَ وَالنَّمْلِ وَفِي الْفَوَائِحِ
[١٣٠] وَأَغْفَلَ الدَّانِي مَا فِي النَّمْلِ فَرَسْمُهُ كَهَذِهِ عَنْ كُلِّ

هنا انتهى كلامه ﷺ فيما حذف منه ألف الوصل، وذلك في خمسة مواضع - كما قدمنا - عن الداني، وأبي داود، وهذا هو الموضع الخامس [في ما ذكر الشيخان، وأدخل الناظم فيها بين هذا الموضع الخامس] ^(٣) والأربعة التي قبله كلمة [لَتَأْتَحَدُّتُمْ] ^(٤)، فصارت بها ستة مواضع؛ لأنهم أجمعوا على إسقاط ألف الوصل خطأ ولفظاً من هذه المواضع الستة.

(١) سقطت من «ت».

(٢) مختصر التبيين: (٣/٧٣٩).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في الأصل: «أَفَاتَحَدُّتُمْ»، وهو خطأ.

ولما شاركت كلمة ﴿لَنُخَذَّتْ﴾ المواضع المذكورة في الحكم، وأنها مجمعٌ عليها، أضافها إليها، وأدخل فيها كلمة ﴿أَفَأَتَّخَذْتُمْ﴾، وحكى الخلاف [فيها]^(١).

قوله: «وحذف بسم الله عنهم»؛ أي: ألف الوصل في هذه الكلمة.

[٥٥/ب]

«عنهم» يعني: عن جميع الرواة.

«واضح»؛ أي: بيّن ظاهر لا خفاء [به]^(٢)، ولا إشكال فيه.

فإن أتت بعد كلمة «بسم» لفظةً غيرُ «الله»^(٣) فإن الألف فيها ثابتة،

نحو قوله تعالى: ﴿بِأَسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]، و﴿بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]^(٤).

[وفي كلام المخلوقين]^(٥): «ابدأ باسم زيد»، و«ابدأ باسم محمد»،

وشبهه، وكذلك إن اتصل بها لام؛ نحو قولك: «لاسم محمدٍ حلاوة»،

أو كاف؛ نحو قولك: «ليس اسمُ عمرَ كاسمِ عمرو»،

(١) سقطت من «ت».

(٢) في الأصل: «فيه».

(٣) في الأصل تقديم وتأخير، وسقطت كلمة «لفظة».

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٠)، ومختصر التبيين: (٢/ ٢٥ - ٢٦).

(٥) سقطت من «ت».

وشبهه^(١)[٢].

وقوله: «في هود» أراد: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ آتِكُوا آلَكُمْ بِمِثْلِ مَا آتَاكُمْ فَأَنِصِرْ آلَكُمْ فِي جُنُودِهِمْ وَأُولَئِكَ أَوْلِيَاءُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ٤١].

«والنمل» أراد: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الآية: ٣٠].

وقوله: «وفي الفواتح» أراد: فواتح السور.

وقوله: «وأغفل الداني ما في النمل»؛ أي: غفل عنه، فلم يذكره^(١)؛ لأنه قال فيما قدمنا من كلامه في «المقنع»: «والخامس: التسمية في فواتح السور، وفي قوله في هود: ﴿بِسْمِ اللَّهِ جَعَلَ الْكُتُبَ حَرِيبًا كَمَا كَانَتْ حَسْرَةً لِّلْمُتَكِبِينَ﴾ [الآية: ٤١]»^(٢).

(١) وقد اختلف النحاة في علّة حذف ألف الوصل في الخطّ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ على أربعة أقوال:

قيل: لكثرة الاستعمال، وقيل: حملاً للخطّ على الوصل، وقيل: للزوم الباء لهذا الموضع، فاستغني عنها بالباء، وقيل: لتحرك السين في الأصل؛ لأن أصله عند البصريين: «سُمُو» بضم السين، وقيل: «سِمُو» بكسر السين؛ وقال الكوفيون: أصله «وَسْم» من السمة التي هي العلامة، وقد نبه أبو زكريا بن معطي في ألفيته على هذين القولين، فقال:

واشتق الاسم من سما البصريون واشتقه من وسم الكوفيون

والمذهب المقدم الجلي دلياله الأسماء والسُّمي

انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري: (ص ٤)، ومسائل خلافية في النحو للعكبري: (ص ٦٤)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٣٩٧).

(٢) سقطت من «ت».

ولم يذكر الداني الذي في النمل، ولذا قال الناظم: «وأغفل الداني ما في النمل».

ثم قال: «فرسمه كهذه عن كلّ»؛ أي: وكتب الذي في النمل بغير ألف كمثل غيره^(٣).

«عن كلّ»؛ أي: عن جميع المصاحف، وجميع الرواة عنها^(٤).

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله]:

[١٣١] كَذَا: وَقَتَلُوهُمْ فِي الْبَقْرَةِ وَقَبْلَهُ ثَلَاثَةٌ مُقْتَمَرَةٌ

قوله: «كذا» أراد: كما ذكرت لك أنهما اتفقا على حذف [ألف الوصل

من المواضع المتقدمة الذكر،

(١) قال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٣٩٦): «ولو سُئِلَ عنه، لقال بحذفه».

(٢) المقنع: (ص ٢٩).

(٣) وجرى العمل فيه على الحذف كسائر المذكورات سابقا، ووجه حذف همزة الوصل فيه: كثرة الاستعمال.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٠).

(٤) أغفل الناظم ﷺ لفظاً ثامناً من المواضع التي تحذف فيها ألف الوصل، وهو قوله تعالى: ﴿يَنْبُؤُمْ﴾ [طه: ٩٣]، ولكن وإن سكت عنه هاهنا، فقد ذكره في باب الهمز، في الهمزة التي ترسم على أفراد الاتصال بالزوائد، في قوله في البيت رقم (٢٩٦): «وهؤلاء ثم ينبؤما وأؤنبئ: بواو حتماً».

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٣٩٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٦٨).

كذلك اتفقا على حذف^(١) الألف من الألفاظ التي أخذ في ذكرها .

وقوله : «وقتلوهم في البقرة» أراد : قوله تعالى : ﴿وَقَتَلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ

فِتْنَةً﴾ [البقرة : ١٩٣] ^(٢) .

[وقوله : «وقبله ثلاثة» ؛ أي : وقبل ﴿قَتَلُوهُمْ﴾ ثلاثة ، أي : ثلاثة

ألفاظ من أفعال القتال] ^(٣) .

وقوله : «مقتفرة» أي : متتابعة ، والافتقار : هو الاتباع ؛ تقول العرب :

افتقرت أثره ؛ أي : تبعته .

قال الشاعر ^(٤) :

وَلَا يَزَالُ أَمَامَ الْقَوْمِ يَقْتَفِرُ

أي : يتبع .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) انظر : المقنع (ص ٨٣ - ٨٤) ، ومختصر التبيين : (٢ / ٢٥٢) .

(٣) سقطت من «ت» .

(٤) هو : أعشى باهلة ، واسمه عامر بن الحارث أحد بني وائل ، وقال هذا في قصيدة

يرثي فيها المنتشر بن وهب ، فمما قاله :

لَا يَغْمِزُ السَّاقَ مِنْ أَيْنَ وَمَنْ وَصَبِ وَلَا يَعْضُ عَلَيَّ شُرُوفَةَ الصَّفَرِ

لَا يَتَأَرَى لِمَا فِي الْقَدْرِ يَرْقُبُهُ وَلَا يَزَالُ أَمَامَ الْقَوْمِ يَقْتَفِرُ

انظر : إصلاح المنطق لابن السكيت : (ص ٢٥٢ و ٣١٣) ، والأصمعيات للأصمعي :

(ص ٩٠) ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي : (ص ١١٦) .

ويقال - أيضاً - : (اقتَفَرْتُ أَثْرَكَ أَقْفَرُ تَقْفَرًا) ؛ أي : أتبع^(١) .

وأراد بالثلاثة المتتابعة : قوله تعالى : ﴿وَلَا تُقْبِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْتَلُوا فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة : ١٩١] .

هذه الثلاثة الأفعال التي أراد ؛ الأول : مجزوم بالنهي ، والثاني : منصوب بـ «حتى» ، والثالث : على لفظ الماضي ، كتبت كلها بغير ألف^(٢) ، لتحتمل الوجهين في القراءة والخط .

ثم قال ﷺ :

[١٣٢] وَأَلْ عِمْرَانَ بِهَا الْأَخِيرُ وَفَلَقَ تَلُوكُمْ مَأْثُورُ

أي : وسورة آل عمران ؛ أي : المذكور فيها ، [«آل عمران بها»]^(٣) ؛ أي : بالسورة .

«الأخير» ؛ أي : [اللفظ الأخير من]^(٤) أفعال القتال ، وأراد : قوله تعالى في آخر السورة : ﴿وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [الآية : ١٩٥]^(٥) .

(١) انظر : لسان العرب لابن منظور «مادة قفر» : (٥ / ١١٠) ، وتاج العروس للزبيدي «مادة ق ف ر» : (١٣ / ٤٦٠) .

(٢) انظر : المقنع : (ص ٨٣) ، ومختصر التبيين : (٢ / ٢٥٢) .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) في الأصل : «آخر» .

(٥) انظر : المقنع : (ص ١٠) ، ومختصر التبيين : (٢ / ٣٨٨) .

واحترز بقوله: «الأخير» مما قبله في السورة: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا فَنِتَلَوْا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الآية: ١٦٧]، وفي أول السورة: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَمَثَلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الآية: ١٣].

وقوله: «وآل عمران» مبتدأ، و«الأخير» مبتدأ ثان، و«بها» جار ومجرور متعلق بالثبوت والاستقرار على أنه خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.

وقوله: «وفلقتلوكم مأثور» أي: مروى، و«فلقتلوكم» مبتدأ، وخبره «مأثور»، وأراد: قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَنَلُوكُمْ﴾ [الآية: ٩٠]، وإنما لم يقيده بالسورة؛ لأن لفظه قيد له^(٢)؛ [إذ ليس فيها ولا في غيرها من سور القرآن ما يشبهه، واحترز به مما قبله]^(٣).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[١٣٣] وَمَوْضِعٌ فِي الْحَجِّ وَالْقِتَالِ ثَمَانِ أَحْرُفٍ عَلَى التَّسْوَالِ

قوله: «وموضع في الحج» أراد: قوله تعالى في سورة الحج: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ [الآية: ٣٩]، وفيه قراءتان في السبع مشهورتان: بفتح التاء وكسرها^(٤)، وإثبات الألف [١/٥٦] لفظا لا غير.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: المقنع: (ص ١١)، ومختصر التبيين: (٢/ ٢٥٢ و ٢/ ٤٠٩).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) قرأ نافع، وابن عامر، وحفص وأبو جعفر ﴿يُقْتَلُونَ﴾ بفتح التاء مبنيا للمفعول، وقرأ الباقون ﴿يُقْتَلُونَ﴾ بكسر التاء مبنيا للفاعل. =

وقوله: «والقتال» أراد: سورة القتال، [وهي سورة: الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله^(١)][^(٢)]، وأراد: قوله تعالى فيها: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَلُهُمْ﴾ [الآية: ٤]، وهذا الحرف ذكره في «المقنع»^(٣)، ولم يذكره صاحب «العقيلة».

وقوله: «ثمان أحرف»؛ أي: ثمان كلمات من أفعال القتال.

«على التوال» متوالية على ترتيب القرآن؛ لأن أبا عمرو ذكرها كذلك في «المقنع» متوالية على نظم المصحف، فذكر ما في البقرة، ثم ما في آل عمران، ثم ما في النساء، ثم ما في الحج، ثم ما في القتال^(٤).

ولم يذكر أبو عمرو من أفعال القتال إلا هذه الثمانية، ذكرها في الباب المروي عن نافع^(٥).

= انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٣٧)، والتيسير للداني: (ص ١٥٧)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٣٢٦).

(١) وهي سورة محمد ﷺ.

(٢) سقطت من «ت».

(٣) قال في المقنع (ص ١٤): «وفي القتال: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا﴾».

(٤) انظر: المقنع (ص ١٠ و ١١ و ١٤).

(٥) بل ذكر أربعة البقرة في باب: ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار، وذكر الأربعة الباقية في الباب المروي عن نافع في فصل: ذكر ما حذف منه الألف اختصاراً.

وقد وافق الإمام الشاطبي الشيخين على الحذف في هذه المواضع الثمانية، إلا أنه أغفل موضع القتال؛ كما نبّه عليه الشارح، والذي جرى عليه العمل الحذف في جميع أفعال القتال.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[١٣٤] أُولَى تَشَابَهَ، وَإِنْ تَظَاهَرَا تَظَاهَرُونَ، وَكَذَا: تَظَاهَرَا

قوله: «أولى تشابه»؛ أي: وأولى ﴿تَشَابَهَ﴾ اتفقا على حذف ألفه

بحذف واو العطف، و«أولى» تأنيث «أول»، وأراد: الكلمة الأولى من هذه

اللفظة، والأولى: هي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠].

وقوله: «وإن تظاهرا» أراد: قوله في سورة التحريم: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا

عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ [الآية: ٤].

وقوله: «تظاهرون» أراد: قوله في سورة البقرة: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ

وَالْمُدُونِ﴾ [الآية: ٨٥].

وقوله: «وكذا تظاهرا»؛ أي: بالحذف لهما، وأراد: قوله تعالى في

سورة القصص: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [الآية: ٤٨].

هذه الثلاثة الألفاظ التي [ذكر هنا؛ وهي ثمانية أفعال من «أفعال القتال»،

ولفظ ﴿تَشَابَهَ﴾، وثلاثة ألفاظ من «لفظ التظاهر»، هي التي^(١) ذكر أبو عمرو

= انظر: الآيات رقم (٤٨ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:

(ص ٩٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢)، والدرة الصقيلة لليب (مخطوط): [٢٢/ب- ١/٢٣،

و ٢٧/١- ٢٨/١]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٣٦/١- ب، و ٤١/١- ب]، ودليل

الحيوان للمارغني: (ص ٨٣)، وسمير الطالبين للضبعا: (ص ٥٥).

(١) سقطت من «س».

في «المقنع» في الباب المروي عن نافع^(١)، ولم يزد عليها حرفا واحدا، وهي [متعددة]^(٢) الألفاظ، ووافقه أبو داود عليها، وزاد عليه، فذكر بالحذف كل ما جاء من ألفاظها في القرآن^(٣)، وهو الذي أراد ﷺ بقوله:

[١٣٥] وَأَطْلَقَ الْجَمِيعَ فِي التَّنْزِيلِ بِأَيِّمَا لَفْظٍ عَلَى التَّكْمِيلِ

أي: وأطلق أبو داود الحكم بالحذف في جميع هذه الألفاظ، «في التنزيل»؛ أي: في الكتاب المنسوب له.

وقوله: «بأيما لفظ»؛ أي: بأي لفظ، ف «ما» زائدة، نحو قوله تعالى:

﴿فِيمَا نَقَضُوا مِيثَقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥] أي: بنقضهم^(٤).

وقوله: «على التكميل»؛ أي: على الكمال، ويريد ﷺ: أن هذه الألفاظ المذكورة لم يقتصر عليها أبو داود؛ بل وافق الداني عليها.

وأطلق القول في جميعها بالحذف حيث ما جاءت، وكيف تصرفت،

كاملة،

(١) انظر: المقنع: (ص ١٠ - ١٤).

(٢) في «ت»: «معدودة».

(٣) انظر: مختصر التبيين: ﴿تشابه﴾ في (٢ / ١٥٨)، و«لفظ التظاهر» في (٢ / ١٧٦ - ١٧٧)، و«ألفاظ القتال» في (٢ / ٢٥٢).

(٤) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٧ / ٣٤٠)، ومعاني القرآن للنحاس: (٢ / ٢٣١)، والمححر الوجيز لابن عطية: (٢ / ١٣٥)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: (١ / ٤٠٤)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٦ / ٧).

لم يستثن [منها حرفاً^(١)]^(٢)، فحذف الفعل من القتال [كيف كان]^(٣)، وكيف ما جاء، سواء كان ماضياً؛ نحو: ﴿فَإِنْ قَتَلْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، و﴿قَتَلُوا﴾ [الأحزاب: ٢٠].

أو مضارعاً مثل: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُفَقِّتُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩١].

أو أمر؛ مثل: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩٣]، و﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٨٤]^(٤).

(١) قال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٤٠٤): «واعترض قوله: «وأطلق الجميع في التنزيل» بأن ظاهره يقتضي أن ألفاظ القتال محذوفة في التنزيل مطلقاً، لا فرق بين الاسم والفعل، وليس الأمر كذلك؛ لأنه لم يذكر في التنزيل بالحذف إلا أفعال القتال، وأما الاسم فهو ثابت؛ كقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا لَوْ نَعْلَمُ قَتَالَ لَا تَبَعْتَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

والأولى أن يستبدل هذا البيت ببيت آخر، فيقال:

وَصَرَّحَ التَّنْزِيلُ بِالِاجْتِمَاعِ فِي دَيْنٍ وَالْفِعْلُ مِنَ الْقِتَالِ
أو يقال:

وَحَذَفَ التَّنْزِيلُ أفعالَ الْقِتَالِ وَعَنْهُ فِي هَذَيْنِ تَعْمِيمُ الْمَقَامِ.

(٢) سقطت من «ت».

(٣) في «ت»: «حيثما».

(٤) في «ت» في هذا الموضع: «والاسم من القتال ثابت، وفي هجاء المصاحف ثابت ﴿لو نعلم قتالاً﴾ آل عمران بالحذف».

﴿تَشْبِهَ﴾ حيث ما جاء وكيف ما تصرف^(١)؛ مثل: ﴿تَشْبِهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، و﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشْبِهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]، و﴿وَأُخْرُ مُتَشَبِهَاتٍ﴾ [آل عمران: ٧]^(٢)، و﴿فَتَشْبِهَ الْخَلْقَ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ١٦]، و﴿تَشْبِهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨]، و﴿وَعَيْرَ مُتَشَبِهٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]، و﴿مُتَشَبِهًا وَعَيْرَ مُتَشَبِهٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]؛ [قاله في التنزيل^(٣)] (٤).

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٧٣ - ٥٧٤): «لم يذكر أبو داود في مادة: «ش ب ه» ما يقتضي إطلاقاً فيها، ولا تعميماً، كما قد يتبادر من عبارة الناظم، بل ذكر كل لفظ منها في محلّه، نعم صرح بالتعميم في «أفعال القتال»، وفي مادة: «ظ ه ر».

وذكر الدانسي ﴿تَشْبِهَ﴾ في البقرة فيما رواه عن قالون عن نافع، وسكت عن الباقي، وجرى العمل بالحذف في الجميع.

ينظر: المقنع: (ص ١٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٢ - ٨٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠).

(٢) اعترض الرجراجي على الشارح تمثيله بقوله تعالى: ﴿وَأُخْرُ مُتَشَبِهَاتٍ﴾، وبقوله: ﴿ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِينَ﴾، وبقوله: ﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾، وقال: «ولا ينبغي أن يمثل بهذين اللفظين هاهنا؛ لأن التمثيل بهما يقتضي أن صاحب التنزيل انفرد بحذفهما دون غيره من الشيوخ، وليس الأمر كذلك؛ لأن هذين اللفظين - أعني: ﴿مُتَشَبِهَاتٍ﴾، و﴿ظَاهِرِينَ﴾ - يحكم بحذفهما لجميع أهل الرسم، لا لصاحب التنزيل ولا لغيره؛ لأنهما مندرجان في جمع السلامة المتقدم في بابه».

تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٠٤).

(٣) انظر: مختصر التبيين (٢ / ١٥٨).

(٤) زيادة من «ت».

﴿تَظَاهَرَا﴾ سواء كان من التعاون نحو هذا، وقوله: ﴿وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا﴾ [التوبة: ٤٤]، و﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤٤]، و﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص: ٤٤٨]، و﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُم﴾ [الأحزاب: ٢٦]، وشبهه .

أو كان من الإظهار والظهور نحو: ﴿ظَاهِرَ الْإِثْمِ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، و﴿مَرَّةً ظَاهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢]، و﴿ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [غافر: ٢٩]، و﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤]، وشبهه^(١).

هذا معنى قوله: «وأطلق الجميع في التنزيل» البيت .

ثم قال:

[١٣٦] وَالْمُنْصِفُ الْأَسْبَابَ وَالغَمَامَ

وَإِنَّ نَجَاحَ مَا سِوَى الْبِكْرِ نَقْلُ

(١) وافق الداني أبا داود في حذف «تظهرون» في موضع البقرة، والأحزاب، وموضعي المجادلة، ووافقه كذلك على: «تظهرا» في الأحزاب، ولم يوافقه الشاطبي إلا على موضعي الأحزاب والتحریم؛ وقد وهم السخاوي حين نفى وجود موضع الأحزاب في المقنع؛ حيث قال في الوسيلة (ص ٢٠٤): «وليس في المقنع ذكر «تظهرون»، ولكنه من زيادات هذه القصيدة»، والعمل على الحذف في الجميع حيثما وقعت وكيفما تصرفت .

انظر: المقنع: (ص ١٠ و ١٣)، والعقيلة البيتان رقم: (١٠٣ و ١١٥) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٣ و ٢٣٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٢ - ٥٣).

قوله: «والمنصف الأسباب والغمام» فاعلٌ بفعل محذوف؛ أي: وحذف «المنصف»، ويريد: صاحب «المنصف»، وهو البلنسي، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه. [٥٦/ب]

وقوله: «الأسبب»؛ أي: ألف ﴿الْأَسْبَبِ﴾، ويريد: ألف هذه الكلمة، فحذف -أيضاً- المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

وقوله: «والغمام»؛ أي: ألف ﴿الْغَمَمِ﴾؛ [أي: ألف هذه الكلمة التي هي: ﴿الْأَسْبَبِ﴾، ويريد: أن صاحب «المنصف» ذكر ألف كلمة ﴿الْغَمَمِ﴾، وألف كلمة ﴿الْغَمَمِ﴾^(١) محذوفة في جميع القرآن، حيث ما جاءت هاتان الكلمتان مطلقاً، لم يستثن من هاتين الكلمتين كلمة واحدة.

وقوله: «وابن نجاح» يريد: سليمان بن نجاح، وقوله: «وابن نجاح» مبتدأ.

وقوله: «ما» موصولة بمعنى: «الذي»، وهي مفعولة [بقوله: «نقل»^(٢)، أي: وابن نجاح نقل، «ما سوى البكر»: أي: الذي في غير «البكر»، وهي سورة البقرة.

و«سوى» ظرف متعلق بالثبوت والاستقرار على أنه صلة «ما»، وكأنه يقول: وابن نجاح نقل في كتابه عن المصاحف، أو عن الرواة عن المصاحف

(١) سقطت من «ت».

(٢) سقطت من الأصل.

حذف ما في غير سورة البقرة من لفظ ﴿الْفَعْمَمَ﴾، و﴿الْأَسْبَبَ﴾، فاستثنى له ما في سورة البقرة، فهو ثابت عنده^(١)، وأراد: قوله تعالى: ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ﴾ [الآية: ٥٧]، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [الآية: ٢١٠]، وقوله فيها: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابَ﴾ [الآية: ١٦٦].

وحذف ما في غير البقرة؛ ففي الأعراف: ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ﴾ [الآية: ١٦٠]، وفي الفرقان: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ [الآية: ٢٥]، وفي سورة المؤمن^(٢) من كلام فرعون فيما حكى الله عنه: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣) ﴿أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ﴾ [الآيتين: ٣٦-٣٧].

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

(١) لم يصرح الشيخ أبو داود أنهما ثابتان؛ بل سكت عن الموضعين في البقرة، فما كان ينبغي الإثبات فيهما، لأن سكوته ليس حكماً بالإثبات ولا بالحذف كما سلف بيانه، وصرح في موضع الأعراف بالحذف فقال في مختصر التبيين (٣/ ٥٧٨ - ٥٧٩): «﴿الْفَعْمَمَ﴾ بحذف الألف» ولكنه لم يعمم فيه؛ والكلام نفسه في لفظه ﴿الأسبب﴾.

وجرى عمل المشاركة بإثبات ألف ﴿الغمام﴾ و﴿الأسباب﴾ في البقرة، وحذفه فيما سواها، والمغاربة على الحذف في الكلمتين مطلقاً، وهو الصواب - إن شاء الله - لحكاية البلنسي في المنصف الحذف فيه مطلقاً.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٤٠٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٧٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٠ و ٥٩).

(٢) أي: سورة غافر.

[١٣٧] وَمَعَ لَامٍ ذِكْرُهُ تَتَّبَعَا نَجَلُ نَجَاحٍ مَوْضِعًا مَوْضِعًا

قوله: «ومع لام» أي: والألف، أو: وألف مع اللام المفردة، «ذكره»؛ أي: ذكر الألف أو الحذف؛ لأنه هو المقصود.

قوله: «تتبعاً» الألف للإطلاق؛ أي: تتبع أبو داود ذكر الألف مع اللام بالحذف؛ أي: حذفها حيث جاءت، فـ «ذِكْرُ» مفعول مقدم بقوله: «تتبعاً».

وقوله: «تتبعاً»؛ أي: استقصاها؛ «مَوْضِعًا مَوْضِعًا»؛ أي: موضعاً بعد موضع حتى أتى على آخرها كلها في كتاب الله ﷻ.

وقوله: «نجل نجاج»؛ أي: ولد نجاج، لأن النجل: هو الولد، و«نجل نجاج» هو أبو داود.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[١٣٨] كَنَحْوِ: الْأَصْلِحِ، وَنَحْوِ: عَلَّمِ سِوَى: قُلْ أَصْلِحْ وَأُولَى ظَلَامٍ^(١)

قوله: «كنحو»؛ أراد بالنحو: الشبيه والنظير والمثال؛ أي: كمثل «الأصلح»، وأخذ يذكر هاهنا مثولاً من الألف التي مع اللام المفردة التي تتبع أبو داود ذكرها بالحذف - كما قال -، فقال: «كنحو»؛ أي: كمثل «الأصلح»، أراد: قوله تعالى في [سورة هود في]^(٢) قصة شعيب:

(١) في «ت» هذا البيت مذكور مع الأبيات التي بعده، وكذلك شرحه.

(٢) سقطت من الأصل.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [الآية: ٨٨] ^(١).

«ونحو عَلَّم» أراد: ﴿عَلَّمَ الْعُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]، ومثله: ﴿إِنْ يُرِيدُ إِلَّا إِصْلَاحًا﴾ [النساء: ٣٥]، و﴿يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٥]، و﴿لَكِنَّ﴾، و﴿الْمَلَكِ كُتَّةً﴾، و﴿سَلَّمُ﴾، إلى غير ذلك، وهو كثير.

وقوله: «سوى قل اصلاح»، [«سوى»]: حرف استثناء، أخذ يستثني من الألف هنا التي مع اللام المفردة، مواضع سكت عنها أبو داود في كتابه، ولم يتعرض لذكرها أصلا، فهي ثابتة عنده على الأصل ^(٢)، وهي ثلاثة عشر موضعا:

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٣/ ٦٩٧ - ٦٩٨): ﴿إِلَّا الْإِصْلَاحَ﴾ بحذف الألف التي بعد اللام من ﴿إِصْلَاحَ﴾.

(٢) وهذا غير صحيح كما ذكرنا؛ إذ أن السكوت من الشيخ لا يقتضي حكما أصلا، فهذه المواضع الثلاثة عشر التي استثنائها الناظم ﷺ لأبي داود وتابعه على ذلك أكثر شراح المورد، لم ينص الإمام أبو داود على الحذف فيها ولم يرد عنه ذلك؛ بل سكت عنها، وأغفل ذكرها سهواً منه ﷺ ونسيانا، حيث جاء ما يؤكد ذلك: عندما تعرض لنظيره في الموضوع الثاني نحو قوله في مختصر التبيين (٢/ ٢٨٦) في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] فقد ألمح إلى الحذف فقال: «بحذف الألف بين اللام والحاء، وقد ذُكِرَ»، فقوله: «وقد ذُكِرَ» إيحاء إلى الحذف، ونحن نعلم أن الإمام أبا داود لا يذكر إلا الحذف في الغالب، ولا يرتضي التفريق بين المتناظرين إلا برواية صحيحة، ثم إن تلميذه البلنسي صاحب المنصف، وناظم تنزيله نسب الحذف وأطلقه إلى المصحف الإمام، فحيث الحذف هو الصواب والأرجح، وهو الذي جرى عليه العمل في مصاحف أهل المغرب وهو الذي لا ينبغي خلافه، وتمسك أهل المشرق بسكوت أبي داود فأثبتوه، وهو مخالف لما في المصحف الإمام، بل إنهم لم يستقروا على نهج معين؛ إذ أن هذه =

أولها: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ﴾، وآخرها: ﴿لَا زِبْرٌ﴾.

أما قوله: «قل إصلاح»، فهو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ [الآية: ٢٢٠] (١).

وأما «أولى ظلام» يريد: الكلمة الأولى من هذه اللفظة، ففي سورة آل عمران ﴿ذَلِكَ يَمَّا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [الآية: ١٨٢] (٢).

[ثم قال ﷺ ونفعنا به، وغفر لنا وله أمين:

= الكلمات المسكوت عنها حذفوا بعضها، وأثبتوا بعضها الآخر، وهذا مما خالف فيه العمل النص.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٠٧)، ومجموع البيان للترزالي (مخطوط): [١/٣٥]، وشرح المجاصي (مخطوط): [١/٩١]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٧٩ و ٥٨٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٨)، ومخالفات النساخ لأحمد شرشال: (ص ٦١ - ٦٩).

(١) تقدم الكلام عليها في الهامش الذي قبله، والعمل فيها عند أهل المغرب بالحذف والمشاركة بالإثبات.

(٢) وهذه - أيضاً -: الكلام فيها مثل الكلمة التي سبقتها، وجرى العمل فيها - أيضاً -: بالإثبات عند المشاركة، وبالحذف عند المغاربة وهو الصواب - إن شاء الله -.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٠٧)، ومجموع البيان للترزالي (مخطوط): [١/٣٥]، وشرح المجاصي (مخطوط): [١/٩١]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٨).

- [١٣٩] تِلَاوَتِهِ وَسُبُلَ السَّلَامِ وَمِثْلُهَا: الْأَوَّلُ مِنْ غُلَامٍ
 [١٤٠] وَكُلَّ حَلَّافٍ، غِلَاطٌ لَاهِيَةٌ وَمِثْلُهَا: التَّلَاقِ مَعَ عَلَانِيَتِهِ [٥٧/أ]
 [١٤١] نُمَّ فَلَانًا لِأَيْمٍ وَلَازِبٍ وَأُطْلِقَتْ فِي مُنْصِفٍ، فَالْكَاتِبِ
 [١٤٢] مُخَيَّرَ فِي رَسْمِهَا، وَحُدِفَتْ فِي مُقْنِعٍ: خَلَفَتْ حَيْثُ أَتَتْ^(١) [١٢١/٣]
 أما «تلاوته» فهو في سورة البقرة: ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ [الآية: ١٢١] (٣).

وأما «وسبل السلم» فهو في سورة العقود: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلْمِ﴾ [الآية: ١٦] (٤).



- (١) «خَلَفَتْ» جاء في بعض النسخ «خَلَفَتْ» منوناً منصوباً؛ و«حيث أتت» في بعض النسخ: «كيف أتت».
- (٢) سقطت من «س»، وفي الأصل البيت الأخير مذكور مع هذه الأبيات، وأعادته مع شرحه في موضعه.
- (٣) جرى العمل عند المشاركة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى عمل المغاربة على الحذف.
- انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٠٧)، ومجموع البيان للتروالي (مخطوط): [١/٣٥]، وشرح المجاصي (مخطوط): [١/٩١]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).
- (٤) أيضاً: جرى عمل المشاركة على إثباته - أيضاً -؛ لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وقد نص غير واحد من علماء الرسم على حذف ألفه؛ بل نقل بعضهم الإجماع على حذفه حيث وقع =

= فَصَّصَ الإمام أبو عمرو الداني على حذف ألفه في فصل: ما أجمع عليه كتاب المصاحف، ثم إنه - أي: الداني - رواه بسنده عن نافع بالحذف، ومثله ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلْطَنَةِ﴾ [الأنعام: ١٢٧]. انظر: المقنع (ص ١١ و ١٧) وقال الشاطبي في العقيلة البيتين رقم (٥٨ و ١٣٠):

مَرَاغِمًا قَلَّتْ لَوَالِمُسْتَمِّمٌ بهما حرفا السلم معاً أنرا
وقال:

لكن أولئك واللشي وذلك هَا يا والسلم مع اللشي فرد غدرا
قال علم الدين السخاوي: ﴿وَالسَّلْمُ﴾ كله محذوف الألف بلا خلاف، وقال أيضا: ﴿السَّلْمُ﴾ في جميع القرآن مرسوم بحذف الألف. انظر: الوسيلة (ص ١٢٣ و ٢٦٦)

وقال اللبيب: «وقد انعقد الإجماع على حذف الألف التي بعد اللام من لفظ ﴿السَّلْمُ﴾ و﴿سَلْمٌ﴾ سواء كان معرفاً أو منكرًا»، وقال: «واتفقوا على حذف الألف التي مع اللام من ﴿السَّلْمُ﴾ و﴿سَلْمٌ﴾ و﴿سَلْمًا﴾ حيث وقع». الدرّة الصقيلة (مخطوط): [٢٨/٥٥٥].

وقال الجعبري: «﴿السَّلْمُ﴾ كله محذوف الألف». الجميلة (مخطوط): [٤١/ب]؛ وانظر - أيضاً -: [٧٣/١-ب].

وخصهما أبو عمرو الداني والشاطبي بالذكر لرواية نافع ذلك.

ونسب الإمام البنسي في المنصف الحذف إلى المصحف الإمام حيث وقع؛ كما سيذكر الشارح بعد قليل.

انظر: تبيين العظشان للرجاجي: (ص ٤٠٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٨)، ومخالفات النساخ لأحمد شرشال: (ص ٦٧ - ٦٨).



الصفحة	الموضوع
٥٠٥	معنى الهدى
٥٠٧	معنى سَنَنَ
٥٠٩	معنى الدعوة
٥١٠	معنى العباد
٥١٢	معنى المهايح
٥١٤	معنى الارشاد
٥١٥	معنى الختم
٥١٩	معنى النبوءة والنبي
٥٢٠	الاختلاف في معنى النبي والرسول
٥٢١	معنى البريئة
٥٢٣	معنى ذي الشرف
٥٢٤	معنى الأثيل
٥٢٦	ذكر شرف النبي ﷺ

الصفحة	الموضوع
٥٢٨	معنى الصلاة على النبي ﷺ
٥٣٤	الفرق بين الصلاة والدعاء والرحمة
٥٣٦	ذكر آل النبي ﷺ
٥٣٧	أصل لفظ «آل»
٥٤٩	معاني الصحب والصحابة
٥٥١	معنى الأعلام
٥٥٢	معنى انصدع الفجر وإعراجه
٥٥٤	الكلام عن لفظ «أما بعد» وأول من قالها
٥٥٨	كيفية استعمال لفظ «أما بعد»
٥٦١	معنى الرسم والنهى
٥٦٤	معنى الصحف
٥٦٥	الحديث عن جمع القرآن
٥٦٥	ترجمة أبو بكر الصديق -
٥٦٨	ترجمة عمر بن الخطاب - وقصة إسلامه
٥٧٤	ذكر خبر مسيلمة الكذاب وما كان من أمر الردة
٥٨٤	خبر جمع القرآن في عهد الصديق وسببه -

الصفحة	الموضوع
٥٩٤	ترجمة عثمان بن عفان -
٥٩٥	أصل لفظ الإمام
٥٩٧	معنى التجريد وخبر الأحرف السبعة
٥٩٩	اختلاف العلماء في معنى الأحرف السبعة
٦٠٥	سبب تجريد عثمان للقرآن وجمعه الثاني له في مصحف واحد
٦٠٨	ذكر ترتيب السور
٦١١	الاختلاف في عدد المصاحف التي كتبها عثمان
٦١٤	ذكر زرقاء اليمامة وأخبارها
٦٢٠	معنى الاقتفاء
٦٢٢	معنى ملجأ
٦٢٤	معنى الغر
٦٢٦	معنى النص
٦٢٧	معنى الأثر وجمعه
٦٢٩	ذكر الآثار الواردة في الحث على اتباع الصحابة والاقتداء بهم
٦٣٢	ترجمة مالك بن أنس
٦٣٥	معنى الاتباع
٦٣٥	معنى الابتداع - الأمهات

الصفحة	الموضوع
٦٣٦	معنى الأمهات
٦٣٦	الاختلاف في أول من نقط المصحف
٦٣٩	ذكر خبر من وضع الأعراس
٦٤٥	خبر منع الإمام مالك نقط المصاحف
٦٤٦	ذكر بعض الآثار الواردة عن الصحابة في تجريد المصاحف وعدم نقطها
٦٤٩	معنى الأمهات من المصاحف وسبب منع نقطها
٦٥٠	معنى الالتباس
٦٥١	اشتقاق لفظ الكتاب ومعناه
٦٥٢	معنى لفظ الناس
٦٥٤	أجل الكتب المؤلفة في علم الرسم كتاب المقنع
٦٥٥	ذكر ترجمة الإمام الداني
٦٥٩	ذكر التجنيس ومعناه
٦٦١	اختلاف النحاة في إضافة الشيء إلى نفسه
٦٦٢	ذكر العقيلة للإمام الشاطبي والتعريف بمؤلفها
٦٦٨	ذكر كتاب التنزيل لأبي داود والتعريف بمؤلفه
٦٧٥	معنى الرجز

الصفحة	الموضوع
٦٧٦	رجز مورد الظمان وفق قراءة نافع
٦٨٠	ترجمة الإمام نافع بن أبي نعيم
٦٨٣	ذكر الإمام البلنسي وكتابه المنصف والتعريف بهما
٦٨٦	ذكر الشيخ ابن لب شيخ الإمام البلنسي
٦٨٩	ذكر الناظم لمنهجه ومصطلحاته في الرجز
٧٠٢	ذكر سبب تسمية هذا الرجز بمورد الظمان
٧٠٢	حكم حذف الضمير المخفوض وشروطه عند النحاة
٧٠٤	ذكر تسميته بمورد الظمان ومعناه
٧٠٥	استعانته وطلبه العون من الله حين تأليفه لهذا الرجز
٧٠٧	معنى لفظ الكريم
٧٠٩	ذكر معنى الردف عند أهل العروض والقافية

رَبِّهِمْ اللَّهُ

حذف الألفات

٧١٣	* الفصل الأول: باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من فاتحة الكتاب
٧١٤	معنى الاتفاق والاضطراب
٧١٧	معنى الحذف
٧١٨	ذكر الحذف الواقع في المصحف وأقسامه

الصفحة	الموضوع
٧٢٠	حذف حروف العلة الثلاثة وزيادتها في الرسم دون غيرها وسببه
٧٢٢	عدد الألفات والواوات والياءات في القرآن وفق قراءة نافع
٧٢٤	حذف ألف لفظ ﴿الرحمن﴾
٧٢٥	معاني لفظ الأمة في اللغة وتصاريفه
٧٣٠	حذف الألف المعانقة لللام في لفظ الجلالة ﴿الله﴾ واختلاف النحويين في أصله
٧٣٠	اختلاف النحويين في أصل لفظ ﴿الله﴾
٧٣٧	علة حذف الألف في لفظي ﴿الله﴾ و﴿اللهم﴾
٧٣٨	ذكر الاتفاق في حذف الألف من جمعي المذكر والمؤنث السالمين
٧٤٣	ذكر استثناء المشدد والمهموز من حكم جمعي السلامة
٧٤٣	ذكر النبر والهمز واختلاف العلماء فيهما
٧٤٧	حكم المشدّد الإثبات ليس إلا
٧٤٨	المهموز حكمه بالإثبات أشهر
٧٥٠	استدراك الشارح على الناظم والداني في حذف ألف المهموز من جمع المؤنث السالم
٧٥٤	الخلاف في حذف الألفين أو إحداهما من جمع المؤنث السالم نحو ﴿الصادقات﴾
٧٥٦	الاستدراك على الناظم في قوله: وجاء في الحرفين

الصفحة	الموضوع
٧٥٨	الخلاف بين الداني وأبي داود في حكم الحذف في ما فيه ألفين من جمع المؤنث السالم
٧٦٢	حكم رسم لفظ ﴿يابسات﴾ ولفظ ﴿رسالة﴾ في سورة المائدة
٧٦٥	حكم رسم لفظ ﴿راسيات﴾ ومعنى قول الناظم «قل» في النظم
٧٦٥	معنى التضمين ومعنى قوله: «رَجَّحْ نُبْتَهُ»
٧٦٨	استدراكه على الناظم لسكوته على عدة ألفاظ ذكرها أبو داود: (رسالته - مغارات - قاصرات - شامخات - سابغات . . .)
٧٧١	حذف الألف من لفظي ﴿الحواريين - نحسات﴾
٧٧٢	حذف الألف من لفظ ﴿ربانين﴾
٧٧٥	حذف الألف من لفظ ﴿بنات﴾
٧٧٩	الخلاف في حذف ألف لفظ: ﴿صراط﴾
٧٨٠	حذف الألف من لفظ: ﴿سوءات﴾
٧٨١	حذف الألف من لفظ: ﴿روضات الجنات﴾
٧٨٣	تعجب الشارح من الناظم لتسبته الخلاف للمقنع كأبي داود
٧٨٤	حكم حذف الألف من لفظ ﴿وبيئات منه﴾
٧٨٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿فاكهون﴾ وما تصرف منه
٧٨٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿كاتبين﴾ ولفظ ﴿آيات للسائلين﴾
٧٩١	حكم حذف الألف من لفظ ﴿داخلين﴾

الموضوع	الصفحة
إثبات الألف التي بعد الواو في لفظ ﴿سماوات﴾ في سورة فصلت	٧٩٣
الاتفاق على حذف الألف التي قبل الواو من لفظ ﴿سماوات﴾ في كل القرآن	٧٩٥
حكم حذف الألف في لفظ ﴿آياتنا﴾	٧٩٧
حكم حذف الألف في لفظي ﴿أَكْأَلُونَ - فَعَالُونَ﴾	٧٩٨
حكم حذف الألف في ما كان على وزن «فَعَالُونَ وفعالين»	٨٠٠
حكم حذف الألف في لفظ ﴿جَبَّارِينَ﴾	٨٠٠
حكم حذف الألف في لفظي ﴿خَاطِنُونَ - خَاطِنِينَ﴾	٨٠١
حكم حذف الألف في لفظ ﴿خَاسِثِينَ﴾	٨٠٣
حكم حذف الألف في اللفظ المنقوص و﴿الصَّابِتُونَ﴾	٨٠٤
أصل لفظي ﴿الصَّابِتُونَ - الطَّاعِينَ﴾	٨٠٥
حكم حذف الألف في لفظ ﴿غَاوِينَ﴾	٨٠٦
حكم حذف الألف في لفظ ﴿رَاعُونَ﴾ وأصله، حذفها من لفظ ﴿طَاعُونَ﴾	٨٠٧
اختلاف النحويين في مسألة العطف على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض	٨٠٨
حكم حذف الألف في: ﴿بَالِغُوهُ - بِالغِيهِ﴾	٨١١
حكم حذف الألف في لفظ ﴿صَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٨١٥
خلاصة الشارح في حذف جموع السلامة	٨١٨

الصفحة	الموضوع
٨٢٠	الاتفاق على إثبات ألف لفظ ﴿السيئات﴾ وعلته
٨٢٢	اشتراط الأئمة كثرة الاستعمال وكثرة الدور غير لازم
٨٢٤	حكم حذف الألف في لفظي ﴿فاتحين﴾ - ﴿الغافرين﴾ - ﴿متشاكسون﴾ - ﴿الخالقين﴾ - ﴿الحامدون﴾
٨٢٦	حكم حذف الألف في: ﴿سافلين﴾ - ﴿حسرات﴾ - ﴿غمرات﴾ - ﴿قربات﴾ - ﴿مطويات﴾ - ﴿معقبات﴾
٨٢٧	معنى المؤيد وترجمة أمير المؤمنين هشام بن الحكم المؤيد
٨٣١	* الفصل الثاني: القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه ونظائره من سورة البقرة
٨٣٣	رد الصدور على الأعجاز
٨٣٣	مسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه
٨٣٤	الاتفاق على حذف الألف من لفظ ﴿ذلك﴾ - ﴿الأنهار﴾ وأشباههما
٨٣٦	حكم حذف الألف في لفظي ﴿راعنا﴾ - ﴿الأبصار﴾
٨٣٨	حكم حذف الألف في لفظ ﴿الكتاب﴾
٨٤٣	حكم حذف الألف في لفظ ﴿تفادوهم﴾
٨٤٥	حكم حذف الألف في لفظي ﴿يتامى﴾ - ﴿دفاع﴾
٨٤٦	حكم حذف الألف في لفظي ﴿فراشا﴾ - ﴿متاع﴾
٨٤٨	حكم حذف الألف في لفظ ﴿الصاعقة﴾

الصفحة	الموضوع
٨٥٠	حكم حذف الألف في لفظ ﴿صواعق﴾
٨٥١	حكم حذف الألف في: ﴿استطاعوا - الألباب﴾
٨٥٢	حكم حذف الألف في لفظي ﴿الشياطين - ديار﴾
٨٥٣	حكم حذف الألف في لفظ ﴿أبواب﴾
٨٥٥	معنى التجنيس في الكلام
٨٥٦	وحكم حذف الألف في لفظ ﴿المساكين﴾
٨٥٩	الاتفاق حذف الألف في لفظ ﴿اداءتم﴾
٨٦٠	الاتفاق على حذف الألف في لفظي: ﴿رهان﴾
٨٦١	الاتفاق على حذف الألف في لفظي: ﴿يخادعون﴾
٨٦٣	الاتفاق على حذف الألف في لفظ ﴿الشيطان - الشياطين﴾
٨٦٧	التوجيه والدخيل والتأسيس
٨٦٧	حكم حذف الألف في لفظ ﴿أصحاب﴾
٨٦٩	حكم حذف الألف في لفظ ﴿أسارى - القيامة﴾
٨٧٠	حكم حذف الألف في لفظ ﴿النصارى﴾
٨٧١	حكم حذف الألف الواقعة حشوا بعد نون الضمير كـ ﴿زدناهم - آتيناك﴾
٨٧٤	حكم حذف الألف في الأسماء الأعجمية وأقسامها
٨٧٥	ما اتفق على حذف ألفه من الأسماء الأعجمية: كـ ﴿لقمان - هارون﴾

الصفحة	الموضوع
٨٧٦	ذكر الخلاف بين المصاحف في رسم ألف لفظ ﴿إسرائيل﴾ وحذفها
٨٧٨	الاتفاق على إثبات ألف لفظ ﴿داود﴾ وعلته، والفرق بينه وبين لفظ ﴿إسرائيل﴾
٨٨١	حكم رسم الألف في الأسماء الأعجمية قليلة الدور والاستعمال عند العرب ك: ﴿طالوت - يأجوج - جالوت - هاروت - هامان - قارون - هاروت﴾
٨٨٥	ملخص كلام الشارح في حذف الألف في الأسماء الأعجمية
٨٨٦	الاتفاق على حذف الألف في لفظ ﴿ميكال﴾ وعلته
٨٨٩	الاتفاق على حذف الألف التي بعد الميم من لفظ ﴿هامان﴾ وعلى حذفها أيضًا في: ﴿صالح - خالد - مالك - سليمان﴾
٨٩٢	حكم حذف الألف من لفظ ﴿طغيان﴾ وما كان على وزنه
٨٩٤	حكم حذف الألف من لفظ: ﴿أموات﴾
٨٩٦	حكم رسم الألف في لفظ ﴿الرياح﴾
٩٠٤	خلاصة الكلام في رسم لفظ ﴿الرياح﴾
٩٠٦	حكم حذف الألف في لفظ ﴿إحسان﴾
٩٠٧	حكم حذف الألف في لفظ ﴿شعائر﴾
٩٠٩	حكم حذف الألف في لفظي ﴿أصابع - البرهان﴾
٩١٠	حكم حذف الألف في لفظي ﴿نكالا﴾

الصفحة	الموضوع
٩١١	حكم حذف الألف في لفظي ﴿الطاغوت - الإخوان﴾
٩١٢	حكم حذف الألف في ﴿إِيَّاي﴾
٩١٣	حكم حذف الألف في ﴿حافظوا - باشروهن - تراضوا - تباشروهن﴾ ...
٩١٤	حكم حذف الألف في لفظي ﴿أصابتهم - أصابتكم﴾
٩١٦	حكم حذف الألف في ﴿ميثاق - الإيمان﴾
٩١٧	حكم حذف الألف في ﴿الأموال - أيمان﴾
٩١٨	حكم حذف الألف في لفظ ﴿العدوان﴾
٩١٩	حكم حذف الألف في ﴿أعمال وما شاكله - مواقيت﴾
٩٢٠	حكم حذف الألف في لفظ ﴿أحاطت - والدة - والد﴾ وفي ألفاظ المعاهدة
٩٢٣	حكم حذف الألف في ﴿تجارة كيفما جاءت - أمانته﴾
٩٢٤	حكم حذف الألف في ﴿منافع - غشاوة - شفاعة﴾
٩٢٥	حكم حذف الألف في ﴿واسع - شهادة - فعل الجهاد﴾
٩٢٧	حكم حذف الألف في لفظي ﴿غافل - مناسككم﴾
٩٢٨	حكم حذف الألف في لفظ ﴿الباطل﴾
٩٢٩	حكم حذف ألف التثنية الواقعة حشوا نحو ﴿رجلان - أضلانا - يداك - يده﴾ ..
٩٣١	ذكر الخلاف في حذف ألف لفظ ﴿تكذبان﴾

الصفحة	الموضوع
	حكم حذف ألف التصب إذا كان قبلها همزة قبلها ألف ساكنة نحو ﴿ماء﴾ -
٩٣٣	نداء ﴿﴾
٩٣٥	حكم حذف الألف في لفظ ﴿واعدنا﴾
٩٣٦	حكم حذف الألف في لفظي ﴿المساجد﴾
٩٣٧	حكم حذف الألف في لفظي ﴿واحد﴾
٩٣٨	حكم حذف الألف في لفظ ﴿أزواج﴾
٩٣٩	حكم حذف الألف في لفظي ﴿الوالدين﴾
٩٤٠	حكم حذف الألف في لفظي ﴿العظام﴾
٩٤٥	حكم حذف الألف في لفظ ﴿الأعنان﴾
٩٤٦	إثبات ألف لفظ ﴿عظامه﴾ واستثناءه من لفظ ﴿العظام﴾ السابق
٩٤٧	خلاصة الكلام في حكم رسم لفظي ﴿العظام والأعنان﴾ عند الشيوخ ...
٩٤٩	حكم حذف همزة الوصل
٩٥١	سبب تسميتها بهمزة الوصل
٩٥٣	معنى قول الناظم «قل»
٩٥٤	المواضع التي اتفق على حذف ألف الوصل فيها
٩٥٦	حكم حذف الألف من (فستلوا) وشبهه وتعليه
٩٥٩	حذف ألف الوصل الواقعة قبل لام التعريف نحو ﴿للذي﴾ - فلهه ﴿﴾

الصفحة	الموضوع
٩٦٠	اختلاف النحاة في أصل أداة التعريف وحججهم
	حذف ألف الوصل المكسورة إذا دخلت عليها همزة استفهام نحو
٩٦٢	﴿أشكبرت﴾
٩٦٣	حكم حذف ألف الوصل في لفظ ﴿لتخذت﴾
٩٦٥	الاختلاف الواقع في حكم رسم همزة الوصل في لفظ ﴿أفاتخذتم﴾
٩٦٧	حكم حذف ألف الوصل في لفظ ﴿بسم الله﴾ في الفواتح وغيرها
٩٧٠	حكم حذف الألف في أفعال القتال
٩٧٤	حكم حذف الألف في ألفاظ التشابه والتظاهر
٩٧٩	حكم حذف الألف في لفظي ﴿الأسباب - الغمام﴾
٩٨١	حكم حذف الألف المعانقة لللام المفردة عند أبي داود
	المستثنيات لأبي داود من حذف الألف المعانقة لللام ﴿علام - قل إصلاح -
٩٨٢	أولى ظلام﴾
	المستثنيات لأبي داود من حذف الألف المعانقة لللام ﴿تلاوته - سبل
٩٨٤	السلام﴾

هذا الكتاب دراسة وتحقيق لأثر نفيس يخرج إلى عالم المطبوعات لأول مرة، وهو أول شرح لأهم منظومة من منظومات علمي الرسم والضبط، وهي منظومة 'مورد الظمان في رسم أحرف القرآن' للإمام الخراز رحمه الله، التي تضمنت خلاصة أمهات كتب الرسم، بأسلوب سلس، وألفاظ واضحة، وعبارات دقيقة.

ويزيد من قيمة هذا الشرح كون الشارح من تلاميذ الناظم الذين تلقوا عنه نظمه "المورد" مباشرة، قراءة وضبطاً، وشرحاً وتفهماً، فكان بذلك من أعلم الناس بمراد الناظم وقصده، وأقدرهم على معرفة ما يُشكلُ منه ويستغلق، ولهذا صار شرحه مرجعاً ومصدراً لكل من جاء بعده من شراح 'المورد'، وغيرهم من علماء الرسم والضبط.

وقد بذل المحقق جهداً علمياً مشكوراً في إخراج النص، وتحقيقه تحقيقاً علمياً، وقيد عليه تعليقات مفيدة نافعة، ليخرج هذا الكتاب النفيس محققاً مدققاً على نحو مرضي.

ISBN 978-9948-24-428-8



9

789948 | 244288